

جُرُاعُ الْعُقُولِ

نَسَخَةُ ابْنِ جَارَادٍ الرَّسُولِ

بَيْتُ

الْعِلْمِ وَالْإِسْلَامِ وَالْمَوْلَى وَالْمَوْلِيَّةِ

ص ١٣٣

لِلْمَوْلَى السَّالِطِ

مِرْآةُ الْحَقُّوقِ

فَسَّحْ أَخْبَارِ آلِ الرَّسُولِ

تَأْلِيفُ

الْعَلَامَةِ شَيْخِ الْأَسْلَامِ الْمُؤَلَّى عَمَّا بَرَأَ الْمَجْلِسَ
تَسْلِيمًا

شَيْخِ كَمَالِ الْإِسْلَامِ شَيْخِ الْأَسْلَامِ الْكَلْبِيِّ الْمِتَوَفَّى ١٣٨٠ هـ

الجزء التاسع عشر

حقوق الطبع محفوظة

للمنشر

الطبعة الاولى

۱۴۰۷ هـ ق

۱۳۶۶ هـ ش

نام کتاب : مرآت العقول جلد ۱۹

تأليف : علامه مجلسی

ناشر : دارالکتب الاسلامیة

تعداد : ۴۰۰۰ نسخه

نوبت چاپ : اول

چاپ از : خورشید

تاریخ انتشار : ۱۳۶۶

آدرس ناشر : تهران - بازار سلطانی ۴۸ دارالکتب الاسلامیة

تلفن ۵۲۰۴۱۰ - ۵۲۷۳۳۹

مِرَاةُ الْعُقُولِ

إِخْرَاجُ وَمُقَابَلَةُ وَتَصْحِيحُ

الشیخ علی الآخوندی

بِنَفَقَةٍ

دَارُ الْكِتَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ

لِصَلَابَتِهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْآخُونْدِي

تهران - بازار سلطانی

تلفن ۵۲۰۴۱۰

حمداً خالداً لو لى" النعم حيث أسعدنى بالقيام بنشر
هذا السفر القيم فى الملأ الثقافى الدينى بهذه الصورة الرائعة .
ولرو" أدا الفضيلة الذين وازرونا فى انجاز هذا المشروع المقدس
شكر متواصل .

الشيخ محمد الاخواندى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المعيشة

﴿ باب ﴾

﴿ دخول الصوفية على أبي عبد الله عليه السلام واحتجاجه عليهم فيما ينهون ﴾

﴿ (الناس عنه من طلب الرزق) ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة قال : دخل سفيان الثوريُّ على أبي عبد الله عليه السلام فرأى عليه ثياب بيض كأنَّها عرقىء البيض ، فقال له : إنَّ هذا اللباس ليس من لباسك ، فقال له : اسمع منِّي وع ما أقول لك فإنَّه خيرٌ لك عاجلاً و آجلاً إنَّ أنت متَّ على السنَّة والحقِّ ولم تمت على بدعة. أخبرك أنَّ

كتاب المعيشة

باب دخول الصوفية على أبي عبد الله عليه السلام واحتجاجه

عليهم فيما ينهون الناس عنه من طلب الرزق

الحديث الاول : ضيف .

قوله عليه السلام : « عرقىء البيض » ، في القاموس : « العرقىء كزبرج القشرة الملتزقة

ببياض البيض .

قوله عليه السلام : « إنَّ أنت متَّ » ، أى انتفاعك بما أقول آجلاً إنَّما يكون إذا

تركت البدع .

رسول الله ﷺ كان في زمان مقفر جذب ، فأما إذا أقبلت الدنيا فأحق أهلها بها أبرارها
 لأفجارها ، ومؤمنوها لأمانا فقوها ، ومسلموها لكفارها ، فما أنكرت يا ثوري فوالله إنني لمع
 ماترى ما أتى عليّ مذ عقلت صباح ولأمساء والله في مالي حق أمرني أن أضعد موضعاً إلا
 وضعته .

قال : فأتاه قوم ممن يظهرون الزهد ويدعون الناس أن يكونوا معهم على مثل
 الذي هم عليه من التقشف ، فقالوا له : إن صاحبنا حصر عن كلامك ولم تحضره حججه
 فقال لهم : فهايتوا حججكم ، فقالوا له : إن حججنا من كتاب الله ، فقال لهم : فأدلو بها
 فإنها أحق ما اتبع وعمل به ، فقالوا : يقول الله تبارك وتعالى مخبراً عن قوم من أصحاب
 النبي ﷺ : « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم
 المفلحون » ^(١) فمدح فعلهم ، وقال في موضع آخر : « ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً و
 يتيماً وأسيراً » ^(٢) فنحن نكتفي بهذا ، فقال رجل من الجلساء : إنا رأيناكم تزهدون في
 الأطعمة الطيبة ومع ذلك تأمرون الناس بالخروج من أموالهم حتى تمتنعوا أنتم منها

قوله ﷺ : « في زمان مقفر » ، قال الجوهري : « الفقر » مفارقة لانبات فيها
 ولا ماء ، ونزلنا ببني فلان فبتنا القفر : أي لم يقر ونا ، « فقرت المرأة » بالكسر فهي
 قفرة أي : قليلة اللحم ، « والفقر » بالفتح : الخبز بلا أدم ، « وأفقرت الدار » خلت ،
 « وأفقر فلان » إذا لم يبق عنده أدم ، وقال الفيروز آبادي : « القشف » : رثانة الهيئة و
 سوء الحال و ضيق العيش ، « والمتقشف » المتبلغ بقوت و مرقع . والحصر : العي
 ويقال : أدلى بحجته أي احتج بها .

قوله ﷺ : « ويؤثرون على أنفسهم » ، قال البيضاوي : يقدمون المهاجرين
 على أنفسهم « ولو كان بهم خصاصة » أي حاجة « ومن يوق شح نفسه » حتى يخالفها
 فيما يغلب عليها من حب المال و بغض الإنفاق .
 قوله تعالى : « على حبه » أي حب الله أو الطعام أو الإطعام ، وكلمة « أو » في قولهم

(١) الحشر - ١٠ .

(٢) الدھر - ٨ .

فقال أبو عبد الله عليه السلام : دعوا عنكم ما لا تنتفعون به ، أخبروني أيها نفر ألكم علم بناسخ القرآن من منسوخه ومحكمه من متشابهه الذي في مثله ضلّ من ضلّ وهلك من هلك من هذه الأمة ؟ فقالوا له : أو بعضه فأما كلّ فلا ، فقال لهم : فمن هنا أتيتم . وكذلك أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأما ما ذكرت من إخبار الله عزّ وجلّ إيانا في كتابه عن القوم الذين أخبر عنهم بحسن فعالهم فقد كان مباحاً جائزاً ولم يكونوا نهوا عنه و ثوابهم منه على الله عزّ وجلّ وذلك أن الله جلّ وتقدّس أمر بخلاف ما عملوا به فصار أمره ناسخاً لفعلهم ، وكان نهى الله تبارك وتعالى رحمة منه للمؤمنين ونظراً لكيلا يضرّوا بأنفسهم وعيالاتهم منهم الضعفة الصغار والولدان والشيخ الفاني والعجوز الكبيرة الذين لا يصبرون على الجوع فإن تصدّقت برغيفي ولا رغيف لي غيره ضاعوا وهلكوا جوعاً فمن ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله : خمس تمرات أو خمس قرص أو دنانير أو دراهم يملكها الإنسان وهو يريد أن يمضيها فأفضلها ما أنفقه الإنسان على والديه ، ثمّ الثانية على نفسه وعياله ، ثمّ الثالثة على قرابته الفقراء ، ثمّ الرابعة على جيرانه الفقراء ، ثمّ الخامسة في سبيل الله وهو أحسنها أجراً ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله للأَنْصاريّ حين أعتق عند موته خمسة أو ستّة من الرقيق ولم يكن يملك غيرهم وله أولاد صغار : لو أعلمتموني أمره ماتر كنتم تدفونوه مع المسلمين ، يترك صبيّة « أو بعضه » بمعنى بل . وقال الفيروز آبادي : « أتى عليه الدهر » : أهلكه ، و أتى فلان - كعني - : أشرف عليه العدو .

قوله عليه السلام : « وكذلك » أي فيها ناسخ و منسوخ و محكم و متشابه و أنتم لا تعرفونها .

قوله عليه السلام : « فقد كان مباحاً » ، هذا لا ينافي ما ذكره عليه السلام في جواب الثوري فإنه علّة لشرعيّة الحكم أولاً و نسخها ثانياً .

قوله عليه السلام : « وذلك » لعلّه تعليل لما فهم سابقاً من عدم استمرار حكم الجواز ومن عدم صحّة استدلالهم بالآيتين .

قوله عليه السلام : « أن يمضيها » أي يذهبها و يفنيها . وقال الجزريّ : « استكفّ وتكفّف » إذا أخذ يبطن كفته أو سأل كفتاً من الطعام أو ما يكفّ به الجوع ،

صغاراً يتكففون الناس .

ثم قال : حدثني أبي أن رسول الله ﷺ قال : ابدأ بمن تعمل ، الأدنى فالأدنى ثم هذا ما نطق به الكتاب ردّاً لقولكم ونهياً عنه مفروضاً من الله العزيز الحكيم ، قال : «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً»^(١) « أفلا ترون أن الله تبارك وتعالى قال غير ما أراكم تدعون الناس إليه من الأثرة على أنفسهم وسمي من فعل ما تدعون الناس إليه مسرفاً، وفي غير آية من كتاب الله يقول : «إنه لا يحب المفسرين» فنهاهم عن الإسراف ونهاهم عن التقير ولكن أمرين أمرين لا يعطي جميع ما عنده ، ثم يدعو الله أن يرزقه فلا يستجيب له للحديث الذي جاء عن النبي ﷺ : « إن أصنافاً من أمّتي لا يستجاب لهم دعاؤهم : رجل يدعو على والديه ، ورجل يدعو على غريم ذهب له بمال فلم يكتب عليه ولم يشهد عليه ، ورجل يدعو على امرأته وقد جعل الله عزّ وجلّ تخلية سبيلها بيده ، ورجل يقعد في بيته ويقول : ربّ ارزقني ولا يخرج ولا يطلب الرزق فيقول الله عزّ وجلّ له : عبدي ألم أجعل لك السبيل إلى الطلب والضرب في الأرض بجوارح صحيحة فتكون قد أعذرت فيما بيني وبينك في الطلب لاتباع أمري ولكيلا تكون كالأعلى أهلك ، فإن شئت رزقتك وإن شئت قترت عليك و أنت غير معذور عندي ، ورجل رزقه الله مالاً كثيراً فأفقه ثم أقبل يدعو يا ربّ ارزقني فيقول الله عزّ وجلّ : ألم أرزقك رزقاً واسعاً فهل اقتصدت فيه كما أمرتك ولم تسرف وقد نهيتك عن الإسراف ؟ ورجل يدعو في قطعة رحم .

ثم علم الله عزّ وجلّ نبيّه ﷺ كيف ينفق وذلك أنه كانت عنده أوقية من الذهب فكره أن يبيت عنده فتصدّق بها فأصبح وليس عنده شيء وجاءه من يسأله فلم يكن عنده ما يعطيه فلامه السائل واغتمّ هو حيث لم يكن عنده ما يعطيه وكان رحيماً رقيقاً

ومنه الحديث أنه قال لسعد : « خير من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس » أي : يمدّدون أكفّتهم إليهم يسألونهم . و قال البيضاوي : « ولم يقتروا » أي لم يضيّقوا « وكان بين ذلك قواماً » أي وسطاً وعدلاً ، سمي به لاستقامة الطرفين . وقال الفيروز آبادي : « الكلّ الثقيل لا خير فيه والعيال ، وقال في مجمع البيان في قوله

فأدب الله تعالى نبيه ﷺ بأمره فقال : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ^(١) » يقول : إنَّ الناس قد يسألونك ولا يعذرونك فإذا أعطيت جميع ما عندك من المال كنت قد حسرت من المال .

فهذه أحاديث رسول الله ﷺ يصدقها الكتاب و الكتاب يصدقها أهله من المؤمنين و قال أبو بكر عند موته حيث قيل له : أوص فقال : أوصي بالخمس و الخمس كثير فإنَّ الله تعالى قدرني بالخمس فأوصى بالخمس وقد جعل الله عزَّ وجلَّ له الثلث عند موته ولو علم أنَّ الثلث خيرٌ له أوصى به ، ثمَّ من قد علمتم بعده في فضله و زهده سلمان و أبو ذر رضي الله عنهما فأما سلمان فكان إذا أخذ عطاء رفع منه قوته لسنته حتَّى يحضر عطاءه من قابل فقيل له : يا أبا عبد الله أنت في زهدك تصنع هذا وأنت لاتدري لعلَّك تموت اليوم أو غداً فكان جوابه أن قال : ما لكم لا ترجون لي البقاء كما خفتم عليَّ الفناء ، أما علمتم يا جهلة أنَّ النفس قد تلتاث على صاحبها إذا لم يكن لها من العيش ما يعتمد عليه فأزاهي أحرزت

تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك » : أي لاتكن ممَّن لا يعطي شيئاً فتكون بمنزلة من يده مغلولة إلى عنقه لا يقدر على الإعطاء و البذل ، وهذا مبالغة في النهي عن الشحِّ والإمساك « ولا تبسطها كلَّ البسط » ولا تعط أيضاً جميع ما عندك فتكون بمنزلة من بسط يده حتَّى لا يستقرَّ بها شيء ، وهذا كناية عن الإسراف « فتقعد ملوماً » نفسك و تلام « محسوراً » منقطعاً بك ليس عندك شيء ، و قيل : عاجزاً نادماً ، و قيل : محسوراً من الثياب ، « و المحسور » العريان « عن أبي عبد الله عليه السلام . قوله عليه السلام : « قد حسرت » ، قال الفيروز آبادي : « حسره يحسره و يحسره حسراً » كشفه « و الشيء محسوراً » انكشف ، و البصر يحس حسوراً « كلَّ » و الغصن « قشره » و البعير « ساقه حتَّى أعياء » و البيت « كنسه » و كفرح عليه حسرة : تلهف ، و كضرب و فرح : أعياء « و الحاسر » : من لا مغفر له ولا درع أو لاجنة له .

قوله عليه السلام : « قد تلتاث على صاحبها » أي تبطئ و تحابس عن الطاعات أو

معيشتها اطمانت ؛ وأما أبو ذر فكانت له نويقات وشويهاث يحلبها ويذبح منها إذا اشتبه
أهله اللحم أو نزل به ضيف أو رأى بأهل الماء الذين هم معه خصاصة نحزلهم الجزور أو من
الشيء على قدر ما يذهب عنهم بقرم اللحم فيقسمه بينهم ويأخذ هو كنصيب واحد منهم
لا يتفضل عليهم ، ومن أزهمن هؤلاء وقد قال فيهم رسول الله ﷺ ما قال ؛ ولم يبلغ من أمرهما
أن صارا لا يملكان شيئاً البتة كما تأمرون الناس بإلقاء أمتعتهم وشيئهم ويثرون به على
أنفسهم وعبائهم .

واعلموا أيها النفر أنني سمعت أبي يروي عن آبائه عليهم السلام : أن رسول الله ﷺ قال
يوماً : ما عجت من شيء كعجبي من المؤمن إن قرّض جسده في دار الدنيا بالمقاريض
كان خيراً له وإن ملك ما بين مشارق الأرض ومغاربها كان خيراً له وكل ما يصنع الله عزّ و
جلّ به فهو خير له ، فليت شعري هل يحق فيكم ما قد شرحت لكم منذ اليوم أم أزيدكم
أما علمتم أن الله عزّ وجلّ قد فرض على المؤمنين في أوّل الأمر أن يقاتل الرّجل منهم عشرة
من المشركين ليس له أن يوّلّي وجهه عنهم ومن ولّاهم يومئذ دبره فقد تبوأ مقعده من النار
ثم حوّلهم عن حالهم رحمة منه لهم فصار الرّجل منهم عليه أن يقاتل رجلين من المشركين تخفيفاً
من الله عزّ وجلّ للمؤمنين فنسخ الرّجلان العشرة . وأخبروني أيضاً عن القضاة أجورة هم

تسترخي وتضعف عنها أو تقوى وتشجع على صاحبها ولا تطيعه . قال الفيروز آبادي :
« اللوث » : القوة والشر والبطء في الأمر « واللوث » بالضم : الاسترخاء و البطوء
والحمق والهيج ومس الجنون والضعف ، والالتيات : الاختلاط والالتفاف والإبطاء
و القوة و السمن و الحبس . « و النويقات » جمع « نويقة » تصغير « الناقة » . و
الشويهاث « جمع » شويهة « تصغير » الشاة . « و القرم » : محرّكة : شهوة اللحم .

قوله عليه السلام : « هل يحق فيكم » ، أي يثبت و يستقر فيكم و يعتقدونه حقاً
قال الفيروز آبادي : « حق الأمر : وجب و وقع بلا شك ، لازم و معتد ، انتهى . و في
بعض النسخ : « يحق » أي : يحيط بكم و يلزمكم ، من قوله : « حاق به » أي : أحاط
به « و حاق بهم الأمر » : لزّمهم و وجب عليهم ، و تعديته بفي « بتضمن » ، و هو تصحيف

حيث يقضون على الرجل منكم نفقة امرأته إذا قال : إنني زاهدٌ وإنني لاشيءٌ لي؟ فإن قلتم : جورة ظلمكم أهل الإسلام ، وإن قلتم : بل عدول خصمتم أنفسكم وحيث تردون صدقة من تصدق على المساكين عند الموت بأكثر من الثلث .

أخبروني لو كان الناس كلهم كالأذين تريدون زهاداً لأحاجة لهم في متاع غيرهم فعلى من كان يتصدق بكفارات الأيمان والنذور والصدقات من فرض الزكاة من الذهب والفضة والتمر والزبيب وسائر ماوجب فيه الزكاة من الإبل والبقر والغنم وغير ذلك؟ إذا كان الأمر كما تقولون لا ينبغي لأحد أن يحبس شيئاً من عرض الدنيا إلا قدمه وإن كان به خصاصة، فبئسما ذهبت إليهم وعلتهم الناس عليه من الجهل بكتاب الله عز وجلّ وسنة نبيه ﷺ وأحاديثه التي يصدقها الكتاب المنزل وردكم إياها بجهالتكم وترككم النظر في غرائب القرآن من التفسير بالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والأمر والنهي .

وأخبروني أين أنتم عن سليمان بن داود عليه السلام حيث سأل الله ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده فأعطاه الله جلّ اسمه ذلك وكان يقول الحقّ ويعمل به ، ثم لم نجد الله عز وجلّ عاب عليه ذلك ولا أحداً من المؤمنين ، وداود النبي ﷺ قبله في ملكه وشدة سلطانه ثم يوسف النبي ﷺ حيث قال ملك مصر : « اجعلني على خزائن الأرض إنني حفيظ عليم »^(١)

كما لا يخفى .

قوله عليه السلام : « ظلمكم » على بناء التفعيل أي : نسبكم أهل الإسلام إلى الظلم والجور، قال الفيروز آبادي : « ظلمه تظليماً » : نسبه إلى الظلم ، وفي بعض النسخ : « ظلمتم » و لعله أظهر .

قوله عليه السلام : « إذا كان الأمر » لعله وجه آخر لبطلان قولهم ، وهو أنه لو كان يجب الخروج من الأموال لم يجب على أحد الزكاة ، أو هو تتمّة للوجه الأول أي : لو كان وجب الخروج لكان عدم الأخذ أيضاً لازماً بطريق أولى ، والأول أظهر .

قوله عليه السلام : « من التفسير » بيان للغرائب أي : غرائب القرآن هو تفسير ناسخه والعمل به بدلاً من المنسوخ ، ف« من » للمبدل ، ومن غرائب القرآن محكمه و متشابهه وأمره ونهيه .

فكان من أمره الذي كان أن اختار مملكة الملك وما حولها إلى اليمن و كانوا يمتارون الطعام من عنده لمجاعة أصابتهم وكان يقول الحق ويعمل به ، فلم نجد أحداً عاب ذلك عليه ، ثم ذوالقرنين عبد أحب الله فأحبه الله وطوى له الأسباب ومملكه مشارق الأرض ومغاربها وكان يقول الحق ويعمل به ، ثم لم نجد أحداً عاب ذلك عليه ، فتأدبوا أيها النفر بآداب الله عز وجل للمؤمنين واقتصروا على أمر الله ونهيه ودعوا عنكم ما اشتبه عليكم مما لا علم لكم به وردوا العلم إلى أهله توجروا وتعذروا عند الله تبارك وتعالى وكونوا في طلب علم ناسخ القرآن من منسوخه ومحكمه من متشابهه وما أحل الله فيه مما حرم فإنه أقرب لكم من الله وأبعد لكم من الجهل ؛ ودعوا الجهالة لأهلها فإن أهل الجهل كثير وأهل العلم قليل وقد قال الله عز وجل : « وفوق كل ذي علم عليم (١) » .

﴿باب﴾

﴿ معنى الزهد ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ما الزهد في الدنيا ؟ قال : ويحك حرامها فتنكبه .

٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن الجهم بن الحكم ، عن إسماعيل ابن مسلم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ليس الزهد في الدنيا بإضاعة المال ولا تحريم الحلال

قوله عليه السلام : « طوى له » أي : جمع له أسباب الملك وما يوصله إليه من العلم والقدرة والآلة ، أو المراد بالأسباب : المراقبي والطرق بطيئها حقيقة أو مجازاً ، و قال الفيروز آبادي : « السبب » : الحبل أو ما يتوصل به إلى غيره ، « وأسباب السماء » : مراقبها أو نواحيها أو أبوابها .

باب معنى الزهد

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

بل الزُّهد في الدُّنيا أن لا تكون بما في يدك أوثق منك بما عند الله عز وجلّ.
 ٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن مالك بن عطية
 عن معروف بن خربوذ ، عن أبي الطفيل قال : سمعت أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول : الزُّهد
 في الدُّنيا قصر الأمل، وشكر كلِّ نعمة، والورع عن كلِّ ما حرم الله عز وجلّ.

﴿ باب ﴾

﴿ الاستعانة بالدنيا على الآخرة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله ، عن
 آبائه (عليهم السلام) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : نعم العون على تقوى الله الغنى .
 ٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن
 أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجلّ : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة (١) » ،
 رضوان الله والجنة في الآخرة، والمعاش وحسن الخلق في الدنيا .
 ٣- علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن إبراهيم بن محمد الثقفي ، عن
 علي بن المعلّى ، عن القاسم بن محمد رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قال : قيل له : ما بال أصحاب
 عيسى (عليه السلام) كانوا يمشون على الماء وليس ذلك في أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) ؟ قال : إن أصحاب

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : مرفوع .

قوله (عليه السلام) : « ابتلوا بالمعاش » لعل المعنى أن الابتلاء بالمعاش و طلبه يصير
 بالخاصّة سبباً لعدم تيسر هذا الأمر ، وإن كان أفضل في الآخرة ، أو أن الابتلاء
 بالمعاش يصير سبباً لارتكاب المحرمات و الشبهات و البعد عن الله تعالى فلذا حرموا

عيسى عليه السلام كفوا المعاش، وإن هؤلاء ابتلوا بالمعاش .

٤- عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن عبد الأعلى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سلوا الله الغنى في الدنيا والعافية ، وفي الآخرة المغفرة والجنة .

٥ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي عبد الله ، عن عبد الرحمن بن محمد ، عن الحارث بن بهرام ، عن عمرو بن جميع قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا خير فيمن لا يحب جمع المال من حلال يلف به وجهه ، ويقضي به دينه ، ويصل به رحمه .

٦- الحسين بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن القاسم بن الربيع في وصيته للمفضل بن عمر قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : استعينوا ببعض هذه على هذه ، ولا تكونوا كلوا على الناس .

٧- علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبي الخزرج الأنصاري ، عن علي بن غراب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ملعونٌ من ألقى كَلَّهُ على الناس .

٨- عنه ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن ذريح بن يزيد المحاربي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نعم العون الدنيا على الآخرة .

ذلك ، و الأول أوفق بما ورد في فضل هذه الأمة على سائر الأمم .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : ضعيف .

قوله عليه السلام : « هذه على هذه » الأولى : إشارة إلى الدنيا ، والثانية : إلى الآخرة ، أو الأولى : إلى الجوارح ، والثانية : إلى الدنيا ، أو إلى الجوارح أيضاً أو إلى الآخرة ، ولا يخفى بعد ما سوى الأول .

الحديث السابع : مجهول .

الحديث الثامن : صحيح .

٩- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن ذريح المجاري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نعم العون على الآخرة الدنيا .

١٠- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن عبد الله ابن أبي يعفور قال : قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام : والله إننا لنطلب الدنيا ونحب أن نؤتاها فقال : تحب أن تصنع بها ماذا ؟ قال : أعود بها على نفسي وعيالي وأصل بها، وأتصدق بها وأحج وأعتقر فقال عليه السلام : ليس هذا طلب الدنيا، هذا طلب الآخرة .

١١- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : غنى يحجزك عن الظلم خير من فقر يحملك على الإثم .

١٢- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن عدة من أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يصبح المؤمن أو يمسي على نكل خير له من أن يصبح أو يمسي على حرب فتعوز بالله من الحرب .

١٣- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن أبي البخترى ، رفعه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : بارك لنا في الخمر ولا تفرق بيننا وبينه، فلو لا الخمر ما صلينا ولا

الحديث التاسع : حسن .

الحديث العاشر : [حسن . وما ذكره المصنف و سقط شرحه عنه] .

الحديث الحادي عشر : مرفوع .

الحديث الثاني عشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « على نكل » قال في القاموس : « النكل » بالكسر : القيد الشديد .

وفي بعض النسخ : بالثاء المثناة ، وفي القاموس : « النكل » بالضم : الموت والهلاك وفقدان الحبيب ، أو الولد ، ويحرك . و قال في المغرب : « حرب الرجل وحرب حرباً فهو حريب ومحروب » : إذا أخذ ماله كله .

الحديث الثالث عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : « في الخير » أي في المال ، وفي بعض النسخ : في الخبز بالباء

صمنا ولا أدّينا فرائض ربنا .

- ١٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي الأحمسي ، عن رجل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : نعم العون الدنيا على طلب الآخرة .
- ١٥- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن فذريح الطحاري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نعم العون الدنيا على الآخرة .

﴿باب﴾

﴿ما يجب من الاقتداء بالأئمة عليهم السلام في التعرض للرزق﴾

- ١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن محمد بن المنكدر كان يقول : ما كنت أرى أن علي بن الحسين عليه السلام يدع خلفاً أفضل منه حتى رأيت ابنه محمد بن علي عليه السلام فأردت أن أعظه فوعظني فقال له أصحابه : بأي شيء وعظك ؟ قال : خرجت إلى بعض نواحي المدينة في ساعة حارة فلقيني أبو جعفر محمد بن علي وكان رجلاً بادناً ثقيلاً وهو متكئ على غلامين أسودين أو مولين فقلت في نفسي : سبحان الله شيخ من أشياخ قریش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا أما لأعظنه فدنوت منه فسلمت عليه فرد علي

الموحدة والزأى المعجمة - وهو أظهر لما سيأتى في كتاب الأطعمة في باب فضل الخبز عن النبي صلى الله عليه وآله : إياكم أن تشموا الخبز كما تشمه السباع ، فإن الخبز مبارك أرسل الله عز وجل له السماء مدراراً ، وله أنبت الله المرعى ، وبه صليتم ، وبه صمتم وبه حججتم بيت ربكم .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

باب ما يجب من الاقتداء بالأئمة «عليهم السلام» في التعرض للرزق

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

السلام بنهر ، وهو يتصابُ عرفاً، فقلت : أصلحك الله شيخٌ من أشياخ قریش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا، أرايت لو جاء أجلك وأنت على هذه الحال ما كنت تصنع ؟ فقال : لو جاءني الموت وأنا على هذه الحال جاءني وأنا في [طاعة من] طاعة الله عز وجلّ ، أكفُّ بها نفسي وعيالي عنك وعن الناس وإنما كنت أخاف أن لو جاءني الموت وأنا على معصية من معاصي الله ، فقلت : صدقت يرحمك الله أردت أن أعظك فوعظتني .

٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن شريف بن سابق ، عن الفضل بن أبي قرّة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يضرب بالمرّ ، و يستخرج الأرضين ؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يمض النوى فيه ويغرسه فيطلع من ساعته ، وإن أمير المؤمنين عليه السلام أعتق ألف مملوك من ماله وكديده .

٣- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عبد الله الدهقان ، عن درست ، عن عبد الأعلى مولى آل سام قال : استقبلت أبا عبد الله عليه السلام في بعض طرق المدينة في يوم صايف شديد الحرّ فقلت : جعلت فداك حالك عند الله عز وجلّ وقرابتك من رسول الله صلى الله عليه وآله و أنت تجهد لنفسك في مثل هذا اليوم ؟ فقال : يا عبد الأعلى خرجت في طلب الرّزق لأستغني عن مثلك .

٤- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سيف بن عميرة ؛ وسلمة صاحب السابريّ ، عن أبي أسامة زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أعتق ألف مملوك من كديده .

قوله عليه السلام : « بنهر » قيل : هو بالبلاء بمعنى تتابع النفس ، وفي النسخ بالنون أي بزر و انتهار ، إمّا للإعياء والنصب ، أو ما علم من سوء حال السائل وسوء ارادته ، قال في القاموس : « نهر الرجل » : زجره فانههر .

الحديث الثاني : ضعيف ، وقال في القاموس : « المرّ » - بالفتح - كالسحاة وهي ما يقال لها بالفارسيّة : (بيل) .

الحديث الثالث : ضعيف . وفي القاموس : يوم صائف : حارٌّ .

الحديث الرابع : حسن .

٥- أحمد بن أبي عبدالله ، عن شريف بن سابق ، عن الفضل بن أبي قرّة ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : أوحى الله عز وجل إلى داود عليه السلام أنك نعم العبد لو لا أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً ، قال : فبكى داود عليه السلام أربعين صباحاً فأوحى الله عز وجل إلى الحديد : أن لن لعبي داود ، فلأن الله عز وجل له الحديد فكان يعمل كل يوم درعاً فيبيعها بألف درهم فعمل ثلاثمائة وستين درعاً فباعها بثلاثمائة وستين ألفاً واستغنى عن بيت المال .

٦- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لقي رجلاً أمير المؤمنين عليه السلام وتحتة وسق من نوى ، فقال له : ما هذا يا أبا الحسن تحتك ؟ فقال : مائة ألف عذق إن شاء الله ، قال : فغرسه فلم يغادر منه نواة واحدة .

٧- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن عمار السجستاني عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وضع حجراً على الطريق يرد الماء عن أرضه فوالله ما نكب بغيراً ولا إنساناً حتى الساعة .

٨- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أسباط بن سالم قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فسألنا عن عمر بن مسلم ما فعل ؟ فقلت : صالح ولكنه قد ترك التجارة

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : موثق كالصحيح .

و قال في القاموس : « الوسق » ستون صاعاً أو حمل بغير .

قوله عليه السلام : « فلم يغادر » لعله على بناء المفعول أي : لم يترك الله من الوسق

نواة لم يجعلها شجرة ، قال في القاموس : غادره : تركه .

الحديث السابع : مجهول .

وقال الفيروز آبادي : « النكب » الطرح « و نكب الإناء » : هراق ما فيه « و

الحجارة رجله » لثمتها أو أصابتها فهو منكوب ونكب .

الحديث الثامن : مجهول .

قال أبو عبد الله عليه السلام : عمل الشيطان - ثلاثاً - أما علم أن رسول الله صلى الله عليه وآله اشترى غيراً أتت من الشام ، فاستفضل فيها ما قضى دينه وقسم في قرابته ، يقول الله عز وجل : « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله - إلى آخر الآية - ^(١) » يقول القصاص : « إن القوم لم يكونوا يتجرون ؛ كذبوا ولكنهم لم يكونوا يدعون الصلاة في ميقاتها وهو أفضل ممن حضر الصلاة ولم يتجر .

٩ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يخرج ومعه أحمال النوى ، فيقال له : يا أبا الحسن ما هذا معك ؟ فيقول : نخل إن شاء الله ، فيغرسه فلم يغادر منه واحدة .

١٠ - سهل بن زياد ، عن الجاموراني ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة ، عن أبيه قال : رأيت أبا الحسن عليه السلام يعمل في أرض له قد استنقعت قدما في العرق ، فقلت له : جعلت فداك أين الرجال ؟ فقال : يا علي قد عمل باليد من هو خير مني في أرضه ومن أبي ، فقلت له : ومن هو ؟ فقال : رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين وآبائي عليهم السلام كلهم كانوا قد عملوا بأيديهم وهو من عمل النبيين والمرسلين والأوصياء والصالحين .

١١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن سنان ، عن إسماعيل بن جابر قال : أتيت أبا عبد الله عليه السلام وإذا هو في حائط له بيده مسحاة وهو يفتح بها الماء ، وعليه قميص

قوله عليه السلام : « يقول القصاص » ، « القصاص » : رواية القصص و الأكاذيب ، عبّر عليه السلام عن مفسري العامة وعلمائهم به ، لا ببناء أمورهم على الأكاذيب ، ولعلهم أدلوا الآية بترك التجارة لئلا تلهيهم عن الصلاة والذكر ، ولا يخفى بعده .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

الحديث العاشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : قد عمل باليد ^(٢) كأنه البال فأميل أو هو معرب ، قال الفيروز آبادي : البال : المرء الذي يعمل به في أرض الزرع .

الحديث الحادي عشر : ضعيف على المشهور .

شبه الكرابيس كأنه مخيط عليه من ضيقه .

١٢ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن محمد بن عذافر عن أبيه قال : أعطى أبو عبد الله عليه السلام أبي ألفاً وسبعمائة دينار فقال له : اتجر بها ، ثم قال : أما إنه ليس لي رغبة في ربحها وإن كان الربح مرغوباً فيه ولكنني أحببت أن يراني الله جل وعزّ متعرّضاً لفوائده . قال : فربحت له فيها مائة دينار ثم لقيته فقلت له : قد ربحت لك فيها مائة دينار . قال : ففرح أبو عبد الله عليه السلام بذلك فرحاً شديداً فقال : لي أنبتّها في رأس مالي قال : فمات أبي والمال عنده فأرسل إليّ أبو عبد الله عليه السلام فكتب : عافانا الله وإياك إن لي عند أبي محمد ألفاً وثمانمائة دينار أعطيته يتجر بها فادفعها إلي عمر بن يزيد ، قال : فنظرت في كتاب أبي فإذا فيه لأبي موسى عندي ألف وسبعمائة دينار واتجر له فيها مائة دينار ، عبد الله بن سنان وعمر بن يزيد يعرفانه .

١٣ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان قال : حدثني جميل بن صالح ، عن أبي عمرو الشيباني قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام ويده مسحاة وعليه إزار غليظ يعمل في حائط له والعرق يتصبّ عن ظهره فقلت : جعلت فداك أعطني أكفك ، فقال لي : إني أحب أن يتأذى الرّجل بحرّ الشمس في طلب المعيشة .

الحديث الثاني عشر : ضعف على المشهور .

قوله : « قال أعطى » ، لعلّ القائل محمد وإن كان بعيداً لتكنيته بأبي محمد ولما سيأتي في آخر الباب .

قوله : « لأبي موسى » ، يعني أبا عبد الله عليه السلام فإن ابنه موسى عليه السلام ولعله كتب هكذا تقيّة .

قوله : « واتجر له فيها » على بناء المفعول أي حصل له الربح فيها مائة دينار .
الضمير في يعرفانه ، راجع إلى أبي موسى عليه السلام .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة قال : إن رجلاً أتى أبا عبد الله عليه السلام فقال : إنني لأحسن أن أعمل عملاً بيدي ولا أحسن أن أتجر وأنا محارف محتاج ، فقال : إعمل فأحمل على رأسك واستغن عن الناس ، فإن رسول الله ﷺ قد حمل حجراً على عاتقه فوضعه في حائط له من حيطانه و إن الحجر لفي مكانه ولا يدرى كم عمقه إلا أنه ثم [بمعجزته] .

١٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنني لأعمل في بعض ضياعي حتى أعرق وإن لي من يكفيني ليعلم الله عز وجل إنني أطلب الرزق الحلال .

١٦ - علي بن محمد ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن عذافر عن أبيه قال : دفع إلي أبو عبد الله عليه السلام سبعمائة دينار وقال : يا عذافر اصرفها في شيء أما على ذاك ما بي شره ، ولكن أحببت أن يراني الله عز وجل متعرّضاً لفوائده . قال عذافر : فربحت فيها مائة دينار فقلت له في الطواف : جعلت فداك قد رزق الله عز وجل فيها مائة دينار ، فقال : أثبتتها في رأس مالي .

الحديث الرابع عشر : حسن .

و قال في القاموس : المحارف بفتح الراء :- المحدود المحروم .

قوله عليه السلام : « فأحمل على رأسك » ، أي أحمل الأشياء للناس بالأجرة .

قوله عليه السلام : « ولا يدرى » أي كونه نعمة إلى الآن يدل على كثرة عمقه ، فيدل على كبر الحجر ، فيؤيد أن تحمل المشاق للرزق حسن .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

الحديث السادس عشر : مجهول . و الشره : الحرص .

﴿باب﴾

﴿الحث على الطلب والتعرض للرزق﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل قال : لأقعدن في بيتي ولأصلين ولأصومن ولأعبدن ربِّي فأما رزقي فسيأتيني ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : هذا أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسن بن عطية ، عن عمر ابن يزيد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : رأيت لوأن رجلاً دخل بيته وأغلق بابه أكان يسقط عليه شيء من السماء ؟

٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أيوب أخي أديم ييسع الهروي قال : كنا جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام إذ أقبل العلاء بن كامل فجلس قدام أبي عبد الله عليه السلام فقال : أدع الله أن يرزقني في دعة ، فقال : لأدعوك ، اطلب كما أمرك الله عز وجل .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن أبي طالب الشعراني ، عن سليمان بن معلّى بن خنيس ، عن أبيه قال : سأل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل وأنا عنده ف قيل له : أصابته الحاجة ، قال : فما يصنع اليوم ؟ قيل : في البيت يعبد ربه قال : فمن أين قوته ؟

باب الحث على الطلب و التعرض للرزق

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

الحديث الثاني : حسن على الظاهر ، إذ الظاهر الحسن مكان الحسين .

الحديث الثالث : مجهول كالموتى .

و قال الجوهر رحمته : الدعة : الخفص ، والهاء عوض من الواو ، تقول منه : ودع

الرجل و هو وديع أي ساكن .

الحديث الرابع : ضعيف .

قيل : من عند بعض إخوانه ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : والله للذي يقوته أشد عبادة منه .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن محمد بن الفضل ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من طلب [الرزق في] الدنيا استغفافاً عن الناس وتوسيعاً على أهله وتعطفاً على جاره لقي الله عز وجل يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن أبي خالد الكوفي رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : العبادة سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إسماعيل بن محمد المنقري ، عن هشام الصيدلاني قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : يا هشام إن رأيت الصفيين قد اتقيا فلا تدع طلب الرزق في ذلك اليوم .

٨ - أحمد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن خالد بن نجيع قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أفرؤوا من لقيتم من أصحابكم السلام وقلوا لهم : إن فلان بن فلان يفرئكم السلام وقلوا لهم : عليكم بتقوى الله عز وجل وما ينال به ما عند الله . إنني والله ما أمركم إلا بما نأمر به أنفسنا ، فعليكم بالجد والاجتهاد ، وإذا صليتم الصبح وانصرفتم فبكروا في طلب الرزق واطلبوا الحلال فإن الله عز وجل سيرزقكم ويعينكم عليه .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن أحمد ، عن شهاب

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

الحديث السابع : مجهول .

قوله : **الحديث الثامن** « في ذلك اليوم » ، إن يمكن أن يتيسر التجارة في هذا الوقت أيضاً ، أو المراد الطلب بالدعاء لأنه وقت الاستجابة وهو بعيد .

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : مجهول .

ابن عبدربه قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : إن ظننت أو بلغك أن هذا الأمر كائن في غد فلا تدعن طلب الرزق، وإن استطعت أن لا تكون كلاً فافعل .

١٠ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عمن ذكره ، عن أبان ، عن العلاء قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أيعجز أحدكم أن يكون مثل النملة فإن النملة تجر إلى جحرها .

١١ - سهل بن زياد ، عن الهيثم بن أبي مسروق ، عن محمد بن عمر بن بزيع ، عن أحمد ابن عائذ ، عن كليب الصيداوي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ادع الله عز وجل لي في الرزق فقد التأت عليّ أموري ، فأجابني مسرعاً لا ، أخرج فاطلب .

﴿باب﴾

﴿الإبلاء في طلب الرزق﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عبد الرحمن بن حماد ، عن زياد القندي ، عن الحسين الصحاف ، عن سدير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء علي الرجل في طلب الرزق ؟ فقال : إذا فتحت بابك وبسطت بساطك فقد قضيت ما عليك .

قوله : عليه السلام « أن هذا الأمر » ، أي خروج القائم عليه السلام ، وحمله على الموت بعيد .
الحديث العاشر : مرسل .

الحديث الحادي عشر : ضعيف على المشهور .

و قال الفيروز آبادي : « الالتياث » : الاختلاط والالتفاف والإبطاء والحبس .

باب الإبلاء في طلب الرزق .

الإبلاء : الامتحان أو إتمام الحجة والإعذار ، والعمل الذي يختبر به ، قال في النهاية ما حاصله : الإبلاء : الاختبار والإنعام والإحسان ، وفي حديث بر الوالدين : « أبل الله تعالى عذراً في برها » : أي أعطه وأبلغ العذر فيها إليه ؛ وفي حديث بدر : « عسى أن يعطى هذا من لا يبلى بلائي » أي لا يعمل مثل عملي في الحرب ، كأنه يريد أفعّل فعلاً أختبر فيه ، ويظهر به خيري وشري ، انتهى .

الحديث الاول : مجهول .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ذكره ، عن الطيار قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : أي شيء تعالج ؟ أي شيء تصنع ؟ فقلت : ما أنا في شيء ، قال : فخذ بيتاً واكنس فناء ورشه و ايسط فيه بساطاً فاذا فعلت ذلك فقد قضيت ماوجب عليك ، قال : فقدمت ففعلت فرزقت .

﴿ باب ﴾

﴿ (الإجمال في الطلب) ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع : ألا إنَّ الرُّوحَ الأمين نفث في روعي أنَّه لا تموت نفس حتَّى تستكمل رزقها فاتقوا الله عزَّ وجلَّ وأجلُّوا في الطلب ولا يحملنَّكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه

الحديث الثاني : مرسل .

باب الإجمال في الطلب

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « نفث في روعي » ، قال شيخنا البهائيُّ (قدس سره) : النفث بالنون و الفاء و التاء المثلثة : النفخ ، والرَّوع بالضم : القلب والعقل ، والمراد أنَّه ألقى في قلبي وأوقع في بالي . « وأجلُّوا في الطلب » أي لا يكون كدُّكم فيه كدّاً فاحشاً ، والكلام يحتمل معنيين : الأوَّل : أن يكون المراد اتَّقُوا الله في هذا الكدِّ الفاحش ، أي لا تقيموا عليه ، والثاني : أن يكون المراد إنَّكم إذا اتَّقَيْتم الله لا تحتاجون إلى هذا الكدِّ و التعب ، إشارة إلى قوله تعالى « ومن يَتَّقِ الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب » ^(١) . « ولا يحملنَّكم » أي لا يبعثنكم و يحدوكم ، و المصدر المسبوك من أن المصدورية ، و معمولها منصوب بنزع الخافض ، أي : لا يبعثنكم استبطاء الرزق على طلبه بالمعصية .

(١) سورة الطلاق الآية : ٢ .

بشيء من معصية الله فإن الله تبارك وتعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالاً ولم يقسمها حراماً فمن اتقى الله عز وجل وصبر أثناء الله برزقه من حله، ومن هتك حجاب الستر وعجل فأخذه من غير حله قص به من رزقه الحلال وحوسب عليه يوم القيامة .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن إبراهيم ابن أبي البلاد ، عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس من نفس إلا وقد فرض الله عز وجل لها رزقها حلالاً يأتيها في عافية، وعرض لها بالحرام من وجه آخر فإن هي تناول شيئاً من الحرام قاصتها به من الحلال الذي فرض لها، وعند الله سواهما فضل كثير وهو قوله عز وجل : « واسألوا الله من فضله » (١) .

٣ - إبراهيم بن أبي البلاد ، عن أبيه ، عن أحدهما عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا أيها الناس أنه قد نفث في روعي روح القدس أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عليها ، فاتقوا الله عز وجل وأجلوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء شيء مما عند الله عز وجل أن تصيبوه بمعصية الله فإن الله عز وجل لا ينال ما عنده إلا بالطاعة .

قوله « حلالاً » منصوب على الحالية أو المفعولية بتضمن « قسم » معنى جعل . و هتك السر - مرقه و خرقه ، و إضافة الحجاب إلى الستر إن قرأته بكسر السين بيانية ، و بفتحها لامية ؛ وفي الكلام استعارة مصرحة مرشحة بتعينة . ثم الرزق عند الأشاعرة كل ما انتفع به حي ، سواء كان بالتغذي أو غيره ، مباحاً كان أو حراماً ، و خصه بعضهم بما ترسب به الحيوان من الأغذية و الأشربة ؛ و عند المعتزلة هو كل ما صح انتفاع الحيوان به بالتغذي أو غيره ، و ليس لأحد منعه منه ، فليس الحرام رزقاً عندهم ، و تمسكوا بهذا الحديث ، وهو صريح في مدعاهم غير قابل للتأويل .

قوله **الترجم** : « قص به » ، على بناء المجهول من التقاص .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله **الترجم** « عرض لها » : لعل ذكر التعريض الذي هو مقابل التصريح مضمناً معنى الإشعار لبيان أن في تحصيلها مشقة أو خفاء و مكاسب الحلال أيسر و أظهر .

الحديث الثالث : مجهول .

٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لو كان العبد في حجر لأثم الله برزقه ، فأجملوا في الطلب .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن عمر بن أبي زياد ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله عز وجل خلق الخلق وخلق معهم أرزاقهم حلالاً طيباً فمن تناول شيئاً منها حراماً قص به من ذلك الحلال .

٦ - علي بن محمد ، عن سهل بن زياد ، رفعه قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : كم من متعب نفسه مقتر عليه ، ومقتصد في الطلب قد ساعدته المقادير .

٧ - علي بن محمد بن عبد الله القمي ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن إسماعيل القصير ، عن ذكره ، عن أبي حمزة الثمالي قال : ذكر عند علي بن الحسين عليهما السلام غلاء السعر ، فقال : وما علي من غلائه إن غلا فهو عليه وإن رخص فهو عليه .

٨ - عنه ، عن ابن فضال ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليكن طلبك للمعيشة فوق كسب المضيح ودون طلب الحريص الراضي بديناه المطمئن إليها ولكن أنزل نفسك من ذلك بمنزلة المنصف المتعفف ، ترفع نفسك عن منزلة الواهن الضعيف وتكتسب ما لا بد منه ، إن الذين أعطوا المال ثم لم يشكروا لآمال لهم .

الحديث الرابع : مختلف فيه .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : مرسل .

قوله عليه السلام : « فهو عليه » ، الضمير فيه و في نظيره راجع إليه تعالى .

الحديث الثامن : مرسل .

قوله عليه السلام : « لا مال لهم » ، أي يسلبون المال ولا ينفعهم المال ، ولعل الغرض البحث على ترك الحرص في جميع المال ، فإن المال الكثير يلزمه غالباً ترك الشكر ، و مع تركه لا يبقى إلا المداقة ، فالمال القليل مع توفيق الشكر أحسن .

٩ - علي بن محمد ، عن ابن جمهور ، عن أبيه ، رفعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام كثيراً ما يقول : اعلّموا علماً يقيناً أن الله عز وجلّ لم يجعل للعبد وإن اشتدّ جهده وعظمت حيلته وكثرت مكابדתه أن يسبق ماسمّي له في الذكر الحكيم ولم يحل من العبد في ضعفه وقلة حيلته أن يبلغ ماسمّي له في الذكر الحكيم ، أيها الناس إنّه لن يزداد امرؤ نفعاً بحذقه ، ولم ينتقص امرؤ نفعاً لحمقه ، فالعالم لهذا العامل به أعظم الناس راحة في منفعته ، والعالم لهذا التارك له أعظم الناس شغلاً في مضرتّه ، وربّ منعم عليه مستدرج بالإحسان إليه ، وربّ مغرور في الناس مصنوع له ، فأفقر أيها الساعي من سعيك ، وقصّر من عجلتك ، وانتبه من سنة غفلتك ، وتفكّر فيما جاء عن الله عز وجلّ على لسان

الحديث التاسع : ضعيف .

قوله عليه السلام : « وكثرت مكابדתه » ، في النهج : وقويت مكابדתه والمراد « بالذكر » : اللوح ، قال في النهاية : الذكر : الشرف والفخر ، ومنه الحديث في صفة القرآن « وهو الذكر الحكيم » أي الشرف المحكم العاري عن الاختلاف .
قوله عليه السلام : « ولم يحل من العبد » ، أي لم يتغيّر من العبد بسبب ضعفه وقلة حيلته البلوغ إلى ماسمّي له ، وفي بعض النسخ بالخاء المعجمة على بناء المجهول فقولاه « أن يبلغ ، مفعول مكان الفاعل ، أي لم يترك منه ولم يبعد عنه ، وفي التهذيب وبعض نسخ الكتاب : « بين العبد » ، فالمهملة أظهر بتقدير « بين » قبل « أن يبلغ » ، ولعله أظهر . وقال الفيروز آبادي : النقيز : النكته في ظهر النواة .
قوله عليه السلام : « في منفعته » ، أي معها ، وفي التهذيب والنهج : « في منفعة وفي مضرة » .

قوله عليه السلام : « وربّ مغرور » ، أي غافل يعدّه الناس غافلاً عما يصلحه ويصنع الله له ، وربما يقرأ بالعين المهملة أي المبتلى ، وفي النهج : « ربّ منعم عليه مستدرج بالعمى » ، وربّ مبتلى مصنوع له بالبلوى ، فزدأيّها المستمع في شكرك ، وقصّر من عجلتك ، وقف عند منتهى رزقك .

قوله عليه السلام : « على لسان نبيّه » ، أي في ذم الدنيا والزهد فيها . وقال

نبيه ﷺ، واحتفظوا بهذه الحروف السبعة فإنها من قول أهل الحجى ومن عزائم الله في الذكر الحكيم إنه ليس لأحد أن يلقي الله عز وجل بخلة من هذه الخلال: الشرك بالله فيما افترض الله عليه، أو إشفاء غيظه بهلاك نفسه، أو إقرار بأمر يفعل غيره، أو يستنجح إلى مخلوق بإظهار بدعة في دينه، أو يسرّه أن يحمده الناس بما لم يفعل، والمتجبر المختال، وصاحب الأبهة والزهو. أيها الناس إن السباع هممتها التعدي، وإن البهائم هممتها بطونها، وإن النساء همتهن الرجال، وإن المؤمنين مشفقون خائفون وجلون، جعلنا الله و

الفيروز آبادي: الحجى: كمال العقل والفطنة.

قوله ﷺ: «من عزائم الله»، أي الأمور الواجبة اللازمة التي أوجبها في القرآن أو في اللوح.

قوله ﷺ: «الشرك بالله»، أي بأن يرأي الناس و يترك الإخلاص في أداء فرائض الله أو يشرك بالإخلال بما فرض عليه من العقائد أو الأعتم منها ومن الأعمال، فإن الإخلال بالفرائض والإتيان بالكبائر نوع من الشرك، وفي النهج: «أن يشرك بالله فيما افترض عليه من عبادته».

قوله ﷺ: «أو إشفاء غيظه» أي يتدارك غيظه من الناس بأن يقتل نفسه أو ينتقم من الناس بما يصير سبباً لقتله أيضاً، كأن يقتل أحداً فيقتل قصاصاً، والأظهر أن المراد بالهلاك الهلاك المعنوي، أي ينتقم من الناس بما يكون سبب هلاكه في الآخرة. وفي بعض نسخ النهج: «أو يشفي غيظه بهلاك نفس»، وهو ظاهر.

قوله ﷺ: «أو إقرار بأمر» أي يعامل الناس معاملة لا يعمل بمقتضاها، أو يعدهم عدة لا يفي بها، أو يقرّ بدين ولا يعمل لشرائعه، وفي التهذيب: «أو أمر بأمر يعمل بغيره»، وفي النهج: «أو يقرّ بأمر فعله غيره»، وفي بعض النسخ: «فعل غيره».

قوله ﷺ: «أو يستنجح»، أي يطلب نجح حاجته إلى مخلوق بسبب إظهار بدعة في دينه، وفي التهذيب: «واستنجح»، وفي النهج: «أو يستنجح حاجة إلى الناس».

قوله ﷺ: «و المتجبر»، أي فعله، وكذا ما بعده «و الأبهة»: العظمة

وإيتاكم منهم .

١٠ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن ربيع ابن محمد المسلي ، عن عبد الله بن سليمان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الله تعالى وسّع في أرزاق الحمقاء ليعتبر العقلاء ويعلموا أن الدنيا ليس ينال ما فيها بعمل ولا حيلة .

١١ - أحمد بن محمد ، عن علي بن النعمان ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله عليه السلام : أيها الناس إني لم أدع شيئاً يقرّ بكم إلى الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد نبأتكم به ، ألا وإن روح القدس [قد] نفث في روعي وأخبرني أن لا تموت نفسٌ حتّى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله عزّ وجلّ وأجملوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله عزّ وجلّ فإنّه لا ينال ما عند الله جلّ اسمه إلا بطاعته .

والكبر . و لذكر ما في النهج سابقاً ولا حقاً لتظهر بما فيه الاختلاف : « إن من عزائم الله في الذكر الحكيم التي عليها يثيب ويعاقب ، ولها يرضى ويسخط ، أنّه لا ينفع عبداً وإن أجهّد نفسه وأخلص فعله أن يخرج من الدنيا لاقياً ربّه بخصلة من هذه الخصال لم يتب منها : أن يشرك بالله - إلى قوله - بإظهار بدعة في دينه ، أو يلقي الناس بوجهين ، أو يمشي فيهم بلسانين ، أعقل ذلك ، فإنّ المثل دليل على شبهه ، إنّ البهائم همّها بطونها ، وإنّ السباع همّها العدوان على غيرها ، وإنّ النساء همّهنّ زينة الحياة الدنيا والفساد فيها ، إنّ المؤمنين خائفون » ، انتهى .

الحديث العاشر : مجهول .

الحديث الحادى عشر : ضعيف .

﴿ باب ﴾

﴿ (الرزق من حيث لا يحتسب) ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أبقى الله عز وجلّ إلّا أن يجعل أرزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبي جميلة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كن لما لاترجو أرجى منك لما ترجو ، فإن موسى عليه السلام ذهب ليقبس لأهله ناراً فانصرف إليهم وهو نبي مرسل .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن علي بن محمد القاساني ، عن ذكره ، عن عبد الله بن القاسم ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن جده عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : كن لما لاترجو أرجى منك لما ترجو ، فإن موسى بن عمران عليه السلام خرج يقتبس لأهله ناراً فكلّمه الله عز وجلّ ورجع نبياً مرسلًا ، وخرجت ملكة سبأ فأسلمت مع سليمان عليه السلام ، وخرجت سحرة فرعون يطلبون العزّ لفرعون فرجعوا مؤمنين .

٤ - عنه ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن محمد بن أبي الهيثم ، عن علي بن السريّ قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنّ الله عز وجلّ جعل أرزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون وذلك أن العبد إذا لم يعرف وجه رزقه كثر دعاؤه .

باب الرزق من حيث لا يحتسب

الحديث الاول : حسن .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : ضعيف .

الحديث الرابع : مجهول .

٥ - عنه ، عن محمد بن عليّ ، عن هارون بن حمزة ، عن عليّ بن عبد العزيز قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : ما فعل عمر بن مسلم ؟ قلت : جعلت فداك أقبل على العبادة وترك التجارة فقال : ويحه أما علم أنّ تارك الطلب لا يستجاب له ، إنّ قوماً من أصحاب رسول الله عليه السلام لما نزلت دُومَنَ يتسقى الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ^(١) « أغلقوا الأبواب وأقبلوا على العبادة وقالوا : قد كفيْنَا ، فبلغ ذلك النبيّ عليه السلام فأرسل إليهم ، فقال : ما حملكم على ما صنعتُم ؟ قالوا : يا رسول الله تكفّل لنا بأرزاقنا فأقبلنا على العبادة ، فقال : إنّهُ من فعل ذلك لم يستجب له ، عليكم بالطلب .

﴿ باب ﴾

﴿ كراهة الفراغ والنوم ﴾

- ١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن يونس بن يعقوب عمّن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كثرة النوم مذهبة للدّين والدّنيا .
- ٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عمّن ذكره ، عن بشير الدهان قال : سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول : إنّ الله جلّ وعزّ يبغض العبد انّوام الفارغ .
- ٣ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن ابن سنان ، عن عبد الله بن مسكان ؛ وصالح النيليّ ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنّ الله عزّ وجلّ يبغض كثرة النوم وكثرة الفراغ .

الحديث الخامس : ضعيف .

باب كراهة الفراغ و النوم

الحديث الاول : ضعيف .

الحديث الثاني : مرسل .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

(١) سورة التحريم: الآية ٧ .

﴿ باب ﴾

﴿ كراهة الكسل ﴾

- ١ - عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن جعفر بن محمد الأشعري ، عن ابن القدّاح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدوّ العمل الكسل .
- ٢ - سهل بن زياد ، عن ابن محبوب عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : قال أبي عليه السلام لبعض ولده : إياك والكسل والفجرفا ، نهما يمنعانك من حفظك من الدنيا والآخرة .
- ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من كسل عن طهوره وصلاته فليس فيه خيرٌ لأمر آخرته ، ومن كسل عما يصلح به أمر معيشته فليس فيه خيرٌ لأمر دنياه .
- ٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إني لا بغض الرجل - أو بغض للرجل - أن يكون كسلاناً عن أمر دنياه ، ومن كسل عن أمر دنياه فهو عن أمر آخرته أكسل .
- ٥ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : إياك والكسل والفجرفا ، نك إن كسلت لم تعمل ، وإن ضجرت لم تعط الحق .

باب كراهة الكسل

- الحديث الاول : ضعيف .
- الحديث الثاني : ضعيف .
- الحديث الثالث : حسن .
- الحديث الرابع : صحيح .
- الحديث الخامس : موثق .

٦ - أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن صالح بن عمر ، عن الحسن بن عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تستعن بكسلان ، ولا تستشيرن عاجزاً .

٧ - أحمد بن محمد ، عن الهيثم النهدى ، عن عبدالعزيز بن عمرو الواسطي ، عن أحمد بن عمر الحلبي ، عن زيد القتات ، عن أبان بن تغلب قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : تجنبوا المنى فإنها تذهب بهجة ماخولتم ، وتستصغرون بها مواهب الله تعالى عندكم ، و تعقبكم الحشرات فيما وهمت به أنفسكم .

٨ - علي بن محمد ، رفعه قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الأشياء لما ازدوجت ازدوج الكسل والعجز فتجأ بينهما الفقر .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة قال : كتب أبو عبدالله عليه السلام إلى رجل من أصحابه : أما بعد فلا تجادل العلماء ، ولا تمار السفهاء ، فيبغضك العلماء و يشتمك السفهاء ، ولا تكسل عن معيشتك فتكون كلاً على غيرك - أو قال : على أهلك - .

الحديث السادس : مجهول .

قوله عليه السلام : « عاجزاً » ، لعل المراد عاجز الرأي .

الحديث السابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « فيما وهمت » ، على بناء التفعيل أي ما أقيمت في أنفسكم من الأهوام الباطلة .

الحديث الثامن : مرفوع .

و قال الجوهري : نتجت الناقة - على مالم يسم فاعله - وقد نتجها أهلها .

الحديث التاسع : ضعيف .

﴿باب﴾

﴿عمل الرجل في بيته﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يحتطب و يستقي ويكنس موكات فاطمة سلام الله عليها تطحن وتعبجن وتخبز .

٢ - أحمد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن عبد بن مالك ، عن هارون بن الجهم عن الكاهلي ، عن معاذ يساع الأكيسة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : كان رسول الله صلوات الله عليه وآله يحلب عنز أهله .

﴿باب﴾

﴿إصلاح المال وتقدير المعيشة﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن محمد بن سماعة ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن في حكمة آل داود : ينبغي للمسلم العاقل أن لا يرى ظاعناً إلا في ثلاث : مرمة لمعاش ، أو تزود لمعاد ، أولذة في غير ذات محرم .

باب عمل الرجل في بيته

الحديث الاول : حسن .

الحديث الثاني : مجهول .

باب إصلاح المال و تقدير المعيشة

الحديث الاول : مجهول .

قال في القاموس : ظعن - كمنع - سار .

قوله عليه السلام : « ذات محرم » ، لعلة بالتخفيف مصدر ميمي ، أو بالتشديد مفعول

باب التفعيل أي خصلة ذات فعل محرم .

ينبغي للمسلم العاقل أن يكون له ساعة يفضى بها إلى عمله فيما بينه وبين الله عز وجل وساعة يلاقي إخوانه الذين يفاوضهم و يفاوضونه في أمر آخرته، وساعة يخلي بين نفسه و لذاتها في غير محرم فإنها عون على تلك الساعتين .

٢- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكمال كل الكمال في ثلاثة، وذكر في الثلاثة التقدير في المعيشة .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة ، وغيره ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إصلاح المال من الإيمان .

٤ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن داود بن سرحان قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام يكيل تمرأ بيده ، فقلت : جعلت فداك لو أمرت بعض ولدك أو بعض مواليك فيكفيك ، فقال : يا داود إنه لا يصلح المرء المسلم إلا ثلاثة : التفقه في الدين ، والصبر على النائبة ، وحسن التقدير في المعيشة .

٥ - علي بن محمد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن علي ، عن عبد الله بن جبلة ، عن زديح المحاربي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أراد الله عز وجل بأهل بيت خيراً رزقهم الرِّفق في المعيشة .

٦ - عنه ، عن أحمد ، عن بعض أصحابنا ، عن صالح بن حمزة ، عن بعض أصحابنا

قوله عليه السلام : « يفضى بها » ، على بناء المفعول و الباء للسببية أي يوصل بسببها ، أو على بناء الفاعل و الباء للتعدي ، والأول أظهر . وفي القاموس المفاوضة : المجاورة في الأمر .

الحديث الثاني : مرسل .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : موثق كالصحيح ، والنائبة : النازلة .

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : مرسل .

قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : عليك بإصلاح المال فإنّ فيه منبهة للكريم ، واستغناء عن اللّثيم .

﴿ باب ﴾

﴿ من كدّ على عياله ﴾

- ١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكدّ على عياله كالمجاهد في سبيل الله .
- ٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن إسماعيل بن مهران ، عن زكريّا ابن آدم ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : الذي يطلب من فضل الله عزّ وجلّ ما يكفّ به عياله أعظم أجراً من المجاهد في سبيل الله عزّ وجلّ .
- ٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي بن عبد الله ، عن فضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كان الرّجل معسراً فيعمل بقدر ما يقوت به نفسه و أهله ولا يطلب حراماً فهو كالمجاهد في سبيل الله .

وقال في النهاية : فإنّه منبهة للكريم : أي مشرقة و معلاة من النباهة ، يقال : به ينبه : إذا صار نبهاً شريفاً .

باب من كدّ على عياله

الحديث الاول : حسن .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : مجهول كالصحيح .

﴿باب﴾

﴿الكسب الحلال﴾

١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : قلت : لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك أدعو الله عزّ وجلّ أن يرزقني الحلال ، فقال : أتدري ما الحلال ؟ فقلت : جعلت فداك أمّا الذي عندنا فالكسب الطيّب ، فقال : كان عليّ بن الحسين عليه السلام يقول : الحلال قوت المصطفين ولكن قل : أسألك من رزقك الواسع .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معمر بن خلاد ؛ وعليّ بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن عيسى جميعاً ، عن معمر بن خلاد ، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام قال : نظر أبو جعفر عليه السلام إلى رجل وهو يقول : اللهمّ إنني أسألك من رزقك الحلال فقال أبو جعفر عليه السلام : سألت قوت النبيين ، قل : اللهمّ إنني أسألك رزقاً واسعاً طيباً من رزقك .

﴿باب﴾

﴿احراز القوت﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن الحسن بن الجهم قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : إنّ الإنسان إذا أدخل طعام سنته خفّ ظهره واستراح ، وكان أبو جعفر وأبو عبد الله عليه السلام لا يشتريان عقدة حتّى يحرزا طعام سنتهما .

باب الكسب الحلال

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : صحيح .

باب احراز القوت

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

و قال الفيروز آبادي : العقدة بالضمّ: الضيقة ، و العقار الذي اعتقده صاحبه

ملكاً .

٢ - أبو علي الأشعري، عن أبي محمد الذهلي، عن أبي أيوب المدائني، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن ابن بكير، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن النفس إذا أحرزت قوتها استقرت.

٣ - علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر عليه السلام قال: قال سلمان - رضي الله عنه - : إن النفس قد تلتث على صاحبها إذا لم يكن لها من العيش ما تعتمد عليه، فإذا هي أحرزت معيشتها اطمأنت.

﴿ باب ﴾

﴿ كراهة إجارة الرجل نفسه ﴾

١ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس، عن الفضل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من آجر نفسه فقد حذر على نفسه الرزق - وفي رواية أخرى - وكيف لا يحظره وما أصاب فيه فهو لربه الذي آجره.

٢ - علي بن محمد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن سنان، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن الإجارة فقال: صالح لا بأس به إذا نصح قدر طاقته، وقد آجر موسى عليه السلام نفسه واشترط فقال: إن شئت ثمانى وإن شئت عشر فأنزله عز وجل فيه « أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت عشرأ فمّن عندك » ^(١).

٣ - أحمد، عن أبيه، عن محمد بن عمرو، عن عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يتجر فإن هو آجر نفسه أعطى ما يصب في تجارته، فقال: لا يؤاجر نفسه ولكن يسترزق الله عز وجل ويتجر فإنه إذا آجر نفسه حذر على نفسه الرزق.

الحديث الثاني: مجهول.

الحديث الثالث: ضعيف.

باب كراهة إجارة الرجل نفسه

الحديث الاول: بمختلف فيه و آخره مرسل.

الحديث الثاني: ضعيف على المشهور.

الحديث الثالث: موثق على الظاهر.

﴿باب﴾

﴿مباشرة الاشياء بنفسه﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : باشر كبار أموالك بنفسك ، وكل ماشفٍ إلى غيرك ، قلت : ضرب أي شيء ؟ قال : ضرب أشربة العقار وما أشبهها .

٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن عمرو بن إبراهيم ، عن خلف بن حماد ، عن هارون بن الجهم ، عن الأرقط قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : لا تكوننَّ دواراً في الأسواق ولا تلي دقائق الأشياء بنفسك فإنَّه لا ينبغي للمرء المسلم ذي الحسب و الدين أن يلي شراء دقائق الأشياء بنفسه ما خلا ثلاثة أشياء فإنَّه ينبغي لذي الدين والحسب أن يليها بنفسه : العقار الرقيق والابل .

باب مباشرة الاشياء بنفسه

الحديث الاول : مرسل .

قوله عليه السلام : « ضرب أشربة » أي مثلها ، والأشربة جمع الشرى وهو شارب لأنَّ فعلاً لا يجمع على أفعله ، ذكره الجوهري .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : « ما خلا ثلاثة » لعل الاستثناء منقطع .

﴿ باب ﴾

﴿ شراء العقارات وبيعها ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معمر بن خلاد قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : إن رجلاً أتى جعفرأ صلوات الله عليه شيئاً بالمستنصح له فقال له : يا أبا عبد الله كيف صرت اتخذت الأموال قطعاً متفرقة ولو كانت في موضع [واحد] كانت أيسر طؤوثنها وأعظم لمنفعتها ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : اتخذتها متفرقة فإن أصاب هذا المال شيء سلم هذا المال ، والصرة تجمع بهذا كله .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ذكره ، عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما يخلف الرجل شيئاً أشد عليه من المال الصامت ، قلت : كيف يصنع به ؟ قال : يجعله في الحائط - يعني في البستان أو الدار - .

٣- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان قال : دعاني جعفر عليه السلام فقال : باع فلان أرضه ؟ فقلت : نعم ، قال : مكتوب في التوراة أنه من باع أرضاً أو مائة ولم يضعه في أرض أو مائة ذهب ثمنه محقاً .

٤- علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن الحسن بن علي ، عن وهب الحريري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يشتري العقدة مرزوق ، وباعها محق .

باب شراء العقارات وبيعها

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : حسن .

و في القاموس : الصامت من المال : الذهب و الفضة .

الحديث الثالث : مرسل كالموثق .

و قال الفيروزآبادي : محقه - كمنعه - أبطله و محاه ، و محق الله الشيء

ذهب ببر كته .

الحديث الرابع : ضعيف .

٥ - الحسن بن محمد ، عن محمد بن أحمد النهدي ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن مرزم ، عن أبيه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام لصادف مولاه : اتخذ عقدة أو ضيقة فإن الرجل إذا نزلت به النازلة أو المصيبة فذكر أن وراء ظهره ما يقيم عياله كان أسخى لنفسه .

٦ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن علي بن يوسف ، عن عبد السلام ، عن هشام بن أحمد ، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : ثمن العقار محقوق إلا أن يجعل في عقار مثله .

٧ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن الحسن بن علي الكوفي ، عن عيسى بن هشام ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما دخل النبي صلى الله عليه وآله المدينة خطّ دورها برجله ، ثم قال : اللهم من باع رباعه فلا تبارك له .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمون ، عن الأصم عن مسمع قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن لي أرضاً تطلب منّي ويرغبوني ، فقال لي : يا أبا سيار أما علمت أن من باع الماء والطّين ذهب ماله هباءً ؟ قلت : جعلت فداك إنني أبيع بالثمن الكثير وأشتري ما هو أوسع رقعة مما بعت ، قال : فلا بأس .

﴿ باب الدين ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ،

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : مجهول .

وقال الفيروز آبادي : الرابع : الدار بعينها حيث كانت ، والجمع رباع .

الحديث الثامن : ضعيف .

باب الدين

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تعوذوا بالله من غلبة الدين ، وغلبة الرجال ، وبوار الأيِّم .

٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن معاوية بن وهب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنَّه ذكر لنا أنَّ رجلاً من الأنصار مات وعليه ديناران ديناً فلم يصلَّ عليه النبي صلى الله عليه وآله وقال : صلُّوا على صاحبكم حتَّى ضمنهما [عنه] بعض قرابته ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ذلك الحق . ثمَّ قال : إنَّ

قوله عليه السلام : « و غلبة الرجال » قال النووي : غلبة الرجال كأنَّه يريد به هيجان النفس من شدَّة الشبق ، وإضافته إلى المفعول أي يغلبهم ذلك ، وقال الطيِّب : إمَّا أن يكون إضافته إلى الفاعل ، أي قهر الديتان إياه و غلبتهم عليه بالتقاضي و ليس له ما يقضي دينه ، أو إلى المفعول بأن لا يكون له أحد يعاونه على قضاء ديونه من رجاله وأصحابه . انتهى .

أقول : ويحتمل أن يكون المراد به غلبة الجبارين عليه ومظلوميَّته ، أو غلبة النساء على الرجال . وقيل : هي الغلبة الملعونة .

قوله عليه السلام : « و بوار الأيِّم » ، قال في النهاية : فيه « تعوذ بالله من بوار الأيِّم » أي كسادها ، من بارت السوق إذا كسدت ، والأَيِّم هي التي لا زوج لها ، ومع ذلك لا يرغب فيها أحد . وقال الفيروز آبادي : الأَيِّم ككيِّس من لا زوج لها بكرةً أو ثيباً ومن لا امرأة له .

وروى الصدوق (ره) في معاني الأخبار ^(١) عن البرقي بإسناده عن عبد الملك القمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام الكاهلي وأنا عنده أكان عليّ عليه السلام يتعوذ من بوار الأيِّم ؟ فقال : نعم ، وليس حيث تذهب ، إنَّما كان يتعوذ من العاهات ، والعامة يقولون : بوار الأيِّم وليس كما يقولون .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله عليه السلام : « صلُّوا على صاحبكم » ، لعلَّه كان مستخفّاً بالدين ، ولا ينوي قضاءه ، أو لم يكن له وجه الدين ومن يؤدِّي عنه ، كما يدلُّ عليه آخر الخبر

رسول الله ﷺ إنما فعل ذلك ليتعظوا، وليرد بعضهم على بعض، هؤلاء يستخفوا بالدِّين وقد مات رسول الله ﷺ وعليه دين، ومات الحسن عليه السلام وعليه دين، وقتل الحسين عليه السلام وعليه دين.

٣- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : من طلب هذا الرِّزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله عز وجل، فإن غلب عليه فليستد على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله، فإن مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه، فإن لم يقضه كان عليه وزره إن الله عز وجل يقول : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها - إلى قوله - : والغارمين ^(١) » فهو فقير مسكين مغرم .

٤- أحمد بن محمد، عن حمدان بن إبراهيم الهمداني رفعه إلى بعض الصادقين عليه السلام قال : إنني لأحب للرجل أن يكون عليه دين ينوي قضاؤه .

٥- محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سليمان، عن رجل من أهل الجزيرة يكنى أبا محمد قال : سألت الرضا عليه السلام رجلاً وأنا أسمع فقال له : جعلت فداك إن الله عز وجل يقول : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ^(٢) » أخبرني عن هذه النظرة التي ذكرها الله عز وجل في كتابه لها حدٌّ يعرف إذا صار هذا المعسر إليه لا بدَّ له من أن ينتظر وقد أخذ مال هذا الرجل وأنفق على عياله وليس له غلَّة ينتظر إدراكها ولا دين ينتظر محله ولا مال غائب ينتظر قدومه ؟ قال : نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام فيقضي عنه ما عليه من سهم الغارمين إذا كان أنفق في طاعة الله عز وجل فإن كان قد أنفق في معصية الله فلا شيء له على الإمام ، قلت : فما لهذا الرجل الذي ائتمنه وهو لا يعلم

و غيره من الأخبار .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : مرفوع .

الحديث الخامس : مجهول .

فيما أنفق في طاعة الله أم في معصيته ، قال : يسعى له في ماله فيرده عليه وهو صاغر .

٦- علي بن إبراهيم عن أبيه ، [عن ابن أبي عمير] عن حنان بن سدير ، عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كلُّ ذنب يكفره القتل في سبيل الله عزَّ وجلَّ إلا الدين لا كفارة له إلا أداؤه أو يقضي صاحبه ، أو يعفو الذي له الحق .

٧- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن العباس ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الإمام يقضي عن المؤمنين الذين ما خلا مهوور النساء .

٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الوليد ابن صبيح قال : جاء رجل إلى أبي عبد الله عليه السلام يدعي على المعلن بن خنيس ديناً عليه فقال : ذهب بحقي ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : ذهب بحقك الذي قتله ؛ ثم قال للوليد : قم إلى الرجل فاقضه من حقه فإنني أريد أن أبرِّد عليه جلده الذي كان بارداً .

٩- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن عثمان بن سعيد ، عن عبد الكريم من أهل همدان ، عن أبي تمامة قال : قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام :

قوله عليه السلام : « يسعى له » ، قال السيد في المدارك : هذه الرواية ضعيفة جداً لا يمكن التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل ، وإلاّصحّ جواز إعطاء الزكاة من سهم الغارمين لمن لا يعلم فيما أنفق كما اختاره ابن إدريس والمحقق وجماعة .
الحديث السادس : حسن موثق .

قوله عليه السلام : « أو يقضي صاحبه » أي : وليه ووارثه أو الإمام أو المتبرّع .

الحديث السابع : مرسل .

قوله عليه السلام : « ما خلا مهوور النساء » ، لأنّه لم يأخذ مالا ، أو لأنّه على الله أداؤه كما ضمن في كتابه إن لم تقصّر نيّته .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : مجهول .

إني أريد أن ألزم مكة أو المدينة و عليّ دين فما تقول ؟ فقال : ارجع فأدّه إلى مؤدي دينك وانظر أن تلقى الله تعالى وليس عليك دين ، إن المؤمن لا يخون .

١٠- عليّ بن محمد ، عن إسحاق بن محمد النخعي ، عن محمد بن جمهور ، عن فضالة ، عن موسى بن بكر قال : ما أحصي ما سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام ينشد :

فإن يك يا أُمّيم عليّ دين * فعمران بن موسى يستدين

١١- عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن جعفر بن محمد الأشعري ، عن ابن القدّاح

عن أبي عبد الله ، عن آبائه ، عن عليّ عليه السلام قال : إياكم والدّين فإنّه مذلة بالنهار ومهمة بالليل وقضاء في الدّنيا وقضاء في الآخرة .

قوله عليه السلام : « فأد » ليس في التهذيب ^(١) ، ولعلّه أمر من باب الافعال من قولهم أدّيت السفر فأنا مؤدّ له إذا كنت متهيّئاً له ، ذكره الجوهري .

الحديث العاشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : « فعمران بن موسى » قال الشاعر هكذا للوزن ، و في بعض

النسخ « فموسى بن عمران » فلعلمه عليه السلام غيره لموافقته للواقع ، و لكراهة الشعر ، مع أنّه يمكن أن يقرأ موزوناً بإسقاط النون ، « وأُمّيم » ترخيم أُمّية تصغير أمّ وهي اسم امرأة أيضاً .

الحديث الحادي عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : « مذلة » ، اسم مكان للمذلة .

﴿باب﴾

﴿قضاء الدين﴾

١- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رِبَاطٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُنَوِي قِضَاءَهُ كَانَ مَعَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَافِظَانِ يَعْينَانِهِ عَلَى الْأَدَاءِ عَنْ أَمَانَتِهِ فَإِنْ قَصُرَتْ نِيَّتُهُ عَنْ الْأَدَاءِ قَصُرَ عَنْهُ مِنَ الطَّعُونَةِ بِقَدْرِ مَا قَصُرَ مِنْ نِيَّتِهِ .

٢- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الرَّجُلُ مَنْ يَكُونُ عِنْدَهُ الشَّيْءُ يَتَبَلَّغُ بِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَيْطَعُهُ عِيَالَهُ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِمَيْسَرَةٍ فَيَقْضِي دَيْنَهُ أَوْ يَسْتَقْرِضُ عَلَى ظَهْرِهِ فِي خَبَثِ الزَّوْمَانِ وَشِدَّةِ الْمَكْسَبِ أَوْ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ ؟ قَالَ : يَقْضِي بِمَا عِنْدَهُ دَيْنَهُ وَلَا يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ إِلَّا وَعِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِمْ حَقَّوْقَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ (١)» وَلَا يَسْتَقْرِضُ عَلَى ظَهْرِهِ إِلَّا وَعِنْدَهُ وَفَاءٌ ، وَلَوْ طَافَ عَلَى أَبْوَابِ النَّاسِ فَرَدَّوهُ بِاللَّقْمَةِ وَاللَّقْمَتَيْنِ وَالتَّمْرَةِ وَالتَّمْرَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِيٌّ يَقْضِي دَيْنَهُ مِنْ بَعْدِهِ ، لَيْسَ مِنْهُ مَنْ مَيَّتَ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ وَلِيًّا يَقُومُ فِي عِدَّتِهِ وَدَيْنَهُ فَيَقْضِي عِدَّتَهُ وَدَيْنَهُ

٣- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

باب قضاء الدين

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : موثق .

قوله : « أَيْطَعُهُ » أي لا يؤدِّي الدين و يطعم ما في يده عياله أو يؤدِّي به ممَّا في يده ، فإذا أدَّى فأمرًا أن يستقرض على ظهره ، أي بلا عين مال يكون الدين عليه ، أو يأخذ الصدقة ؟ فأمره عليه السلام برَدِّ الدين و قبول الصدقة .

الحديث الثالث : حسن .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : لَا تَبَاعُ الدَّارُ وَلَا الْجَارِيَةُ فِي الدِّينِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بَدْءَ لِلرَّجُلِ مِنْ ظُلٍّ يَسْكُنُهُ وَخَادِمٌ يَخْدُمُهُ .

٤- علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن يزيد العجلي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إن علي ديناً وأظنه قال : لا يتم وأخاف إن بعث ضيعتي بقيت وما لي شيء ، فقال : لا تبع ضيعتك ولكن أعطه بعضاً وأمسك بعضاً .
٥- علي بن محمد ، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري ، عن عبدالله بن حماد ، عن عمر بن يزيد قال : أتني رجل أبا عبدالله عليه السلام يقتضيه وأنا حاضر فقال له : ليس عندنا اليوم شيء ولكنه يأتينا خطر ووسمة فتباع ونعطيك إن شاء الله ، فقال له الرجل : عدني ، فقال : كيف أعدك وأنا لما لأرجو أرجى مني لما أرجو .

٦- محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن يوسف بن السخت ، عن علي بن محمد بن سليمان ، عن الفضل بن سليمان ، عن العباس بن عيسى قال : ضاق على علي بن الحسين عليه السلام ضيقة فأتني مولى له فقال له : أقرضني عشرة آلاف درهم إلى ميسرة ، فقال : لا لأنه ليس عندي ولكن أريد وثيقة ، قال : فشق له من رداءه هدية فقال له : هذه الوثيقة قال : فكان مولاه كره ذلك فغضب وقال : أنا أولى بالوفاء أم حاجب بن زرارة ؟ فقال : أنت أولى

الحديث الرابع : مجهول كالصحيح .

قوله عليه السلام : « أعطه بعضاً » لعلة محمول على إظهار الولي ، أو أنه عليه السلام رخص

لولايته العامة .

الحديث الخامس : ضعيف .

و في القاموس : الخطر - بالكسر - بات يختضب به .

الحديث السادس : ضعيف .

قوله عليه السلام : « أم حاجب بن زرارة » قال الفيروز آبادي : في « الفوس » من

القاموس : حاجب بن زرارة أتني كسرى في جذب أصابهم بدعوة النبي صلى الله عليه وآله يستأذنه لقومه أن يصيروا في ناحية من بلاده حتى يحيوا ، فقال : إنكم معاشر العرب غدر حرص ، فإن أذنت لكم أفدتم البلاد ، وأغرتم على العباد ، قال حاجب : إني ضامن

بذلك منه ، فقال : فكيف صار حاجب يرهن قوساً وإنما هي خشبة على مائة حالة ، وهو كافرٌ فيني وأنا لا أفي بهدبة ردائي ؟ قال : فأخذها الرّجل منه وأعطاه الدرّاهم وجعل الهدبة في حقّ ، فسهّل الله عزّ وجلّ له المال فحمّله إلى الرّجل ثمّ قال له : قد أحضرت مالك فهاث وثيقتي فقال له : جعلت فداك ضيّعتها ، فقال : إذن لا تأخذ مالك منّي ليس مثلي من يستخفّ بنمته قال : فأخرج الرّجل الحقّ فأذا فيه الهدبة فأعطاه عليّ بن الحسين عليه السلام الدرّاهم وأخذ الهدبة فرمى بها وانصرف .

٧- عنه ، عن يوسف بن السخت ، عن عليّ بن محمّد بن سليمان ، عن أبيه ، عن عيسى بن عبدالله قال : احتضر عبدالله فاجتمع عليه غرماؤه فطالبوه بدين لهم ، فقال : لا مال عندي فأعطيكم ولكن ارضوا بما شئتم من ابني عمّي عليّ بن الحسين عليه السلام و عبدالله بن جعفر فقال الغرماء : عبدالله بن جعفر مليّ مطوّل ، وعليّ بن الحسين عليه السلام [رجلٌ] لا مال له صدوق وهو أحبّهما إلينا فأرسل إليه فأخبره الخبر فقال : أضمن لكم المال إلى ثلّة - ولم يكن له غلّة - تجمّلاً ، فقال القوم : قد رضينا ، وضمنه فلمّا أتت الغلّة أتاح الله عزّ وجلّ له المال فأدّاه .

للملك أن لا يفعلوا . قال : فمن لي بأن تفي ؟ قال : أرهنك قوسي . فضحك من حوله فقال كسرى : وما كان ليسلمها أبداً ، فقبلها منه ، وأذن لهم ، ثمّ أحبى الناس بدعوته عليه السلام وقدمات حاجب فارتحل عطارداً ابنه إلى كسرى يطلب قوس أبيه فردّها عليه وكساه حلّة ، فلمّا رجع أهداها إلى النبيّ صلى الله عليه وآله فباعها من يهوديٍّ بأربعة آلاف درهم . وقال : الحيا : الخصب والمطر ، وأحبى القوم : صاردا في الخصب .

الحديث السابع : ضعيف .

وفي القاموس : المطل : التسويف بالمعنى والدين وهو مطوّل .

قوله : « تجمّلاً » بالجمع أي إنّما قال ذلك لإظهار الجمال والزينة والغنا ، ويمكن أن يقرأ بالحاء أي إنّما فعل تجمّلاً للدين ، أو لكثرة حمّله و تحمّله للمشاق ، والأوّل أظهر . وفي القاموس : تاح له الشئ : تهيّأ .

٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عثمان بن زياد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن لي على رجل ديناً وقد أراد أن يبيع داره فيقضيها قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : أعيذك بالله أن تخرجه من ظل رأسه .

٩- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن خلف بن حماد ، عن محرز ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الدين ثلاثة : رجل كان له فأنظر ، وإذا كان عليه فأعطى ولم يمتل ، فذاك له ولا عليه ، وإذا كان له استوفى وإذا كان عليه أوفى فذاك لاله ولا عليه ، وإذا كان له استوفى وإذا كان عليه ممل فذاك عليه ولاله .

﴿ باب ﴾

﴿ قصاص الدين ﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لي عنده مال فكابرني عليه وحلف ثم وقع له عندي مال فأخذه مكان مالي الذي أخذه وأجده وأحلف عليه كما صنع ؟ فقال : إن خانك فلا تخنه ، ولا تدخل فيماعبته عليه .

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : مجهول .

باب قصاص الدين

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « إن خانك فلا تخنه » يدل على عدم جواز المفاصة بعد الإحلاف كما هو المشهور بين الأصحاب ، بل لا يعلم فيه مخالف إلا أن يكذب المنكر نفسه بعد ذلك .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن معاوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون لي عليه الحق فيجحدنيه ثم يستودعني مالا ألي أن آخذ ما لي عنده ؟ قال : لا ، هذه خيانة .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل كان له على رجل مال فجحدته إياه وذهب به ثم صار بعد ذلك للرجل الذي ذهب بماله مال قبله يأخذه منه مكان ماله الذي ذهب به منه ذلك الرجل ؟ قال : نعم ولكن لهذا كلام يقول : « اللهم إني آخذ هذا المال مكان مالي الذي أخذه مني وإني لم آخذ ما أخذت منه خيانة ولا ظلماً » .

﴿ باب ﴾

﴿ انه اذا مات الرجل حل دينه ﴾

١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن بعض أصحابه ، عن خلف بن حماد ، عن إسماعيل بن أبي قرّة ، عن أبي بصير قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : إذا مات الرجل حل ماله وماعليه من الدين .

الحديث الثاني : حسن كالموثق .

الحديث الثالث : حسن .

وقال في الدروس : تجوز المقاصة المشروعة من الوديعة على كراهة ، وينبغي أن يقول مافي رواية أبي بكر الحضرمي .

باب انه اذا مات الرجل حل دينه

الحديث الاول : مرسل مجهول .

و قال في الدروس : يحل الديون المؤجلة بموت الغريم ، ولو مات المدين لم يحل إلا على رواية أبي بصير ، واختاره الشيخ والقاضي والحلي .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت و عليه دين فيضمنه ضامن للغرماء فقال : إِنْ أَرْضِي بِهِ الْغَرْمَاءُ فَقَدْ بَرَأْتُ زَمَةَ الْخَيْتِ .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يأخذ الدين وهو لا ينوى قضاءه ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن النضر بن شعيب ، عن عبد الغفار الجازي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل مات وعليه دين قال : إِنْ كَانَ أَتَى عَلَى يَدَيْهِ مِنْ غَيْرِ فُسَادٍ لَمْ يُوَاخِذْهُ اللَّهُ عليه [إِنْ أَعْلَمَ بِنَيْتِهِ] [الْأَدَاءُ] [لَا مِنْ كَانَ لَا يَرِيدُ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْ أَمَانَتِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّارِقِ] وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ أَيْضاً ، وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَحْلَ أَنْ يَذْهَبَ بِمَهْوَرِ النِّسَاءِ .

٢ - علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن ابن فضال ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مَنْ اسْتَدَانَ دِيناً فَلَمْ يَنْوِ قِضَاءَهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ السَّارِقِ .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع الدين بالدين ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن إبراهيم بن مهزم ، عن طلحة بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَبَاعُ الدِّينُ بِالْدِّينِ .

الحديث الثاني : صحيح .

باب الرجل يأخذ الدين و هو لا ينوى قضاءه

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : ضعيف .

باب بيع الدين بالدين

الحديث الاول : ضعيف كالموثق .

قوله عليه السلام : « لَا يَبَاعُ الدِّينُ » المشهور بين الأصحاب جواز بيع الدين بعد حلوله على الذي عليه وعلى غيره ، و منع ابن إدريس من بيعه على غير الغريم ، و هو

٢ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي حمزة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان له على رجل دين فجاءه رجل فاشتراه منه [بعرض] ثم انطلق إلى الذي عليه الدين فقال له : أعطني ما لفلان عليك فإني قد اشتريته منه ، كيف يكون القضاء في ذلك ؟ فقال أبو جعفر عليه السلام : يرد عليه الرجل الذي عليه الدين ماله الذي اشتراه به من الرجل الذي له الدين .

٣ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن الفضيل قال : قلت للرضا عليه السلام : رجل اشترى ديناً على رجل ثم ذهب إلى صاحب الدين فقال له : ادفع إليّ ما لفلان عليك فقد اشتريته منه قال : يدفع إليه قيمة ما دفع إلى صاحب الدين وبرئ الذي عليه المال من جميع ما بقي عليه .

ضعيف ، وجوز في التذكرة بيعه قبل الحلول أيضاً ، ثم إنه لاختلاف مع الجواز أنه يجوز بيعه بالعين ، وكذا بالمضمون الحال ، وإن اشترط تأجيله قيل : يبطل ، لأنه بيع دين بدين ، وقيل : يكره وهو أشهر .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مجهول .

و قال الشهيد الثاني - رحمه الله - ، بعد إيراد هذا الخبر والذي قبله : عمل بمضمونها الشيخ وابن البراج ، والمستند ضعيف مخالف للأصول ، وربما حملنا على الضمان مجازاً أو على فساد البيع ، فيكون دفع ذلك الأقل مأذوناً فيه من البايع في مقابلة ما دفع ، و يبقى الباقي لمالكه ، والأقوى أنه مع صحة البيع يلزمه دفع الجميع .

﴿ باب ﴾

﴿ في آداب اقتضاء الدين ﴾

١ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن حماد بن عثمان ، قال : دخل رجلٌ على أبي عبد الله عليه السلام فشكا إليه رجلاً من أصحابه فلم يلبث أن جاء المشكوك فقال له أبو عبد الله عليه السلام : ما فلان يشكوك ؟ فقال له : يشكوني إنّي استقضيت منه حقّي . قال : فجلس أبو عبد الله عليه السلام مغضباً ، ثمّ قال : كأنّك إذا استقضيت حقّك لم تسيء رأيته ما حكى الله عزّ وجلّ في كتابه : « يخافون سوء الحساب ^(١) » أترى أنّهم خافوا الله أن يجور عليهم لا والله ما خافوا إلاّ الاستقضاء فسمّاه الله عزّ وجلّ سوء الحساب ، فمن استقضى به فقد أساء .

٢ - محمد بن يحيى ، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : قال له رجلٌ : إنّ لي على بعض الحسينيّين مالاً وقد أعياني أخذه وقد جرى بيني وبينه كلامٌ ولا آمن أن يجري بيني وبينه في ذلك ما أغتمّ له ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : ليس هذا طريق التقاضي ولكن إذا أتيتّه أطلّ الجلوس وألزم السكوت ، قال الرجل : فما فعلت ذلك إلاّ يسيراً حتّى أخذت مالي .

٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن خضر بن عمرو النخعيّ قال : قال أحدهما عليه السلام في الرجل يكون له على رجل مال فيجده قال : إن استحلّفه فليس له أن يأخذ منه بعد اليمين شيئاً وإن تركه ولم يستحلّفه فهو على حقّه .

باب في آداب اقتضاء الدين

الحديث الاول : ضعيف .

قوله : « استقضيت » بالصاد المطعّمة أي طلبت منه القضاء ، و في بعض النسخ القديمة بالصاد المهملة في الموضعين ، أي بلغت الغاية في الطلب .

الحديث الثاني : مرفوع .

الحديث الثالث : مجهول .

٤ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا وجع إلا وجع العين ، ولا هم إلا هم الدين .

٥ - وبهذا الإسناد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الدين ربة الله في الأرض فإذا أراد الله أن يذلّ عبداً وضعه في عنقه .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن حماد بن أبي طلحة يبيع السّابري ؛ ومحمد بن الفضل ؛ وحكم الحنّاط جميعاً ، عن أبي حمزة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : من حبس مال امرئ مسلم وهو قادر على أن يعطيه إياه مخافة أن يخرج ذلك الحق من يده أن يفقر كان الله عزّ وجلّ أقدر على أن يفقره منه على أن يفني نفسه بحبسه ذلك الحق .

﴿ باب ﴾

﴿ إذا التوى الذي عليه الدين على الغرماء ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يحبس الرّجل إذا التوى على غرمائه ، ثمّ : يأمر فيقسم ماله بينهم بالحصص فإن أبى باعه فيقسم - يعني ماله - .

الحديث الرابع : ضعيف .

الحديث الخامس : [ضعيف . وما ذكره المصنّف وسقط عن قلمه الشريف] .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

باب إذا التوى الذي عليه الدين على الغرماء

الحديث الاول : موثق .

قوله عليه السلام : « ثمّ يأمر » أي الرجل إمّا بالبيع أو بإرضاء الغرماء بالجنس والعروض ، فإن أبى باع عليه السلام ماله وقسمه بينهم .

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن جعفر بن محمد بن حكيم ، عن جميل بن درّاج ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الغائب يقضى عنه إذا قامت البيّنة عليه ويبيع ماله ويقضى عنه وهو غائب ويكون الغائب على حجّته إذا قدم ولا يدفع المال إلى الذي أقام البيّنة إلّا بكفلاء إذا لم يكن مليّاً .

﴿باب﴾

﴿النزول على الغريم﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن جراح المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه كره أن ينزل الرجل على الرجل وله عليه دين وإن كان قد صرّها له إلّا ثلاثة أيّام .

٢ - عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينزل على الرجل وله عليه دين أياكل من طعامه ؟

الحديث الثاني : ضعيف .

قوله عليه السلام : « إلّا بكفلاء » ذهب جماعة من الأصحاب هنا إلى اليمين مع البيّنة استظهاراً ، إلحاقاً له بالميّت ، وظاهر الخبر عدمه ، و تعليلهم في ذلك معلول و ذهب جماعة إلى ماورد في الخبر من أخذ الكفيل عن القابض بالمال الذي دفع إليه من مال الغائب ، ولم يقولوا باليمين .

باب النزول على الغريم

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام : « و إن كان قد صرّها له » أي نقدها له و جعلها في الصرة ، و حمل في المشهور على الكراهة ؛ قال في الدروس : يكره للمدين النزول على الغريم فإن نزل فالإقامة ثلاثة فما دون ، و تكره الأزيد ، و قال الحلبي : يحرم الزايد ، و في رواية سماعة : لا يأكل من طعامه بعد الثلاثة .

الحديث الثاني : موثق .

قال : نعم ، يأكل من طعامه ثلاثة أيام ثم لا يأكل بعد ذلك شيئاً .

﴿ باب ﴾

﴿ هدية الغريم ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن رجلاً أتى علياً عليه السلام فقال له : إن لي على رجل ديناً فأهدى إليّ هدية ، قال : عليه السلام احسبه من دينك عليه .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن هذيل بن حيان أخي جعفر بن حيان الصيرفي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنني دفعت إلى أخي جعفر مالا فهو يعطيني ما أنفقته وأحج منه وأتصدق وقد سألت من قبلنا فذكروا أن ذلك فاسد لا يحل وأنا أحب أن أنتهي إلى قولك ، فقال لي : أكان يصلك قبل أن تدفع إليه مالك ؟ قلت : نعم ، قال : فخذ منه ما يعطيك فكل منه واشرب وحب و تصدق فإذا قدمت العراق فقل : جعفر بن محمد أفتاني بهذا .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له على رجل مال قرضاً فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير أن يكون شرط عليه ؟ قال : لا بأس بذلك ما لم يكن شرطاً .

باب هدية الغريم

الحديث الاول : موثق .

و قال في الدروس : يستحب احتساب هدية الغريم من دينه لرواية عن علي عليه السلام ، و يتأكد فيما لم يجر عادته به .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : ضعيف .

﴿باب﴾

﴿الكفالة والحوالة﴾

١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختريّ ، قال : أبطأت عن الحجّ ، فقال لي أبو عبد الله عليه السلام : ما أبطأ بك عن الحجّ ؟ فقلت : جعلت فداك تكفّلت برجل فخفري ، فقال : مالك والكفالات أما علمت أنّها أهلك القرون الأولى ، ثمّ قال : إنّ قوماً أذنبوا ذنوباً كثيرة فأسفقوا منها وخافوا خوفاً شديداً وجاء آخرون فقالوا : ذنوبكم علينا فأنزل الله عزّ وجلّ عليهم العذاب ، ثمّ قال تبارك وتعالى : خافوني واجترأتم عليّ .

٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام في الرّجل يحيل الرّجل بمال كان له على رجل آخر فيقول له الذي احتال : برئت ممّا لي عليك قال : إذا أبرأه فليس له أن يرجع عليه وإن لم يبرأه فله أن يرجع على

باب الكفالة و الحوالة

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

و قال الفيروز آبادي : خفر به خفراً و خفوراً : نقض عهده و غدره .

الحديث الثاني : حسن والثاني ضعيف .

قوله عليه السلام : « إذا أبرأه » يدلّ على عدم حصول البراءة بدون الإبراء و هو خلاف المشهور .

قال الشهيد الثاني (ره) : المحيل يبرأ من حقّ المحتال بمجرد الحوالة سواء أبرأه المحتال أم لا ، وخالف فيه الشيخ و جماعة إستناداً إلى حسنة زرارة ، و حملت على ما إذا ظهر إعسار المحال عليه حال الحوالة مع جهل المحتال بحاله ، فإنّ له الرجوع على المحيل إذا لم يبرأه ، و غلّى ما إذا شرط المحيل البراءة ، فإنّه يستفيد بذلك عدم الرجوع لو ظهر إفلاس المحال عليه ، وهو حمل بعيد ، وعلى أنّ

الذي أحاله.

محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جهميل ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام مثله .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد الكندي ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي العباس قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجلٌ كفّل لرجل بنفس رجل فقال : إن جئت به وإلا عليك خمسمائة درهم ، قال : عليه نفسه ولا شيء عليه من الدّراهم فإن قال : عليّ خمسمائة درهم إن لم أدفعه إليك ، قال : تلزمه الدّراهم إن لم-

الإبراء كناية عن قبول المحتمل الحوالة ، فمعنى قوله : برئت ممّا لي عليك ، أنتى رضيت بالحوالة الموجبة للتحويل ، فبرئت أنت ، فكنتى عن الملزوم باللائم ، وهكذا القول في قوله : ولو لم يبرئه فله أن يرجع ، لأنّ العقد بدون رضا غير لازم ، فله أن يرجع فيه .

الحديث الثالث : موثق .

قوله عليه السلام : « عليه نفسه » قال الشهيد الثاني (ره) في الروضة : لو قال : لو لم أحضره إلى كذا كان عليّ كذا ، صحّت الكفالة أبداً ولا يلزمه المال المشروط ، ولو قال : عليّ كذا إن لم أحضره لزمه ما شرط من المال إن لم يحضره على المشهور ، ومستند الحكمين رواية داود ، وفي الفرق بين الصيغتين من حيث التركيب العربيّ نظر ، لكنّ المصنّف والجماعة عملوا بها مع ضعف سندها . انتهى .

وفرق الوالد العلامة (ره) وغيره بين العبارتين ، بأنّه في الأوّل المراد به مال آخر سوى ما في ذمّة المكفول غرامة ، فلذا لم يلزم ، وفي الثاني المراد به المال الذي في ذمّة المكفول ، فيكون تصريحاً بما هو حكم الكفالة .

أقول : هذا الخبر يحتمل وجهاً آخر أظهر من سائر ما قيل فيه ، بأن يكون القول في الأوّل من المكفول له كما هو صريح الخبر ، وليس فيه رضا الكفيل به ، وفي الثاني قال الكفيل ذلك ، وألزمه على نفسه ، وهذا التأويل ظاهر من الخبر ، لكن يخالف المشهور من أنّ مقتضى الكفالة أداء المال إن لم يحضر المكفول ، ويمكن

يدفعه إليه .

٤ - حميد ، عن الحسن بن محمد ، عن جعفر بن سماعة ، عن أبان ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحيل على الرجل بالدرهم أيرجع عليه ؟ قال : لا يرجع عليه أبداً إلا أن يكون قد أفلس قبل ذلك .

٥ - محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن الحسين بن خالد قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك قول الناس : الضامن غارم ، قال : فقال : ليس على الضامن غرم ، الغرم على من أكل المال .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتني أمير المؤمنين صلوات الله عليه برجل تكفل بنفس رجل فحبسه ، فقال : اطلب صاحبك .

توجيهه بتكلف بأن يحمل على ما إذا لم يكن شغل ذمة المكفول بخمسمائة درهم ثابتاً ، ففي الأول لما لم يقر بالمال لم يلزمه ، وفي الثاني أقر بالمال فيلزمه .
الحديث الرابع : موثق .

قوله عليه السلام : « إلا أن يكون » يدل على ما هو مقطوع به في كلام الأصحاب من عدم الرجوع مع العلم بالإفلاس و جواز الرجوع مع عدمه .
الحديث الخامس : مرسل مجهول .

قوله عليه السلام : « الغرم على من أكل المال » لعله محمول على ما إذا ضمن بإذن العزيز ، فإن له الرجوع عليه بما أدى ، فالغرم عليه لاعلى الضامن .
الحديث السادس : موثق .

﴿باب﴾

﴿عمل السلطان وجوائزهم﴾

١- عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن محمد بن عذافر ، عن أبيه قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا عذافر إنك تعامل أبا أيوب والريّح ، فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة ؟ قال : فوجم أبي ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام لما رأى ما أصابه : أي عذافر إنّما خوّفك بما خوّفني الله عزّ وجلّ به ، قال محمد : فقدم أبي فلم ينزل مغموماً مكروباً حتّى مات .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ؛ ومحمد بن حران ، عن الوليد بن صبيح قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فاستقبلني زرارة خارجاً من عنده ، فقال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا وليد أما تعجب من زرارة سألني عن أعمال هؤلاء أي شيء كان يريد؟ أيريد أن أقول له : لا فيروي ذلك عني ؟ ثمّ قال : يا وليد متى كانت الشيعة تسأل عن أعمالهم إنّما كانت الشيعة تقول : يؤكل من طعامهم ويشرب من شرايبهم ويستظلّ بظلّهم ، متى كانت الشيعة تسأل عن هذا ؟ !

٣- عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن حديد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اتّقوا الله وصونوا دينكم بالورع وقوّه بالتقيّة والاستغناء بالله عزّ وجلّ إنّّه من خضع لصاحب سلطان ولمن يخالفه على دينه طلباً لما في يديه من دنياه

باب عمل السلطان وجوائزهم

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

و قال في النهاية : الواجم : الذي أسكته الهمّ وعلته الكآبة .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

و قال الفيروز آبادي : حمل ذكره و صوته خفي ، و أخمله الله فهو خامل

ساقط لانباهة له .

أخمله الله عز وجل ومقتته عليه ووكله إليه ، فإن هو غلب على شيء من دنياه فصار إليه منه شيء نزع الله جل وعز اسم البر كتمنه ولم يأجره على شيء ينفقه في حج ولا عتق [رفقة] ولا بر .

٤- علي بن محمد بن بندار ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن عبدالله بن حماد ، عن علي بن أبي حمزة قال : كان لي صديق من كتاب بني أمية فقال لي : استأذن لي على أبي عبدالله عليه السلام فاستأذنت له عليه فأذن له فلما أن دخل سلم و جلس ثم قال : جعلت فداك إني كنت في ديوان هؤلاء القوم فأصبت من دنياهم مالا كثيرا وأغمضت في مطالبه ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : لولا أن بني أمية وجدوا من يكتب لهم ويحجي لهم الفسء و يقاضل عنهم و يشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا ، ولو تركهم الناس وما في أيديهم ما وجدوا شيئا إلا ما وقع في أيديهم . قال : فقال الفتى : جعلت فداك فهل لي مخرج منه ؟ قال : إن قلت لك تفعل ؟ قال : أفعل ، قال له : فاخرج من جميع ما اكتسبت في ديوانهم فمن عرفت منهم رددت عليه ماله ومن لم تعرف تصدقت به وأنا أضمن لك على الله عز وجل الجنة ، قال : فأطرق الفتى رأسه طويلا ثم قال : قد فعلت جعلت فداك . قال ابن أبي حمزة : فرجع الفتى معنا إلى الكوفة فما ترك شيئا على وجه الأرض إلا أخرج منه حتى ثيابه التي كانت على بدنه ، قال : فقسمت له قسمة واشترينا له ثيابا وبعثنا إليه بنفقة ، قال : فما أتى عليه إلا أشهر قلائل حتى مرض فكننا نعوده ، قال : فدخلت عليه يوما وهو في السوق ، قال : ففتح عينيه ثم قال لي : يا علي وفي لي والله صاحبك ، قال : ثم مات فتوطينا أمره فخرجت حتى دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فلما نظر إلي قال : يا علي وفينا والله لصاحبك ، قال : فقلت : صدقت جعلت فداك هكذا والله قال لي عند موته .

قوله عليه السلام : « ووكله إليه » أي إلى السلطان أو إلى نفسه .

الحديث الرابع : ضعيف .

قوله : « فقسمت » أي أخذت من كل رجل من الشيعة من أصدقائي له شيئا .
و قال الجوهري : السوق : نزع الروح .

٥- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمالهم فقال لي : يا أبا محمد لا ولامدة قلم ، إن أحدهم لا يصيب من دنياه شيئاً إلا أصابوا من دينه مثله - أو قال : حتى يصيبوا من دينه مثله الوهم من ابن أبي عمير - .

٦- ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن محمد بن مسلم قال : كنت قاعداً عند أبي جعفر عليه السلام على باب داره بالمدينة فنظر إلى الناس يمرّون أفواجا فقال لبعض من عنده : حدث بالمدينة أمر ؟ فقال : جعلت فداك ولي المدينة والى فغدا الناس بهنّونه ، فقال : إن الرجل ليغدى عليه بالأمر تهنّأ به وأنه لباب من أبواب النار .

٧- ابن أبي عمير ، عن بشير ، عن ابن أبي يعفور قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من أصحابنا فقال له : أصلحك الله إنه ربما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة فيدعنا إلى البناء بينه أو النهريكره أو المسنة يصلحها فما تقول في ذلك ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما أحب أني عقدت لهم عقدة أو وكت لهم وكاء وإن لي ما ين لايتها لا ولا مدة بقلم ، إن أعوان الظلمة يوم القيامة في سراق من نار حتى يحكم الله بين العباد .

٨- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن يحيى بن إبراهيم بن مهاجر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام فلان يقرئك السلام وفلان وفلان ، فقال : وعليهم السلام قلت : يسألونك الدعاء ، فقال : ومالهم ؟ قلت : حبسهم أبو جعفر ، فقال : ومالهم وماله ؟ قلت :

الحديث الخامس : حسن .

قوله عليه السلام : « ولا مدة » أي لا يجوز إعطاؤهم مدة من السواد ولا يجوز أخذ المدّة منهم ، ولا يجوز إعمال مدّة قلم في ديوانهم ، وقال الفيروزآبادي : المدّة بالضم : اسم ما استمددت به من المداد على القلم .

الحديث السادس : حسن .

الحديث السابع : مجهول .

و قال الفيروزآبادي : كرى النهر : استحدث حفره .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

استعملهم فحبسهم ، فقال : ومالهم وماله ؟ ألم أنهم ، ألم أنهم ، ألم أنهم ، هم النار ، هم النار ، هم النار . قال : ثم قال : اللهم اخدع عنهم سلطانهم . قال : فانصرفت من مكة فسألت عنهم فإناهم قد أخرجوا بعد هذا الكلام بثلاثة أيام .

٩- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن داود بن زرعي قال : أخبرني مولى لعلبي بن الحسين عليه السلام قال : كنت بالكوفة فقدم أبو عبد الله عليه السلام الحيرة فأتيته فقلت له : جعلت فداك لو كلمت داود بن علي أو بعض هؤلاء فأدخل في بعض هذه الولايات ، فقال : ما كنت لأفعل قال : فانصرفت إلى منزلي فتفكرت فقلت : ما أحسبه منعتني إلا مخافة أن أظلم أو أجور ، والله لا آتينه ولأعطينه الطلاق والعناق والأيمان المغلظة ألا أظلم أحداً ولا أجور ولا أعدل ، قال : فأتيته فقلت : جعلت فداك إنني فكرت في إباءك علي فظننت أنك إنما منعتني وكرهت ذلك مخافة أن أجور أو أظلم وإن كل امرأة لي طالق وكل مملوك لي حر علي ، وعلي إن ظلمت أحداً أو جرت عليه وإن لم أعدل ؟ قال : كيف قلت ؟ قال : فأعدت عليه الأيمان فرفع رأسه إلى السماء فقال : تناول السماء أيسر عليك من ذلك .

١٠- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن جهم بن حديد قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : أما تغشى سلطان هؤلاء ؟ قال : قلت : لا ، قال : ولم ؟ قلت : فراراً بدينني ، قال : فعزمت على ذلك ؟ قلت : نعم ، فقال لي : الآن سلم لك دينك .

قوله عليه السلام : « اللهم اخدع » كان الخدع كناية عن تحويل قلبه عن ضررهم أو اشتغاله بما يصير سبباً لفصلته عنهم ، وربما يقرأ بالجيم والداد المهملة بمعنى الحبس والقطع .

الحديث التاسع : حسن .

قوله عليه السلام : « تناول السماء » أي لا يمكنك الوفاء بتلك الأيمان ، والدخول في أعمال هؤلاء بغير ارتكاب ظلم محال ، فتناول السماء بيدك أيسر مما عزمت عليه .

الحديث العاشر : مجهول .

١١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعلي بن محمد القاساني ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان المنقري ، عن فضيل بن عياض قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أشياء من المكاسب فنهاهني عنها فقال : يا فضيل والله لضرر هؤلاء على هذه الأمة أشد من ضرر الترك والدّيلم قال : وسألته عن الورع من الناس قال : الذي يتورّع عن محارم الله عز وجل ويجتنب هؤلاء وإذا لم يتق الشبهات وقع في الحرام وهو لا يعرفه ، وإذا رأى المنكر فلم ينكره وهو يقدر عليه فقد أحب أن يعصى الله عز وجل ومن أحب أن يعصى الله فقد بارز الله عز وجل بالعداوة ومن أحب بقاء الظالمين فقد أحب أن يعصى الله ، إن الله تعالى حمد نفسه على هلاك الظالمين فقال : «فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين» (١).

١٢- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد رفعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : «ولا تتركوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار» (٢) ، قال : هو الرجل يأثم السلطان فيحب بقاءه إلى أن يدخل يده إلى كيسه فيعطيه .

١٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن محمد بن هشام ، عن أخبره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن قوماً ممن آمن بموسى عليه السلام قالوا : لو أتينا عسكر فرعون وكنا فيه ونلنا من ديناه فإذا كان الذي نرجوه من ظهور موسى عليه السلام صرنا إليه ، ففعلوا ، فلما توجه موسى عليه السلام ومن معه إلى البحر هارين من فرعون ركبوا دوابهم وأسرعوا في السير ليلحقوا بموسى عليه السلام وعسكره فيكونوا معهم ، فبعث الله عز وجل ملكاً ف ضرب وجوه دوابهم فردهم إلى عسكر فرعون فكانوا فيمن غرق مع فرعون . ورواه عن ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حق على الله عز وجل أن تصيروا مع من عشتم معه في ديناه .

١٤- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن علي بن أبي

الحديث الحادى عشر : ضعيف .

الحديث الثانى عشر : ضعيف .

الحديث الثالث عشر : مجهول و آخره مرسل .

الحديث الرابع عشر : ضعيف .

راشد ، عن إبراهيم [بن] السندي ، عن يونس بن حماد قال : وصفت لأبي عبد الله عليه السلام من يقول بهذا الأمر ممن يعمل عمل الشيطان ، فقال : إذا ولوكم يدخلون عليكم الرقيق وينفعونكم في حوائجكم ؟ قال : قلت : منهم من يفعل ذلك ومنهم من لا يفعل ، قال : من لم يفعل ذلك منهم فابروا منه برى الله منه .

١٥- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن حماد ، عن حميد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني وليت عملاً فهل لي من ذلك مخرج ؟ فقال : ما أكثر من طلب المخرج من ذلك فعسر عليه ، قلت : فماترى ؟ قال : أرى أن تتقي الله عز وجل ولا تعد .

﴿ باب ﴾

(شرط من أذن له في أعمالهم)

١- الحسين بن الحسن الهاشمي ، عن صالح بن أبي حماد ، عن محمد بن خالد ، عن زياد ابن أبي سلمة قال : دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام فقال لي : يا زياد إنك لتعمل عمل السلطان ؟ قال : قلت : أجل ، قال لي : ولم ؟ قلت : أنا رجل لي مروءة وعلي عيال و

و قال الجوهري : المرفق والمرفق من الأمر : هو ما ارتفعت به وانتفعت به .
الحديث الخامس عشر : مجهول لاشتراك حميد بين جماعة منهم مجاهيل ، ولو كان ابن المنثني كان صحيحاً .

قوله عليه السلام : « ولا تعد » ، أي المخرج إنما هو برد الأموال ، وهو لا يتيسر لكل أحد ، ولكن لا تعد ، ويمكن أن يكون عليه السلام أذن له فيما سبق بالولاية العامة أو كان ولايته فيما يتعلق به عليه السلام ، وربما يقرأ ولا تعد بتشديد الدال عن الإعداد بمعنى الذخيرة ، ولا يخفى بعده .

باب شرط من أذن له في أعمالهم

الحديث الاول : ضعيف .

قوله : « د لي مروءة » أي إحسان وفضل عوّدت الناس من نفسي أدرجاه وزي

ليس وراء ظهري شيء فقال لي : يا زياد لئن أسقط من جالقي فأتقطع قطعة قطعة أحب إلي من أن أتولى لأحد منهم عملاً أو أطأ بساط أحدهم إلا طأنا ؟ قلت : لا أدري جعلت فداك ، فقال : إلا لتفريج كربة عن مؤمن أو فك أسر أو قضاء دينه ، يا زياد إن أهون ما يصنع الله بمن تولى لهم عملاً أن يضرب عليه سراق من نار إلى أن يفرغ الله من حساب الخلاق ؛ يا زياد فإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك فواحدة بواحدة ، والله من وراء ذلك : يا زياد أيما رجل منكم تولى لأحد منهم عملاً ثم ساوى بينكم وبينهم فقولوا له : أنت منتحل كذاب ، يا زياد إذا ذكرت مقدرتك على الناس فاذا ذكر مقدره الله عليك غداً وفاد ما أتيت إليهم عنهم ، وبقاء ما أتيت إليهم عليك .

٢- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن ابن أبي نجران ، عن ابن سنان ، عن جيب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ذكر عنده رجل من هذه العصابة قد تولى ولاية ، فقال : كيف صنيعته إلى إخوانه ؟ قال : قلت : ليس عنده خير ، فقال : أف يدخلون فيما لا ينبغي لهم ولا يصنعون إلى إخوانهم خيراً .

٣- محمد بن يحيى ، عن ذكره ، عن علي بن أسباط ، عن إبراهيم بن أبي محمود ،

لا يمكنني تركه .

قوله « وراء ظهري » أي ما أعتمد عليه من مال وضیعة . « والجاهل » الجبل المرتفع .

قوله عليه السلام : « من وراء ذلك » قال الوالد (ره) : أي بالعفو والرحمة إن فعلت كذا ، وحق الله باق يلزمك أن تتوب إليه ، أو المعنى أتى مع ذلك لا أجزم بالعفو إذ لا يجب عليه تعالى انتهى . وقيل : المعنى الله تعالى يعلم قدر تخفيف العقوبة والأظهر المعنى الأول الذي أفاد الوالد (قدس سره) .

قوله عليه السلام : « ما أتيت إليهم » أي أحسنت إليهم يذهب عنهم ، فلو كان معك كان يذهب عنك أيضاً ، أو ما أتيت إليهم من الضرر ، والأول أظهر .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مرسل .

عن علي بن يقطين قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : ماتقول في أعمال هؤلاء ؟ قال : إن كنت لابد فاعلاً فاتقِ أموال الشيعة . قال : فأخبرني علي أنه كان يجيها من الشيعة علانية ويردّها عليهم في السرّ

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الحكم ، عن الحسن بن الحسين الأنباري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : كتبت إليه أربعة عشر سنة استأذنه في عمل السلطان فلمّا كان في آخر كتاب كتبتّه إليه أذكر أنّي أخاف على خيط عنقي وأنّ السلطان يقول لي : إنّك رافضيّ ولسانك في أنّك تركت العمل للسلطان للرّفض ، فكتب إليّ أبو الحسن عليه السلام : قد فهمت كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فإن كنت تعلم أنّك إذا وليت عملت في عملك بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ تصير أعوانك وكتّابك أهل ملّتك فإذا صار إليك شيء واسيت به فقراء المؤمنين حتّى تكون واحداً منهم كان ذا بذاً وإلاً فلا .

٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسين ، عن أبيه ، عن عثمان بن عيسى ، عن مهران بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : ما من جبار إلّا ومعه مؤمنٌ يدفع الله به عن المؤمنين وهو أقلّهم حظاً في الآخرة - يعني أقلّ المؤمنين حظاً لصحبة الجبار - .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن السياري ، عن أحمد بن زكريّا الصّيدلانيّ

و قال الفيروز آبادي : الجباية : استخراج الأموال من مظائنها .

الحديث الرابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « خيط عنقي » بالخاء المعجمة والياء المشدّدة ، قال الفيروز آبادي : الخيط من الرقبة : نخاعها . انتهى . وربّما يقرأ بالباء الموحّدة ، قال الفيروز آبادي : خبطه يخطبه : ضربه شديداً ، والقوم بسيفه : جلداهم . انتهى ، والأوّل هو الموافق للنسخ وهو أظهر .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : ضعيف .

عن رجل من بني حنيفة من أهل بست وسجستان قال : رافقت أبا جعفر عليه السلام في السنة التي حج فيها في أوّل خلافة المعتصم فقلت له وأنا معه على المائدة وهناك جماعة من أولياء السلطان : إنّا جعلت فداك رجل يتولّاكم أهل البيت ويحبّكم وعليّ في ديوانه خراج فإن رأيت جعلني الله فداك أن تكتب إليه كتاباً بالإحسان إليّ فقال لي : لأعرفه فقلت : جعلت فداك : إنّه على ما قلت من محبّيتكم أهل البيت وكتابك ينفعني عنده فأخذ القراطس وكتب : بسم الله الرحمن الرحيم ، أمّا بعد فإنّ موصل كتابي هذا ذكر عنك مذهباً جيلاً وإنّ مالك من عملك ما أحسنت فيه فأحسن إلى إخوانك ؛ واعلم أنّ الله عزّ وجلّ سأللك عن مثاقيل الذرّ والخردل . قال : فلمّا وردت سجستان سبق الخبر إلى الحسين بن عبد الله النيسابوريّ وهو الوالي فاستقبلني على فرسخين من المدينة فدفع إليّ الكتاب فقبله ووضع على عينيه ثمّ قال لي : ما حاجتك ؟ فقلت : خراج عليّ في ديوانك قال : فأمر بطرحه عني وقال لي : لا تؤدّ خراجاً مادام لي عمل ، ثمّ سألتني عن عيالي فأخبرته بمبلغهم فأمر لي ولهم بما يقوتنا وفضلاً فما أدّيت في عمله خراجاً مادام حيّاً ولا قطع عني صلته حتّى مات .

٧ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن عليّ بن يقطين قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : إنّ لله عزّ وجلّ مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه .

﴿باب﴾

﴿بيع السلاح منهم﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرميّ قال : دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فقال له حكم السراج : ما ترى

الحديث السابع : حسن .

باب بيع السلاح منهم

الحديث الاول : حسن .

فيمَن يحمل السَّروج إلى الشام وأداتها؟ فقال: لا بأس أنتم اليوم بمنزلة أصحاب رسول الله ﷺ، إنكم في هدنة فإذا كانت المباينة حرم عليكم أن تحملوا إليهم السروج والسلاح.

٢ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي سارة، عن هند السراج قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله إنني كنت أحمل السلاح إلى أهل الشام فأبيعهم منهم فلمّا أن عرفني الله هذا الأمر ضقت بذلك وقلت: لا أحمل إلى أعداء الله، فقال: أحمل إليهم فإن الله يدفع بهم عدوّنا وعدوّكم - يعني الروم - وبعهم فإذا كانت الحرب بيننا فلا تحملوا، فمن حمل إلى عدوّنا سلاحاً يستعينون به علينا فهو مشرك.

٣ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن محمد بن قيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفئتين تلتقيان من أهل الباطل أنييعهما السلاح؟ قال: بعهما ما يكتنهما كالدرع والخفين ونحو هذا.

قوله عليه السلام: « بمنزلة أصحابه عليه السلام » أي كعاملته مؤمني أصحاب الرسول ﷺ مع منافقيهم، فإنهم كانوا يجرون عليهم أحكام المسلمين، وقيل: كعاملته أصحابه عليه السلام بعد وفاته واستقرار الخلافة على الغاصبين، وقيل: أي كعاملته أصحابه عليه السلام قبل الهجرة فإنهم كانوا يبيعون السلاح من الكفار، وقال الشهيد الثاني رحمه الله في المسالك: إنما يحرم بيع السلاح مع قصد المساعدة، أو في حال الحرب أو التهيؤ له، أمّا بدونهما فلا، ولو باعهم ليستعينوا به على قتال الكفار لم يحرم، كما دلّت عليه الرواية، وهذا كلّه فيما بعد سلاحاً كالسيف والرمح، وأمّا ما بعد جنة كالبيضة والدرع ونحوهما فلا يحرم، وعلى تقدير النهي لو باع هل يصح ويملك الثمن أو يبطل، قولان: أظهرهما الثاني، لرجوع النهي إلى نفس المعوّض.

الحديث الثاني: مجهول.

الحديث الثالث: صحيح على الظاهر.

٤ - أحمد بن محمد ، عن أبي عبد الله البرقي ، عن السراذ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إنني أبيع السلاح ؟ قال : لا تبعه في فتنه .

﴿باب الصناعات﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن ابن راشد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الله عز وجل يحب المحترف الأمين .

وفي رواية أخرى : إن الله تعالى يحب المؤمن المحترف .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن خالد بن عمار ، عن سدير الصيرفي قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : حديث بلغني عن الحسن البصري فإن كان حقاً فإننا لله وإننا إليه راجعون ، قال : وما هو ؟ قلت بلغني أن الحسن البصري كان يقول : لو غلى دماغه من حر الشمس ما استظلّ بحائط صيرفي ، ولو تفرث كبده عطشاً لم يستسق من دار صيرفي ماء ، وهو عملي و تجارتي وفيه نبت لحمي و دمي ومنه حجبي و عمرتي ، فجلس ثم قال : كذب الحسن خذ سواء وأعط سواء فإذا حضرت الصلاة فدع ما بيدك وانفض إلى الصلاة أما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفة .

الحديث الرابع : مجهول .

باب الصناعات

الحديث الاول : ضعيف و آخره مرسل .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله : «ولو تفرث» . قال الجوهرى : فرث كبده أفرثها فرثاً و فرثتها تفرثاً : إذا ضربته وهو حي فانفرثت كبده أي انتثرت .

قوله عليه السلام : «خذ سواء» أي لا تأخذ أكثر من حقك ولا تعطهم أقل من حقهم ، إذ يجب التساوي في الجنس الواحد حذراً من الربا ، و الأول أظهر .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال قال : سمعت رجلاً يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام فقال : إنني أعالج الدقيق وأبيعه والناس يقولون : لا ينبغي ، فقال له الرضا عليه السلام : وما بأسه ؟ كل شيء مما يباع إذا اتقى الله فيه العبد فلا بأس .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن جعفر بن يحيى الخزازي ، عن أبيه يحيى ابن أبي العلاء ، عن إسحاق بن عمار قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فخبّرتُه أنه ولد لي غلامٌ فقال : ألاسْمَيتَه محمدًا ؟ قال : قلت : قد فعلت ، قال : فلا تضرب محمدًا ولا تسبّه جعله الله قرّة عين لك في حياتك وخلف صدق من بعدك ، فقلت : جعلت فداك في أيّ الأعمال أضعه ؟ قال : إذا عدلته عن خمسة أشياء فضعه حيث شئت لا تسلمّه صيرفيّاً فإنّ الصيرفيّ لا يسلم من الربا ، ولا تسلمّه يّباع الأكفان فإنّ صاحب الأكفان يسرّه الوباء إذا كان ، ولا تسلمّه يّباع الطعام فإنّه لا يسلم من الاحتكار ، ولا تسلمّه جزّاراً فإنّ الجزّار تسلب منه الرّحمة ، ولا تسلمّه نخاساً فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : شرّ الناس من باع الناس .

٥ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إنني أعطيت خالتي غلاماً ونهيتها أن تجعله قصاباً أو حجّاماً أو صائغاً .

الحديث الثالث : موثق كالصحيح .

الحديث الرابع : موثق .

قوله عليه السلام : « إذا عدلته » المشهور بين الأصحاب كراهة هذه الصناعات الخمسة و حملوا الأخبار السابقة على نفي التحريم ، وإن كان ظاهرها عدم الكراهة لمن ينق من نفسه عدم الوقوع في محرّم ، و به يمكن الجمع بين الأخبار .

قوله عليه السلام : « من باع الناس » أي الأحرار ، فالتعليل على سياق ما سبق أي لا تفعل ذلك فإنّه قد يفضي إلى مثل هذا الفعل ، أو مطلقاً فالمراد به نوع من الشر يجتمع مع الكراهة .

الحديث الخامس : ضعيف كالموثق .

٦ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم ، عن موسى بن زنجويه التفليسي ، عن أبي عمر الحنطاط ، عن إسماعيل الصقل الرّازي ، قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعي ثوبان فقال لي : يا أبا إسماعيل يجيئي من قبلكم أثواب كثيرة وليس يجيئي مثل هذين الثوبين اللذين تحملها أنت ، قلت : جعلت فداك تغزلهما أم إسماعيل وأنسجهما أنا ، فقال لي : حائك ؟ قلت : نعم ، فقال : لا تكن حائكاً قلت : فما أكون ؟ قال : كن صقلأً و كانت معي مائتا درهم فاشتريت بها سيوفاً و مرابا عتقاء و قدمت بها الري فبعتها بربح كثير .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه قال : حدثني شيخ من أصحابنا الكوفيين قال : دخل عيسى بن شقيّ على أبي عبد الله عليه السلام وكان ساحراً يأتيه الناس يأخذ على ذلك الأجر فقال له : جعلت فداك أنا رجل كنت صناعتي السحر و كنت آخذ على ذلك الأجر وكان معاشي وقد حججت منه و من الله عليّ بلقائك وقد تبت إلى الله عز وجلّ فهل لي في شيء من ذلك مخرج ؟ قال : فقال له أبو عبد الله عليه السلام : حلّ ولا تعقد .

الحديث السادس : مجهول ، وابن زنجويه إن كان الإرمينيّ ضعيف .

و قال الجوهريّ : صقل السيف صقلأً ، وصقلأ أي جلاّه ، والصانع : الصقل . وقال : عتق الشيء - بالضم - عتاقة أي : قدم و صار عتيقاً ، فهو عاتق و دنائير عتق .

الحديث السابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « حلّ ولا تعقد » ظاهره جواز السحر لدفع السحر ، وحمله الأصحاب على ما إذا كان الحلّ بغير السحر كالقرآن والذكر و الإقسام و الكلام المباح .

﴿باب﴾

﴿كسب الحجّام﴾

١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألتُه عن كسب الحجّام ، فقال : لا بأس به إذا لم يشارط .

٢ - سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حنان بن سدير قال : دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام ومعنا فرقد الحجّام فقال له : جعلت فداك إنّي أعمل عملاً وقد سألت عنه غير واحد ولا اثنين فرغموا أنّه عمل مكروه وأنا أحبُّ أن أسألك عنه فإن كان مكروهاً انتهيت عنه و عملت غيره من الأعمال فإنّي منته في ذلك إلى قولك ؟ قال : وما هو ؟ قال حجّام ، قال : كل من كسبك يا ابن أخ وتصدّق وحجّ منه و تزوّج فإنّ النبي صلّى الله عليه وآله قد احتجم وأعطى الأجر ولو كان حراماً ما أعطاه . قال : جعلني الله فداك إنّي لي تيسراً أكرهه فما تقول في كسبه ؟ فقال : كل كسبه فإنّه لك حلال والناس يكرهونه . قال حنان : قلت : لأيّ شيء يكرهونه وهو حلال ؟ قال : لتعير الناس بعضهم بعضاً .

٣ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : احتجم رسول الله صلّى الله عليه وآله حجّاه مولى لبني بياضة و أعطاه ولو كان حراماً ما أعطاه ، فلمّا فرغ قال له رسول الله صلّى الله عليه وآله : أين الدّم ؟ قال : شربته

باب كسب الحجّام

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

و يدلّ على كراهة الحجّامة مع الشرط ، و عدمها بدوّه ، كما هو المشهور .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

و يدلّ على جوار أخذ الأجرة لفحل الضراب ، و المشهور الكراهة .

الحديث الثالث : ضعيف .

يارسول الله فقال : ما كان ينبغي لك أن تفعل ، وقد جعله الله عزّ وجلّ لك حجاباً من النار فلا تعد .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن كسب الحجام فقال : مكروه له أن يشارط ولا بأس عليك إن شارطه وتما كسه وإنما يكره له ولا بأس عليك .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كسب الحجام فقال : لا بأس به ، قلت : أجر التيس ؟ قال : إن كانت العرب لتعابر به ولا بأس .

﴿ باب ﴾

﴿ كسب النائحة ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن يونس بن يعقوب

قوله عليه السلام : « حجاباً من النار » لعلّ ترتب الثواب و عدم الزجر واللوم البليغ لجهالته و كونه معذوراً بها ، ولا يبعد أن يكون ذلك قبل تحريم الدم وأمّا جعل «من» في قوله «من النار» بيانية فلا يخفى بعده .

الحديث الرابع : موثق كالصحيح .

و قال في المسالك : يكره الحجامه مع اشتراط الأجرة على فعله ، سواء عينها أم أطلق ، فلا يكره لو عمل بغير شرط وإن بذلت له بعد ذلك كما دلّت عليه الأخبار ، هذا في طرف الحاجم ، أمّا المحجوم فعلى الضدّ يكره له أن يستعمل من غير شرط ولا يكره معه .

الحديث الخامس : حسن كالصحيح .

باب كسب النايحة

الحديث الاول : موثق .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي أبي : يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشر سنين بمنى أيام منى .

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن مالك بن عطية ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : مات الوليد بن المغيرة فقالت أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله : إن آثر المغيرة قد أقاموا مناحة فأذهب إليهم ؟ فأذن لها فلبست ثيابها وتهيأت وكانت من حسناتها كأنها جانٌ وكانت إذا قامت فأرخت شعرها جلل جسدها ، و عقدت بطرفيه خلخالها فندبت ابن عمها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت :

أنعي الوليد بن الوليد ، أبا الوليد فتى العشيرة * حامي الحقيقة ماجد ، يسمو إلى طلب الوتيرة
قد كان غيثاً في السنين ، وجعفرأ غدفاً وميرة

قال : فما عاب ذلك عليها النبي صلى الله عليه وآله ولا قال شيئاً .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن إسماعيل جميعاً

ويدل على رجحان الندبة عليهم وإقامة ما تم لهم ، لما فيه من تشييد حبهم و بغض ظالمهم في القلوب ، وهما العمدة في الإيمان ، والظاهر اختصاصه بهم عليهم السلام لما ذكرنا .

الحديث الثاني : صحيح .

وقال الجوهري : أرخيت الستر وغيره : أرسلته . وقال الفيروز آبادي : الحقيقة : ما يحق عليك أن تحميه . وقال الجوهري : الوتر: الدخل ، والموتور الذي قتل له قتيل فلم يدرك بدمه .

وفي القاموس: الجعفر : النهر الصغير ، والكبير الواسع منه . وقال الجزري : الماء الغدق : الكثير . وقال الجوهري : الميرة: الطعام يمتاده الإنسان .

و يدل على جواز النوحة ، و قيّد في المشهور بما إذا كانت بحق ، أي لا تنصف الطيبت بما ليس فيه ، و بأن لا تسمع صوتها الأجانب .

الحديث الثالث : موثق ، و يدل على كراهة الاشتراط .

عن حنان بن سدير قال : كانت امرأة معناني الحي و لها جارية نائحة فجاءت إلى أبي فقالت :
يا عم أنت تعلم أن معيشتي من الله عز وجل ثم من هذه الجارية النائحة وقد أحببت أن
تسأل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فإن كان حلالاً و إلا بعتهأوأكلت من ثمنها حتى يأتي الله
بالفرج فقال لها أبي : والله إنني لأعظم أبا عبد الله عليه السلام أن أسأله عن هذه المسألة ، قال :
فلما قدمنا عليه أخبرته أنا بذلك فقال أبو عبد الله عليه السلام : أتشارط ؟ قلت : والله ما أدري
تشارط أم لا ، فقال : قل لها : لا تشارط وتقبل ما أعطيت .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسن بن عطية ، عن عذافر
قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام وقد سئل عن كسب النائحة قال : تستحلّه بضرب إحدى يديها
على الأخرى .

﴿ باب ﴾

﴿ كسب الماشطة والخافضة ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ،
عن هارون بن الجهم ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما هاجرت النساء
إلى رسول الله صلى الله عليه وآله هاجرت فيهن امرأة يقال لها : أم حبيب وكانت خافضة تخفض
الجواري فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله قال لها : يا أم حبيب العمل الذي كان في يدك هو في يدك
اليوم ؟ قالت : نعم يا رسول الله إلا أن يكون حراماً ففنتها في عنه ، فقال : لا بل حلال فادني مني

الحديث الرابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « تستحلّه » لعل المراد بها تعمل أعمالاً شاقّة فيها تستحق
الأجرة ، أو هو إشارة إلى أنه لا ينبغي أن تأخذ الأجر على النياحة ، بل على ما يضم
إليها من الأعمال ، وقيل : هو كناية عن عدم اشتراط الأجرة ولا يخفى ما فيه .

باب كسب الماشطة و الخافضة

الحديث الاول : صحيح .

حتى أعلمك، قالت: فدنوت منه، فقال: يا أم حبيب إذا أنت فعلت فلا تنهكي - أي لا تستأصلي - وأسمي فإنه أشرق للوجه وأحظى عند الزوج. قال: وكان لأم حبيب أخت يقال لها: أم عطية وكانت مقيّنة - يعني ماشطة - فلما انصرفت أم حبيب إلى أختها أخبرتها بما قال لها رسول الله ﷺ فأقبلت أم عطية إلى النبي ﷺ فأخبرته بما قالت لها أختها فقال لها رسول الله ﷺ: ادني مني يا أم عطية إذا أنت قينت الجارية فلا تنفلي وجهها بالخرقة فإن الخرقه تشرب ماء الوجه.

٢ - أحمد بن محمد، عن علي بن أحمد بن أشيم، عن ابن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دخلت ماشطة على رسول الله ﷺ فقال لها: هل تركت عملك أو أقمت عليه؟ فقالت: يا رسول الله أنا أعمله إلا أن تنهاني عنه فأنتهي عنه، فقال لها: افعلي فإنها مشطت فلا تجلي الوجه بالخرق فإنها تذهب بماء الوجه، ولا تصلي الشعر بالشعر.

وقال في النهاية: في حديث أم عطية «أسمي ولا تنهكي» شبه القطع اليسير بإشمام الراححة، والنهك: المبالغة فيه: أي اقطعي بعض النواة ولا تستأصليها، وقال فيه: «فأي نسائه كان أحظى مني» أي أقرب إليه وأسعد به، يقال: حظيت المرأة عند زوجها تحظى حظوة وحظوة بالضم والكسر سعدت به وودت من قلبه وأحبها.

وقال في الصحاح: اقتان الرجل: إذا احسن، واقتانت الروضة: أخذت زخرفها وفيه: قيل للماشطة: مقيّنة، وقد قينت العروس تقيّناً زينتها.

ثم إن هذا الخبر يدل على جواز فعل الماشطة وحلية أجزائها، وحمل على عدم الفس كوصل الشعر بالشعر، وشم الخدود وتحميرها ونقش الأيدي والأرجل كما قال في التحرير، وعلى جواز الأجرة على خفص الجواني كما هو المشهور.

الحديث الثاني: مجهول.

قوله عليه السلام: «لا تصلي» كأنه لعدم جواز الصلاة أو للتدليس إذا أرادت

التزويج،

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن سالم بن مكرم ، عن سعد الإسكاف قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن القرامل التي تضعها النساء في رؤوسهن يصلنه بشعورهن ، فقال : لا بأس على المرأة بما تريئت به لزوجها . قال : فقلت له : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الواصلة والموصولة ، فقال : ليس هناك إنما لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الواصلة التي تزني في شبابها فلما كبرت قادت النساء إلى الرجال فتلك الواصلة والموصولة .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن خلف بن حماد ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كانت امرأة يقال لها : أم طيبة تخفض الجواري فدعاها النبي صلى الله عليه وآله فقال لها : يا أم طيبة إذا خفضت الجواري فأشمي ولا تجحي فإني أصفى اللون الوجه وأحظى عند البعل .

الحديث الثالث : مختلف فيه .

و قال الجوهري : القرامل : ما يشدها المرأة في شعرها ، وقال الجزري فيه : «إنه لعن الواصلة والمستوصلة» الواصلة : من التي تصل شعرها بشعر آخر ، والمستوصلة : التي تأمر أن يفعل بها ذلك .

وروي عن عايشة أنها قالت : ليست الواصلة بالتي تعنون ، ولا بأس أن تعري المرأة عن الشعر فتصل قرناً من قرونها بصوف أسود ، وإنما الواصلة التي تكون بغيّاً شبابها فإذا أسمت وصلها بالقيادة . قال أحمد بن حنبل لما ذكر له ذلك : ما سمعت بأعجب من ذلك .

الحديث الرابع : ضعيف .

﴿باب﴾

﴿كسب المغنية و شرائها﴾

١- عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن كسب المغنيات فقال: التي يدخل عليها الرجال حرام و التي تدعى إلى الأعراس ليس به بأس و هو قول الله عز وجل : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله » .^(١)

٢ - عنه ، عن حكم الحنطاط ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المغنية التي تزف العرائس لا بأس بكسبها .

٣ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن أيوب بن الحر ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أجر المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس ليست بالتي يدخل عليها الرجال .

٤ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، قال : سئل

باب كسب المغنية و شرائها

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

و قال في الدروس : يحرم الغناء و تعلمه و تعليمه و استماعه و التمسك به إلا غناء العرس إذا لم تدخل الرجال على المرأة ، ولم تتكلم بالباطل ، ولم تلعب بالملاهي ، و كرهه القاضي ، و حرّمه ابن إدريس و الفاضل في التذكرة ، و الإباحة أصحّ طريقاً و أخصّ دلالة .

الحديث الثاني : مجهول ، و ربّما يعدّ حسناً إذ قيل في الحكم أن له أصلاً .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

أبو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنّية فقال : قد تكون للرّجل الجارية تلهيه وما ثمنها إلاّ ثمن كلب و ثمن الكلب سحت والسحت في النار .

٥ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن فضال ، عن سعيد بن محمد الطاهريّ ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل عن بيع الجوّاري المغنّيات فقال : شراؤهنّ و بيعهنّ حرام ، و تعليمهنّ كفر ، و استماعهنّ نفاق .

٦ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن الحسن بن عليّ ، عن إسحاق بن إبراهيم ، عن نصر بن قابوس قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : المغنّية ملعونة ، ملعون من أكل كسبها .

٧ - محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابه ، عن محمد بن إسماعيل ، عن إبراهيم بن أبي البلاد قال : أوصى إسحاق بن عمر عند وفاته بجوار له مغنّيات أن نبيعهنّ و نحمل ثمنهنّ إلى أبي الحسن عليه السلام ، قال إبراهيم : فبعت الجوّاري بثلاثمائة ألف درهم و حملت الثمن إليه ، فقلت له : إنّ مولى لك يقال له : إسحاق بن عمر قد أوصى عند موته ببيع جوار له مغنّيات و حمل الثمن إليك و قد بعتهنّ و هذا الثمن ثلاثمائة ألف درهم ، فقال : لا حاجة لي فيه إنّ هذا سحت ، و تعليمهنّ كفر ، و الاستماع منهنّ نفاق و ثمنهنّ سحت .

و يدلّ على تحريم الغناء و ثمن المغنّية ، و على عدم جواز بيع الكلب و تحريم ثمنه .

الحديث الخامس : مجهول .

قوله عليه السلام : « شراؤهنّ و بيعهنّ » حمل على ما إذا كان الشراء و البيع للغناء .

الحديث السادس : حسن أو موثق .

الحديث السابع : صحيح .

﴿باب﴾

﴿كسب المعلم﴾

١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن الفضل ابن كثير ، عن حسن المعلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعليم فقال : لا تأخذ على التعليم أجراً ، قلت : الشعر والرسائل وما أشبه ذلك أشارك عليه ؟ قال : نعم بعد أن يكون الصبيان عندك سواء في التعليم لا تفضل بعضهم على بعض .

٢ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن شريف بن سابق ، عن الفضل ابن أبي قرّة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هؤلاء يقولون : إن كسب المعلم سحت ، فقال :

باب كسب المعلم

الحديث الأول : مجهول .

قوله عليه السلام : « لا تأخذ » قال في الدروس : لو أخذ الأجرة على ما زاد على الواجب من الفقه و القرآن جاز على كراهة ، ويتأكد مع الشرط ولا يحرم ، ولو استأجره لقراءة ما يهدي إلى الميت أو حي لم يحرم وإن كان تركه أولى ، ولو دفع إليه بغير شرط فلا كراهة ، و الرواية بمنع الأجرة على تعليم القرآن تحمل على الواجب أو على الكراهة ، ويجوز الاستيجار على نسخ القرآن و الفقه وإن تعين تعليمه ، ونقل ابن إدريس إجماعنا على جواز الأجرة على نسخ القرآن و تعليمه ، و حرّمها في الاستبصار مع الشرط ، و الرواية بالنهي ضعيفة السند ، والإجماع على جعله مهرأ يلزم منه حلّ الأجرة ، ولو سلّمت الرواية حملت على الكراهة .

قوله عليه السلام : « سواء » حمل على الاستحباب ، قال في التحرير : ينبغي للمعلم التسوية بين الصبيان في التعليم و الأخذ عليهم إذا استوجروا لتعليم الجميع على الإطلاق ، تفاوتت أجرتهم أو اتفقت ، ولو آجر نفسه لبعضهم لتعليم مخصوص جاز التفضيل بحسب ما وقع العقد عليه .

الحديث الثاني : ضعيف .

كذبوا أعداء الله إنما أرادوا أن لا يعلموا القرآن ولو أن المعلم أعطاه رجل دية ولده لكان للمعلم مباحاً .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع المصاحف ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن عبد الرحمن ابن سليمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : إن المصاحف لن تشتري فإذا اشتريت فقل : إنما أشتري منك الورق وما فيه من الأدم و حليته وما فيه من عمل يدك بكذا وكذا .

٢ - عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن بيع المصاحف وشرائها ، فقال : لا تشتري كتاب الله عز وجل ولكن اشتر الحديد والورق والدفتين وقل : أشتري منك هذا بكذا وكذا .

٣ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن غالب بن عثمان ، عن روح بن عبد الرحيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن شراء المصاحف وبيعها فقال : إنما كان توضع الورق عند

باب بيع المصاحف

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام : « وما فيه من عمل يدك » أي في غير الكتابة ، و يحتمل الأعم ويدل على ما هو المشهور من تحريم بيع المصحف وجواز بيع القرطاس والجلد ولا يبعد جملة على الكراهة .

الحديث الثاني : موثق .

قوله عليه السلام : « اشتر الحديد » أي الحديد الذي كانوا يعملونه في جلد المصحف ليغلق و يقفل عليه .

الحديث الثالث : موثق .

قوله عليه السلام : « توضع الورق » الحاصل أن بيع المصاحف محدثة لم تكن

فيما مضى .

المنبر و كان ما بين المنبر والحائط قدر ما تمرُّ الشاة أو رجل منحرف قال : فكان الرجل يأتي ويكتب من ذلك ثم إنهم اشتروا بعد [ذلك] قلت : فماترى في ذلك ؟ قال لي : أشتري أحب إلي من أن أبيع ، قلت : فماترى أن أعطي على كتابته أجراً ؟ قال : لا بأس ولكن هكذا كانوا يصنعون .

٤ - علي بن محمد ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن محمد بن علي ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن سابق السندي ، عن غنبة الوراق قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام قلت : أنا رجل أبيع المصاحف فإن نهيتني لم أبعها ؟ فقال : ألسنت تشتري ورقاً وتكتب فيه ؟ قلت : بلى وأعالجها قال : لا بأس بها .

﴿ باب ﴾

﴿ القمار والنهبة ﴾

١ - عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن زياد بن عيسى وهو أبو عبيدة الحذاء قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » ^(١) فقال : كانت قريش تقامر الرجل بأهله وماله فنهاهم الله عز وجل عن ذلك .

قوله عليه السلام : « أو رجل منحرف » أي كان المكان ضيقاً بحيث لا يمكن للإنسان أن يمرّ بالعرض إلاّ منحرفاً ، و كان القرآن موضوعاً في ذلك الموضع . و ظاهر الخبر الكراهة كما هو المشهور ، و قال في الدروس : يجوز أخذ الأجرة على كتابة العلوم المباحة ، ويكره على كتابة القرآن مع الشرط لفحوى الرواية .
الحديث الرابع : ضعيف .

باب القمار و النهبة

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « كانت قريش » حمل على أنه لبيان الفرد .

٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما أنزل الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وآله : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه » ^(١) ، قيل : يا رسول الله ما الميسر ؟ فقال : كل ما تقوم به حتى الكعب والجوز ، قيل : فما الأنصاب ؟ قال : ماذبحوه لآلهتهم ، قيل : فما الأزلام ؟ قال : قداحهم التي يستقسمون بها .

٣ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن يونس بن يعقوب ، عن عبد الحميد بن سعيد قال : بعث أبو الحسن عليه السلام غلاماً يشتري له بيضاً فأخذ الغلام بيضة أبيضتين فقامر بها فلمّا أتى به أكله ، فقال له مولى له : إنّ فيه من القسار ، قال : فدعا بطشت فتقيّاه .

الحديث الثاني : ضعيف .

قوله عليه السلام : « كل ما تقوم به » قال في النهاية : فيه : « الشطرنج ميسر العجم شبه اللعب به بالميسر ، وهو القمار بالقداح ، وكل شيء فيه قمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز .

قوله عليه السلام : « ماذبحوه لآلهتهم » قال الوالد العلامة (قدّس الله روحه) : أي تقرّباً إليها كما قال تعالى ^(٢) « وماذبج على النصب » أي لها ، والمشهور بين المفسرين أنّ المراد بها عبادة الأصنام ، فعلى هذا يكون المراد أنّ هذا أيضاً عبادة لها ، وقيل : المراد ماذبحوها باسم الأصنام ، ولا شك في حرمة الجميع وإن كان الأخير في المقام أظهر ، والاستقسام بالأزلام إمّا المراد به طلب ما قسم لهم بالأزلام أي بالقداح وذلك أنّهم كانوا إذا قصدوا فعلاً مبهماً ضربوا ثلاثة قداح ، مكتوب على أحدها : أمرني ربّي ، وعلى الآخر : نهاني ربّي ، والثالث غفل لا كتابة عليها فإن خرج الأمر فعلموا أو النهي تركوا ، أو الثالث أجالوها ثانياً ، أو المراد به استقسام الجذور بالقداح ، وكان قماراً معروفاً عندهم .

الحديث الثالث : مجهول .

٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الجارود قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينهب نهبه ذات شرف حين ينهبها وهو مؤمن . قال ابن سنان : قلت لأبي الجارود : وما نهبه ذات شرف ؟ قال : نحو ما صنع حاتم حين قال : من أخذ شيئاً فهو له .

٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : لا تصلح المقامرة ولا النبهة .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « ذات شرف » أي ذات قدر وقيمة ورفعة يرفع الناس أبصارهم بالنظر إليها ويستشرفونها ، كذا في النهاية ، وفي أكثر نسخ التهذيب بالسين المهملة من الإسراف ، والتفسير الذي في الخبر أشدّ انطباقاً عليه ، وأورده في القاموس بالسين ، وقال في النهاية فيه : « ولا ينتهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليها أبصارهم وهو مؤمن » النهب : الغارة والسلب ، أي لا يختلس شيئاً له قيمة عادلة .

وقال الطيبي في شرح المشكوة : النهب من نهب ينهب بفتح العين في الماضي والغابر : إذا غار على أحد وأخذ ماله قهراً وهو ينظر إليه ويتضرّع ويبكي ولا يقدر على دفعه ، فهذا ظلم عظيم لا يليق بحال من هو مؤمن ، والنهبة بفتح النون المصدر ، وبالضم : المال الذي ينهبه الجيش ، أي لا يأخذ مالا ذات شرف وهو مؤمن ، يعني هذا الأخذ بالظلم والغلبة والقهر وأهله يبكون ويتضرعون لا يصدر من أهل الشرف والنجابة والكرامة والحال أنه مؤمن ، بل هذا الأخذ لا يكون إلا من لئام الناس وطفاهم .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

قال : كان ينهى عن الجوز يجيىء به الصبيان من القمار أن يؤكل وقال : هوسحت .

٧ - محمد بن يحيى ، عن العمركي بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن النثار من السكر واللوز وأشباهه أيحل أكله ؟ قال : يكره أكل ما انتهب .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن محمد بن علي ، عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الإملاك يكون والعرس فينثر على القوم فقال : حرام ولكن ما أعطوك منه فخذوه .

٩ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الوشاء ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : الميسر هو القمار .

١٠ - الحسين بن محمد ، عن محمد بن أحمد النهدي ، عن يعقوب بن يزيد ، عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الصبيان يلعبون بالجوز والبيض ويقامرون ، فقال : لائاً كل منه فإنه حرام .

و يدل على أن ما يؤخذ في القمار حرام كما هو المذهب .

الحديث السابع : صحيح .

و المشهور بين الأصحاب أنه يجوز النثر ، وقيل : يكره ويجوز الأكل منه بشاهد الحال ، ولا يجوز أخذه من غير أن يؤكل في محله إلا بإذن أربابه صريحاً أو بشاهد الحال .

الحديث الثامن : ضعيف .

و حمل على الكراهة أو على عدم دلالة القرائن على الإذن .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

الحديث العاشر : ضعيف .

﴿باب﴾

﴿المكاسب الحرام﴾

١- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ذَكْرَى ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ أَخُوفَ مَا أَخَافَ عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي هَذِهِ الْمَكَاسِبُ الْحَرَامُ وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ وَالرِّيَاءُ .

٢ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بِشِيرَ ، عَنْ عَيْسَى الْفَرَّاءِ ،

باب المكاسب الحرام

الحديث الاول : مرسل .

قوله عليه السلام : « والشهوة الخفية » قيل: هي كل شيء من المعاصي يضره صاحبه ويصّر عليه ، وقيل: هي أن يرى جارية حسناء فيغضّ طرفه ثم ينظر بقلبه ويمثلها لنفسه فيفتنها ، كذا في الفائق للزمخشري ، وقال الأزهري : والقول الأول ، غير أني أستحسن أن أنصب الشهوة الخفية و أجعل الواو بمعنى مع ، كأنه قال : إنَّ أَخُوفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الرِّيَاءَ مَعَ الشَّهْوَةِ الْخَفِيَّةِ لِلْمَعَاصِي ، فكأنه يرأى الناس بتركه المعاصي ، والشهوة في قلبه مخفاة ، وقيل : الرياء ما كان ظاهراً من العمل ، و الشهوة الخفية حبّ اطلاع الناس على العمل ، كذا نقل ابن الأثير عن الأزهري .
وقيل : الشهوة الخفية أن يكون في طاعة من طاعات الله ، فيعرض شهوة من شهواته كالأهل و الجماع و غيرهما ، فيرجّح جانب النفس على جانب الله فيدخل في زمرة «وأما من طغى و آثار الحياة الدنيا» ^(١) وسمي خفياً لخفاء هلاكه . أقول: لا يبعد أن يراد بها الشهوة الكامنة في النفس ، و هي العشق أو الشهوات الكامنة التي يحسب الإنسان خلوا النفس عنهما ، و يظهر أثرها بعد حين .

الحديث الثاني : مجهول .

عن أبان بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أربعة لا يجزن في أربع : الخيانة والغلول والسرقة والربا ، لا يجزن في حج ولا عمرة ولا جهاد ولا صدقة .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اكتسب الرجل مالا من غير حله ، ثم حج فلبى نوذي : لا لبك ولا سعديك ، وإن كان من حله فلبى نوذي : لبك وسعديك .

٤ - أحمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كسب الحرام يبين في الذرية .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى رجل أمير المؤمنين صلوات الله عليه فقال : إني كسبت مالا أغمضت في مطالبه حلالاً وحراماً وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه والحرام وقد اختلط علي ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : تصدق بخمس مالك فإن الله جل اسمه رضي من الأشياء بالخمس و سائر الأموال لك حلال .

قوله عليه السلام : « أربعة » لعل التخصيص بالأربع لبيان أنه يصير سبباً لحبط أجرها ، فإنه لا يجوز التصرف فيها بوجه .

الحديث الثالث : مرسل كالموثق .

ويدل على أن الحج بالمال الحرام غير مقبول ، فإذا اشترى ثوبي الإحرام أو الهدى بعينه كان الحج باطلاً على المشهور ، وإلا كان صحيحاً غير مقبول .

الحديث الرابع : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : « يبين » أي أنه من الفقر و سوء الحال .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « تصدق بخمس مالك » خصّصه الأصحاب بما إذا جهل قدر الحرام ومالكه ، فلو عرفهما تعيّن الدفع إلى المالك بأجمعه ، ولو علم المالك ولم يعلم القدر صالحه ، ولو علم القدر خاصة وجبت الصدقة به وإن زاد عن الخمس . واختلفوا أيضاً في أنه خمس أو صدقة و الأخير أشهر .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن محمد القاساني ، عن رجل سمّاه ، عن عبدالله بن القاسم الجعفري ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تشوّفت الدنيا لقوم حلالاً محضاً فلم يريدوها فدرجوا ثم تشوّفت لقوم حلالاً وشبهة ، فقالوا : لا حاجة لنا في الشبهة وتوسّعوا من الحلال ، ثم تشوّفت لقوم آخرين حراماً وشبهة فقالوا : لا حاجة لنا في الحرام وتوسّعوا في الشبهة ثم تشوّفت لقوم حراماً محضاً فيطلبونها فلا يجدونها والمؤمن في الدنيا يأكل بمنزلة المضطرّ .

٧ - علي بن إبراهيم ، عمّن ذكره ، عن داود الصّرّمي قال : قال أبو الحسن عليه السلام : يا داود إنّ الحرام لا ينمي وإن نمت لا يبارك له فيه وما أنفقته لم يوجر عليه وما خلفه كان زاده إلى النار .

٨ - محمد بن يحيى قال : كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام : رجل اشترى من رجل نسيعة أو خادماً بمال أخذه من قطع الطريق أو من سرقة هل يحلّ له ما يدخل عليه من ثمرة هذه النسيعة أو يحلّ له أن يطأ هذا الفرج الذي اشتراه من السرقة أو من قطع الطريق ؟ فوقع عليه السلام : لا خير في شيء أصله حرام ولا يحل استعماله .

الحديث السادس : ضعيف

و قال الجوهري : تشوّفت الجارية ، أي تزوّجت ، و تشوّفت إلى الشيء أي تطلّعت ، و يقال : النساء ينشوّفن إلى السطوح ، أي ينظرن و يتطاوّلن ، وقال : درج الرجل ، أي مشى ، و درج أي مضى لسبيله ، يقال : درج القوم ، إذا انقضوا . قوله عليه السلام : « فيطلبونها » أي زابداً عما تعرّض و تيسّر لهم .

الحديث السابع : مرسل

وقال الفيروزآبادي : نما ينمو نمواً : زاد ، كنعى ينمي نمياً ونمياً ونماء .

الحديث الثامن : صحيح

قوله عليه السلام : « لا خير في شيء » كأنه محمول على ما إذا اشترى بالعين ، بقرينة قوله بمال ، و يمكن أن يكون عدم الحلّ أعمّ من الكراهة و الحرمة .

٩ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب مالا من عمل بني أُميّة وهو يتصدق منه ويصل منه قرابته ويحجّ ليغفر له ما كتسب وهو يقول : «إنَّ الحسنات يذهبن السيئات» فقال أبو عبد الله عليه السلام : «إنَّ الخطيئة لا تكفر الخطيئة ولكنَّ الحسنات تحطُّ الخطيئة» ، ثم قال : إن كان خلط الحلال بالحرام فاختلطا جميعاً فلا يعرف الحلال من الحرام فلا بأس .

١٠ - علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزَّ وجلَّ : «وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً» ^(١) ، فقال : إن كانت أعمالهم لأشدَّ بياضاً من القباطي ، فيقول الله عزَّ وجلَّ لها : كوني هباءً ، وذلك أنَّهم كانوا إذا شرع لهم الحرام أخذوه .

﴿باب السحت﴾

١ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن

الحديث التاسع : موثق .

قوله عليه السلام : « فلا بأس » لعلَّه محمول على ما إذا لم يعلم قدر المال ولا المالك و يكون ما يصرف في وجوه الخير بقدر الخمس ، ولعلَّ فيه دلالة على عدم وجوب إخراج هذا الخمس إلى بني هاشم .

الحديث العاشر : ضعيف .

و قال الفيروز آبادي : القبط بالكسر : أهل مصر و إليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس ، وقد يكسر ، والجمع قُباطي . وقُباطي .
و قال : شرع لهم - كمنع - سن ، و شرع باباً إلى الطريق تشريعاً : فتحه .

باب السحت

الحديث الاول : صحيح .

و قال الفيروز آبادي : غلَّ غلواً : خان ، كأغلَّ ، أو هو خاص بالفيء ، ولا

رثاب ، عن عمار بن مروان قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلول ، قال : كلُّ شيء غلٌّ من الإمام فهو سحت ، وأكل مال اليتيم وشبهه سحت ، والسحت أنواع كثيرة : منها أجور الفواجر وثمر الخمر والنبيذ المسكر والرِّبَا بعد البيئنة ، فأما الرِّشَاءُ في الحكم فإنَّ ذلك الكفر بالله العظيم ورسوله صلوات الله عليه .

٣ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : السحت ثمن الميتة وثمر الكلب وثمر الخمر ومهر البغي والرِّشوة في الحكم وأجر الكاهن .

٣ - عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن الجاموراني ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة ، عن زرعة ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : السحت أنواع كثيرة منها كسب الحجام إنَّ اشارط ، وأجر الزَّانية وثمر الخمر ، فأما الرِّشَاءُ في الحكم فهو الكفر

خلاف في تحريم الأمور المذكورة في الخبر . و السحت إمَّا بمعنى مطلق الجرام أو الجرام الشديد الذي يسحت ويهلك ، وهو أظهر .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « وثمر الكلب » ظاهره تحريم بيع مطلق الكلب ، وخصه الأصحاب بما عدا الكلاب الأربعة .

قال في المسالك : لاخلاف في جواز بيع كلب الصيد في الجملة ، لكن خصه الشيخ (ره) بالسلوقي ، كما لاخلاف في عدم صحَّة بيع كلب الهراش ، وهو ما خرج عن الكلاب الأربعة ، أي كلب الماشية ، والزرع ، والصيد ، والحائط ، ولم يكن جرواً ، والأصحَّ جواز بيع الكلاب الثلاثة لمشاركتها لكلب الصيد في المعنى المسوَّغ لبيعه ، ودليل المنع ضعيف السند قاصر الدلالة ، وفي حكمها الجور القابل للتعليم ، ولا يشترط في اقتنائها وجود ما أضيفت إليه ، و كلب الدار يلحق بكلب الحائط .

الحديث الثالث : ضعيف .

و حمل كسب الحجام على الكراهة كما عرفت .

بالله العظيم .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن يزيد ابن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن السحت ، فقال : الرُّشا في الحكم .

٥ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن علي ، عن عبد الرحمن ابن أبي هاشم ، عن القاسم بن الوليد العمّاري ، عن عبد الرحمن الأصم ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله العامري قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ثمن الكلب الذي لا يصيد فقال : سحت ، فأما الصيود فلا بأس .

٦ - علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن غير واحد ، عن الشعيري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من بات ساهراً في كسب ولم يعط العين حظها من النوم فكسبه ذلك حرام .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شُمون ، عن عبد الله ابن عبد الرحمن الأصم ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الصنّاع إذا سهروا الليل كلّهُ فهو سحت .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : ضعيف .

وقال الوالد العلامة : (قدّس الله روحه) : الحرام و السحت محمولان على الكراهة الشديدة ، و ربّما كان حراماً إذا علم أو ظنّ الضرر كما هو الشائع ، إلّا أن يكون مضطراً إليه ، وقال في الدروس : من الآداب إعطاء الصانع العين حظها من النوم فروى مسمع أن سهره الليل كلّهُ سحت .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

وقال في المسالك : يكره كسب الصبيان ، أي الكسب المجهول أصله ، فإنّه

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ زَنْتَ إِلَّا أُمَّةً قَدِ عَرَفَتْ بِصَنْعَةِ يَدٍ ، وَنَهَى عَنْ كَسْبِ الْغُلَامِ الَّذِي لَا يَحْسُنُ صَنْعَةَ يَدِهِ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ سَرَقَ .

﴿ باب ﴾

﴿ أكل مال اليتيم ﴾

١ - عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَوْعَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ بِعُقُوبَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا عِقُوبَةُ الْآخِرَةِ النَّارُ ، وَأَمَّا عِقُوبَةُ الدُّنْيَا فَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَ لِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ » الْآيَةُ ^(١) ، يَعْنِي لِيَخْشَ إِنْ أَخْلَفَهُ فِي ذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَنَعَ بِهِؤُلَاءِ الْيَتَامَى .

يَكْرَهُ لَوْلِيَّتِهِمُ التَّصَرُّفَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ السَّائِغِ ، وَكَذَا يَكْرَهُ لغيره شِرَاؤُهُ مِنَ الْوَلِيِّ مَا يَدْخُلُهُ مِنَ الشَّبْهَةِ النَّاشِئَةِ مِنْ اجْتِرَاءِ الصَّبِيِّ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ لِيَجْهَلَهُ أَوْ لَعَلَّمَهُ بَارْتِفَاعِ الْقَلَمِ عَنْهُ ، وَلَوْ عَلِمَ يَقِينًا اكْتِسَابَهُ لَهُ مِنَ الْمُبَاحِ فَلَا كِرَاهَةَ ، كَمَا أَنََّّهُ لَوْ عَلِمَ تَحْصِيلَهُ - أَوْ بَعْضَهُ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ - مِنَ الْحَرَامِ وَجِبَ اجْتِنَابُهُ ، وَفِي حُكْمِهِمْ مِنْ لَا يَتَوَرَّعُ عَنِ الْمَحَارِمِ كَالْإِمَاءِ .

باب أكل مال اليتيم

الحديث الاول : موثق .

قوله تعالى : « وَلِيَخْشَ الَّذِينَ » ، قَالَ الْمُحَقِّقُ الْأَرْدَبِيلِيُّ (ره) : « الَّذِينَ » فاعل « وَلِيَخْشَ » و « تَرَكَوْا » فاعله ضمير الذين و « ذُرِّيَّةً » مفعوله ، و « ضِعَافًا » أي صغاراً صفتها و « خَافُوا عَلَيْهِمْ » جزاء الشرط ، و الجملة صلة الذين على مضي حالهم و صفتهم أنهم لو شارفوا على أن تتركوا خلفهم أولاداً صغاراً خافوا عليهم .
 يحتمل كون المخاطبين هم أولياء اليتامى ، والمقصود تخويفهم من التصرف فيهم وفي أموالهم على غير الحق ، و يحتمل كون الخطاب الحاضرين عند إيصاء الموصي

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن عجلان أبي صالح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أكل مال اليتيم ، فقال : هو كما قال الله عز وجل : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا ^(١) » ؛ ثم قال عليه السلام من غير أن أسأله : من عال يتيماً حتى ينقطع يتمه أو يستغني بنفسه أوجب الله عز وجل له الجنة كما أوجب النار لمن أكل مال اليتيم .

٣ - عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون في يده مال لا يتم فيحتاج إليه فيمده يده فيأخذه وينوي أن يردّه ، فقال : لا ينبغي له أن يأكل إلا القصد ، لا يسرف ، فإن كان من نيته أن لا يردّه عليهم فهو بالمنزل الذي قال الله عز وجل : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » .

فلا يتركوه أن يوصي بحيث يضر بأولاده ، ويشفقون عليهم كما يشفقون على أولادهم .
الحديث الثاني : حسن .

قوله تعالى : « ظُلْمًا » قال المحقق الأردبيلي (ره) : يحتمل أن يكون حالاً وتميزاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالأكل التصرف مطلقاً كما هو شائع ، ولعل ذكر البطن للتأكيد ، مثل « يطير بجناحيه » ، أي إنما يأكل ما يوجب النار ، أو هو كناية عن دخول النار .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

ويدل على جواز أكل الولي من مال الطفل بالمعروف من غير إسراف .
قال في التحرير : الولي إذا كان موسراً لا يأكل من مال اليتيم شيئاً ، وإن كان فقيراً قال الشيخ : يأخذ أقلّ الأمرين من أجره المثل وقدر الكفاية ، وهو حسن .
وقال ابن إدريس : يأخذ قدر كفايته إذا عرفت هذا ، فلو استغنى الولي لم يجب عليه إعادة ما أكل إلى اليتيم أباً أو غيره .

- ٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال : قيل لأبي عبد الله عليه السلام : إنا ندخل على أخ لنا في بيت أيتام ومعهم خادم لهم فنقعد على بساطهم ونشرب من مائهم و يخدمنا خادمهم وربما طعمنا فيه الطعام من عند صاحبنا وفيه من طعامهم فماترى في ذلك ؟ فقال : إن كان في دخولكم عليهم منفعة لهم فلا بأس وإن كان فيه ضرر فلا ، وقال عليه السلام : « بل إلا نسان على نفسه بصيرة ^(١) » فأنتم لا يخفى عليكم وقد قال الله عز وجل « وإن تخالطوهم فأخوانكم (في الدين) والله يعلم المفسد من المصلح » .
- ٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن زيان بن حكيم الأودي ، عن علي بن المغيرة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن لي ابنة أخ يتيمة فربما أهدى لها الشيء فأكل منه ثم أطعمها بعد ذلك الشيء من مالي فأقول : يارب هذا بهذا ؟ فقال عليه السلام : لا بأس .

﴿باب﴾

﴿ ما يحل لقيم مال اليتيم منه ﴾

- ١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ^(٢) » فقال : من كان

الحديث الرابع : حسن .

و قال في التحرير : يجوز أن يفرد اليتيم بالما كول و الملبوس و السكنى ، وأن يخلطه بعياله و يحسبه كأحدهم من ماله بإزاء ما يقابل مؤنته ، ولا يفضل عليه نفسه ، بل يستحب أن يفضل نفسه عليه ، ولو كان أفراده أرفق به أفردوه ، وكذا لو كان الفرق في مزجه مزجه ، استحباً .

الحديث الخامس : مجهول .

باب ما يحل لقيم مال اليتيم منه

الحديث الاول : موثق .

وقد تقدم القول فيه ، و قال في القاموس : رزأ ماله - كجعله و علمه رزأ

يلي شيئاً لليتامى وهو محتاج ليس له ما يقيمه فهو يتقاضى أموالهم ويقوم في ضيعتهم فليأكل بقدر ولا يسرف وإن كان ضيعتهم لا تشغله عما يعالج لنفسه فلا يرزأ من أموالهم شيئاً .

٢ - عثمان ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وإن تخالطوهم فأخوانكم » قال : يعني اليتامى إذا كان الرجل يلي لأيتام في حجره فليخرج من ماله على قدر ما يخرج لكل إنسان منهم فيخالطهم ويأكلون جميعاً ولا يرزأ من أموالهم شيئاً إنما هي النار .

٣ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : « فليأكل بالمعروف » قال : المعروف هو القوت وإنما عنى الوصيّ أو القسم في أموالهم وما يصلحهم .

بالضم : أصاب منه شيئاً .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : صحيح .

قوله **يُجْبَى** : « هو القوت » أقول : الأقوال في ذلك خمسة :

الأول - أن من له ولاية شرعية على الطفل سواء كان بالأصالة كالأب والجدّ أم

لا كالوصيّ ، له أن يأخذ أجره مثل عمله ، اختاره المحقق في الشرايع .

الثاني - أن يأخذ قدر كفايته ، لقوله تعالى ^(١) « فليأكل بالمعروف » .

الثالث - أنه يأخذ أقلّ الأمرين منهما .

الرابع - وجوب استعفافه إن كان غنياً ، واستحقاق أجره المثل مع فقره .

الخامس - وجوب الاستعفاف مع الغنا ، وجواز أقلّ الأمرين مع الفقر ، و

مشتوا أقلّ الأمرين من غير تقييد حملوا الأمر بالاستعفاف في الآية على الاستحباب

وادّعوا أن لفظ الاستعفاف مشعر به ، وقيد الأكثر جواز الأخذ بنسبة أخذ العوض

بعمله ، أمّا لو نوى التبرّع لم يكن له أخذ شيء مطلقاً .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن حنان بن سدير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : سألتني عيسى بن موسى عن القِيم لليتامى في الإبل و ما يحل له منها ؟ قلت : إذا لاط حوضها وطلب ضالتها وهاجر باها فله أن يصيب من لبنها من غير نهك بضرع ولا فساد للنسل .

٥ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : «ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف» فقال : ذلك رجل يحبس نفسه عن المعيشة فلا بأس أن يأكل بالمعروف إذا كان يصلح لهم أموالهم فإن كان المال قليلاً فلا يأكل منه شيئاً . قال : قلت : أرأيت قول الله عز وجل : «وإن تخالطوهم فأخوانكم» قال : تخرج من أموالهم بقدر ما يكفيهم وتخرج من مالك قدر ما يكفيك ثم تنفقه . قلت : أرأيت إن كانوا يتامى صغاراً و كباراً و بعضهم أعلا كسوة من بعض و بعضهم آكل من بعض ومالهم جميعاً ؟ فقال : أما الكسوة فعلى كل إنسان منهم ثمن كسوته وأما [أكل] الطعام فاجعلوه جميعاً فإن الصغير يوشك أن يأكل مثل الكبير .

الحديث الرابع : مرق .

وقال في النهاية : في حديث ابن عباس «إن كنت تلوط حوضها» : أي تطينه و تصلحه ، وأصله من اللصوق .

وقال : هنأت البعير أهنؤه إذا طليته بالهناء ، وهو القطران ، ومنه حديث ابن عباس في مال اليتيم «إن كنت تهنأجر باها» أي تعالج جرب إبله بالقطران .

وقال : فيه «غير مضر بنسل ولا ناهك في الحلب» أي غير مبالغ فيه ، يقال : نكهت الناقة حلباً أنهكها إذا لم تبق في ضرعها لبناً .

الحديث الخامس : مجهول .

قوله عليه السلام : «يوشك» حمل على ما إذا لم يكن خلافه معلوماً ، كما هو

٦- أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن بعض أصحابنا، عن عيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اليتيم يكون غلبته في الشهر عشرين درهماً كيف ينفق عليه منها ؟ قال : قوته من الطعام والتمر ؛ وسألته أنفق عليه ثلثها ؟ قال : نعم ونصفها .

﴿باب﴾

﴿التجارة في مال اليتيم والقرض منه﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أسباط بن سالم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كان لي أخٌ هلك فأوصى إلى أخٍ أكبر مني وأدخلني معه في الوصية وترك ابناً له صغيراً وله مالٌ فيضرب به أخي فما كان من فضل سلمه لليتيم و ضمن له ماله فقد : إن كان لأخي ثلث مالٌ يحيط بمال اليتيم إن تلف فلا بأس به وإن لم يكن لعمال فلا يعرض من اليتيم .

٢ - عيسى بن إبراهيم . عن أبيه . عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ،

الحديث السادس : مرسل .

باب التجارة في مال اليتيم و القرض منه

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام : « إن كان لأخيك مال » يدل على اشتراط الملاءة في جواز اقتراض الولي من مال اليتيم ، و استثنى المتأخرون الأب و الجد و سوغوا لهما اقتراض مال اليتيم مع العسر واليسر ، وهو مشكل .

و قال في التحرير : لا يجوز لغير الولي التصرف في مال اليتيم ، و يجوز للولي مع اعتبار المصلحة من غير قيد ، ولو اتجر الولي بالمال لنفسه قال الشيخ : إن كان متمكناً من ضمان المال كان الربح له و الخسارة عليه ، و منع ابن إدريس ذلك ، و حرّم اقتراض مال اليتيم على الولي . قال الشيخ : ولو لم يكن متمكناً من ضمانه كان عليه ما يخسر و الربح لليتيم .

الحديث الثاني : حسن .

عن أبي عبد الله عليه السلام في مال اليتيم ، قال : العامل به ضامن ولليتيم الرّبح إذا لم يكن للعامل به مال ؛ وقال : إن أعطب أدّاه

٣- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي بن عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في رجل عنده مال اليتيم فقال : إن كان محتاجاً وليس له مال فلا يمسّ ماله وإن [هو] اتّجر به فالرّبح لليتيم وهو ضامن .

٤- عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن أسباط بن سالم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت : أمرني أخي أن أسألك عن مال يتيم في حجره يتّجر به ؟ فقال : إن كان لأخيك مال يحيط بمال اليتيم إن تلف أو أصابه شيء غرمه له وإلا فلا يتعرّض لمال اليتيم .

٥- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور ابن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ولي مال يتيم أيسقرض منه ؟ فقال : إن علي بن الحسين عليه السلام قد كان يسقرض من مال أيتام كانوا في حجره ، فلا بأس بذلك .

٦- الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان بن عثمان ، عن منصور ابن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل ولي مال يتيم أيسقرض منه ؟ قال : كان علي بن الحسين عليه السلام يسقرض من مال يتيم كان في حجره .

٧- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي الحسن عليه السلام في الرّجل يكون عند بعض أهل بيته مال لا يتام فيدفعه إليه فيأخذ منه دراهم يحتاج إليها ولا يعلم الذي كان عنده المال للأيتام أنه أخذ من أموالهم شيئاً ، ثمّ تيسّر بعد ذلك أي ذلك خير له ؟

الحديث الثالث : [مجهول كالصحيح وسقط شرحه من قلم المنصف] .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : حسن كالصحيح .

أعطيه الذي كان في يده أم يدفعه إلى اليتيم وقد بلغ؟ وهل يجزئه أن يدفعه إلى صاحبه على وجه الصلة ولا يعلمه أنه أخذ له مالا؟ فقال: يجزئه أي ذلك فعل إذا أوصله إلى صاحبه فإن هذا من السرائر إذا كان من نيته إن شاء رده إلى اليتيم إن كان قد بلغ على أي وجه شاء وإن لم يعلمه إن كان قبض له شيئا، وإن شاء رده إلى الذي كان في يده، وقال: إن كان صاحب المال غائبا فليدفعه إلى الذي كان المال في يده.

٨- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل ولي مال يتيم فاستقرض منه شيئا، فقال: إن علي ابن الحسين عليه السلام كان استقرض مالا لأيتام في حجره.

﴿ باب ﴾

﴿ أداء الأمانة ﴾

١- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن مصعب الهمداني قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاثة لا عذر لأحد فيها: أداء الأمانة إلى البر والفاجر والوفاء بالعهد إلى البر والفاجر، وبر الوالدين برين كافا أو فاجرين.

٢- عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ابن بكير، عن الحسين الشيباني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل من مواليك يستحل مال بني أمية ودمائهم وإنه وقع لهم عنده وديعة، فقال: أدوا الأمانات إلى أهلها وإن كانوا مجوسيا فإن ذلك لا يكون حتى يقوم قائمنا أهل البيت عليه السلام فيحل ويحرم.

قوله عليه السلام: « إلى الذي كان في يده » يمكن حمله على ما إذا كان ثقة بعلم أنه يوصله إليه، أو كان وكيلاً وإلا فيشكل الاكتفاء بإعطائه إلى الوصي بعد البلوغ.

الحديث الغامض: مجهول.

باب أداء الأمانة

الحديث الاول: مجهول.

الحديث الثاني: مجهول.

٣- عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : أدوا الأمانة ولو إلى قاتل ولد الأنبياء .

٤- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن عمر بن أبي حفص قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اتقوا الله وعليكم بأداء الأمانة إلى من ائتمنكم ولو أن قاتل علي بن أبي طالب عليه السلام ائتمنني على أمانة لأديتها إليه .

٥- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن عمار بن مروان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام في وصية له : اعلم أن ضارب علي عليه السلام بالسيف وقاتله لو ائتمنني واستصحبني واستشارني ثم قبلت ذلك منه لأديت إليه الأمانة .

٦- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق ابن عمار ، عن حفص بن قرط قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : امرأة بالمدينة كان الناس يضعون عندها الجواري فتصلهنّ وقلنا : مارأينا مثل ماصبّ عليها من الرّزق فقال : إنّها صدقت الحديث وأدت الأمانة وذلك يجلب الرّزق . قال صفوان : وسمعت من حفص بعد ذلك .

٧- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس منّا من أخلف بالأمانة ، وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الأمانة تجلب الرّزق والخيانة تجلب الفقر .

٨- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد ، عن القاسم بن محمد ،

الحديث الثالث : ضعيف .

الحديث الرابع : مجهول .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : موثق . على الظاهر . وسقط شرحه من المصنف .

عن محمد بن القاسم قال : سألت أبا الحسن يعني موسى عليه السلام عن رجل استودع رجلاً مالا له قيمة والرجل الذي عليه المال رجل من العرب يقدر على أن لا يعطيه شيئاً ولا يقدر له على شيء والرجل الذي استودعه خبيث خارجي فلم أدع شيئاً ؟ فقال لي : قل له رده عليه فإنه ائتمنه عليه بأمانة الله عز وجل ، قلت : فرجل اشترى من امرأة من العباسيين بعض قطايهم فكتب عليها كتاباً أنها قد قبضت المال ، ولم تقبضه فيعطيه مال أم يمنعها ؟ قال لي : قل له يمنعها أشد المنع فإنها باعتته مالم تملكه .

٩- الحسين بن محمد ، عن محمد بن أحمد النّهدي ، عن كثير بن يونس ، عن عبد الرحمن ابن سيابة قال : لما هلك أبي سيابة جاء رجل من إخوانه إليّ فضرب الباب عليّ فخرجت إليه فعزّاني ، وقال لي : هل ترك أبوك شيئاً ؟ فقلت له : لا ، فدفع إليّ كيساً فيه ألف درهم وقال لي : أحسن حفظها وكل فضلها ، فدخلت إلى أمّي وأنا فرح فأخبرتها فلمّا كان بالعمشي أتيت صديقاً كان لأبي فاشترى لي بضائع سابري وجلست في حانوت فرزق الله جلّ وعزّ فيها خيراً كثيراً وحضر الحجّ فوقع في قلبي فجئت إلى أمّي وقلت لها : إنها قد وقع في قلبي أن أخرج إلى مكة فقالت لي : فردّ دراهم فلان عليه فهايتها وجئت بها إليه فدفعتها إليه فكأنني وهبتها له فقال : لعلك استقلتها فأزيدك ؟ قلت : لا ولكن قد وقع في قلبي الحجّ فأحببت أن يكون شيئك عندك ثم خرجت فقضيت نسكي ، ثم رجعت إلى المدينة فدخلت مع الناس على أبي عبد الله عليه السلام وكان يأذن إذناً عاماً فجلست في مواخير الناس وكنت حدثاً فأخذ الناس يسألونه ويجيبهم فلمّا خفّ الناس عنه أشار إليّ فدنوت إليه فقال لي : ألك حاجة ؟ فقلت : جعلت فداك أنا عبد الرحمن بن سيابة ، فقال لي : ما فعل أبوك ؟ فقلت : هلك ، قال : فتوجّع وترحم ؛ قال : ثم قال لي : أفترك شيئاً ؟ قلت : لا ، قال : فمن أين حبجبت

قوله **عليه السلام** : « قل له يمنعها » يدلّ على كراهة أخذ أموالهم إذا كانت أمانة والجواز في غيرها ، سيّما ثمن المبيع الذي كان من الأراضي المفتوحة عنوة ، و يحتمل أن يكون من باب ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم ، فإنّ العامة لا يجوزون هذا البيع وأمثاله ونحن نجوّزه إمّا مطلقاً أو تبعاً للآثار .

الحديث التاسع : ضعيف .

قال : فابتدأت فحدثته بقصة الرجل قال : فما تركني أفرغ منها حتى قال لي : فما فعلت في الألف ؟ قال : قلت : رددتها على صاحبها ، قال : فقال لي : قد أحسنت ، و قال لي : ألا أوصيك ؟ قلت : بلى جعلت فداك ، فقال : عليك بصدق الحديث وأداء الأمانة تشرك الناس في أموالهم هكذا - وجمع بين أصابعه - قال : فحفظت ذلك عنه فزكيت ثلاثمائة ألف درهم .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يأخذ من مال ولده والولد يأخذ من مال أبيه ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل لابنه مال فيحتاج إليه الأب ، قال : يأكل منه فأما الأم فلا تأكل منه إلا لقرضاً على نفسها .

باب الرجل يأخذ من مال ولده والولد يأخذ من مال والده

الحديث الأول : حسن .

ويدل على جواز أخذ الوالد من مال ولده بغير قرض وهو مخالف للمشهور ، وأيضاً جواز أخذ الأم قرضاً خلاف المشهور ، إلا أن يحمل على ما إذا كانت قيمته ، أو كان الأخذ بإذن الولي ، والحمل على النفقة مشترك بينهما ، إلا أن يحمل على أنها تأخذ قرضاً للنفقة إلى أن ترى الولي فينفذه .

و قال في التحرير : يحرم على الأم أخذ شيء من مال ولدها صغيراً كان أو كبيراً ، وكذا الولد لا يجوز أن يأخذ من مال والدته شيئاً ، ولو كانت معسرة وهو موسر أجبر على نفقتها على ما يأتي ، وهل لها أن تقترض من مال الولد؟ جوزه الشيخ ، ومنعه ابن إدريس وعندي فيه توقف ، وبقول الشيخ رواية حسنة .

وقال في الدروس : لا يجوز تناول الأم من مال الولد شيئاً إلا بإذن الولي أو مقاصّة ، وليس لها الاقتراض من مال الصغير ، وجوزه علي بن بابويه والشيخ والقاضي ، وربما حمل على الوصيّة .

٢- عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن جعفر ، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سألت عن الرجل يأكل من مال ولده ، قال : لا إلا أن يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصلح للولد أن يأخذ من مال والده شيئاً إلا أن يأذن والده .

٣- سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لرجل : أنت ومالك لأبيك ، ثم قال أبو جعفر عليه السلام : وما أحبُّ

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « إلا باذن والده » قال في التحرير : يحرم على الرجل أن يأخذ من مال والده شيئاً وإن قلّ بغير إذنه إلا مع الضرورة التي يخاف منها على نفسه التلف ، فيأخذ ما يمسك به رفقاً إن كان الوالد ينفق على الولد أو كان الوالد غنياً ، ولولم ينفق مع وجوب النفقة أجبره الحاكم ، فإن فقد الحاكم جاز أخذ الواجب وإن كره الأب .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

وقال في التحرير : يحرم على الأب أن يأخذ مال ولده البالغ مع غنائه عنه أو إنفاق الولد عليه قدر الواجب ، ولو كان الولد صغيراً جاز للوالد أخذ ما له قرضاً عليه مع يساره وإعساره ومنع ابن إدريس من الاقتراض ، ولو كان للولد مال والأب معسر قال الشيخ : يجوز أن يأخذ منه ما يوجب به حجة الإسلام دون التطوع إلا مع الإذن ، ومنع ابن إدريس في الواجب أيضاً بغير إذن ، ويجوز أن يشتري من مال ولده الصغير بالقيمة العدل ، ويبيع عليه كذلك ، ولو كان للولد جارية لم يكن له وطئها ولا مسّها بشهوة .

قال الشيخ : يجوز للأب تقويمها عليه ووطئها ، وقيد في الاستبصار بالصغير ، وهو جيد ، ويجوز للأب المعسر أن يتناول قدر الكفاية من مال ولده الصغير ،

له أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج إليه مما لا بد منه ، إن الله عز وجل لا يحب الفساد .

٤- أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عبيس بن هشام ، عن عبد الكريم ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه ، قال : فليأخذ فإن كانت أمه حية فما أحب أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً على نفسها .

٥- سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه قال : يأكل منه ما شاء من غير سرف ، وقال : في كتاب علي عليه السلام : إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بائنه والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء وله أن يقع على جارية ابنه إذا لم يكن الابن وقع عليها وذكر أن رسول الله عليه السلام قال لرجل : أنت ومالك لأبيك .

٦- محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يحل للرجل من مال ولده ؟ قال : قوته بغير سرف إذا اضطر إليه ، قال : فقلت له : فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي أتاه فقدهم أباه فقال له : أنت ومالك لأبيك ؟ فقال : إنما جاء بأبيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هذا أبي وقد ظلمني ميراثي من أمي فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه ، فقال : أنت ومالك لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء أفكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبس الأب للابن .

والبالغ مع الامتناع من الإنفاق عليه ، ولو كان موسراً حرم ذلك إلا على جهة القرض من الصغير على ما قلناه ، وإن كان ابن إدريس قد خالف فيه .

الحديث الرابع : موثق .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : مجهول .

﴿باب﴾

﴿الرجل يأخذ من مال امرأته والمرأة تأخذ من مال زوجها﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سعيد بن يسار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك امرأة دفعت إلى زوجها مالا من مالها ليعمل به وقالت له حين دفعت إليه : أنفق منه فإن حدث بك حدث فما أنفقت منه حلالاً طيباً فإن حدث بي حدث فما أنفقت منه فهو حلال طيب ، فقال : أعد علي يا سعيد المسألة فلما ذهبت أعيد المسألة عليه اعترض فيها صاحبها وكان معي حاضراً فأعاد عليه مثل ذلك فلما فرغ أنشأ بأصبعه إلى صاحب المسألة فقال : يا هذا إن كنت تعلم أنها قد أفضت بذلك إليك فيما بينك وبينها وبين الله عز وجل فحلال طيب - ثلاث مرّات - ، ثم قال : يقول الله جل اسمه في كتابه : «فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً» ^(١).

٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يحل للمرأة أن تتصدق به من بيت زوجها بغير إذنه ، قال : المأدوم .

باب الرجل يأخذ من مال امرأته والمرأة تأخذ من مال زوجها

الحديث الاول : موثق .

و قال في التحرير : لا يجوز للمرأة أن تأخذ شيئاً من مال زوجها وإن قل إلا بإذنه ، ويجوز لها أخذ المأدوم إذا كان سيراً ، ويتصدق به مع عدم الإضرار بالزوج ولو منعها لفظاً حرم ، ولا يترخص في ذلك من يقوم مقام المرأة في المنزل كالجارية والبنات والأخت والغلام ، والمرأة الممنوعة من التصرف في طعامه لا يجوز لها الصدقة بشيء منه ، ولا يجوز للرجل أن يأخذ من مال زوجته شيئاً مع عدم الإذن ويقصر على المأدوم ، ولو دفعت إليه مالا وشرطت له الانتفاع به جاز التصرف فيه ، ويكره أن يشتري به جارية يطأها ، ولو أذنت فلا كراهية ، ولو شرطت له شيئاً من الربح كان قراضاً ، ولو شرطت جميعه كان قرضاً ، ولو شرطت الربح لها بأجمعه كان بضاعة .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

﴿ باب ﴾

﴿ اللقطة والضالة ﴾

١ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ؛ وعلي بن محمد القاشاني ، عن صالح بن أبي حماد جميعاً عن الوشاء ، عن أحمد بن عائد ، عن أبي خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان الناس في الزمن الأول إذا وجدوا شيئاً فأخذوه احتبس فلم يستطيع أن يخطو حتى يرمي به فيجيب طالبه من بعده فيأخذه وإن الناس قد اجترؤوا على ما هو أكثر من ذلك وسيعود كما كان .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن

باب اللقطة والضالة

الحديث الاول : مختلف فيه .

قوله عليه السلام : « أكثر من ذلك » أي لما أخرج الله معاقبتهم إلى الآخرة لشدة الامتحان اجترؤوا على الأمور العظام . وسيعود أي في زمن القائم عليه السلام .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « يعرفها سنة » حمل على ما إذا لم ينقص عن الدرهم ، فإنه لا خلاف في عدم وجوب تعريف مادون الدرهم ، ولا في وجوب تعريف ما زاد عنه ، وفي قدر الدرهم خلاف ، وفيما لا يجب تعريفه لو ظهر مالكة وعينه باقية وجب رده على الأشهر ، وفي وجوب عوضه مع تلفه قولان .

وقال في المسالك : إذا وجد اللقطة البالغة قدر الدرهم عيناً أو قيمة أو زائدة عنه المأمونة البقاء وجب تعريفها سنة ، إما مطلقاً أو مع نية التملك على الخلاف ، فإذا عرفه سنة تخير بين ثلاثة أشياء ، تملكها ، والصدقة عن مالكة ، ويضمن للمالك قيمتها ، ولا خلاف في الضمان مع الصدقة وكرهه المالك هنا ، وإن اختلف في لقطة الحرم ، والفارق النصوص ، والثالث أن يبقياها أمانة في يده ، في حرز أمثالها كالوديعة فلا يضمنها إلا مع التعدي أو التفريط .

سرحان ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في اللقطة : يعرفها سنة ثم هي كسائر ماله .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن جميل بن صالح قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجلٌ وجد في منزله ديناراً قال : يدخل منزله غيره ؟ قلت : نعم كثيرٌ قال : هذا لقطة ، قلت : فرجلٌ وجد في صندوقه ديناراً قال : يدخل أحد يده في صندوقه غيره أو يضع غيره فيه شيئاً ؟ قلت : لا قال : فهو له .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن اللقطة قال : تعرف سنة قليلاً كان أو كثيراً ،

قوله عليه السلام : «هي كسائر ماله» ظاهره حصول الملك بعد التعريف من غير اختياره ونيتته كما اختاره جماعة ، وقيل : لا يملك إلا بالنية ، وقيل : لا بد من التلفظ . قال في الدروس : ولا ضمان في اللقطة مدة الحول ولا بعده مالم يفرط أو ينو التملك . وقيل : يملكها بعد الحول بغير نية ولا اختيار وضمن ؛ وهو ظاهر النهاية والمقنعة وخيرة الصدوقين وابن إدريس ناقلاً فيه الإجماع . وفي الخلاف لا بد من النية واللفظ ، فيقول : قد اخترت تملكها ، وفي المبسوط تكفي النية والروايات محتملة للقولين وإن كان الملك بغير اختيار أشهر ، وتظهر الفائدة في اختيار الصدقة والنماء المتجدد ، والجريان في الحول والضمان انتهى .

الحديث الثالث : صحيح .

قوله عليه السلام : « فهو له » عليه فتوى الأصحاب ، وقال الشهيد الثاني (ره) : هذا إذا لم يقطع بانتفائه عنه ، وإلا كان لقطة ، وإطلاق القول بكونه لقطة مع المشاركة يقتضي عدم الفرق بين المشارك في التصرف وغيره ، فيجب تعريفه حولاً ، وهو يتم مع عدم انحصاره عما معه فيحتمل جواز الاقتصار عليه لانحصار اليد ، وجوب البدأة بتعريفه للمشارك ، فإن عرفه دفع إليه ، وإلا وجب تعريفه حينئذ تمام الحول كاللقطة .

الحديث الرابع : مرسل .

قال : وما كان دون الدرهم فلا يعرف .

٥- عليّ ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزق ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الدار يوجد فيها الورق ، فقال : إن كانت معمورة فيها أهلها فهو لهم وإن كانت خربة قد جلا عنها أهلها فالذي وجد المال فهو أحقّ به .

٦ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الله بن محمد الحجاج ، عن ثعلبة ابن ميمون ، عن سعيد بن عمرو الجعفيّ قال : خرجت إلى مكة وأنا من أشدّ الناس حالاً فشكوت إلى أبي عبد الله عليه السلام فلما خرجت من عنده وجدت على بابي كيساً فيه سبعمائة دينار فرجعت إليه من فوري ذلك فأخبرته ، فقال : يا سعيد اتق الله عزّ وجلّ وعرفه في المشاهد وكن رجوت أن يرحّص لي فيه فخرجت وأنا مقتّم فأتيته منى وتنحيت عن الناس وتقصيت حتّى أتيت الموقوفة فنزلت في بيت متّحياً عن الناس ثمّ قلت : من

و يدلّ على وجوب تعريف قدر الدرهم .

الحديث الخامس : حسن .

و يدلّ على ما هو المشهور من أنّ ما يوجد في المفاوز أو في خربة قد باد أهلها فهو لواجده ، وكذا قالوا فيما يجده مدفوناً في أرض لا مالك لها ، وإطلاق الخبر يشمل ما إذا كان عليه أثر الإسلام أو لم يكن ، وقيده جماعة من المتأخّرين بما إذا لم يكن عليه أثر الإسلام ، وإلاّ كان لقطة جمعاً بين الروايات .

الحديث السادس : مجهول .

قوله : «حتّى أتيت الموقوفة» وفي بعض النسخ : الماقوفة وعلى التقادير الظاهر أنّه اسم موضع غير معروف الآن ، ويدلّ على جواز أخذ لقطة الحرم وجواز الدفع بالعلامة ، واختلف الأصحاب في لقطة الحرم فمنهم من قال بجواز أخذ لقطة مادون الدرهم منها وتملكه كغيره ، وكراهة لقطة ما زاد منها إذا أخذه بنية التعريف ، ومنهم من حرّم لقطة قليلها وكثيرها وأوجب تعريفها سنة ، ثمّ يتخيّر بين الصدقة وإبقائها أمانة ، ومنهم من أطلق تحريم أخذها بنية التملك مطلقاً ، وجوز بنية الإنشاد مطلقاً ، وأوجب

يعرف الكيس قال : فأوّل صوت صوّته فأذا رجل على رأسي يقول : أنا صاحب الكيس قال : فقلت في نفسي : أنت فلا كنت قلت : ما علامة الكيس فأخبرني بعلامته فدفعته إليه قال : ففتحني ناحية فعدّها فأذا الدّناير على حالها ثمّ عدّ منها سبعين ديناراً ، فقال : خذها حالاً خير من سبعمئة حراماً فأخذتها ثمّ دخلت علي أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته كيف تنحيّت وكيف صنعت فقال : أما أنّك حين شكوت إليّ أمرنا لك بثلاثين ديناراً بإجارية هاتمها فأخذتها وأنا من أحسن قومي حالاً .

٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن موسى بن عمر ، عن الحجّال ، عن داود بن أبي يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رجل : إنّي قد أصبت مالاً وإنّي قد خفت فيه على نفسي فلو أصبت صاحبه دفعته إليه وتخلّصت منه قال : فقال له أبو عبد الله عليه السلام : والله إن لو أصبته كنت تدفعه إليه قال : أي والله قال : فأنا والله ماله صاحبٌ غيري قال : فاستحلفه أن يدفعه إلى من يأمره قال : فحلف قال : فاذهب فاقسمه في إخوانك و لك الأمان ممّا خفت منه ، قال : فقسّمته بين إخواني .

التعريف حولاً ثمّ الصدقة أو حفظه . و أبو الصلاح جوّز تملّك ما زاد عن الدرهم . قوله « أنت فلا كنت » على الاستفهام ، أي أنت صاحب الكيس فلا كنت موجوداً ، دعاء عليه ، بأن تكون تامّة أو لا كنت صاحبه دعاء أو ما كنت حاضراً فكيف حضرت و سمعت ؟ أو لعلّك لا تكون صاحبه .

الحديث السابع : مجهول .

و الخبر يحتمل وجوهاً ، الأوّل أن يكون ما أصابه لقطة وكان من ماله عليه السلام فأمره بالصدقة على الإخوان تطوّعاً .

الثاني أن يكون لقطة من غيره ، و قوله عليه السلام ماله صاحب غيري أي أنا أولى بالحكم والتصرّف فيه . و على هذا الوجه حمله الصدوق رحمه الله في الفقيه فقال بعد إيراد الخبر : كان ذلك بعد تعريفه سنة .

الثالث أن يكون ما أصابه من أعمال السلطان وكان ذلك ممّا يختصّ به أو من الأموال الذي له التصرّف فيه ، ولعلّ هذا أظهر وإن كان خلاف ما فهمه الكليني .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي العلاء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل وجد مالا فعرّفه حتى إذا مضت السنة اشترى به خادماً فجاء طالب المال فوجد الجارية التي اشترى بالدرّاهم هي ابنته قال : ليس له أن يأخذ إلا دراهمه وليس له الابنة إنما له رأس ماله وإنما كانت ابنته مملوكة قوم .

٩ - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن جعفر قال : كتبت إلى الرجل أسأله عن رجل اشترى جزوراً أبقرة للأضاحي فلماً ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم أو دنائير أو جوهرة لمن يكون ذلك ؟ فوقع عليه السلام عرفها البايع فإن لم يكن يعرفها فالشيء لك رزقك الله إياه .

١٠ - علي بن محمد ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن عبد الله بن حماد ، عن أبي بصير ،

الحديث الثامن : مرسل .

قوله عليه السلام : « مملوكة قوم » حاصله أنه كما كانت ابنته قبل شراء الملتقط مملوكة قوم وكانت لا تنعتق عليه ، فكذا في هذا الوقت مملوكة للملتقط ، أو المراد بالقوم الملتقط ، بعد التملك أو على الشراء وعلى التقادير إمّا مبني على أن اللقطة بعد الحول تصير ملكاً للملتقط ، أو محمول على الشراء في الذمة ، أو مبني على أنه بدون تنفيذ الشراء لا تصير ملكاً له وإن اشترت بعين مال .

الحديث التاسع : صحيح .

قوله عليه السلام : « رزقك الله إياه » قد فرق الأصحاب بين السمكة وغيرها في الحكم ، وعلّلوا بأن الصّائد للسمكة والمباحات إنما يملك بالقصد والحياسة معاً ، واستثنوا من ذلك سمكة تكون في ماء محصور تعتلف بعلف صاحبها ، وبعضهم أيضاً فرقوا بين ما يكون عليه أثر سكة الإسلام أم لا ، وألحقوا الأول باللقطة في التعريف ولكن عموم الخبر يدفعه ، نعم مورد النصّ الدواب المملوكة بالأصل لا بالحياسة .

الحديث العاشر : ضعيف .

عن أبي جعفر عليه السلام قال : من وجد شيئاً فهو له فليتمتع به حتى يأتيه طالبه فإن جاء طالبه رده إليه .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن اللقطة ، فقال : لا ترفعها فإن ابتليت بها فعرفها سنة فإن جاء طالبها وإلا فاجعلها في عرض مالك تجري عليها ما تجري على مالك حتى يجيء لها طالب فإن لم يجيء لها طالب فأوص بها في وصيتك .

١٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له : يا رسول الله إني وجدت شاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : هي لك أو لأخيك أو للذئب ، فقال : يا رسول الله إني وجدت بعيراً ؟ فقال : معه حذاؤه وسقاؤه ، حذاؤه خفه وسقاؤه كرشه فلا تهجه .

قوله **بالحسين** : « فليتمتع به » حمل على ما بعد التعريف ، فيدل على وجوب الرد مع بقاء العين وإن نوى التملك ، والأكثر على أنه مخير بين رده ، أو رد مثله أو قيمته .

وقال الشهيد الثاني في الروضة : ولو وجد العين باقية ففي تعيين رجوعه بها لو طلبها أو تخير الملتقط بين دفعها و دفع البدل مثلاً أو قيمة قولان ، و يظهر من الأخبار الأول ، و استقر في الدروس الثاني .

الحديث الحادى عشر : حسن .

و ظاهره حفظه أمانة ، و يحتمل التملك أيضاً .

الحديث الثانى عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « هي لك أو لأخيك » الغرض إمّا بيان التسوية و التخير أو هو تحريض على الأخذ ، أي إن لم تأخذه تأكله الذئب ، و إن أخذته و وجدت مالكة أعطيته ، وإلا تملكته ، فالأخذ أولى من الترك ، ولذا كر بعض ما ذكر الأصحاب في ذلك :

١٣ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أصاب مالا أو بعيراً في فلاة من الأرض قد كَلَّتْ وقامت وسيبها صاحبها مما لم يتبعه فأخذها غيره فأقام عليها وأنفق نفقة حتى أحيّاها من الكلال ومن الموت فهي له ولا سبيل له عليها وإنّما هي مثل الشيء المباح .

قال الشهيدان - قدس الله روحهما - في اللمعة وشرحها : البعير وشبهه إذا وجد في كلاء وماء صحيحاً غير مكسور ولا مريض ، أو صحيحاً وإن لم يكن في كلاء وماء ترك ، ولا يجوز أخذه حينئذ بنسيئة التملك مطلقاً ، وفي جواز بنسيئة الحفظ لما لكه قولان ، وعلى التقديرين فيضمن بالأخذ حتى يصل إلى مالكه ، أو إلى الحاكم مع تعذّره ، ولا يرجع بالنفقة حيث لا يترجّح أخذه ، أمّا مع وجوبه أو استحبابه كما إذا تحققت التلف وعرف مالكه فالأجود جوازه مع نيّته ، ولو ترك من جهد وعطب لمريض أو كسر أو غيرهما لا في كلاء وماء أبيح أخذه ، وملكه الآخذ وإن وجد مالكه وعينه باقية في أصحّ القولين ، والشاة في فلاة التي يخاف عليها فيها من السباع تؤخذ جوازاً ، ويتملكها إن شاء ، وفي الضمان لما لكه وجه وهو أحوط ، وهل يتوقّف تملكها على التعريف الأقوى العدم ، أو ببقائها أمانة إلى أن يظهر مالكها ، أو يدفعها إلى الحاكم بحفظها أو بيعها .

وذهب الشيخ وجماعة إلى أنّ هذا حكم كلّ مالا يمتنع من الحيوان من صغير السباع ، وقيل : حكم ما سوى الشاة حكم اللقطة ، ولو وجدت الشاة في العمران احتبسها ثلاثة أيام فإن لم يجد صاحبها باعها وصدق بثمنها ، وضمن إن لم يرض المالك على الأقوى ، وله إبقاؤها أو إبقاء ثمنها بغير ضمان ، والذي صرح به الأكثر عدم جواز أخذ شيء من العمران .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

قوله عليه السلام « مالا » الظاهر أنّ المراد به ما كان من الدواب التي تحمل و نحوها ، بقرينة قوله « قد كَلَّتْ » إلى آخره .

١٤ - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه قضى في رجل ترك دابته من جهد قال : إن تركها في كلاء وماء وأمن فهي له يأخذها حيث أصابها وإن كان تركها في خوف وعلى غير ماء ولا كلاء فهي لمن أصابها .

١٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حرير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بلفظة العصي والشظاظ والوتد والحبل والعقال وأشباهه ، قال : وقال أبو جعفر عليه السلام : ليس لهذا طالب .

١٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمون ، عن الأصم ، عن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان يقول في الدابة إذا سرّحها أهلها أو عجزوا عن علفها أو نفقتها فهي للذي أحياها ، قال : وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ترك دابته في مضیعة فقال : إن تركها في كلاء وماء وأمن فهي له يأخذها متى شاء وإن تركها في غير كلاء ولا ماء فهي لمن أحياها .

١٧ - سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن صفوان الجمال أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام

الحديث الرابع عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس عشر : حسن .

و الشظاظ: خشبة محدّدة الطرف تدخل في عروني الجواقين لتجمع بينهما عند حملهما على البعير ، والجمع أشظّة ، و الوند: بكسر وسطه معروف ، و العقال بكسر أوله: حبل يشدّ به قائمة البعير ، والمشهور بين الأصحاب كراهة التقاط هذه الأشياء وأشباهاها ممّا ثقل قيمتها و تعظم منفعتها ، لورود النهي عنها في بعض الأخبار ، وإنّما حكموا بالكراهة جمعا ، وقال أبو الصلاح و جماعة: يحرم التقاط النعلين والإداوة و السوط لرواية عبد الرحمن ، و ربّما يعمل بكونها في حكم الميعة لكونها من الجلد .

الحديث السادس عشر : ضعيف .

الحديث السابع عشر : ضعيف على المشهور .

يقول : من وجد ضالة فلم يعرفها ثم وجدت عنده فإنها لربها ومثلها من مال الذي كتمها .

﴿ باب الهدية ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الهدية على ثلاثة أوجه : هدية مكافأة وهدية مصنعة وهدية لله عز وجل .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن إبراهيم الكرخي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تكون له الضيعة الكبيرة فإذا كان يوم المهرجان أو النيروز أهدوا إليه الشيء ليس هو عليهم يتقربون بذلك إليه فقال : أليس هم مصلين ؟ قلت : بلى ، قال : فليقبل هديتهم وليكافهم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لو أهدى إلي كراع لقبك وكان ذلك من الدين ولو أن كافراً أو منافقاً أهدى إلي

قوله عليه السلام «ومثلها» في التهذيب «أو مثلها» وهو أظهر وفي الفقيه كما هنا فالواو بمعنى أو ، أو هو كفارة استحيائية أو تعزير شرعي .

باب الهدية

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : «هدية مكافأة» قيل : أي مكافأة لما أهدى إليك ، والأظهر أن المراد ما تهديه إلى غيرك ليكافئك أزيد مما أهديت إليه . و المصنعة : الرشوة .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : «أليس هم مصلين» حمل عدم قبول هدية غير المصلين على الكراهة ، والكراع هو مادون الركبة من الساق ، وقال في المغرب : الزبد ما يستخرج من

وسقاً ما قبلت و كان ذلك من الدين ، أبا الله عزَّ وجلَّ لي زبد المشركين و المنافقين و طعامهم .

٣ - ابن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كانت العرب في الجاهلية على فرقتين الحلال والحرام فكانت الخمس قريشاً و كانت الحل سائر العرب فلم يكن أحد من الحل إلا وله حرمي من الخمس ومن لم يكن له حرمي من الخمس لم يترك أن يطوف بالبيت إلا عرياناً و كان رسول الله صلى الله عليه وآله حرمياً اللبن بالمخض ، وزبده زبدأ : رفده من باب ضرب و حقيقة أعطاه زبدأ ، ومنه « نهى عن زبد المشركين » بالفتح أي عن رفدهم و عطايتهم .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « الحل و الخمس » قال الزمخشري في الفائق : قال جبير بن مطعم : أضللت بغيراً إلى يوم عرفة فخرجت أطلبه حتى أتيت عرفة ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله واقفاً بعرفة مع الناس ، فقلت : هذا من الخمس ، فماله خرج من الحرم ، الخمس : قريش و من دان بدينهم في الجاهلية ، واحد هم أحس سموا و التمسهم أي تشددهم في دينهم ؛ والحمسة : الحرمة مشتقة من اسم الخمس لحرمتهم و نزولهم ، و كانوا لا يخرجون من الحرم و يقولون : نحن أهل الله لسنا كساير الناس ، فلا نخرج من حرم الله ، فكان الناس يقفون بعرفة ، و هي خارج الحرم ، و هم كانوا يقفون فيه ، حتى نزل ^(١) « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » فوقفوا بعرفة فلمّا رأى جبير رسول الله صلى الله عليه وآله بعرفة ، و هي خارج الحرم ولم يعلم نزول هذه الآية بمكة أنكر وقوفه بعرفة و هي خارج الحرم ، رسول الله مبتدأ و خبره « فإذا » كقولك في الدار زيد « و واقفاً » حال عمل فيهما في « إذا » و إذا من معنى الفعل انتهى و يظهر من الخبرين أنه كان من خصائصه صلى الله عليه وآله عدم جواز قبول هدية المشركين ، ولم يعده الأصحاب منها إلا ابن شهر آشوب ، و ذكره بعض العامة ، وقال بعضهم : إنه نسخ لأنه صلى الله عليه وآله قبل هدية

لعياض بن حمار المجاشعيّ و كان عياض رجلاً عظيماً الخطر و كان قاضياً لأهل عكاظ في الجاهليّة فكان عياض إذا دخل مكة ألقى عنه ثياب الذنوب والرجاسة وأخذ ثياب رسول الله ﷺ لطهرها فلبسها وطاف بالبيت ثم يردّها عليه إذا فرغ من طوافه فلما أن ظهر رسول الله ﷺ أتاه عياض بهديّة فأبى رسول الله ﷺ أن يقبلها وقال : يا عياض لو أسلمت لقبلت هديّتك إن الله عز وجلّ أبى لي زبد المشركين ، ثمّ إنّ عياضاً بعد ذلك أسلم و حسن إسلامه فأهدى إلى رسول الله ﷺ هديّة فقبلها منه .

٤ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن إسماعيل بن مهران ، عن أبي جرير القميّ ، عن أبي الحسن (عليه السلام) في الرجل يهدي بالهديّة إلى ذي قرابته يريد الثواب وهو سلطان ، فقال : ما كان لله عز وجلّ و لصلة الرّحم فهو جائز و له أن يقبضها إذا كان للثواب .

النجاشيّ ، والمقوقس وأكيدر ، وروى في الفقيه أنّه قبل هديّة كسرى وقيصر والملوك ، ويمكن أن يقال : إنّ عليّاً (عليه السلام) لعل قبل هديّتهم بعد إسلامهم واقعاً وإن لم يظهر و لقومهم تقيّة ، أو يقال : إنّ الله كان يجوز له القبول عند الضرورة و المصلحة ، و كان قبل منهم لذلك و هذا أظهر ، و قال في النهاية : فيه « إنّ لا نقبل زبد المشركين » الزبد بسكون الباء : الرّفد و العطاء ، قال الخطّابيّ : يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخاً ، لأنّه قد قبل هديّة غير واحد من المشركين ، أهدى له المقوقس مارية و البغلة و أهدى له أكيدر دومة ، فقبل منهما ، و قيل : إنّما ردّ هديّته ليغيظه بردّها ، فيحمله ذلك على الإسلام ، و قيل : ردّها لأنّ للمهديّة موضعاً من القلب ، ولا يجوز عليه أن يميل بقلبه إلى مشرك ، فردّها قطعاً لسبب الميل ، وليس ذلك مناقضاً لقبوله هديّة النجاشيّ و مقوقس و أكيدر ، لأنّهم أهل كتاب .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

قوله : (عليه السلام) « ما كان لله » الظاهر أن السؤال كان عن الإهداء بقصد العوض ، فأذن (عليه السلام) بكراهة ذلك ، حيث خصّ أولاً الجواز بما كان لله و لصلة الرّحم ، ثمّ

٥ - سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال : قال له محمد بن عبد الله القمي : إن لنا ضياعاً فيها بيوت النيران تهدي إليها المجوس البقر والغنم والدراهم فهل لأرباب القرى أن يأخذوا ذلك و لبيوت نيرانهم قوام يقومون عليها ؟ قال : ليأخذها صاحب القرى ليس به بأس .

٦ - محمد بن يحيى ، عمن حدثه ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن

بين جوازها في ضمن بيان جواز أخذ المهدي إليه ، إذ لو لم يكن الإعطاء جائزاً لم يكن الأخذ أيضاً جائزاً ، مع أنه يمكن المناقشة فيه أيضاً ، ويمكن أن يكون الضمير في « له » راجعاً إلى المهدي وقرأ يقبضها بصيغة الإفعال ، ويحتمل على بعد أن يكون المراد بالثواب في الموضعين الثواب الأخرى ، فالتقييد بالثواب أخيراً للاحتراز عن الرشوة .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

قوله : « فهل لأرباب القرى » السؤال إمّا عن جواز الأخذ منهم قهراً أو برضاهم ، فعلى الأول عدم البأس لعدم عملهم يومئذ بشرائط الذمة ، وعلى الثاني لعلمه مبني على أنه يجوز أخذ أموالهم على وجه يرضون به ، وإن كان ذلك الوجه فاسداً كما في الربا ، والتقيد بقوله : « و لبيوت نيرانهم » على الأول مؤيد لعدم الجواز ، وعلى الثاني للجواز ، ربما يحمل الخبر على عدم العلم بكونه حتماً أهدي إلى تلك البيوت بل يظن ذلك .

الحديث السادس : مجهول .

و ظاهره عدم وجوب العوض ، ويمكن حمله على عدم العلم بإرادة العوض ، أو على أن المراد أن الهدية حلال ، و العوض واجب ، فعدم إعطاء العوض لا يصير سبباً لحرمة الهدية وإن كان بعيداً .

و قال في الدرر : الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب وإن كان المتّهب أعلا ، و أطلق في المبسوط اقتضاها الثواب ، و فسر كلامه بإرادة اللزوم بالثواب .

إسحاق بن عمار قال : قلت له : الرَّجُلُ الْفَقِيرُ يَهْدِي إِلَيَّ الْهَدِيَّةَ يَتَعَرَّضُ لِمَا عِنْدِي فَأَخْذُهَا وَلَا أُعْطِيهِ شَيْئاً أَيْحِلُّ لِي ؟ قال : نعم هي لك خللاً ولكن لا تدع أن تعطيه .

٧ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ وَيَقُولُ : تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلِي السَّخَائِمَ وَتَجْلِي ضَغَائِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْأَحْقَادِ .

٨ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النُّوفَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله : مَنْ تَكْرَمَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَقْبَلَ تَحْفَتَهُ وَ يَتَّخِذَ بِمَا عِنْدَهُ وَلَا يَتَّكِلُ لَهُ شَيْئاً .

٩ - وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله : لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كِرَاعٌ لَقَبَلْتُهُ .

١٠ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ أَبَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ : جَلَسَ الرَّجُلُ شِرْكَاءَ فِي الْهَدِيَّةِ .

و قَالَ الْحَلَبِيُّ : الْهَدِيَّةُ الْأَعْلَى يُلْزَمُ الْعَوْضُ عَنْهَا بِمِثْلِهَا ، وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ رَضِيَ الْوَاهِبُ بِدُونِهِ جَازٌ ، وَلَوْ شَرَطَ الثَّوَابَ وَ عَيَّنَّهُ تَخَيَّرَ الْمُتَهَبُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ رَدِّ الْعَيْنِ ، وَظَاهِرُ ابْنِ الْجَنِيدِ تَعَيَّنَ الْعَوْضُ كَالْمُبِيعِ ، وَ إِنْ أَطْلَقَ صَرَفَ إِلَى الْمُعْتَادِ عِنْدَ الشَّيْخِ ، كَمَا يَصْرَفُ إِلَيْهِ لَوْ لَمْ يَشْتَرِطِ الثَّوَابَ .

و قَالَ ابْنُ الْجَنِيدِ : عِنْدَ إِطْلَاقِ شَرَطِ الثَّوَابِ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ حَتَّى يَرْضَى ، وَلَوْ امْتَنَعَ الْمُتَهَبُ مِنَ الْإِثَابَةِ رَجَعَ الْوَاهِبُ ، وَلَوْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ أَوْ نَقَصَتْ ضَمْنُهَا الْمُتَهَبُ .

الْحَدِيثُ السَّابِعُ : ضَعِيفٌ .

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ : ضَعِيفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ .

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ : ضَعِيفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ .

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ : مُرْسَلٌ .

قَوْلُهُ عليه السلام : « شِرْكَاءُهُ » قَالَ الْوَالِدُ الْعَلَامَةُ (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ) : أَيُّ يَسْتَحِبُّ

١١ - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى رفعه قال : إذا أهدى إلى الرجل هدية طعام وعنده قوم فهم شركاؤه فيها ، الفاكهة وغيرها .

١٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لأن أهدى لأخي المسلم هدية تنفعه أحب إلي من أن أتصدق بمثلها .

١٣ - الحسين بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن عبد الرحمن بن محمد ، عن محمد بن إبراهيم الكوفي ، عن الحسين بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : تهادوا بالنبق تحيي المودة والمالاة .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : تهادوا تجابوا ، تهادوا فإنها تذهب بالضعائن .

له أن يعرض عليهم لياًكلوا، ولو كان قليلاً لا يكفيهم فالظاهر تخصيص البعض بها، ويظهر من الخبر الثاني اختصاص ذلك بالمطعموم والمأكول، وقال في الدروس : يستحب المكافأة على الهدية ، و مشاركة الجلساء فيها إذا كانت طعاماً فاكهة أو غيرها .

الحديث الحادى عشر : مرفوع .

الحديث الثانى عشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « من أن أتصدق » الظاهر أنه يشترط في كونه صدقة فقر الآخذ وأن يكون العطاء لوجه الله تعالى ولعل المراد هنا انتقاء الأول ، ويحتمل الأعم .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

قوله عليه السلام : « بالنبق » أي ولو كان بالنبق ، فإنه أخس الثمار ، والنبق

-بالفتح و الكسر- ككتف: ثمر السدر .

الحديث الرابع عشر : ضعيف على المشهور .

﴿باب الربا﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ابن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : درهم ربا أشد من سبعين زنية كلها بذات محرم .
 ٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : آكل الربا و مؤكله و كاتبه و شاهده فيه سواء .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن منصور ، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يأكل الربا وهو يرى أنه له حلال قال : لا

باب الربا

الحديث الاول : صحيح .

والزنية بالفتح و الكسر : الزنا .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : صحيح .

و يدل على أن الجاهل في الربا معذور ، قال العلامة في التذكرة : يجب على أخذ الربا المحرم رده على مالكه إن عرفه ، ولو لم يعرف المالك تصدق عنه لأنه مجهول المالك ، ولو وجد المالك قدماء سلم إلى الورثة ، فإن جهلهم تصدق به إن لم يتمكن من استعلامهم ، ولو لم يعرف المقدار وعرف المالك صاحبه ، ولو لم يعرف المقدار ولا المالك أخرج خمسة و حلّ له الباقي ، هذا إذا فعل الربا متعمداً ، أما إذا فعله جاهلاً بتحريمه فالأقوى أنه أيضاً كذلك ، وقيل : لا يجب عليه رده ، لقوله تعالى ^(١) « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف » و هو يتناول ما أخذه على وجه الربا ، أو لما روي عن الصادق عليه السلام انتهى .

يضربه حتى يصيبه متممداً فإذا أصابه متممداً فهو بالمنزلة التي قال الله عز وجل .

٤- أحمد بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبي المغرا ، عن الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : كل ربا أكله الناس بجهالة ثم تابوا فإنه يقبل منهم إذا عرف منهم التوبة وقال : لو أن رجلاً ورث من أبيه مالا وقد عرف أن في ذلك المال ربا ولكن قد اختلط في التجارة بغيره حلال كان حلالاً طيباً فليأكله وإن عرف منه شيئاً أنه ربا فليأخذ رأس ماله وليرد الربا ، وأبما رجل أفاد مالا كثيراً قدأكثر فيه من الربا فجهل ذلك ثم عرفه بعد فأراد أن ينزعه فيما مضى فله ويدعه فيما يستأنف .

٥- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتني رجل أبي فقال : إنني ورثت مالا وقد علمت أن صاحبه الذي ورثته منه قد كان يربو وقد أعرف أن فيه ربا وأستيقن ذلك وليس يطيب لي حاله لحال علمي فيه وقد سألت

أقول : ومن قال بوجوب ردّها حمل الآية على حطّ الذنب بعد التوبة ، أو اختصاصه بمن الجاهلية .

الحديث الرابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « بغيره » في التهذيب و الفقيه ^(١) « بغيره فإنه له حلال طيب » و أيضاً فيهما « وإن عرف منه » شيئاً معزولاً . وقال في الصحاح : قال أبو زيد : أفدت المال : أعطيته غيري ، أفدته : استفدته . ثم أعلم أنه عمل بظاهر الخبر ابن الجنيد من بين الأصحاب ، وقال : إذا ورث مالا كان يعلم أن صاحبه يربي ولا يعلم الربا بعينه فيعزله جاز له أكله و التصرف فيه إذا لم يعلم فيه الربا ، و حمله بعض الأصحاب على ما إذا كان المورث جاهلاً ، فيكون الرد في آخر الخبر محمولاً على الاستحباب ، وبعضهم حمل العلم على الظنّ الضعيف الذي لا يعتبر شرعاً بأنه كان يعلم أنه يربي ، ولا يعلم أن الآن ذمته مشغولة بها ، ولا يخفى أنه يمكن حمل كلام ابن الجنيد (ره) أيضاً عليه بل هو أظهر .

الحديث الخامس : حسن .

(١) التهذيب ج ٧ ص ١٦ ح ٦٩ ، الفقيه ج ٣ ص ١٧٥ ح ٧ .

فقهاء أهل العراق وأهل الحجاز فقالوا : لا يحلُّ أكله ، فقال أبو جعفر عليه السلام : إن كنت تعلم بأنَّ فيه مالا معروفاً رباً وتعرف أهله فتخذ رأس مالك و ردَّ ماسوى ذلك وإن كان محتلطاً فكله هنيئاً مريئاً فإنَّ المال ملك واجتنب ما كان يصنع صاحبه فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد وضع مامضى من الرِّبِّ باوحرَّم عليهم ما بقي فمن جهله وسع له جهله حتَّى يعرفه فإذا عرف تحريره حرم عليه ووجبت عليه فيه العقوبة إذا ركبته كما يجب على من يأكل الرِّبَّ .

٦ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليماني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرِّبُّ رباء إن ربا يؤكل و ربا لا يؤكل فأما الذي يؤكل فهديتك إلى الرَّجل تطلب منه الثواب أفضل منها فذلك الرِّبُّ الذي يؤكل وهو قوله عزَّ وجلَّ : « وما آتيتكم من رباً ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ^(١) » وأما الذي لا يؤكل فهو الرِّبُّ بالذي نهى الله عزَّ وجلَّ عنه وأوعده عليه النار .

قوله عليه السلام : « كما يجب » قيل : أي على قدر يجب على آكل الرِّبَّ ، هذا بيان لقدرة العقوبة لا تشبيهه للوجوب بالوجوب . والأظهر أنَّه من باب تشبيه حكم بحكم تفهيماً للسائل ، كما هو الشائع في الأخبار أي كما أنَّ الجهل بالحكم يحلُّ ، كذلك جهل بالعين أيضاً ، وما فهمه بعض من أنَّ هذا مؤيَّد للحمل على جهل المورث فلا يخفى وهنه .

الحديث السادس : حسن .

قوله تعالى : « وما آتيتكم من ربوا » ، قال الزمخشري : ما أعطيتكم آكلة الرِّبَّ من رباً ليربوا في أموال الناس ليزيدوا ويزكوافي أموالهم فلا يربوا عند الله . وقيل : المراد أن يهب الرجل للرجل ويهدي إليه ليعوّضه أكثر ممّا ذهب له أو أهدي إليه فليست تلك الزيادة بحرام ، ولكنَّ المعوّض لا يثاب على تلك الزيادة . انتهى .

أقول : بل الظاهر على هذا أنَّ المراد به أنَّه لا ثواب لمن أهدي للمعوض في الآخرة كما هو ظاهر الآية والخبر .

٧ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنني رأيت الله تعالى قد ذكّر الربا في غير آية وكرّره ، فقال : أو تدري لم ذاك ؟ قلت : لا ، قال : لئلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنما حرّم الله عزّ وجلّ الربا لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف .

٩ - عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع الشاميّ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أربى بجهالة ثم أراد أن يتركه ، فقال : أمّا ماضى فله وليتركه فيما يستقبل ، ثمّ قال : إن رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام فقال : إنني قد ورثت مالاً وقد علمت أنّ صاحبه كان يربو وقد سألت فقهاء أهل العراق وفقهاء أهل الحجاز فذكروا أنّه لا يحلّ أكله ، فقال أبو جعفر عليه السلام : إن كنت تعرف منه شيئاً معزولاً تعرف أهله وتعرف أنّه رباً فخذ رأس مالك ودع ماسواه ، وإن كان المال مختلطاً فكله هنيئاً مريئاً ، فإنّ المال مالك واجتنب ما كان يصنع صاحبك فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد وضع ما مضى من الربا فمن جهله وسعه أكله فإذا

الحديث السابع : موثق .

قوله عليه السلام : « من اصطناع المعروف » أي الفرض الحسن .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : مجهول .

قوله : « أربى » أي أخذ الربا ، قال الجوهريّ : قال الفرّاء في قوله تعالى : « فأخذهم أخذة رابية » ^(١) أي زائدة . كقولك : أربيت إذا أخذت أكثر ممّا أعطيت . ويدلّ على معذوريّة الجاهل كما مرّ . قال في النافع : ولو جهل التحريم كفاه الانتهاء ، وقال في المهذب : هذا قول الشيخ والصدوق .

وقال ابن إدريس وأبو عليّ والعلامة : بل يجب عليه ردّ المال ، وأجمع

- عرفه حرم عليه أكله فإن أكله بعد المعرفة وجب عليه ماوجب على آكل الربا.
- ١٠ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يكون الربا إلا فيما يكال أو يوزن .
- ١١ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير [عن عبيد بن زرارة] قال : بلغ أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أنه كان يأكل الربا ويسميه اللباء ، فقال : لئن أمكنني الله عز وجل [منه] لأضربن عنقه .
- ١٢ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن أبي جميلة ، عن سعد بن طريف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أخبث المكاسب كسب الربا .

الكل على وجوب الاستغفار والتوبة منه مع ارتكابه مع العلم والجهالة ، لأنه من الكبائر .

الحديث العاشر : موثق كالصحيح .

و يدل على أنه لاربا في المعداد ، وقال في الدروس : وفي ثبوت الربا في المعداد قولان : أشهرهما الكراهية لصحيفة محمد بن مسلم و «زرارة» والتحريم خيرة المفيد و سائر و ابن الجنيد ، ولم نقف لهم على قاطع ، ولو تفاضل المعدادان نسية ففيه الخلاف ، و الأقرب الكراهية ، و بالغ في الخلاف حيث منع من بيع الثياب بالثياب و الحيوان بالحيوان نسية متماثلاً و متفاضلاً .

الحديث الحادي عشر : موثق كالصحيح .

قوله : « و يسميه اللباء » بكسر اللام و فتح الباء والهمزة بعدهاب : أول لبن الأم ، و كان لعنه الله يبالغ في حليته بالتشبيه بأول لبن الأم كما هو الشايع بين العرب و العجم ، و يدل على أن تحريم الربا من ضروريات الدين ، و أن منكر الضروري يجب قتله .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

﴿باب﴾

﴿باب أنه ليس بين الرجل وبين ولده وما يملكه ربا﴾

١ - حميد بن زياد، عن الخشاب، عن ابن بَقَّاح، عن معاذ بن ثابت، عن عمرو بن جميع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ليس بين الرجل وولده رباً وليس بين السيد وعبد رباً.

٢ - وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليس بيننا وبين أهل حربنا رباً

باب أنه ليس بين الرجل وبين ولده وما يملكه ربا

الحديث الاول: ضعيف.

و يدل على أنه ليس بين الرجل وولده رباً مطلقاً كما هو المشهور بين الأصحاب وقال في الدروس: جواز ابن الجنيد أخذ الوالد الفضل من ولده إلا أن يكون له وارث أو عليه دين، فظاهره عدم جواز أخذ الولد الفضل، وأنه لو كان للولد وارث امتنع الربا من الجانبين، وهما ضعيفان.

وقال الشهيد الثاني (ره): الحكم مختص بالولد النسبي بالنسبة إلى الأب، فلا يتعدى الحكم إلى الأم ولا إلى الجد مع ولد الولد، ولا إلى ولد الرضاع على إشكال فيهما، ويدل أيضاً على أنه ليس بين السيد وعبد رباً، وظاهره عبد المختص.

قال في الدروس: لا ربا بين المولى وعبيده إن قلنا يملك العبد، إلا أن يكون مشتركا انتهى. وحكم سيد المرتضى (ره) في بعض كتبه بثبوت الربا بين الوالد والولد، والمولى ومملوكه وبين الزوجين، وحمل الخبر على النفي، كقوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق »^(١) ثم رجع ووافق المشهور، وادعى الإجماع عليه.

الحديث الثاني: ضعيف.

و يدل على جواز أخذ الربا من الحربي، وعدم جواز إعطائه كما هو

نأخذ منهم ألف درهم بدرهم ونأخذ منهم ولا نعطيهم .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن ياسين الضرير ، عن حرير عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس بين الرجل وولده و بينه و بين عبده ولا بينه و بين أهله رباً إنما الربا فيما بينك و بين مالا تملك ، قلت : فالمشركون بيني وبينهم رباً ؟ قال : نعم ، قلت : فإنهم ممالك ، فقال : إنك لست تملكهم إنما تملكهم مع غيرك ، أنت وغيرك فيهم سواء فالذي بينك وبينهم ليس من ذلك لأن عبدك ليس مثل عبدك وعبد غيرك .

المشهور بين الأصحاب . وقال في المسالك : لافرق في الحربي بين المعاهد وغيره ، ولا بين كونه في دار الحرب و دار الإسلام ، و أطلق جماعة نفى الربا هنا من غير فرق بين أخذ المسلم الزيادة و الحربي ، و التفصيل أقوى .
و قال في الدروس : في جواز أخذ الفضل من الذمّي خلاف أقربه المنع ، ولا يجوز إعطاؤه الفضل قطعاً .

الحديث الثالث : مجهول .

ويدل على عدم ثبوت الربا بين الزوجين كما هو المشهور ، و في التذكرة خصّ الزوجة بالدائم ، و الأشهر عدم الفرق بينها و بين الممتعة .
قوله عليه السلام : « و بين مالا تملك » أي أمره و اختياره ، ومن لاحكم لك عليه و لعلّ فيه إشعاراً بعدم جواز أخذ الولد الفضل من الوالد .
قوله عليه السلام : « لأن عبدك » يدل على ثبوت الربا بين المولى و العبد المشترك ، و على ثبوته بين المسلم و المشرك ، و حمل على الذمّي أو على ما إذا كان الآخذ مشركاً .

﴿باب﴾

﴿فضل التجارة و المواظبة عليها﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ترك التجارة ينقص العقل .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : التجارة تزيد في العقل .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن عوف ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من طلب التجارة استغنى عن الناس ، قلت : وإن كان معيلاً ؟ قال : وإن كان معيلاً .

٤ - أحمد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي الجهم ، عن فضيل الأعور قال : شهدت معاذ بن كثير وقال لأبي عبد الله عليه السلام : إني قد أسرت فأدع التجارة ، فقال : إنك إن فعلت قلَّ عقلك - أو نحوه - .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي إسماعيل ، عن فضيل بن يسار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أي شيء تعالج ؟ قلت : ما أعالج اليوم شيئاً ، فقال : كذلك تذهب أموالكم ، واشتدَّ عليه .

باب فضل التجارة و المواظبة عليها

الحديث الأول : حسن .

قوله عليه السلام : « ينقص العقل » أي ممن كان مشتغلاً بها و تركها أو مطلقاً ، والمراد به نقصان عقل المعاش أو مطلقاً .

الحديث الثاني : مرسل كالموثق .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : حسن .

الحديث الخامس : حسن .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي الفرج القمي ، عن معاذ بن يسار الأكسية قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا معاذ أضعفت عن التجارة أو زهدت فيها ؟ قلت : ما ضعفت عنها وما زهدت فيها ، قال : فمالك ؟ قلت : كنا ننتظر أمراً ، وذلك حين قتل الوليد وعندي مال كثير وهو في يدي وليس لأحد علي شيء ولا أراني آكله حتى أموت ، فقال : لا تتركها فإن تركها مذهبة للعقل ، اسع على عيالك وإيّاك أن يكون هم السعاة عليك .

٧ - محمد ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن عطية عن هشام بن أحمد قال : كان أبو الحسن عليه السلام يقول لمصادف : اغد إلى عزك - يعني السوق - .

٨ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن شريف بن سابق ، عن الفضيل ابن أبي قرّة قال : سألت أبو عبد الله عليه السلام عن رجل وأنا حاضر فقال : ما حبسه عن الحج ؟ فقيل : ترك التجارة وقل شيء ، قال : وكان متكئاً فاستوى جالساً ثم قال لهم : لا تدعوا التجارة فتهونوا ، اتجروا بارك الله لكم .

٩ - أحمد بن محمد ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن محمد بن مسلم

الحديث السادس : مجهول .

قوله : « ننتظر أمراً » أي ظهوركم و غلبتكم ، وفي التهذيب « أمر » و هو أظهر .

الحديث السابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « إلى عزك » أي إلى ما هو سبب له .

الحديث الثامن : ضعيف .

قوله « وقل شيء » أي ماله ، وفي بعض النسخ شبهه ، أي تعلّقه بالدنيا .

قوله عليه السلام : « فتهونوا » أي تذللوا عند الناس .

الحديث التاسع : ضعيف .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : تعرّضوا للتجارة فإن فيها غنى لكم عما في أيدي الناس .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور ، عن معاذ بن كثير يّساع الأكرسية قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني قد هممت أن أدع السوق وفي يدي شيء قال : إذا يسقط رأيك ولا يستعان بك على شيء .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن فضيل بن يسار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني قد كفت عن التجارة وأمسكت عنها قال : ولم ذلك أعجز بك ؟ كذلك تذهب أموالكم ، لا تكفّوا عن التجارة و التمسوا من فضل الله عز وجل .

١٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الله الحجتال ، عن علي بن عقبة ، عن محمد بن مسلم وكان ختن بريد العجلي قال بريد لمحمد : سل لي أبا عبد الله عليه السلام عن شيء أريد أن أصنعه إن للناس في يدي ودائع وأموالاً وأنا أتقلب فيها وقد أردت أن أتخلّى من الدنيا وأدفع إلى كل ذي حقّ حقه ، قال : فسأل محمد أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك وخبره بالقصة وقال : ماترى له ؟ فقال : يا محمد أبدأ نفسه بالحرب ؟ لا ولكن يأخذ ويعطي على الله جلّ اسمه .

الحديث العاشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « إذا يسقط رأيك » أي واقعاً أو عند الناس .

قوله عليه السلام : « على شيء » أي من الرأي أو حوائج المؤمنين .

الحديث الحادى عشر : حسن .

الحديث الثانى عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : « بالحرب » بسكون الراء أي يبدأ بمحاربة نفسه ومعاداتها ، أو بالتحريك أي يبدأ بنهب ما لنفسه ، وهذا أظهر .

قال الجوهري : حربه يحربه حرباً : أخذ ماله وتركه بلا شيء .

قوله عليه السلام : « على الله » أي متوكلاً عليه .

١٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن عقبة قال : كان أبو الخطاب - قبل أن يفسد وهو يحمل المسائل لأصحابنا ويحيىء بجواباتها - روى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اشترؤا وإن كان غالياً فإن الرزق ينزل مع الشراء .

﴿ باب ﴾

﴿ آداب التجارة ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي الجارود عن الأصبع بن نباتة قال : سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول على المنبر : يامعشر التجار الفقه ثم المتجر ، الفقه ثم المتجر ، الفقه ثم المتجر ، والله للربا في هذه الأمة أخفى من ديب النمل على الصفا ، شوبوا أيمانكم بالصدق ، التاجر فاجر و الفاجر في النار إلا من أخذ الحق و أعطى الحق .

الحديث الثالث عشر : صحيح على الظاهر .

قوله : « قبل أن يفسد » قال الوالد العلامة « قدس الله روحه » المشهور جواز العمل بمثل ذلك ، لأنه كان في وقت الرواية عدلاً ، و قال ابن الغضائري : أرى ترك ما يقول أصحابنا : حدثنا أبو الخطاب في حال استقامته ، ولا حجة في كلامه هذا . قوله عليه السلام : « اشترؤا » أي ما تحتاجون إليه أو للتجارة أو الأعم .

باب آداب التجارة

الحديث الاول : ضعيف .

قوله عليه السلام : « الفقه » أي اطلبوا الفقه أولاً ثم المتجر ، وهو مصدر ميمي بمعنى التجارة .

قوله عليه السلام : « شوبوا » أي لا تحلفوا كاذبين ، وفي الفقيه ^(١) « فشوبوا أموالكم بالصدقة » وفي روايات المخالفين : يشهد ببيعكم الحلف و اللغو ، فشوبوه بالصدقة .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من باع واشترى فليحفظ خمس خصال وإلا فلا يشتري ولا يبيع : الربا والحلف وكتمان العيب والحمد إذا باع والذم إذا اشترى .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عمرو بن أبي المقدام ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة عند كم يقتدي كل يوم بكرة من القصر فيطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً ومعه الدرّة على عاتقه وكان لها طرفان وكانت تسمى السبيبة فيقف على أهل كل سوق فينادي : يا معشر التجار اتقوا الله عز وجل فإنما سمعوا صوته عليه السلام ألقوا ما بأيديهم و

وقال في النهاية : أمرهم بالصدقة لما يجري بينهم من الكذب والربا ، والزيادة والنقصان في القول لتكون كفارة لذلك .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

ولا ريب في تحريم الربا ، والحلف على الكذب ، وأما الحلف على الصدق فالمشهور أنه على الكراهة ، وكذا مدح البايع وذم المشتري إن لم يكونا مشتملين على الكذب فيهما أيضاً على الكراهة ، وأما كتمان العيب فحرام على الأشهر ، وقيل : بجوازه مع الكراهة فيما يطلع عليه ، ويكون له الخيار بالرد والأرض ، وأما إذا لم يكن الاطلاع عليه كشوب اللبن بالماء فحرام قطعاً .

الحديث الثالث : ضعيف .

والدرّة بالكسر السوط الذي يضرب به ، ولعل تسميتها السبيبة ^(١) لكونها متخذة من السبت ^(٢) وهو بالكسر - جلد البقر المدبوغ بالقرظ يتخذ منها النعال .

(١) السب بمعنى الشق ووجه تسمية درته بذلك لكونها ذاتاً سباً بتين وذاتاً شقين نقل عن هامش المطبوع .

(٢) السبت بالكسر : جلود البقر المدبوغ بالقرظ يتخذ منها النعال . النهاية ج ٢ ص ٣٣٠

أرعوإ إليه بقلوبهم وسمعوا بأذانهم فيقول ﷺ : قدّموا الاستخارة، وتبرّكوا بالسهولة ، واقتربوا من المبتاعين، وتزيّنوا بالحلم، وتناهوا عن اليمين، وجانبوا الكذب، وتجافوا عن الظلم، وأنصفوا المظلومين ، ولا تقرّبوا الربا، وأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين . فيطوف ﷺ في جميع أسواق الكوفة ثم يرجع فيقعد للناس .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن عليّ بن محمد الفاساني ، عن عليّ بن أسباط ، عن عبد الله ابن القاسم الجعفري ، عن بعض أهل بيته قال : إن رسول الله ﷺ لم يأذن لحكيم بن حزام بالتجارة حتّى ضمن له إقالة النادم، وإنظار المعسر، وأخذ الحقّ وافيّاً وغير وافيّ .

قوله ﷺ : «دارعوا إليه» أي أسماهم مع قلوبهم ، فالباء بمعنى مع ، والمفعول محذوف ، قال الجوهريّ : أرعيتهم سمعي : أي أصغيت إليه .

قوله ﷺ : « قدّموا الاستخارة » أي طلب الخير منه تعالى في البيع والشراء وغيرهما « تبرّكوا بالسهولة » أي اطلبوا البركة منه تعالى بكونكم سهل البيع والشراء ، والقضاء والاقضاء . « واقتربوا من المبتاعين » أي لا تغالوا في الثمن فينفردوا ، أو بالكلام الحسن والبشاشة وحسن الخلق . وقال في النهاية : تجافى عن الشيء : أي بعد عنه .

قوله ﷺ : « وأنصفوا المظلومين » أي من وقع منكم أو من غيركم عليهم ظلم ، وقال الجوهريّ : بخشه حقه : نقضه . والعثر : الإفساد .

الحديث الرابع : ضعيف .

قوله ﷺ : « وغير وافي » أي يقنع بأخذ حقه ولا يطلب الزيادة ، سواء أخذ وافيّاً أو أنقص ويؤيده أنّ في التهذيب « أو غير وافي » وقيل : أي لا يكون بحيث لا يستوفيه البتّة بل قد وقد على حسب حال المبتاع . وقيل : أي يكون وسطاً بين الوفاء وعدم الوفاء، والأوّل أظهر .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن خلف بن حماد ، عن الحسين بن زيد الهاشمي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : جاءت زينب العطاراة الحولاء إلى نساء النبي عليه السلام فجاء النبي عليه السلام فإذا هي عندهم فقال النبي عليه السلام : إذا أمتننا طابت بيوتنا ، فقالت : بيوتك بريحك أطيب يا رسول الله فقال لها رسول الله عليه السلام : إذا بعت فأحسني ولا تنفسي فإنه أتقى لله وأبقى للمال .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا قال لك الرجل : اشتر لي فلا تعطه من عندك وإن كان الذي عندك خيراً منه .

الحديث الخامس : حسن .

قوله عليه السلام : « ولا تنفسي » في بعض النسخ القديمة ولا تنفني ، وقال الجوهر ي: يقال : غبنته في البيع بالفتح - أي خدعته .

الحديث السادس : حسن كالصحيح .

و يدل على عدم جواز شراء الوكيل من نفسه ، و اختلف الأصحاب فيه ، قال الشهيد الثاني (ره) : الخلاف في المسئلة في موضعين وينحل إلى ثلاثة : أحدها أن الوكيل هل يدخل في إطلاق الإذن أم لا ؟

الثاني مع التصريح بالإذن هل له أن يتولاه لنفسه وإن وكل في القبول أم لا ؟

الثالث على القول بالجواز مع التوكيل هل يصح تولي الطرفين أم لا الشيخ على المنع من الثلاثة والعلامة في المختلف على الجواز في الثلاثة ، وغيره في الآخرين ، والمحقق بجواز الأخير و يمنع الأول ، وقد ترد في الوسط . انتهى . وقال في التحرير : إذا قال إنسان للتاجر : اشتر لي متاعاً لم يجز أن يعطيه من عنده وإن كان أجود إلا بعد البيان .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : السماحة من الربّ باح . قال ذلك لرجل يوصيه ومعه سلعة يبيعها .

٨ - وبإسناده قال : مرّ أمير المؤمنين عليه السلام على جارية قد اشترت لحماً من قصاب وهي تقول : زدني فقال له أمير المؤمنين صلوات الله عليه : زدها فإنّه أعظم للبركة .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن علي بن عبد الرحمن ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : إذا قال الرجل للرجل : هلمّ أحسن بيعك ، يحرم عليه الربح .

١٠ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن أبان ، عن عامر بن جذاعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في رجل عنده بيع فسعره سعراً معلوماً فمن سكت عنه ممن يشتري منه باعه بذلك السعر ومن ما كسه وأبى أن يبتاع منه زاده ، قال : لو

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « السماحة من الرباح » في الفقيه^(١) « قال علي بن إبراهيم : سمعت رسول الله ﷺ يقول : السماح وجه من الرباح » قال الجزري : المسامحة المساهلة ومنه الحديث المشهور : السماح رباح ، أي المساهلة في الأشياء يربح صاحبها . وقال الفيروز آبادي : الرباح كسحاب : اسم ما يربحه .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

الحديث التاسع : مجهول .

وحمله الأصحاب على الكراهة ، وقال في التحرير : إذا قال التاجر لغيره : هلمّ أحسن إليك باعه من غير ربح ، وكذلك إذا عامله مؤمن فليجهد أن لا يربح عليه فإن اضطرّ فنع باليسير .

الحديث العاشر : ضعيف .

قوله عليه السلام « زاده » أي المتاع لا السعر كما يتوهم من السياق ، والحاصل

كان يزيد الرجلين والثلاثة لم يكن بذلك بأس فأما أن يفعله بمن أوى عليه وكايسه و يمنعه ممن لم يفعل ذلك فلا يعجبني إلا أن يبيعه بيعاً واحداً .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثؤفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : صاحب السلعة أحق بالسوم .

أن من لم يماكسه يبيعه بسعر معلوم ، ومن ماكسه نقص السعر له ، ولعل تجوز الرجلين والثلاثة لرعاية الجهات الشرعية من الفقر والعلم والصلاح ، أو لأن الالتفات إلى بعض الناس لا يصير سبباً لكسر قلب ساير المعاملين ، ولا يخالف المروءة كثيراً .

قوله عليه السلام : « بيعاً واحداً » أي من غير فرق بين المعاملين ، أو المعنى أنه إذا كان التفاوت في السعر ، لأن المشتري يشتري منه جميع المتاع أو أكثره بيعاً واحداً فيبيعه ، أرخص ممن يشتري منه شيئاً قليلاً كما هو الشائع فلا بأس ، ولعله أظهر .

الحديث الحادى عشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « أحق بالسوم » ، قيل فيه وجوه : الأول - أن المراد أن البائع أحق بالمساومة والابتداء بالسعر كما فهمه الشهيد (ره) وغيره وهو الأظهر .

الثانى أنه يكره أو يحرم بيع مال الغير فصولاً .

الثالث أنه إذا وقع بيعان من المالك وغيره فبيع المالك صحيح .
الرابع أنه أحق بأن لا يدفع المال حتى يأخذ الثمن كما فهمه بعضهم .
الخامس أن يكون الغرض منع توكل الحاضر للمباي .

السادس أنه مع تنازع المبتاعين البائع أولى بأن يبيع ممن يريد .

السابع أن البائع يبتدى بالإيجاب . فبعضها خطر بالبال ، وبعضها أورده والدي العلامة ، والأول هو الظاهر ، وزاد بعض المعاصرين وجهاً ثامناً اختاره ،

١٢ - عَدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن علي بن أسباط رفعه قال :
نهى رسول الله ﷺ عن السوم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس .

١٣ - أحمد بن محمد ، عن عبد الرحمن بن حماد ، عن محمد بن سنان قال : نبئت عن
أبي جعفر عليه السلام أنه كره بيعين : اطرح وخذ على غير ثقليل ، وشراء ما لم ير .

١٤ - أحمد ، عن محمد بن علي ، عن أبي جميلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : غبن المسترسل سحت .

١٥ - عنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن ميسر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : غبن الطومن
حرام .

١٦ - أحمد ، عن محمد بن علي ، عن يزيد بن إسحاق ، عن هارون بن حمزة ، عن أبي
حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أيما عبد أقال مسلماً في بيع أقاله الله تعالى عشرته يوم
القيامة .

وهو أنه إذا أراد المشتري بيع المتاع فالبائع الأول أولى .

الحديث الثاني عشر : مرفوع . وحمل على الكراهه .

الحديث الثالث عشر : ضعيف .

قوله : « اطرح وخذ » أي يقول البائع للمشتري : اطرح الثمن ، وخذ المتاع
من غير أن يكون المشتري قلب المتاع واختبره ، فالفرق بينه وبين الثاني أنه في
الثاني لم ير أصلاً ، وفي الأول رأى من بعيد ولم يختبره ، أو يقول المشتري اطرح
المتاع وخذ الثمن الذي أعطيك ، فيكون الفساد لجهالة الثمن وفي الثاني لجهالة المبيع
و على التقديرين لا بد من تقييده بعدم الوصف الراجع للجهالة .

الحديث الرابع عشر : ضعيف .

وقال الجزري : فيه « أيما مسلم استرسل إلى مسلم فغبنه فهو كذا » الاسترسال :
الاستيناس و الطمأنينة إلى الإنسان ، والثقة به فيما يحدثه ، وأصله السكون
و الثبات ، ومنه الحديث « غبن المسترسل رباً » .

الحديث الخامس عشر : موثق .

الحديث السادس عشر : ضعيف .

١٧ - أحمد ، عن علي بن أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري ، عن عبد الله بن سعيد الدغشي قال : كنت على باب شهاب بن عبد ربّه فخرج غلام شهاب فقال : إنّي أريد أن أسأل هاشم الصيدلاني عن حديث السلعة و البضاعة قال : فأتيت هاشماً فسألته عن الحديث فقال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البضاعة والسلعة ، فقال : نعم مامن أحديكون عنده سلعة أو بضاعة إلا قيض الله عز وجل من يربحه ، فإن قبل وإلا صرفه إلى غيره وذلك أنّه ردّ على الله عز وجلّ .

١٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى رفع الحديث قال : كان أبو أمامة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : أربع من كنّ فيه فقد طاب مكسبه : إذا اشترى لم يعب ، وإذا باع لم يحمده ، ولا يدلس ، وفيما بين ذلك لا يحلف .

١٩ - أحمد بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور عن ميسر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّ عامّة من يأتيني من إخواني فحدّ لي من معاملتهم ما لا أجوزه إلى غيره ، فقال : إن وليت أخاك فحسن وإلا فبع البصير المداق .

٢٠ - عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن سنان ، عن يونس

الحديث السابع عشر : مجهول .

والصيدلاني بيّاع الأدوية : و قال الفيروز آبادي : قيض الله فلاناً لفلان : جاءه به وأتاح له ، و قيضنا لهم قرناء : أي سببنا لهم من حيث لا يحتسبونه .

الحديث الثامن عشر : مرفوع .

الحديث التاسع عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : « إن وليت » التولية : البيع برأس المال ، أي ذلك حسن ومستحبّ و يجوز المداقة . أو المعنى أنّه إن كان المشتري أخاك المؤمن فلا تبيع عليه وإلا فبع بصير ، وما قيل : إنّ المراد بالتولية الوعد بالإحسان ، أو هو التخفيف بمعنى المعاشرة و اختبار الإيمان ، فلا يخفى بعده .

الحديث العشرون : ضعيف .

ابن يعقوب ، عن عبد الأعلى بن أعين قال : قال : نبئت عن أبي جعفر عليه السلام أنه كره بيعين :
اطرح وخذ على غير تغليب ، وشراء ما لم ير .

٢١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسين بن بشار ، عن رجل رفعه
في قول الله عز وجل : « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله » ^(١) قال : هم التجار
الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله عز وجل إذا دخل مواقيت الصلاة أدوا إلى
الله حقه فيها .

٢٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن صالح
ابن عقبة ، عن سليمان بن صالح ؛ وأبي شبل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ربح المؤمن على المؤمن
رباً إلا أن يشتري بأكثر من مائة درهم فاربح عليه قوت يومك أو يشتريه للتجارة فاربحوا
عليهم وارفقوا بهم .

٢٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن
أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : من اتجر بغير علم ارتطم في الربا ثم
ارتطم ، قال : وكان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : لا يقعدن في السوق إلا من يعقل الشراء
و البيع .

الحديث الحادى والعشرون : ضعيف .

الحديث الثانى والعشرون : ضعيف .

وقال في الدروس يذكره الربح على المؤمن إلا بأن يشتري بأكثر من مائة
درهم فيربح عليه قوت اليوم ، أو يشتري للتجارة فيربح به أو للضرورة ، وعن الصادق
عليه السلام : لا بأس في غيبة القائم عليه السلام بالربح على المؤمن ، وفي حضوره مكروه ، و الربح
على الموعد بالإحسان ، وممدح المبيع وذممه من المتعاقدين .

الحديث الثالث والعشرون : ضعيف كالموثق .

وقال في النهاية : في حديث علي عليه السلام « من اتجر قبل أن يتفق ارتطم في الربا
ثم ارتطم » أي وقع فيه وارتبك ونشب .

﴿باب﴾

﴿فضل الحساب والكتابة﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن رجل ، عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : من الله عز وجل على الناس برهم وفاجرهم بالكتاب والحساب ولو لا ذلك لتغالطوا .

﴿باب﴾

﴿السبق إلى السوق﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل . وكان لا يأخذ على بيوت السوق [الكراء] .

باب فضل الحساب و الكتابة

الحديث الاول : مرسل .

باب السبق إلى السوق

الحديث الاول : ضعيف كالموثق .

قوله عليه السلام : « أحق به » قال في الدروس : وأما الطرق ففائدتها في الأصل الاستطراق ، ولا يمنع من الوقوف فيها إذا لم يضر بالمارة ، وكذا القعود ، ولو كان للبيع والشراء فإن فارق ورحله باق فهو أحق به ، وإلا فلا وإن تضررت بتفريق معامليه ، قاله جماعة ، ويحتمل بقاء حقه . نعم لو طالت المفارقة زال حقه ، وكذا الحكم في مقاعد الأسواق المباحة .

وروي عن علي عليه السلام : سوق المسلمين إلى آخره ، وهذا حسن ، وليس للإمام إقطاعها ولا يتوقف الانتفاع بها على إذنه .

قوله عليه السلام : « كراء » إما لكونها وقفاً أو لفتحها عنوة .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سوق المسلمين كمسجدهم. يعني إذا سبق إلى السوق كان له مثل المسجد .

﴿باب﴾

﴿من ذكر الله تعالى في السوق﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن حنان ، عن أبيه قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : يا أبا الفضل أمالك مكان تقعد فيه فتعامل الناس ؟ قال : قلت : بلى ، قال : ما من رجل مؤمن يروح أو يغدو إلى مجلسه أو سوقه فيقول حين يضع رجله في السوق : «اللهم إني أسألك من خيرها و خير أهلها ، إلا وكل الله عزّ وجلّ به من يحفظه و يحفظ عليه حتى يرجع إلى منزله فيقول له : قد أجزت من شرّها و شرّ أهلها يومك هذا بإذن الله عزّ وجلّ ، وقد رزقت خيرها و خير أهلها في يومك هذا. فإذا جلس مجلسه قال حين يجلس : «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم إني أسألك من فضلك حلالاً طيباً، و أعوز بك من أن أظلم أو أظلم، و أعوز بك من صفقة خاسرة و يمين كاذبة» فإذا قال ذلك قال له الملك الموكّل به : أبشر فما في سوقك اليوم أحدٌ أوفر منك حظاً، قد تعجّلت الحسنات و محيت عنك السيئات، و سيأتيك ما قسم الله لك موفراً ، حلالاً ، طيباً ، مباركاً فيه .

الحديث الثاني : حسن..

باب من ذكر الله عز وجل في السوق

الحديث الاول : حسن أو موثق .

قوله عليه السلام : « و يحفظ عليه » كلمة «علي» بمعنى اللام أي يحفظ له متاعه . و قال في النهاية : صفق له البيع بصفقه ، و صفق يده بالبيعة و على يده صفقة و صفقة : ضرب يده على يده ، وذلك عند وجوب البيع .

٢ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا دخلت سوقك فقل : « اللهم إني أسألك من خيرها و خير أهلها و أعوذ بك من شرّها و شرّ أهلها ، اللهم إني أعوذ بك من أن أظلم أو أظلم أو أبغى أو يبغى عليّ أو أعتدي أو يعتدي عليّ » اللهم إني أعوذ بك من شرّ إبليس و جنوده و شرّ فسقة العرب و العجم و حسبي الله لا إله إلا هو ، عليه توكلت و هو ربّ العرش العظيم .

﴿باب﴾

﴿القول عند ما يشتري للتجارة﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا اشتريت شيئاً من متاع أو غيره فكبر ثم قل : « اللهم إني اشتريته ألتمس فيه من فضلك ، فصلّ على محمد و آل محمد ، اللهم فاجعل لي فيه فضلاً ، اللهم إني اشتريته ألتمس فيه من رزقك [اللهم] فاجعل لي فيه رزقاً » ثم أعد كل واحدة ثلاث مرّات .

٢ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن هذيل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا اشتريت جارية فقل : « اللهم إني أستشيرك و أستخيرك » .

الحديث الثاني : حسن .

باب القول عند ما يشتري للتجارة

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « إذا اشتريت » أي بعد الشراء كما يظهر من الدعاء و كلام العلماء .

قوله عليه السلام : « ثلاث مرّات » ربّما يتوهم لزوم أربع مرّات ، و هو ضعيف . إذ إطلاق الإعادة على الأوّل تغليب شائع .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : « إذا اشتريت جارية » ظاهره قبل الشراء .

٣ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ و سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أردت أن تشتري شيئاً فقل : « يا حيُّ يا قيُّوم يا ذا ئمِّ يا رؤوف يا رحيم أسألك بعزّتك وقدرتك وما أحاط به علمك أن تقسم لي من التجارة اليوم أعظمها رزقاً وأوسعها فضلاً وخيرها عاقبةً فإنّه لا خير فيما لا عاقبة له - » . قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا اشتريت دابةً أو رأساً فقل : « اللهم أقدر لي أطولها حياةً وأكثرها منفعةً وخيرها عاقبةً » .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اشتريت دابةً فقل : « اللهم إن كانت عظيمة البركة ، فاضلة المنفعة ، ميمونة الناصية فيسر لي شراها ، وإن كانت غير ذلك فاصرفني عنها إلى الذي هو خير لي منها ، فإنّك تعلم ولا أعلم وتقدر ولا أقدر وأنت علام الغيوب » تقول ذلك ثلاث مرّات .

﴿باب﴾

﴿من تكره معاملته و مخالطته﴾

١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العباس بن الوليد

الحديث الثالث : صحيح .

قوله عليه السلام : « فإنّه لا خير » لعلمه ليس من الدعاء ، ولذا أسقطه الصدوق والشيخ رضي الله عنهما .

الحديث الرابع : حسن .

قوله عليه السلام : « إذا اشتريت » أي إذا أردت الشراء كما يظهر من الدعاء .

باب من تكره معاملته و مخالطته

الحديث الاول : صحيح .

ابن صبيح ، عن أبيه قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : لا تشتر من محارف فإن صفته لا بركة فيها .

٢ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي الربيع الشامي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت : إن عندنا قوماً من الأكراد وإنهم لا يزالون يجيئون بالبيع فنخالطهم ونبايعهم ؟ فقال : يا أبا الربيع لا تخالطوهم فإن الأكراد حي من أحياء الجن كشف الله عنهم الغطاء فلا تخالطوهم .

٣ - أحمد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن غير واحد من أصحابه ، عن علي بن أسباط ، عن حسين بن خارجة ، عن ميسرة بن عبد العزيز قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : لا تعامل زاعاهة فإنهم أظلم شيء .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري قال : استقرض قهرمان لأبي عبد الله عليه السلام من رجل طعاماً لأبي عبد الله عليه السلام فألح في التقاضي فقال له أبو عبد الله عليه السلام : ألم أنك أن تستقرض لي ممن لم يكن له فكان ؟

وقال الجزري : المحارف بفتح الراء : هو المحروم المحدود الذي إذا طلب لا يرزق ، وقد حورف كسب فلان : إذا شدد عليه في معاشه .

الحديث الثاني : مرسل .

وبدل على كراهة معاملة الأكراد ، وربما يأول كونهم من الجن بأنهم لسوء أخلاقهم وكثرة حيلهم أشباه الجن ، فكأنهم منهم كشف عنهم الغطاء .

الحديث الثالث : مرسل .

قوله عليه السلام : «فانهم أظلم شيء» لعل نسبة الظلم إليهم لسراية أمراضهم ولأنهم مع علمهم بالسراية لا يجتنبون عن المخالطة .

الحديث الرابع : حسن .

وبدل على كراهة الاستقراض ممن تجد له المال بعد الفقر ولم ينشأ في الخير .

٥ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تخالطوا ولا تعاملوا إلّا من نشأ في الخير .

٦ - أحمد بن محمد رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : احذروا معاملة أصحاب العاهات فإنّهم أظلم شيء .

٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن الحسين بن مباح ، عن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : إياك ومخالطة السفلة فإنّ السفلة لا يؤول إلى خير .

٨ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن فضل النوفلي ، عن ابن أبي يحيى الرازي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تخالطوا ولا تعاملوا إلّا من نشأ في الخير .

الحديث الخامس : موثق .

قوله عليه السلام : « في الخير » أي في المال .

الحديث السادس : مرفوع .

الحديث السابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « ومخالطة السفلة » قال الفيروز آبادي : سفلة الناس بالكسر وكفرحة : أسافلهم وغوغاؤهم ، وقال الصدوق رحمه الله في كتاب معاني الأخبار : جاءت الأخبار في معنى السفلة على وجوه ، فمنها أنّ السفلة هو الذي لا يبالي ما قال وما قيل له ، والأخبار في ذمهم كثيرة ، ومنهم الفحّاش والسّباب والمغتتاب والظالم . ومنها أنّ السفلة من يضرب بالطنبور ، ومنها أنّ السفلة من لا يسره الإحسان ، ولا يسوؤه الإساءة ، والسفلة من ادّعى الإمامة وليس لها بأهل ، هذه كلّها أوصاف السفلة ، من اجتمع فيه بعضها أو جميعها وجب اجتناب مخالطته .

الحديث الثامن : مجهول .

٩- عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عدّةٍ من أصحابنا ، عن علي بن أسباط ، عن حسين بن خارجة ، عن ميسّر بن عبدالعزيز قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : لا تعامل ذاعاهة فأنهم أظلم شيء .

﴿باب﴾

﴿الوفاء والبخس﴾

- ١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن حماد بن بشير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يكون الوفاء حتّى يميل الميزان .
- ٢ - عنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن مرزم ، عن رجل ، عن إسحاق بن عمار قال : قال : من أخذ الميزان بيده فنوى أن يأخذ لنفسه وافيّاً لم يأخذ إلّا راجحاً ، ومن أعطى فنوى أن يعطي سواء لم يعط إلّا ناقصاً .
- ٣ - عنه ، عن الحجّال ، عن عبيد بن إسحاق قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنّي

الحديث التاسع : مجهول .

باب الوفاء والبخس

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام « لا يكون الوفاء » ظاهره الوجوب من باب المقتضى ، ويمكن الحمل على الاستحباب كما ذكره الأصحاب ، فالمراد بالوفاء الوفاء الكامل ، والأحوط العمل بظاهر الخبر .

الحديث الثاني : مرسل .

قوله عليه السلام : « إلّا راجحاً » إذ الطبع مايل إلى أخذ الراجح وإعطاء الناقص فينخدع من نفسه في ذلك كثيراً .

وقال في الدروس : يستحبّ قبض الناقص وإعطاء الراجح .

الحديث الثالث : مجهول .

صاحب نخل فخبّرني بحدّ أنتمي إليه فيه من الوفاء ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : انو الوفاء ، فإن أتى على يدك وقد نويت الوفاء - نقصان كنت من أهل الوفاء ، وإن نويت النقصان ثم أوفيت كنت من أهل النقصان .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن مثنى الحنّاط عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل من نيّته الوفاء وهو إذا كال لم يحسن أن يكيل ، قال : فما يقول الذين حوله ؟ قال : قلت : يقولون : لا يوفي ، قال : هذا لا ينبغي له أن يكيل .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن غير واحد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يكون الوفاء حتّى يرجح .

﴿باب الغش﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس منّا من غشنا .
- ٢ - وبهذا الإسناد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ لرجل يبيع

الحديث الرابع : مرسل .

و ظاهره كراهة تعرّض الكيل و الوزن لمن لا يحسنهما كما ذكره أكثر الأصحاب ، ويحتمل عدم الجواز لوجوب العلم بإفاء الحق .

الحديث الخامس : حسن .

باب الغش

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « من غشنا » ظاهره الغش معهم عليهم السلام فلا يناسب الباب ، ويحتمل ما فهمه المصنّف احتمالاً غير بعيد .

الحديث الثاني : صحيح .

التمر : يافلان أما علمت أنه ليس من المسلمين من غشّهم ؟

٣ - محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن سجادة ، عن موسى بن بكر قال : كنّا عند أبي الحسن عليه السلام فإذا دنانير مصبوبة بين يديه فنظر إلى دينار فأخذه بيده ثم قطعه بنصفين ثم قال لي : ألقه في البالوعة حتّى لا يباع شيء فيه غشّ .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي بن عبد الله ، عن عبيس بن هشام ، عن رجل من أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دخل عليه رجل يبيع الدقيق فقال : إيتاك والفشّ ، فإنّ من غشّ غشّ في ماله فإن لم يكن له مال غشّ في أهله .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أن يشاب اللبن بالماء للبيع .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم قال : كنت أبيع السابري في الظلال فمرّ بي أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي : يا هشام إنّ البيع في الظلّ غشّ وإنّ الفشّ لا يحلّ .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن محبوب ، عن أبي جميلة ،

الحديث الثالث : ضعيف .

ويدلّ على استحباب تضييع المغشوش لئلا يغشّ به مسلم ، وينبغي حمله على أنّه لم يكن فيه نقش محترم ، أو على أن البالوعة لم تكن محلّاً للنجاسات .

الحديث الرابع : مرسل .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور . وهذا من الفشّ المحرّم .

الحديث السادس : حسن .

قوله عليه السلام : « غشّ » حمل في المشهور على الكراهة ، وقال في الدروس : يحرم البيع في الظلم من غير وصف .

الحديث السابع : ضعيف .

ويدلّ على تحرّم إخفاء الرديّ وإظهار الجيّد ، وقيل : بالكراهة ، قال في

عن سعد الأسكاف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : مرَّ النبي ﷺ في سوق المدينة بطعام فقال لصاحبه : ما أرى طعاماً إلا طيباً وسأله عن سعره فأوحى الله عز وجلّ إليه أن يدس يديه في الطعام ، ففعل فأخرج طعاماً رديئاً فقال لصاحبه : ما أراك إلا وقد جمعت خيانة و غشاً للمسلمين .

﴿ باب ﴾

﴿ (الحلف في الشراء والبيع) ﴾

١ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أحمد بن النضر ، عن أبي جعفر الفزاريّ قال : دعا أبو عبد الله عليه السلام مولى له يقال له : مصادف فأعطاه ألف دينار وقال له تجهّز حتّى تخرج إلى مصر فإنّ عيالي قد كثروا ، قال : فتجهّز بمتاع وخرج مع التجار إلى مصر فلمّا دنوا من مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوهم عن المتاع الذي معهم ما حاله في المدينة وكان متاع العامة فأخبروهم أنّه ليس بمصر منه شيء فتحالفوا وتعاقدوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً فلمّا قبضوا أموالهم وانصرفوا إلى المدينة فدخل مصادف على أبي عبد الله عليه السلام ومعه كيسان في كلّ واحد ألف دينار فقال : جعلت فداك هذا رأس المال وهذا الآخر ربح ، فقال : إنّ هذا الربح كثير ولكن ما صنعت في المتاع؟ فحدّثه كيف صنعوا وكيف تحالفوا ، فقال : سبحان الله تحلفون على قوم مسلمين ألاّ

الدروس : يكره إظهار جيّد المتاع وإخفاء رديّه إذا كان يظهر للمتحمسن ، و البيع في موضع يخفى فيه العيب .

باب الحلف في الشراء والبيع

الحديث الاول : مجهول .

قوله « متاع العامة » أي الذي يحتاج إليه عامة الناس . وقال في الدروس : يكره اليمين على المبيع ، وروي كراهة الربح المأخوذ باليمين . والظاهر أنّ مراده ماورد في هذه الرواية ، وظاهر الرواية أنّه ليس الكراهة للحلف ، بل لاتفاقهم

تبيعوهم إلا ربح الدينار ديناراً ، ثم أخذ أحد الكيسين فقال : هذا رأس مالي ولا حاجة لنا في هذا الربح ، ثم قال : يا مصادف مجادلة السيوف أهون من طلب الحلال .

٢ - وعنه ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عبيس بن هشام ، عن أبان بن تغلب ، عن أبي حمزة رفعه قال : قام أمير المؤمنين عليه السلام على دار ابن أبي معيط وكان يقام فيها الإبل فقال : يا معاشر السماسرة : أقللوا الأيمان فإنها منفقة للسلعة ممحقة للربح .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن محمد بن عيسى ، عن عبيد الله الدهقان ، عن درست بن أبي منصور ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : ثلاثة لا ينظر الله تعالى إليهم يوم القيامة : أحدهم رجل اتخذ الله بضاعة لا يشتري إلا يمين ولا يبيع إلا يمين .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن الحسن زعلان ، عن أبي إسماعيل رفعه ، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول : إياكم والحلف فإنه ينفق السلعة ويمحق البركة .

على أن يبيعوا متاعاً يحتاج إليه عامة الناس بأعلى الثمن ، و هو من قبيل مبايعة المضطرين التي كرهها الأصحاب .

الحديث الثاني : مرفوع .

وقال الفيروز آبادي : السمسار - بالكسر - المتوسّط بين البائع والمشتري ، الجمع : سمسرة ، ومالك الشيء وقيّمه ، والسمير بين المحبتين ، و سمسار الأرض : العالم بها وهي بهاء ، والمصدر : السمسرة . وقال : نفق البيع نفاقاً راجح . وقال في النهاية : في الحديث : اليمين الكاذبة منفقة للسلعة ، ممحقة للبركة ، أي مظنة لنفاقها و موضع له .

الحديث الثالث : ضعيف .

الحديث الرابع : مرفوع

باب الاسعار

١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن الغفاري ، عن القاسم ابن إسحاق ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : علامة رضا الله تعالى في خلقه عدل سلطانهم و رخص أسعارهم ، و علامة غضب الله تبارك و تعالى على خلقه جور سلطانهم و غلاء أسعارهم .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أسلم ، عمن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله جل و عز و كل بالسعر ملكاً فلن يغلومن قلة ولا يرخص من كثرة .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن العباس بن معروف ، عن الخجّال ، عن بعض أصحابه ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن علي بن الحسين عليه السلام قال : إن الله عز و جل و كل بالسعر ملكاً يدبره بأمره .

٤ - سهل بن زياد ، عن يعقوب بن يزيد ، عمن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله عز و جل و كل بالأسعار ملكاً يدبرها .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عبد الرحمن بن حماد ، عن يونس بن يعقوب ، عن سعد ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما صارت الأشياء ليوسف بن يعقوب عليه السلام جعل الطعام في بيوت و أمر بعض و كلائه فكان يقول : بع

باب الاسعار

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : ضعيف .

الحديث الخامس : مرسل .

أقول : هذه الأخبار تدل على أن السعر بيد الله تعالى ، وقد اختلف المتكلمون

بكذا وكذا و السعر قائم، فلما علم أنه يزيد في ذلك اليوم كره أن يجري الغلاء على لسانه، فقال له: اذهب فبع ولم يسم له سعراً فذهب الوكيل غير بعيد ثم رجع إليه فقال له: اذهب فبع وكره أن يجري الغلاء على لسانه فذهب الوكيل فجاء أول من اكتال فلما بلغ دون ما كان بالأمس بمكيال قال المشتري: حسبك إنما أردت بكذا وكذا فعلم

— في ذلك فذهب الأشاعرة إلى أن ليس المسعر إلا الله تعالى بناء على أصلهم من أن لا مؤثر في الوجود إلا الله، وأما الإمامية والمعتزلة فقد ذهبوا إلى أن الغلاء والرخص قد يكونان بأسباب راجعة إلى الله، وقد يكونان بأسباب ترجع إلى اختيار العباد، وأما الأخبار الدالة على أنها من الله، فالمعنى أن أكثر أسبابهما راجعة إلى قدرة الله، أو أن الله تعالى لما لم يصرف العباد عما يختارونه من ذلك مع ما يحدث في نفوسهم من كثرة رغباتهم أو غناهم بحسب المصالح فكأنهما وقعا بإرادته تعالى، كما مر في القول فيما وقع من الآيات والأخبار الدالة على أن أفعال العباد بإرادة الله تعالى ومشيئته وهدايته وإضلاله وتوفيقه وخذلانه في شرح الأصول، ويمكن حمل بعض تلك الأخبار على المنع من التسعير والنهي عنه، بل يلزم الوالي أن لا يجبر الناس على السعر و يتركهم واختيارهم، فيجري السعر عن ما يريد الله تعالى.

قال العلامة (ره) في شرحه على التجريد: السعر هو تقدير العوض الذي يباع به الشيء، وليس هو الثمن ولا المئمن، وهو ينقسم إلى رخص و غلاء، فالرخص هو السعر المنحط عما جرت به العادة مع اتحاد الوقت والمكان، والغلاء زيادة السعر عما جرت به العادة مع اتحاد الوقت والمكان، وإنما اعتبرنا الزمان والمكان لأنه لا يقال: إن الثلج قد رخص السعر في الشتاء عند نزوله، لأنه ليس أو أن سعره، ويجوز أن يقال: رخص في الصيف إذا نقص سعره عما جرت عاداته في ذلك الوقت، ولا يقال: رخص سعره في الجبال التي يدوم نزوله فيها لأنه ليست مكان بيعه، ويجوز أن يقال: رخص سعره في البلاد التي اعتيد بيعه فيها. واعلم أن كل واحد من

الوكيل أنه قدغلا بمكيال ثم جاءه آخر فقال له : كل لي فكل فلماً بلغ دون الذي كان للأول بمكيال قال له المشتري : حسبك إنما أردت بكذا وكذا فعلم الوكيل أنه قدغلا بمكيال حتى صار [إلى] واحد [أو واحد] .

٦- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن أبي إسماعيل السراج ، عن حفص بن عمر ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : غلاء السعر يسيء الخلق ويذهب الأمانة وينزع الطمأنينة من المسلم .

٧- أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابه رفعه في قول الله عز وجل : « إنني أراكم بخير » ^(١) قول : كان سعرهم رخيصاً .

﴿باب الحكرة﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي

الرخص و الغلاء قد يكون من قبله تعالى بأن يقلل جنس المتاع المبيع و يكثر رغبة الناس إليه ، فيحصل الغلاء لمصلحة المكلفين ، وقد يكثر جنس ذلك المتاع و يقلل رغبة الناس إليه ، تفضلاً منه و إنعاماً أو لمصلحة دينية ، فيحصل الرخص ، وقد يحصلان من قبلنا بأن يحمل السلطان الناس على بيع تلك السلعة بسعر غال ظلماً منه ، أو لاحتكار الناس ، أو لمنع الطريق خوف الظلمة أو لغير ذلك من الأسباب المستندة إلينا ، فيحصل الغلاء ، وقد يحمل السلطان الناس على بيع السلعة برخص ظلماً منه ، أو يحملهم على بيع ما في أيديهم من جنس ذلك المتاع ، فيحصل الرخص .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : مرفوع .

باب الحكرة

الحديث الاول : موثق .

واختلف الأصحاب في كراهة الاحتكار و تحريره ، والمشهور تخصيصه بملك

عبدالله ﷺ قال : ليس الحكرة إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن .

٢ - محمد ، عن أحمد ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
نفذ الطعام على عهد رسول الله ﷺ ، فاتاه المسلمون فقالوا يا رسول الله : قد نفذ الطعام
ولم يبق منه شيء إلا عند فلان فمره يبيعه الناس قال : فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : يا فلان
إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد نفذ إلا شيئاً عندك فأخرجه وبعه كيف شئت ولا تحبسه .
٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن
أبي عبدالله عليه السلام قال : الحكرة أن يشتري طعاماً ليس في المصر غيره فيحتكره فإن كان في
المصر طعام أو يباع غيره فلا بأس بأن يلمس بسلعته الفضل ؛ قال : وسألت عن الزيت فقال :
إن كان عند غيرك فلا بأس بما سأكه .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن أبي الفضل سالم
الحنطاط قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : ما عملك ؟ قلت : حنطاط وربما قدمت على نفاق
وربما قدمت على كساد فحبست ، فقال : فما يقول من قبلك فيه ؟ قلت : يقولون : محتكر .
فقال : يبيعه أحد غيرك ؟ قلت : ما أبيع أنا من ألف جزء جزءاً قال : لا بأس إنما كان ذلك رجل
من قريش يقال له حكيم بن حزام وكان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله فمر عليه النبي ﷺ
فقال : يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر .

الأجناس ، و منهم من أضاف الملح و الزيت ، واشترط فيه أن يستبقىها للزيادة
في الثمن ، ولا يوجد بايع ولا باذل غيره ، و قيده جماعة بالشراء .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « وبعه كيف شئت » يدل على عدم جواز التسعير كما هو
المشهور ، و قيل بجواز التسعير مطلقاً ، وقيل : مع الإجحاف ، والأخير لا يخلو
من قوة .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « إذا كان عند غيرك » حمل على ما إذا كان بقدر حاجة الناس .

الحديث الرابع : صحيح .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحتكر الطعام ويتربص به هل يجوز ذلك ؟ فقال : إن كان الطعام كثيراً يسمع الناس فلا بأس به وإن كان الطعام قليلاً لا يسمع الناس فإنه يكره أن يحتكر الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن جعفر بن محمد الأشعري ، عن ابن القداح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الجالب مرزوق والمحترق ملعون .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحكرة في الخصب أربعون يوماً وفي الشدة والبلاء ثلاثة أيام فمأزاد على الأربعين يوماً في الخصب فصاحبه ملعون ، ومأزاد على ثلاثة أيام في العسرة فصاحبه ملعون .

﴿ باب ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن إسماعيل بن مهران ، عن حماد بن عثمان قال : أصاب أهل المدينة غلاء وقحط حتى أقبل الرجل الموسر يخلط الحنطة

الحديث الخامس : حسن .

الحديث السادس : ضعيف .

ويدل على حرمة الاحتكار .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

و قال به جماعة من الأصحاب ، والمشهور تقييده بالحاجة لا بالمدة ، ويمكن

حمل الخبر على الغالب .

باب

الحديث الاول : صحيح .

بالشعير و يأكله و يشتري ببعض الطعام وكان عند أبي عبدالله عليه السلام طعام جيد قد اشتراه أوّل السنة فقال لبعض مواليه : اشتر لنا شعيراً فاخلط بهذا الطعام أوبعه فإنّا نكره أن نأكل جيداً و يأكل الناس رديئاً .

٢- محمد بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل ، عن علي بن الحكم ، عن جهم بن أبي جهمه عن معتب قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام و قد تزيّد السعر بالمدينة : كم عندنا من طعام ؟ قال : قلت : عندنا ما يكفينا أشهر كثيرة ، قال : أخرجه وبعه ، قال : قلت له : وليس بالمدينة طعام ، قال : بعه ، فلمّا بعه قال : اشتر مع الناس يوماً بيوم ، وقال : يامعتب اجعل قوت عيالي نصفاً شعيراً و نصفاً حنطة فإنّ الله يعلم أنّي واجد أن أطعمهم الحنطة على وجهها ولكنني أحب أن يراني الله قد أحسنت تقدير المعيشة .

٣- علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن محسن بن أحمد ، عن يونس بن يعقوب ، عن معتب قال : كان أبو الحسن عليه السلام يأمرنا إذا أدركت الثمرة أن نخرجها فنبيعها ونشتري مع المسلمين يوماً بيوم .

﴿ باب ﴾

﴿ فضل شراء الحنطة والطعام ﴾

١- عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن نصر بن إسحاق

و يدلّ على استحباب مشاركة الناس فيما يطعمون مع القدرة على الجيد .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : « بعه » لعلّ هذا محمول على الاستحباب ، وما تقدّم من إحراز القوت على الجواز ، أو هذا على من قويّ توكله ولم يضطرب عند التقدير ، و تلك على عامّة الخلق .

الحديث الثالث : مجهول .

باب فضل شراء الحنطة والطعام

الحديث الاول : مجهول .

الكوفيّ ، عن عباد بن حبيب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : شراء الحنطة ينفي الفقر و شراء الدقيق ينشيء الفقر و شراء الخبز محق ، قال : قلت له : أبقاك الله فمن لم يقدر على شراء الحنطة ؟ قال : ذلك لمن يقدر ولا يفعل .

٢ - محمد بن يحيى ، عن سلمة بن الخطاب ، عن عليّ بن المنذر الزّبال ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كان عندك درهم فاشتر به الحنطة فإنّ المحق في الدقيق .

٣ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن محمد بن عليّ ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي الصباح الكنانيّ قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا الصباح شراء الدقيق ذلّ ، و شراء الحنطة عزّ ، و شراء الخبز فقر ، فنعوذ بالله من الفقر .

﴿باب﴾

﴿كرهية الجراف وفضل المكايلة﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : شكوا قوم إلى النبيّ صلى الله عليه وآله سرعة نفاذ طعامهم فقال : تكيلون أو

وقال في الدروس : يستحبّ شراء الحنطة للمقوت ، ويكره شراء الدقيق وأشدّ كراهة الخبز .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : ضعيف .

باب كراهة الجراف و فضل المكايلة

الحديث الاول : موثق .

وقال الجوهريّ : هلت الدقيق في الجراب : صببت بغير كيل ، و الجراف مثلثة : الحدس و التخمين ، معرّب كراف .

تبيّلون ؟ قالوا : نهيل يا رسول الله يعني الجراف ، قال : كيلوا ولا تبيلوا فإنّه أعظم للبركة .

٢ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن هارون بن الجهم ، عن حفص بن عمر ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله عليه السلام : كيلوا طعامكم فإنّ البركة في الطعام المكيل .

٣ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمون ، عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن مسمع قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : يا أبا سيّار إذا أرادت الخادمة أن تعمل الطعام فمرها فلتكله فإنّ البركة فيما كيل .

﴿ باب ﴾

﴿ لزوم ما ينفع من المعاملات ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عمرو بن عثمان ، عن محمد بن عذافر ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : شكّا رجل إلى رسول الله عليه السلام الحرفة فقال: انظر بيوعاً فاشترها ثمّ بعها فما ربحت فيه فالزمه .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا نظر الرجل في تجارة فلم يرفيها شيئاً فليتحول إلى غيرها .

قوله عليه السلام : « كيلوا » أي عند الصرف في حوائجهم ، أو عند البيع ، فيكون على الوجوب ، و الأول أظهر كما فهمه الأصحاب .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : ضعيف .

باب لزوم ما ينفع من المعاملات

الحديث الاول : موثق .

قوله عليه السلام : « بيوعاً » أي أصنافاً مختلفة من الطعام والمتاع .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

٣ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجَرَةَ ، عَنْ بَشِيرِ النَّبَّالِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِذَا رَزَقْتَ فِي شَيْءٍ فَالْزِمَهُ .

﴿ باب التلقي ﴾

١ - أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النُّضْرِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَتَلَقَّى أَحَدُكُمْ تِجَارَةً خَارِجاً مِنَ الْمَصْرِ وَلَا يَبِيعُ حَاضِرَ لِبَادٍ وَالْمُسْلِمُونَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ .

٢ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ مِثْنَى الْحِمْطَا ، عَنْ مِنْهَالِ الْقَصَّابِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ : لَا تَلَقَّ وَلَا تَشْتَرِ مَا تَلَقِّي وَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ .

الحديث الثالث : حسن أو موثق .

باب التلقي

الحديث الاول : ضعيف .

وهو مشتمل على حكمين: الأول النهي عن تلقي الركبان والأشهر فيه الكراهة وقيل بالتحريم، قال في الدروس : ممّا نهى عنه تلقي الركبان لأربعة فرائض فناقصاً للبيع أو الشراء عليهم مع جهلهم بسعر البلد ، ولو زاد على الأربعة أو اتفق من غير قصد أو تقدم بعض الركب إلى البلد أو السوق فلا تحريم ، وفي رواية منهال لا تلق الخ ، وهي حجة التحريم لقول الثابتين وابن إدريس وظاهر المبسوط وفي النهاية والمقنعة يكره ، حملاً للنهي على الكراهة ، ثم البيع صحيح على التقديرين خلافاً لابن الجنيّد ، ويتميّز الركب وفقاً لابن إدريس .

الثاني : النهي عن بيع الحاضر للبادي ، والمشهور فيه أيضاً الكراهة ، وقيل بالتحريم ، وقالوا : المراد بالبادي الغريب الجالب للبلد أعم من كونه بدوياً أو قروياً .

الحديث الثاني : مجهول . وظاهره التحريم بل فساد البيع .

٣ - ابن محبوب ، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي ، عن منهل القصاب قال : قلت له :
ما حدّ التلقّي ؟ قال : روحة .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ،
عن منهل القصاب قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لا تلقّ فإن رسول الله ﷺ نهى عن التلقّي ،
قلت : وما حدّ التلقّي ؟ قال : مادون غدوة أو روحة ، قلت : وكم الغدوة والروحة ؟ قال : أربع
فراسخ ، قال ابن أبي عمير : وما فوق ذلك فليس بتلقّ .

﴿ باب ﴾

﴿ الشرط والخيار في البيع ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن
عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب
الله فلا يجوز له ولا يجوز على الذي اشترط عليه والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب
الله عزّ وجلّ .

الحديث الثالث : مجهول .

قوله عليه السلام : «روحة» هي مرة من الرّواح أي قدر ما يتحرّك المسافر بعد العصر
وهو أربعة فراسخ تقريباً .

الحديث الرابع : مجهول .

وظاهره عدم دخول الأربع في التلقّي ، وتفسيره يدلّ على خلافه ، كما هو
المشهور بين الأصحاب ، ويمكن إرجاع اسم الإشارة في كلامه إلى مادون الأربع .

باب الشرط و الخيار في البيع

الحديث الاول : صحيح .

و يدلّ على عدم لزوم مطلق الشروط المذكورة في العقود .

٢- ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري اشترط أم لم يشترط فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضى منه فلا شرط، قيل له: وما الحدث؟ قال: أن لامس أو قبّل أو نظر منها إلى ما كان يحرم عليه قبل الشراء.

٣- ابن محبوب، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الدابة أو العبد ويشترط إلى يوم أو يومين فيموت العبد أو الدابة أو يحدث فيه حدثٌ

الحديث الثاني: صحيح.

ويدلّ على ثبوت الخيار في الحيوان ثلاثة أيام، وعلى أنه مخصوص بالمشتري وعلى سقوطه بالتصرّف، وعلى أنه يجوز النظر إلى الوجه والكفين من جارية الغير من غير شهوة، ولا خلاف في أن الخيار ثابت في كلّ حيوان ثلاثة أيام إلا قول أبي الصلاح، حيث قال: خيار الأمة مدّة الاستبراء، والجمهور على أنه ليس للبائع خيار، وذهب المرتضى (ره) إلى ثبوت الخيار للبائع أيضاً، ويسقط الخيار بالتصرّف مطلقاً، وقيل: إذا كان للاختبار لا يسقط، ثم إنّه ذهب الشيخ وابن الجنيد إلى أن المبيع لا يملك إلا بعد انقضاء الخيار بالتصرّف، لكن الشيخ خصّص بما إذا كان الخيار للبائع أو لهما، والمشهور التملك بنفس العقد.

الحديث الثالث: حسن.

و يدلّ على أن المبيع في أيام خيار المشتري مضمون على البائع، وظاهره عدم تملك المشتري المبيع في زمن الخيار، وحمل على الملك المستقر.

وقال في المسالك: إذا تلف المبيع بعد القبض في زمن الخيار، سواء كان خيار الحيوان أو المجلس أو الشرط فلا يخلو إمّا أن يكون التلف من المشتري أو من البائع أو من أجنبي، وعلى التقادير الثلاثة فإمّا أن يكون الخيار للبائع خاصة، أو للمشتري خاصة، أو لأجنبي، أو للثلاثة أو للمتبايعين أو للبائع والأجنبي، أو للمشتري والأجنبي، فالأقسام أحد وعشرون، وضابط حكمها أن المتلف إن كان

على من ضمان ذلك؟ فقال: على البايع حتى ينقضي الشرط ثلاثة أيام و يصير المبيع للمشتري.

٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل؛ و ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: قال رسول الله ﷺ: البيعان بالخيار حتى يفترقا؛ وصاحب الحيوان ثلاثة أيام، قلت: الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدعه

المشتري فلا ضمان على البايع مطلقاً، لكن إن كان له خيار أو لأجنبي و اختار الفسخ، رجع على المشتري بالمثل أو القيمة، و إن كان من البايع أو من أجنبي تخير المشتري بين الفسخ و الرجوع بالثمن، و بين مطالبة المتلف بالمثل أو القيمة، و إن كان الخيار للبائع و المتلف لأجنبي تخير كما مر و يرجع على المشتري أو الأجنبي، و إن كان التلف بأفة من الله فإن كان الخيار للمشتري أوله و لأجنبي فالتلف من البايع، و إلا فمن المشتري.

الحديث الرابع: حسن.

قوله عليه السلام: «البيعان» أي البايع و المشتري، و لا خلاف في ثبوت خيار المجلس لكل من البايع و المشتري ما لم يتفرقا و لم يشترط اسقوطه، و ما لم يتصرفا فيه في العوضين، و ما لم يوجبا البيع، و لو أوقعه الوكيلان فلهما الخيار لو كانا وكيلين فيه أيضاً، و لو أوقعاه بمحضر الموكلين فهل الخيار لهما أو للموكلين أو للجميع؟ و على التقادير هل يعتبر التفرق بينهما أو بين الموكلين، أو الخيار لكل منهما تفرقهما؟ أشكال، و الظاهر من صاحب الحيوان المشتري، ثم إن الأصحاب فسروا التفرق بأن يتباعد أكثر مما كان بينهما حين العقد، و فهم ذلك من الأخبار مشكل، إذ التفرق عرفاً لا يصدق بمجرد ذلك، لكن لا يعرف بينهم في ذلك خلاف و نقل بعضهم الإجماع عليه.

عنده و يقول : حتّى نأتيك بشمنه ، قال : إن جاء فيما بينه و بين ثلاثة أيّام و إلّا فلا بيع له .

٥ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : البيعان بالخيار حتّى يفترقا و صاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيّام .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن جميل ، عن فضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ما الشرط في الحيوان ؟ فقال : إلى ثلاثة أيّام للمشتري ، قلت : فما الشرط في غير الحيوان ؟ قال : البيعان بالخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما .

٧ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : أيّما رجل اشترى من رجل يبعأ فهما بالخيار حتّى يفترقا ، فإذا افترقا وجب

قوله عليه السلام : « إن جاء » هذا يدلّ على ما ذكره الأصحاب من خيار التأخير ، وهو ممّا أطبق الجمهور على عدمه ، كما أطبق أصحابنا على ثبوته ، وأخبارهم به متظافرة ، وهو مشروط بثلاثة شروط : عدم قبض الثمن ، و عدم تقبّض المبيع ، و عدم اشتراط التأجيل في الثمن ، ولو بذل المشتري الثمن بعدها قبل الفسخ احتل سقوط الخيار ، ولعلّ عدم سقوطه أقوى .

ثمّ أعلم أنّ المشهور بثبوت الخيار بعد الثلاثة ، و ظاهر ابن الجنيد و الشيخ بطلان البيع ، كما يدلّ عليه بعض الأخبار ، وللشيخ قول بجواز الفسخ متى تعذّر الثمن وقوّه الشهيد في الدروس ، و كان مستنده خبر الضرر ، لكنّ التمسك بوجوب الوفاء بالعقد أقوى مع إمكان دفع الضرر بالمقاصة .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : ضعيف .

البيع ؛ قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام : إنَّ أبي اشترى أرضاً يقال لها : العريض فابتاعها من صاحبها بدنانير فقال له : أعطيك ورقاً بكلِّ دينار عشرة دراهم فباعه بها فقام أبي فأتبعته فقلت : يا أبت لم قمت سريعاً ؟ قال : أردت أن يجب البيع .

٨ - عليٌّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : بايعت رجلاً فلمَّا بايعته قمت فمشيت خطاء ثمَّ رجعت إلى مجلسي ليجب البيع حين افترقنا .

٩ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى أمة بشرط من رجل يوماً أو يومين فماتت عنده وقد قطع الثمن ، على من يكون الضمان ؟ فقال : ليس على الذي اشترى ضمان حتى يمضي بشرطه .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : أخبرني من سمع أبا عبد الله عليه السلام قال : سأله رجلٌ وأنا عنده فقال له : رجل مسلم احتاج إلى بيع داره فمشى إلى أخيه فقال له : أبيعك داري هذه وتكون لك أحبُّ إليَّ من أن تكون لغيرك على أن تشتري لي إن أنا جئتُك بتمنيتها إلى سنة أن تردَّ عليَّ ؟ فقال : لا بأس بهذا إن جاء بتمنيتها إلى سنة ردَّها عليه ، قلت : فإنَّها كانت فيها غلَّة كثيرة فأخذ الغلَّة لمن تكون؟

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : مرسل كالموثق .

قوله : « يوماً أو يومين » لعدم علمه بخيار الحيوان ، أو للتأكيد أو بعد الثلاثة أو للبايع على المشتري بإسقاط يوم أو يومين .

الحديث العاشر : موثق .

قوله عليه السلام : « الغلَّة للمشتري » يدلُّ على أنَّ النماء في زمن الخيار للمشتري فهو يؤيد المشهور من عدم توقُّف المالك على انقضاء الخيار ، وإنَّما كان التلف من

فقال : الغلة للمشتري ألا ترى أنه لو احترقت لكنت من ماله .

١١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : قلت : الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدهه عنده يقول : حتى آتيك بثلثه ؛ قال : إن جاء بثلثه فما بينه وبين ثلاثة أيام وإلا فلا بيع له .

١٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل اشترى متاعاً من رجل وأوجبه غير أنه ترك المتاع عنده ولم يقبضه قال : آتيك غداً إن شاء الله ، فسرقت المتاع من مال من يكون ؟ قال : من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع ويخرجه من بيته فإذا أخرجه من بيته فالمبتاع ضامن لحقه حتى يردّ ماله إليه .

١٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الوشاء ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : عهدة البيع في الرقيق ثلاثة أيام إن كان بها خبل أو برص أو نحو هذا

المشتري ، لأن الخيار للبائع فلا ينافي المشهور والأخبار السالفة .

الحديث الحادى عشر : ضعيف . وظاهره بطلان البيع .

الحديث الثانى عشر : مجهول .

و يدلّ على ما هو المقطوع به في كلام الأصحاب من أنّ المبيع قبل القبض مضمون على البائع ، وخصّة الشهيد الثانى (ره) بما إذا كان التلف من الله تعالى ، أمّا لو كان من أجنبيّ ، أو من البائع تخيّر المشتري بين الرجوع بالثمن و بين مطالبة المثل أو القيمة ، ولو كان التلف من المشتري ولو بتفريطه فهو بمنزلة القبض ، فيكون التلف منه انتهى ، و في بعض ما ذكره إشكال .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

قوله (عليه السلام) : « عهدة البيع » قال الوالد العلامة (ره) : أي ضمانه إن تلف على البائع ، أو الشرط المعهود على البائع ثلاثة أيام ، ليلاحظ فيها ، و يطلع على

وعهدته السنة من الجنون فما بعد السنة فليس بشيء.

١٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن النعمان ، عن سعيد ابن يسار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إننا نخالط أناساً من أهل السواد وغيرهم فنبيعهم و نربح عليهم العشرة اثنا عشر والعشرة ثلاثة عشر ونؤخر ذلك فيما بيننا وبينهم السنة و نحوها ويكتب لنا الرّجل على داره أو أرضه بذلك المال الذي فيه الفضل الذي أخذ منا شراء وقد باع وقبض الثمن منه فنعهده إن هو جاء بالمال إلى وقت بيننا وبينه أن نردّ عليه الشراء فإن جاء الوقت ولم يأتنا بالدرهم فهو لنا ، فما ترى في ذلك الشراء ؟ قال : أرى أنه لك إن لم يفعل وإن جاء بالمال للوقت فردّ عليه .

١٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي حمزة أو غيره ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام [أ] أو أبي الحسن عليه السلام في الرجل يشتري الشيء الذي

عيبه إن كان مثل الحمل من البايع ، أو مطلقاً أو البرص و نحوهما وذكر البرص لا ينافي كونه من أحداث السنة ، فإنه يمكن أن يقال له خياران في الثلاثة ، ويظهر الفائدة في إسقاط أحدهما انتهى .

و أقول : لعلّ الغرض بيان حكمة خيار الثلاثة فلا ينافي جواز الردّ بتلك العيوب بعدها أيضاً .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

و قال الوالد العلامة : هذه من حيل الربا ، ويدلّ على جواز البيع بشرط ، ويظهر من السؤال أنهم كانوا لا يأخذون أجره المبيع من البايع ، و المشهور أنها من المشتري بناء على انتقال المبيع قبل انقضاء الخيار ، وقيل : إنّه لا ينتقل إلّا بعد زمن الخيار ، و أقول : لعلّه يدلّ على عدم سقوط هذا الخيار بتصرّف البايع كما لا يخفى .

الحديث الخامس عشر : مرسل .

يفسد من يومه ويتركة حتى يأتيه بالثمن قال : إن جاء فيما بينه وبين الليل بالثمن وإلا فلا بيع له .

١٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : اشتريت محلاً فأعطيت بعض ثمنه وتركته عند صاحبه ثم احتبست أياماً ثم جئت إلى بايع المحمل لآخذه فقال : قد بعته فضحكت ثم قلت : لا والله لأأدعك أو أقاضيك ، فقال لي : ترضى بأبي بكر بن عيَّاش ؟ قلت : نعم ، فأتيناه فقضينا عليه قصتنا ، فقال أبو بكر : بقول من تحب أن أقضي بينكما أبقول صاحبك أو غيره ؟ قال : قلت : بقول صاحبي ، قال : سمعته يقول : من اشترى شيئاً فجاء بالثمن في ما بينه وبين ثلاثة أيام وإلا فلا بيع له .

١٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله (عليه السلام)

قوله : « من يومه » فيه إشكال ، لأن الظاهر أن فائدة الخيار دفع الضرر عن البايع ، وهو لا يحصل في الخيار بالليل ، لأن المفروض أنه يفسد من يومه ، ويمكن حمله على اليوم والليل وإن بعد في الليلة المتأخرة ، والأصحاب عبّروا عن المسئلة بعبارات لا يخلو من شيء ، وأوقفها بالخبر عبارة الشرايع حيث قال : لو اشترى ما يفسد من يومه ، فإن جاء بالثمن قبل الليل وإلا فلا بيع له ، والشهيد في الدروس حيث فرض المسألة فيما يفسده المبييت ، وأثبت الخيار عند انقضاء النهار ، وكأنه حمل اليوم على ما ذكرناه ، ثم استقرب تعديته إلى كل ما يتسارع إليه الفساد عند خوف ذلك ، وأنه لا يقيّد بالليل ، وكان مستنده خبر الضرر .

الحديث السادس عشر : مجهول .

وربما يستدل به على أن قبض بعض الثمن لا يبطل خيار تأخير الثمن ، ويردّ عليه أن فهم ابن عيَّاش ليس بحجة ، نعم يمكن الاستدلال عليه بأن الظاهر من الثمن جميعه .

الحديث السابع عشر : ضعيف على المشهور .

أنَّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه قضى في رجل اشترى ثوباً بشرط إلى نصف النهار فعرض له ربيع فأراد بيعه قال : ليشهد أنّه قد رضيّه فاستوجبه ثمّ ليمعه إن شاء فإن أقامه في السوق ولم يبع فقد وجب عليه .

﴿ باب ﴾

﴿ من يشتري الحيوان وله لبن يشربه ثم يردّه ﴾

١ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عمّن ذكره ، عن أبي المغرا ، عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى شاةً فأمسكها ثلاثة أيّام ثمّ ردّها قال : إن كان في

قوله عليه السلام : « فعرض له » أي للمشتري والإشهاد لرفع النزاع للإرشاد ، أو استحباباً ، ويدلّ على أن جعله في معرض البيع تصرف مسقط للخيار .

باب من يشتري الحيوان و له لبن يشربه ثم يردّه

الحديث الاول : مرسل وسنده الثاني حسن .

قوله عليه السلام : « ثلاثة أمداد » ظاهر الخبر ثلاثة أمداد من اللبن ، وحملها الأصحاب على الطعام وما وقع في العنوان بلفظ الحيوان مع كون الخبر بلفظ الشاة مخالف لدأب المحدثين مع اختلاف الحيوانات في كثرة اللبن وقلّته ، ثمّ أعلم أن الأصحاب حكموا بأنّ التصريّة تدليس يثبت به الخيار بين الردّ والإمساك ، والمراد بالتصريّة أن يربط الشاة ونحوه ولا يحلب يومين أو أكثر ليجتمع اللبن في ضرعها فيظنّ الجاهل بحالها كثرة ما يحلب منه كلّ يوم ، فيرغب في شرائها بزيادة .

قال في المسالك : الأصل في تحريمه مع الإجماع النصّ عن النبي صلى الله عليه وآله وهو من طرق العامّة ، وليس في أخبارنا تصريح به ، لكنّه في الجملة موضع وفاق ، و يردّ مع المصراة لبنيها ، فإن تعذّر فالمثل فإن تعذّر فالقيمة وقت الدفع ومكانه

تلك الثلاثة الأيام يشرب لبنها ردّ معها ثلاثة أمداد ، وإن لم يكن لها لبنٌ فليس عليه شيءٌ .

عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ باب ﴾

﴿ إذا اختلف البائع والمشتري ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري : هو بكذا وكذا ، على المشهور ، وقيل : يردّ ثلاثة أمداد من طعام ، والمراد باللبن الموجود حالة البيع ، لأنّه جزء من المبيع ، أمّا المتجدّد بعد العقد ففي وجوب ردّه وجهان : من إطلاق الردّ في الأخبار ، ومن أنّه نماء المبيع الذي هو ملكه ، والقول بردّ ثلاثة أمداد من طعام للشيخ (ره) استناداً إلى رواية الحلبيّ ، وله قول آخر بردّ صاع من تمر أو صاع من برّ لورودهما في بعض روايات العامة انتهى . ولا يخفى أنّ الرواية مختصة بما إذا شرب اللبن ، ولا يبعد العمل بمضمونها لقوّة سندها واعتضاها بغيرها .

باب إذا اختلف البائع والمشتري

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وما يدلّ عليه بمنطوقه و مفهومه هو المشهور بين الأصحاب ، بل ادّعى عليه الشيخ الإجماع ، وذهب ابن الجنيد إلى أنّ القول قول من هو في يده إلّا أنّ يحدث المشتري فيه حدثاً فيكون القول قوله مطلقاً ، وذهب العلامة في المختلف إلى أنّ القول قول المشتري مع قيام السلعة أو تلفها في يده أو يد البائع بعد الإقباض والتمنّ معيّن ، والأقلّ لا يغيّر أجزاء الأكثر ، ولو كان مغايراً تحالفاً ، وفسخ

بأقلّ ما قال البايع ؟ قال : القول قول البايع مع يمينه إذا كان الشيء قائماً بعينه .
 ٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن الحسين بن عمر بن يزيد ، عن أبيه ، عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا التاجر ان صدقاً بورك لهما فإدا كذبا وخانا لم
 يبارك لهما ، وهما بالخيار ما لم يفترقا ، فإن اختلفا فالقول قول رب السلعة أو يتتاركا .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع الثمار و شرائها ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحجاج ، عن ثعلبة ، عن بريد قال : سألت
 أباجعفر عليه السلام عن الرطبة تباع قطعة أو قطعتين أو ثلاث قطعات فقال : لأبأس قال : وأكثر
 السؤال عن أشباه هذه ، فجعل يقول : لأبأس به ، فقلت له : أصلحك الله - استحياء من كثرة
 ما سألته وقوله لأبأس به - إن من يلينا يفسدون علينا هذا كله ، فقال : أظنهم سمعوا

البيع ، و اختار في القواعد أنهما يتحالفان مطلقاً لأنّ كلاّ منهما مدّع ومنكر ،
 و قوّى في التذكرة كون القول قول المشتري مطلقاً . كذا ذكره الشهيد الثاني
 (ره) و العمل بالخبر المنجبر ضعفه بالشهرة أولى ، مع أنّ مراسيل ابن أبي نصر
 في حكم المسانيد ، على ما ذكره بعض الأصحاب ، و ضعف سهل لا يضرّ لما عرفت أنّه
 من مشايخ الإجازة ، مع أنّه رواه الشيخ بسند آخر موثق عن ابن أبي نصر ، ويؤيده
 الخبر الآتي إذ الظاهر من التتارك بقاء العين .

الحديث الثاني : صحيح .

باب بيع الثمار و شرائها

الحديث الاول : صحيح .

و في بعض النسخ مكان بريد : ابن بريد ، فالخبر مجهول .
 و يدلّ على جواز بيع الرطبة ، و هي الاسيست ، و يقال لها ينجه بعد
 ظهورها كما هو الظاهر ، جزة و جزّات كما هو المشهور بين الأصحاب ، و على

حديث رسول الله ﷺ في النخل - ثم حال بيني وبينه رجل فسكت ، فأمرت محمد بن مسلم أن يسأل أبا جعفر عليه السلام عن قول رسول الله ﷺ في النخل فقال أبو جعفر عليه السلام - خرج رسول الله ﷺ فقال : فسمع ضوضاء فقال : ما هذا ؟ ف قيل له : تبائع الناس بالنخل فقعد النخل العام ، فقال ﷺ : أما إذا فعلوا فلا يشتروا النخل العام حتى يطلع فيه شيء ، ولم يحرمه .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن شراء النخل والكرم والثمار ثلاث سنين أو أربع سنين قال : لا بأس به يقول : إن لم يخرج في هذه السنة أخرج في قابل ، وإن اشتريته في سنة واحدة فلا

كراهة بيع ثمرة النخل عاماً واحداً قبل ظهورها ، وهو خلاف المشهور .
قال في الدروس : لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها عاماً واحداً إجماعاً ، والمشهور عدم جوازه أزيد من عام ، ولم يخالف فيه إلا الصدوق ، لصحيحة يعقوب ، وحملت على عدم بدو الإصلاح ، ولو باعها قبل ظهورها منضمّة احتمل ابن إدريس جوازه ، ولو عاماً واحداً ، ثم أفتى بالمنع وهو الأصح ، والجواز رواه سماعة ، ولو ظهرت ولما يبدو صلاحها و باعها أزيد من عام أو مع الأصل أو بشرط القطع أو مع الضميمة صح ، وكذا لو بيعت على مالك الأصل في أحد قولي الفاضل ، والمنع اختيار الخلاف ، وبدون أحد من هذه الشروط مكروه على الأقوى جمعاً بين الأخبار .

وقال سائر إن سلمت الثمرة لزم البيع ، وإلّا رجع المشتري بالثمن ، والأصل للبايع ، وعلى اشتراط بدو الإصلاح لو أدرك بعض البستان جاز بيع الجميع ، ولو ضم إليه بستان آخر منعه الشيخ ، لظاهر عمّار ، والوجه الجواز لرؤية إسماعيل ابن الفضل واعتضاها بالأصل انتهى .

وقال في النهاية : الضوضاء : أصوات الناس . وقال في القاموس : قعدت النخلة :

حملت سنة ولم تحمل أخرى .

الحديث الثاني : حسن .

تشره حتى يبلغ فإن اشترىته ثلاث سنين قبل أن يبلغ فلا بأس . و سئل عن الرجل يشتري الثمرة المسماة من أرض فملك ثمرة تلك الأرض كلها ، فقال : قد اختصموا في ذلك إلى رسول الله ﷺ فكانوا يذكرون ذلك فلمّا رأهم لا يدعون الخصومة نهاهم عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يحرمه ولكن فعل ذلك من أجل خصومتهم .

٣ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ الوشاء قال : سألت الرضا عليه السلام هل يجوز بيع النخل إذا حمل ؟ فقال : لا يجوز بيعه حتى يزهر ، فقلت : وما الزهر جعلت فداك ؟ قال : يحمرّ و يصفرّ وشبه ذلك .

٤ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن لي نخلاً بالبصرة فأبيعه وأسمي الثمن وأستثني الكرّ من التمر أو أكثر أو العذق من النخل ؟ قال : لا بأس ، قلت : جعلت فداك بيع

و يدلّ على أنّ أخبار النهي محمولة على الكراهة ، بل على الإرشاد لرفع النزاع .

الحديث الثالث : ضعيف .

قوله عليه السلام : « و شبه ذلك » أي في غير النخل ، و المراد به الحالات التي بعد الاحمرار و الاصفرار ، و يحتمل أن يكون بعض أنواعه يبلغ بدون الاحمرار و الاصفرار ، و المشهور بين الأصحاب أنّ بدو الصلاح في النخل احواره أو اصفراره . و قيل : أن يبلغ مبلغاً يؤمن عليها العاهة ، و في سائر الثمار انعقاد الحبّ و إن كان في كمام ، و هذا هو الظهور المجوّز للبيع ، وإنّما يختلفان في النخل ، وأمّا في غيره فإنّما يختلفان إذا اشترط في بدو الصلاح تنائر الزهر بعد الانعقاد ، أو تكون الثمرة أو صفاء لونها أو الحلاوة و طيب الأكل في مثل التفاح ، و النضج في مثل البطيخ ، أو تناهي عظم بعضه في مثل الفناء ، كما زعمه الشيخ في المبسوط .

الحديث الرابع : مجهول كالصحيح .

قوله : « و أستثني الكرّ » يدلّ على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنّه يجوز أن يستثمر ثمرة شجرات أو نخلات بعينها أو حصّة مشاعة أو أوطالاً معلومة ،

السنين؟ قال: لا بأس، قلت: جعلت فداك إن زاعننا عظيم، قال: أما أنك إن قلت ذلك لقد كان رسول الله ﷺ أحل ذلك فتظاموا فقال ﷺ: لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها.

٥ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب قال: قال أبو عبد الله ﷺ: إذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فأدرك بعضها فلا بأس ببيعها جميعاً.

٦ - حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن غير واحد، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن بيع الثمرة قبل أن تدرك، فقال: إذا كان في تلك الأرض بيع له غلة قد أدركت فبيع ذلك كله حلال.

٧ - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن بيع الثمرة هل يصلح شراؤها قبل أن يخرج طلوعها؟ فقال: لا إلا أن يشتري معها شيئاً غيرها رطبة أو بقالاً فيقول: أشتري منك هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر بكذا وكذا، فإن لم تخرج الثمرة كان رأس مال المشتري في الرطبة والبقل. وسألته عن ورق الشجر هل يصلح شراؤه ثلاث خرطات أو أربع خرطات؟ فقال: إذا رأيت الورق في شجرة فاشتر منه ماشئت من خرطة.

٨ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري،

ومنع أبو الصلاح من استثناء الأبطال وهو ضعيف، وقالوا: لو خاست الثمرة سقطت من الثنيا بحسابه، أي في الحصّة المشاعة أو الأبطال المعلومه.

الحديث الخامس: صحيح. وقد تقدّم القول فيه.

الحديث السادس: مرسل كالموثق.

الحديث السابع: موثق.

و قال في المسالك: فيه تنبيه على أن المراد بالظهور ما يشمل خروجه في المطلق، وفيه دليل على جواز بيعه عاماً مع الضميمة، إلا أنه مقطوع، وحال سماعة مشهور.

الحديث الثامن: ضعيف.

وقال في النهاية: فيه: نهى عن بيع النخل حتى يزهي، وفي رواية حتى

عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل وشجر منه ما قد أطلعهم ومنه ما لم يطلعهم قال : لا بأس به إذا كان فيه ما قد أطلعهم . قال : وسألته عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل ليس فيه غير بسر أخضر ، فقال : لاحتى يزهر ؛ قلت : وما الزهر ؟ قال : حتى يتلون .

٩- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام وقلت له : أَعْطِي الرَّجُلَ لَهُ الثَّمَرَةَ عَشْرِينَ دِينَاراً عَلَى أَنِّي أَقُولُ لَهُ : إِذَا قَامَتْ ثَمَرَتُكَ بِشَيْءٍ فَهِيَ لِي بِذَلِكَ الثَّمَنُ إِنْ رَضِيتَ أَخَذْتُ وَإِنْ كَرِهْتَ تَرَكْتُ فَقَالَ : مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْطِيَهُ وَلَا تَشْتَرِطَ شَيْئاً ، قُلْتُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ لَا يَسْمِي شَيْئاً وَاللَّهِ يَعْلَمُ مِنْ نَبِيِّتِهِ ذَلِكَ ، قَالَ : لَا يَصْلَحُ إِذَا كَانَ مِنْ نَبِيِّتِهِ [ذَلِكَ] .

١٠- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن

يزهو ، يقال زهي النخل يزهو . إذا ظهرت ثمرته ، و زهي يزهي احمر واصفر ، وقيل : هما بمعنى الاحمرار و الاصفرار .

الحديث التاسع : صحيح .

و يحتمل وجوهاً : الأول أن يكون المراد به إذا قومت ثمرتك بقيمة ، فإن أردت شراءها اشترى منك ما يوازي هذا الثمن بالقيمة التي قوم بها فالنهي لجهالة المبيع ، أو للبيع قبل ظهور الثمرة ، أو قبل بدو صلاحها ، فيدل على كراهة إعطاء الثمن بنسيئة الشراء لما لا يصح شرائه .

الثاني : أن يكون الغرض شراء مجموع الثمرة بملك القيمة ، فيحتمل أن يكون المراد بقيام الثمرة بلوغها حدّاً يمكن الانتفاع بها ، فالنهي لعدم إرادة البيع ، أو لعدم الظهور ، أو بدو الصلاح .

الثالث : أن يكون المراد به أنه يقرضه عشرين ديناراً بشرط أن يبيعه بعد بلوغ الثمرة بأقل ممّا يشتره غيره ، فالمنع منه لأنه في حكم الربا ولله أظهر .

الحديث العاشر : حسن .

أبي عبد الله عليه السلام قال : قال في رجل قال لآخر : بعني ثمرة نخلك هذا الذي فيها بتفيزين من تمر أو أقل أو أكثر يسمى ماشاء فباعه ؟ فقال : لا بأس به ؛ وقال : التمر والبسر من نخلة واحدة لا بأس به ، فأما إن يخلط التمر العتيق أو البسر فلا يصلح والزبيب والعنب مثل ذلك .
 ١١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن معاوية ابن ميسرة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع النخل سنتين ، قال : لا بأس به ؛ قلت : فالرطبة يبيعها هذه الجزة وكذا وكذا جزة بعدها ؟ قال : لا بأس به ، ثم قال : قد كان أبي يبيع الحنّاء كذا وكذا خرطة .

١٢- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ،

و يمكن حمل الجزء الأول من الخبر على ما إذا لم يشترط كون الثمرة من تلك الشجرة ، ويؤيد مذهب من قال بأنه يشترط في حرمة المزابنة اشتراط ذلك ، وأما قوله « والتمر والبسر » فظاهره أنه يبيع البسر في شجرة بثمر منها فيدخل المزابنة على جميع الأقوال ، ولذا حمله الشيخ في الاستبصار على العرية ، لكونها مستثناة من المزابنة ، ويمكن حمله على أنه ثمرة شجرة بعضها بسر و بعضها رطب فجوّز ذلك لبدوّ صلاح بعضها كما مرّ ، وأما خلط التمر العتيق بالبسر فيحتمل أن يكون المراد به أنه يبيع البسر الذي في الشجرة مع التمر المقطوع بالتمر ، فلم يجوّز لأن المقطوع مكيل أو يحمل على أنه يبيع من غير أن يكيل المقطوع ، فالنهي للجهالة ، ويمكن أن يكون المراد بالخلط المعاوضة بأن يبيع البسر بالتمر المقطوع فالنهي للمزابنة أو الجهالة مع عدم الكيل ، أو المراد به معاوضة البسر بالتمر المقطوعين ، فالنهي لأنه ينقص البسر إذا جفّ كما نهى عن بيع الرطب بالتمر لذلك .

الحديث الحادى عشر : ضعيف .

الحديث الثانى عشر : مرسل كالموثق .

وما تضمنته هو المشهور بين الأصحاب .

قال في الدروس : لا تدخل الثمرة قبل التأخير في بيع الأصل في غير النخل .

عن يحيى بن أبي العلاء قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من باع نخلاً قد لقح فالثمرة للبايع إلا أن يشترط المبتاع ، قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك .

١٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في شراء الثمرة قال : إذا ساءت شيئاً فلا بأس بشرائها .

١٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : من باع نخلاً قد أبره فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، ثم قال علي عليه السلام : قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله .

١٥- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس قال : تفسير قول النبي صلى الله عليه وآله : « لا يبيعنَّ حاضر لباد » أن الفواكه وجميع أصناف الغلات إذا حملت من القرى إلى السوق فلا يجوز أن يبيع أهل السوق لهم من الناس ، ينبغي أن يبيعه حاملوه من القرى و السواد فأما من يحمل من مدينة إلى مدينة فإنه يجوز ويجري مجرى التجارة .

١٦- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن إبراهيم الكرخي قال :

ولا في النخل إلا أن ينتقل بالبيع ، و طرد الشيخ الحكم في المعاوضات ، ووافق على عدم دخوله في غيرها كالهبة و رجوع البائع في عين ماله عند التفليس ، و في دخول الورد قبل انعقاد الثمرة في بيع الأصول خلاف ، فأدخله الشيخ في ظاهر كلامه ، ومنعه الفاضل وأدخل ابن الجنيدي في بيع شجرة الورد ، و تبعه القاضي وابن الحمزة ، و منع الحلبيون ذلك وهو قوي .

الحديث الثالث عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « إذا ساءت شيئاً » أي خرجت أو بلغت حداً يمكن الانتفاع بها أو قومت قيمة .

الحديث الرابع عشر : موثق .

الحديث الخامس عشر : مجهول . ولعل هذا الخبر بباب التلقفي أنسب .

الحديث السادس عشر : مجهول .

سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت له : إني كنت بعت رجلاً نخلاً كذا وكذا نخلة بكذا وكذا درهماً والنخل فيه ثمر فانطلق الذي اشتراه مني فباعه من رجل آخر بربح ولم يكن نقدني ولا قبضه مني ؟ قال : فقال : لا بأس بذلك أليس قد كان ضمن لك الثمن ؟ قلت : نعم ، قال : فالربح له .

١٧- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلوات الله عليه وآله أن ثمر النخل للذي أبرها إلا أن يشترط المبتاع .

١٨- محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق ابن صدقة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الكرم متى يحل بيعه قال : إذا عقد وصار عروفاً .

قوله عليه السلام : « لا بأس بذلك الشراء » ،

قال في المسالك : يجوز أن يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة مما ابتاعه أو نقصان قبل قبضه و بعده ، وهذه المسألة محلّ وفاق ، وهي منصوصة في صحيحة الحلبيّ و محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ، وفيه تنبيه على أن الثمرة حينئذ ليست مكيلة ولا موزونة ، فلا يحرم بيعها قبل القبض ، ولو قيل بتحريمه فيما يعتبر بأحدهما انتهى .

وأقول : يمكن للقائل بتخصيص التحريم بالطعام القول به مطلقاً ، إلا إذا عمّ الطعام بحيث يشمل كل ما كُول كما يظهر من بعضهم ، مع أنه يشكل الاستدلال به على مطلق بيع الثمرة على الشجرة قبل القبض ، إذ مدلول الخبر جواز بيعها بتبعية الشجرة .

الحديث السابع عشر : مجهول .

الحديث الثامن عشر : موثق .

قوله عليه السلام : « إذا عقد » أي انعقد حبسه ، وفي بعض النسخ عقل ، قال في الفائق في ذكر الدجال : ثم يأتي الخصب فيعقل الكرم ، ثم يكحّب ثم بمجّج ،

﴿ باب ﴾

﴿ شراء الطعام وبيعه ﴾

١- عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألته عن شراء الطعام ممّا يكال أو يوزن هل يصلح شراء بغير كيل ولا وزن ؟ فقال : أمّا أن تأتي رجلاً في طعام قد اكْتِيل أو وزن فيشتري منه مرا بحة فلا بأس إن أنت اشتريته ولم تكله أو

عقل الكرم إذا أخرج الحصرم أوّل ما يخرجه ، وهو العقيلي ، وكحّب وهو الفورق إذا جلّ حبّه ، والكحبة : الحبة الواحدة ، ومجّج من المجج ، وهو الاسترخاء بالنضج انتهى ، وقال في موضع آخر : العقدة والعقل والعقم أخوات ، وقيل : للمرأة العاقرة معقولة كأنّها مشدودة الرحم . وقال الفيروز آبادي : العقيلي كسميّهي : الحصرم ، وعقل الكرم : أخرج الحصرم .

قوله **﴿عقوداً﴾** : « وصار عروقاً » الظاهر « عقوداً » كما في التهذيب وقال : العقود اسم الحصرم بالنبطيّة ، وفي بعض نسخ التهذيب « عنقوداً » وقال في الدروس : بدّ والصّلاح في العنب انعقاد حصرمه لا ظهور عنقوده ، وإن ظهر نوره . ولعلّه كان عنده عنقوداً ولو كان عروقاً يحتمل أن يكون كناية عن ظهور عنقوده أو ظهور العروق بين الحبوب .

باب شراء الطعام وبيعه

الحديث الاول : موثق .

و يدلّ على جواز الاعتماد على كيل البايع ووزنه كما هو المشهور ، وذكر المراهبة لبيان الفرد الخفي .

قال في الدروس : الأقرب كراهة بيع المسكيل والموزون قبل قبضه ، ويتأكّد في الطعام وآكد منه إذا باعه بربحه ، ونقل في المبسوط الإجماع على تحريم بيع الطعام قبل قبضه ، وقال الفاضل : لو قلنا بالتحريم لم يفسد البيع ، وحمل الشيخ

تزنه إذا كان المشتري الأول قد أخذه بكيل أو وزن فقلت عند البيع : إنني أربحك فيه كذا وكذا وقد رضيت بكيلك أو وزنك فلا بأس .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يبتاع الطعام ثم يبيعه قبل أن يكال ، قال : لا يصلح له ذلك .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الطعام ثم يبيعه قبل أن يقبضه قال : لا بأس ، ويوكل الرجل المشتري منه قبضه وكيله ؟ قال : لا بأس [بذلك] .

٤- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى من رجل طعاماً عدلاً بكيل معلوم ثم إن صاحبه قال

الإجارة والكتابة على البيع فائلاً إن الكتابة والإجارة ضربان من البيع ، وأنكره الفاضل وأجمعوا على جواز بيع غير المكيل والموزون ، ولو انتقل إليه بغير بيع كصلح أو خلع فلا كراهة في بيعه قبل قبضه .

الحديث الثاني : صحيح . وظاهره الكراهة .

الحديث الثالث : ضعيف .

و ظاهره أنه باعه قبل القبض ووكّله في القبض والإقباض ، وحمله على التوكيل في الشراء والقبض والبيع - كما قيل - بعيد ، وقال في الدروس : لو دفع إليه مالاً ليشتري به طعاماً لنفسه بطل ، ولو قال : اشتريه لي ثم أقبضه لنفسك بنى على القولين ولو قال : أقبضه لي ثم أقبضه لنفسك بنى على تولي طرفي القبض ، والأقرب جوازه .

الحديث الرابع : حسن .

قوله عليه السلام : « لا يصلح » ،

الظاهر أن البايع يقول بالتخمين ، فلا ينافي ما مر من جواز الاعتماد على

قول البايع ، ويمكن حمله على الكراهة كما هو ظاهر الخبر .

للمشتري : ابتع منّي هذا العدل الآخر بغير كيل فإنّ فيه مثل ما في الآخر الذي ابتعته قال : لا يصلح إلا أن يكيل ؛ وقال : ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فإنّه لا يصلح مجازفة هذا ما يكره من بيع الطعام .

٥- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه كرم من طعام فاشترى كراً من رجل آخر فقال للرجل : انطلق فاستوف كرمك ؟ قال : لا بأس به .

٦- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي العطار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشتري الطعام فأضع في أوله وأرج في آخره

قوله عليه السلام : « هذا ما يكره » حمل على الحرمة في المشهور ، و ذهب ابن الجنيّد إلى الجواز مع المشاهدة .

الحديث الخامس : مرسل كالموثق .

قوله : « عليه كرم » يحتمل أن يكون قرصاً أو بيعاً ، و جملة القول في تلك المسألة أنّه لو كان المالان قرصاً أو المال المباح به قرصاً فلا ريب في صحّة تلك الحوالة ، و أمّا لو كانا سلمين فالمحقق (ره) بناءً على القول بتحريم بيع مال لم يقبض أو كراهته .

وقال في المسالك : قد عرفت أنّ المنع أو الكراهة مشروطة بانتقاله بالبيع و نقله به ، و ما ذكر في هذا الفرض و إن كان بيعاً لأنّ السلم فرد منه ، إلا أنّ الواقع من المسنّم إمّا حوالة أو وكالة ، و كلاهما ليس ببيع ، إلا أنّ الشيخ ذكر هذا الحكم في المبسوط و تبعه جماعة ، و فيما ذكره المصنّف من البناء على القولين نظر . انتهى ، و بالجملة ظاهر الخبر يدلّ على الجواز لاحتمال كلام السائل ذلك و عدم استقصائه عليه السلام .

الحديث السادس : مجهول .

ويدلّ على جواز الاستحطاط بعد الصفقة مع الخسران بوجه خاص ، و المشهور

فأسأل صاحبي أن يحطّ عني في كلّ كرّ كذا وكذا ؟ فقال : هذا لاخير فيه ولكن يحطّ عنك جملة ، قلت : فإن حطّ عني أكثر ممّا وضعت ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فأخرج الكرّ والكرّين فيقول الرّجل أعطنيہ بنكيلك ، فقال : إذا أئتمنتك فليس به بأس .

٧- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي سعيد المكلاري ، عن عبد الملك بن عمرو قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشتري الطّعام فأكتاله ومعى من قد شهد الكيل وإنما اكتلته لنفسي فيقول : بعنيہ فأبيعه إياه بذلك الكيل الذي كتلته ؟ قال : لا بأس .

٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : اشتري رجل تبين بيدى ، كلّ كرّ بشيء معلوم فيقبض التبن ويبيعه قبل أن يكال الطّعام قال : لا بأس به .

الكراهة مطلقاً ، و على جواز الاعتماد في الكيل على إخبار البائع كما مرّ .

الحديث السابع : ضعف .

الحديث الثامن : حسن .

وهو مخالف لقواعد الأصحاب من وجهين :

الأول - من جهة جهالة المبيع ، لأنّ المراد به إما كلّ كرّ من التبن ، أو تبين كلّ كرّ من الطّعام كما هو الظاهر من قوله « قبل أن يكال الطّعام » ، و على التقديرين فيه جهالة ، قال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : لا بأس أن يشتري الإنسان من البيدر كلّ كرّ من الطّعام تبنيه بشيء معلوم وإن لم يكل بعد الطّعام ، و تبعه ابن حمزة ، و قال ابن إدريس : لا يجوز ذلك ، لأنّه مجهول وقت العقد ، والمعتمد الأوّل ، لأنّه مشاهد فينتفي الغرر و لرواية زرارة ، و الجهالة ممنوعة ، إذ من عادة الزراعة قد يعلم مقدار ما يخرج من الكرّ غالباً انتهى .

و الثاني - من جهة البيع قبل القبض ، فعلى القول بالكراهة لا إشكال ، وعلى التحريم فلعلّه لكونه غير موزون ، أو لكونه غير طعام ، أو لأنّه مقبوض وإن لم يكتل الطّعام بعد ، كما هو مصرّح به في الخبر .

٩- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن إسحاق المدائني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يدخلون السفينة يشترون الطعام فيتساومون بها ، ثم يشتري رجل منهم فيتساءلونه فيعطيه ما يريدون من الطعام فيكون صاحب الطعام هو الذي يدفعه إليهم ويقبض الثمن ؟ قال : لا بأس ما أراهم إلا وقد شر كوه ، فقلت : إن صاحب الطعام يدعو كياً لا فيكي له لنا ولنا أجراً فيعيرونه فيزيد وينقص ؟ قال : لا بأس ما لم يكن شيء كثير غلط .

﴿باب﴾

﴿الرجل يشتري الطعام فيتغير سعره قبل أن يقبضه﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ابتاع من رجل طعاماً بدراهم فأخذ نصفه وترك نصفه ثم جاء بعد ذلك وقد ارتفع الطعام أو نقص قال : إن كان يوم ابتاعه سعره إن له كذا وكذا فإنما له سعره

الحديث التاسع: [صحيح على الظاهر و سقط شرحه من قلم المصنف].

قوله : « فيعيرونه » و في بعض النسخ « فيعتبرونه » ، قال الجوهري : عايرت المكائيل والموازين عياراً و عاورت بمعنى ، يقال : عايروا بين مكائلكم وموازينكم و هو فاعلوا من العيار ، ولانقل : عيروا ، وحاصل الخبر أنهم دخلوا جميعاً السفينة و طلبوا من صاحب الطعام البيع ، وتكلموا في القيمة ، ثم يشتريها رجل منهم أصالة ووكالة أو يشتري جميعها لنفسه . وعبارات الخبر بعضها تدل على الوكالة ، وبعضها كيلهم على الأصالة ، والجواب على الأول أنهم شركاؤه لتوكيلهم إيائهم في البيع ، و على الثاني أنهم بعد البيع شركاؤه ، وما اشتمل عليه آخر الخبر من اغتفار الزيادة التي تكون بحسب المكائيل والموازين هو المشهور بين الأصحاب .

باب الرجل يشتري الطعام فيتغير سعره قبل أن يقبضه

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « ساعره » قال الشيخ حسن (ره) : هذا يدل على أن المساعرة تكفي

وإن كان إنما أخذ بعضاً وترك بعضاً ولم يسمّ سعراً فإِنما له سعر يومه الذي يأخذ فيه ما كان .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى طعاماً كلّ كَرٍّ بشيء معلوم فارتفع الطّعام أو نقص وقد اكتال بعضه فأبى صاحب الطّعام أن يسلم له ما بقي وقال : إنما لك ما قبضت فقال : إن كان يوم اشتراه ساعره على أنّه له فله ما بقي وإن كان إنما اشتراه ولم يشترط ذلك فإنّ له بقدر ما نقد .

٣- محمد بن يحيى قال : كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام : رجل استأجر أجيراً يعمل له بناء غيره وجعل يعطيه طعاماً وقطناً وغير ذلك ثمّ تغيّر الطّعام والقطن من سعره الذي كان أعطاه إلى نقصان أو زيادة أychتسب له سعر يوم أعطاه أو بسعر يوم حاسبه ؟ فوقع عليه السلام : يحتسب له بسعر يوم شارطه فيه إن شاء الله . وأجاب عليه السلام في المال يحلّ على الرّجل فيعطى به طعاماً عند محله ولم يقاطعه ثمّ تغيّر السعر ، فوقع عليه السلام : له سعر يوم

في البيع ، وإنه يصحّ التصرف مع قصد البيع قبل المساورة . انتهى .

أقول : ويحتمل أن يكون المساورة كناية عن تحقيق البيع موافقاً للمشهور ويحتمل الاستحياب على تقدير تحقيق المساورة فقط .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : صحيح .

قوله عليه السلام : « يوم شارطه » قال الوالد العلامة (قده) : أي يوم وقع التسعير فيه أو البيع فيه بأن يكون العقد وقع على الأجرة بتومان مثلاً ، وأن يدفع بدله القطن على حساب منّ دينار ، وإن لم يقع هذا التسعير أولاً فيحتسب له بسعر يوم أعطاه ، كأنه اليوم الذي شارطه وقع التعيين في ذلك اليوم ، وإن لم يقرّر شيء أصلاً فهذه أجرة المثل بأيّ قيمة كانت ، أو قدر بتومان و لم يقدرّ العوض فباعطاء العوض ورضاء به صار ذلك اليوم يوم شرطه ، وإن شرط عند دفع العوض أن يحتسب عليه بسعر يوم المحاسبة فهو كذلك ، وليس بيعاً حتّى تضّرّ الجهالة ،

أعطاه الطعام .

﴿ باب ﴾

﴿ فضل الكيل والموازين ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن عطية قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : إنا نشترى الطعام من السفن ثم نكيله فيزيد ؟ فقال لي : وربما نقص عليكم ؟ قلت : نعم ، قال : فإذا نقص يردون عليكم ؟ قلت : لا ، قال : لا بأس .

٢- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضول الكيل والموازين فقال : إذا لم يكن تعدياً فلا بأس .

٣- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إنني أمرت على الرجل فيعرض علي الطعام فيقول : قد أصبت طعاماً من حاجتك فأقول له : أخرجه أربحك في الكر كذا وكذا فإذا أخرجه نظرت إليه فإن كان من حاجتي أخذته وإن لم يكن من حاجتي تركته ، قال : هذه المرافضة لا بأس

و يمكن أن يكون مراده عليه السلام من يوم الشرط يوم الدفع ، فكأنه شرط في ذلك اليوم لما أعطى الأجرة فيه .

باب فضل الكيل و الموازين

الحديث الاول : حسن .

و قال في الدروس : لو ظهر في المبيع أو الثمن زيادة متفاوت بها المكائيل والموازين ، فهي مباحة وإلا فهي أمانة .

الحديث الثاني : مجهول كالصحيح .

الحديث الثالث : صحيح .

قوله عليه السلام : « هذه المرافضة » قال في النهاية : فيه فتراوينا أي تجاذبنا في البيع و الشراء ، و هو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة و النقصان ، فكأن كل

بها ، قلت : فاقول له : أعزل منه خمسين كراً أو أقل أو أكثر بكيه فيزيد وينقص وأكثر ذلك ما يزيد لمن هي ؟ قال : هي لك ، ثم قال عليه السلام : إنني بعثت معتباً أو سلاماً فابتاع لنا طعاماً فزاد علينا دينارين ففتنا به عيالنا بمكيال قد عرفناه ، فقلت له : قد عرفت صاحبه ؟ قال : نعم فرددنا عليه . فقلت : رحمك الله فتفتني بأن الزيادة لي وأنت تردّها قد علمت أنّ ذلك كان له ، قال : نعم إنّما ذلك غلط الناس لأنّ الذي ابتعنا به إنّما كان ذلك بشمانية دراهم أو تسعة ؛ ثم قال : ولكن أعد عليه الكيل .

واحد منهما يروض صاحبه من رياضة الدابة ، وقيل : هو المواصفة بالسلمة ، وهو أن يصفها ويمدحها عنده ، ومنه حديث ابن المسيّب أنّه كره المراوضة ، وهو المواصفة . انتهى ، ولعلّ المراد بالمراوضة هنا المقابلة للبيع أي لا يشتريه أولاً بل يقول ثم يبيعه عند الكيل و تعيين قدر المبيع فلا يضرّ جهالة المبيع والتمن حينئذ . قوله عليه السلام : « أو سلاماً » الترديد من الراوي .

قوله عليه السلام : « فزاد علينا » أي زاد الطعام بمقدار يوازي دينارين من الثمن ويحتمل أن يكون الفاء في قوله « ففتنا » للتفصيل والبيان ، أي عرفنا الزيادة بهذا السبب ، أو المعنى أنّه بعد العلم بالزيادة فتنا قدر ما اشترينا ورددنا البقية . وقوله « فقلت له » كلام الإمام عليه السلام أي قلت لمعتب أو لسلام ، ويحتمل أن يكون من كلام الراوي ، والضمير للإمام عليه السلام . وقوله عليه السلام « لأنّ الذي » بيان أنّ ذلك لم يكن من تفاوت المكائيل ، بل كان غلطاً ، لأنّ البيع كان بشمانية دنانير أو تسعة ، والترديد من الراوي وفي هذا المقدار لا يكون ما يوازي دينارين من فضول المكائيل والموازين .

قوله عليه السلام : « ولكن أعد عليه الكيل » أي لو وقع عليك مثل ذلك أعد عليه الكيل وردّ عليه الزائد ، وفي بعض النسخ ولكنّي فقله « أعد » صيغة المتكلم من العدّ أي أعدّ عليه الكيل في الزائد أو في المجموع في هذه الصورة أو مطلقاً استحباباً واحتياطاً .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن حنان قال : كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له معمر الزيات : إنا نشترى الزيت في زقاقة فيحسب لنا نقصان فيه لمكان الزقاق ؟ فقال : إن كان يزيد وينقص فلا بأس وإن كان يزيد ولا ينقص فلا تقرب به .

﴿باب﴾

﴿باب الرجل يكون عنده ألوان من الطعام فيخلط بعضها ببعض﴾

١- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الطعام يخلط بعضه ببعض و بعضه أجود من بعض ؟ قال : إذا رتباً جميعاً فلا بأس ما لم يفت الجيد الردي .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون عنده لونان من طعام واحد و سعرهما شيء وأحدهما خير من الآخر فيخلطهما جميعاً ثم يبيعهما بسعر واحد ؟ فقال : لا يصلح له أن يفعل ذلك

الحديث الرابع : موثق .

و يدل على ما ذكره الأصحاب من أنه يجوز أن يندر للظروف ما يحتمل الزيادة و النقص ، ولا يجوز وضع ما يزيد إلا بالمرأسة ، وقالوا : يجوز بيعه مع الظرف من غير وضع .

باب الرجل يكون عنده ألوان من الطعام فيخلط بعضها ببعض

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « ما لم يفت » قال الوالد العلامة (ره) : فإذا غطي فيحتمل الحرمة والكراهة إذا علم بعد البيع فيكون للمشتري الخيار ، و أمّا إذا اشتبه ولم يعلم فلا يجوز .

الحديث الثاني : حسن .

يغشُّ به المسلمین حتَّى يبيته .

٣- ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري طعاماً فيكون أحسن له وأنفق له أن يبله من غير أن يلمس زيادته ، فقال : إن كان بيعاً لا يصلحه إلا ذلك ولا ينفقه غيره من غير أن يلمس فيه زيادة فلا بأس وإن كان إنعماً يغشُّ به المسلمین فلا يصلح .

﴿ باب ﴾

﴿ انه لا يصلح البيع الا بمكيال البلد ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يصلح للرجل أن يبيع بصاع غير صاع المصر .
٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحل للرجل أن يبيع بصاع سوى صاع أهل المصر ، فإن الرجل يستأجر الحمال فيكيل له بمد يبيته لعله يكون أصغر من مد السوق ولو قال : هذا أصغر من مد السوق لم يأخذ به ولكنه يحمل ذلك ويجعل في أمانته ؛ وقال : لا يصلح إلا

الحديث الثالث : حسن . والنفاق ضد الكساد .

باب أنه لا يصلح البيع الا بمكيال البلد

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « غير صاع المصر » أي بصاع مخصوص غير الصاع المعمول في البلدة إذ لعله لم يوجد عند الإجل و لو كان صاعاً معروفاً غير صاع البلد فيمكن القول بالكراهة فيه أيضاً .

الحديث الثاني : مرسل .

قوله عليه السلام : « فإن الرجل » أي المشتري .

قوله عليه السلام : « فيكيل » أي البائع .

قوله عليه السلام : « لم يأخذ به » أي المشتري ، وضمير الفاعل في « يحمله » إمّا راجع

مدّ واحد والأمناء بهذه المنزلة .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن سعد بن سعد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن قوم يصغرون الفيزان يبيعون بها ، قال : أولئك الذين يبخسون الناس أشياءهم .

﴿ باب ﴾

﴿ السلم في الطعام ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : لا بأس بالسلم كيلاً معلوماً إلى أجل معلوم لا يسلم إلى دياس ولا إلى حصاد .

٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن السلم في الطعام بكيل معلوم إلى أجل معلوم ، قال : لا بأس به .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان قال :

إلى البائع أو المشتري ، و الغرض بيان إحدى مفاصد البيع بغير مدّ البلد وصاعه بأن المشتري قد يستأجر حقلاً ليحمل الطعام ، فإما أن يوكله في القبض أو يقبض ويسلمه إلى الحمال ، و يجعله في أمانه و ضمانه ، فيطلب المشتري منه بصاع البلد وقد أخذ بصاع أصغر ، ولا ينافي هذا بتحقيق فساد آخر هو جهل المشتري بالبيع . وقال في القاموس : المنا والمناء : كيل أو ميزان ، الجمع : أمناء وأمن .

الحديث الثالث : صحيح .

باب السلم في الطعام

الحديث الاول : موثق . و على ما تضمنته فتوى الأصحاب .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن .

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح له أن يسلم في الطعام عند رجل ليس عنده زرع ولا طعام ولا حيوان إلا أنه إذا حلَّ الأجل اشتراه فوفاه ، قال : إذا ضمنه إلى أجل مسمى فلا بأس به ؛ قلت : أ رأيت إن أوفاني بعضاً وعجز عن بعض يصلح أن آخذ بالباقي رأس مالي ؟ قال : نعم ما أحسن ذلك .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلم في الزرع فيأخذ بعض طعامه ويبقى بعض لا يجد وفاء فيعرض عليه صاحبه رأس ماله ، قال : يأخذه فإنه حلال قلت : فإنه يبيع ما قبض من الطعام فيضعف ؟ قال : وإن فعل فإنه حلال ؛ قال : وسألته عن رجل يسلم في غير زرع ولا نخل ، قال : يسمي شيئاً إلى أجل مسمى .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلفته دراهم في طعام فلمّا حلَّ طعامي عليه بعث إليّ بدراهم فقال : اشتر لنفسك طعاماً واستوف حقك ،

قوله عليه السلام : « نعم ما أحسن ذلك » المشهور بين الأصحاب أنه إذا حلَّ الأجل في السلم ولم يوجد المسلم فيه أو وجد و تأخر البائع حتى انقطع كان له الخيار بين الفسخ وأخذ الثمن ، وبين الصبر إلى أوانه ، وأنكر ابن إدريس الخيار ، وزاد بعضهم ثالثاً وهو أن لا يفسخ ولا يصبر بل يأخذ قيمته الآن . ولو قبض بعضه ثم انقطع كان له الخيار في الفسخ في البقية ، والجميع لتبعض الصفقة ، والخيار في الموضوعين مشروط بما إذا لم يكن التأخير من قبل المشتري كما ذكره الأصحاب .

الحديث الرابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « فإنه يبيع » أي يبيع ما قبض من الطعام سابقاً بأضعاف ما اشتراه فإذا قبض رأس مال البقية وانضم إلى ثمن ما باعه يكون أضعاف رأس ماله ففيه شائبة رباً ، والجواب ظاهر .

الحديث الخامس : صحيح .

قال : أرى أن يولّي ذلك غيرك وتقوم معه حتّى تقبض الذي لك ولا تتولّى أنت شراء .

٦ - أحمد بن محمّد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلم الدراهم في الطعام إلى أجل فيحلّ الطعام فيقول : ليس

وقد تقدّم الكلام فيه ، وقال الوالد العلامة (ره) : حمل على الاستحباب لرفع التهمة ، واثلاً يخدعه الشيطان في أن يأخذ أعلى من الوصف أو الشباهه بالربا .
الحديث السادس : مرسل كالموثق .

والمشهور بين الأصحاب أنّه يجوز للمشتري بيع السلم من البايع بعد حلول الأجل و تعذر التسليم بزيادة من الثمن و نقصان ، سواء كان من جنس الثمن أم لا ، و به قال المفيد (ره) ، و الشيخ منع من بيعه بعد الأجل بجنس الثمن مع الزيادة .

قال في التهذيب ^(١) بعد إيراد روايتي أبان و ابن فضال: فأما الذي رواه محمّد بن يحيى عن بنان بن محمّد عن موسى بن القاسم عن عليّ بن جعفر قال : سألت عن رجل له على آخر تمر أو شعير أو حنطة يأخذ بقيمته دراهم ؟ قال : إذا قومه دراهم فسد ، لأنّ الأصل الذي يشتري به دراهم ، فلا يصلح دراهم بدراهم ، قال محمّد بن الحسن : الذي أفقي به ما تضمّنه هذا الخبر الأخير من أنّه إذا كان الذي أسلف فيه دراهم لم يجز له أن يبيعه عليه بدراهم ، لأنّه يكون قد باع دراهم بدراهم ، وربما كان فيه زيادة و نقصان و ذلك ربّاً ، ولا تنافي بين هذا الخبر و بين الخبرين الأوّلين ، لأنّ الخبر الأوّل أولاً مرسل غير مسند ، ولو كان مسنداً لكان قوله انظر ما قيمته فخذ منّي منته ، يحتمل أن يكون أراد انظر ما قيمته على السعر الذي أخذت منّي ، فإنما قد بيّنا أنّه يجوز له أن يأخذ القيمة برأس ماله من غير زيادة و لانقصان ، و الخبر الثاني أيضاً مثل ذلك ، وليس في واحد من الخبرين أنّه يعطيه القيمة بسعر الوقت ، و إذا احتمل ما ذكرناه فلا تنافي بينهما على حال ، على أنّ الخبرين يحتملان وجهاً

عندي طعام ولكن انظر ما قيمته فخذ منّي ثمنه ، فقال : لا بأس بذلك .

٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن العيص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل أسلف رجلاً دراهم بحنطة حتى إذا حضر الأجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دوابٌ ومتاعاً ورقيقاً يحلّ له أن يأخذ من عروضه تلك بطعامه ؟ قال : نعم يسمّي كذا و كذا بكذا و كذا صاعاً .

٨ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب ؛ وعبيد بن زرارة قالوا : سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع طعاماً بدراهم إلى أجل فلمّا بلغ ذلك الأجل تقاضاه ، فقال : ليس عندي دراهم خذ منّي طعاماً قال : لا بأس به إنّما له دراهم يأخذ بهما شاء .

٩ - حميد ، عن ابن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله

آخر ، وهو أن يكون إنّما جاز له أن يأخذ الدراهم بقيمته إذا كان قد أعطاه في وقت السلف غير الدراهم ، ولا يؤدّي ذلك إلى الربا لاختلاف الجنسين . انتهى .

و على المشهور حملوا أخبار المنع على الكراهة ، ويمكن الجمع بينها ، بحمل أخبار المنع على ما إذا فسخ البيع الأوّل ، فأخذ الزايد على رأس المال غير جاز ، وأخبار الجواز على ما إذا دفعها ليشتري المضمون من المشتري بعقد جديد وهذا وجه وجيه .

الحديث السابع : صحيح .

الحديث الثامن : مرسل كالموثق .

و ذهب الشيخ (ره) إلى أنّه لا يجوز له أخذ الطعام أكثر ممّا باعه ، والأكثر من على خلافه ، وهذا الخبر بعمومه حجّة لهم ، وحمله الشيخ على عدم الزيادة لأخبار آخر بعضها يدلّ على عدم جواز الشراء مطلقاً ، وحمله العلامة على الكراهة جمعاً وهو حسن .

الحديث التاسع : مرسل كالموثق . وقد تقدّم مثله .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلف دراهم في طعام فحلّ الذي له فأرسل إليه بدراهم ، فقال : اشتر طعاماً واستوف حقك ، هل ترى به بأساً ؟ قال : يكون معه غيره يوفيه ذلك .

١٠ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم دراهمه في خمسة مخاتيم من حنطة أو شعير إلى أجل مسمى وكان الذي عليه الحنطة والشعير لا يقدر على أن يقضيه جميع الذي له إذا حلّ فسأل صاحب الحق أن يأخذ نصف الطعام أو ثلثه أو أقلّ من ذلك أو أكثر ويأخذ رأس مال ما بقي من الطعام دراهم ؟ قال : لا بأس . والزّعفران يسلم فيه الرّجل دراهم في عشرين مثقالاً أو أقلّ من ذلك أو أكثر قال : لا بأس إن لم يقدر الذي عليه الزّعفران أن يعطيه جميع ماله أن يأخذ نصف حقّه أو ثلثه أو ثلثيه ويأخذ رأس مال ما بقي من حقّه .

١١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختريّ ، عن خالد بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرّجل يشتري طعام قرية بعينها وإن لم يسمّ له طعام قرية بعينها أعطاه من حيث شاء .

الحديث العاشر : صحيح . والمختوم : الصاع .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

و ربما يعدّ حسناً كالصحيح ، إذ في ترجمة يحيى بن الحجّاج في النجاشي ما يوهم توثيق أخيه خالد .

قوله عليه السلام : « طعام قرية » كذا في التهذيب أيضاً ، ولعلّ فيه سقطاً ، وحاصله أنّه إن سميّ قرية بعينها يجب أن يعطيه منها ، وإلاّ فحيث شاء ، وفي الأوّل قيل : بعدم الجواز ، والمشهور جوازه إذا شرط كونه من ناحية أو قرية عظيمة يبعد غالباً عدم حصول هذا المقدار منه ، و به جمع بين الأخبار و هو حسن .

الحديث الثاني عشر : ضعيف على المشهور .

١٢ - سهل بن زياد ، عن معاوية بن حكيم ، عن الحسن بن علي بن فضال قال :
 كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام الرّجل يسلفني في الطّعام فيجىء الوقت وليس عندي طعام
 أعطيه بقيمته دراهم ؟ قال : نعم .

﴿ باب ﴾

﴿ المعارضة في الطعام ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن
 هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرّجل يبيع الرّجل الطّعام الأكرار
 فلا يكون عنده ما يتمّ له ما باعه فيقول له : خذ منّي مكان كلّ ففيز حنطة قفيزين من
 شعير حتّى تستوفي ما نقص من الكيل ؟ قال : لا يصلح لأنّ أصل الشعير من الحنطة ولكن
 يردّ عليه الدّأرههم بحساب ما نقص من الكيل .

٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ،

باب المعارضة في الطعام

الحديث الاول : صحيح .

و يدلّ على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنّ الحنطة و الشعير في الرّبا
 جنس واحد ، بل ادّعي عليه الإجماع ، و مخالفة ابن الجنيّد و ابن إدريس في ذلك
 نادر ، وأمّا كون أصل الشعير من الحنطة فلمعلّمه إشارة إلى ما رواه الصدوق في كتاب
 علل الشرايع عليه السلام بإسناده أن علي بن أبي طالب عليه السلام سئل ممّا خلق الله الشعير ؟ فقال :
 إنّ الله تبارك و تعالى أمر آدم عليه السلام أن ازرع ممّا اخترت لنفسك و جاء جبرئيل
 بقبضة من الحنطة فقبض آدم على قبضة و قبضت حوّا على أخرى ، فقال آدم لحوّا :
 لا تزرعي أنت فلم تقبل أمر آدم فكلّما زرع آدم جاء حنطة ، و كلّما زرعت حوّا
 جاء شعير . انتهى .

الحديث الثاني : صحيح .

عن أبي بصير؛ وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الحنطة والشعير رأساً برأس لا يزداد واحد منهما على الآخر.

٣- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يباع محتومان من شعير بمختوم من حنطة ولا يباع إلا مثلاً بمثل، والتمر مثل ذلك؛ قال: وسئل عن الرجل يشتري الحنطة فلا يجد عند صاحبها إلا شعيراً أ يصلح له أن يأخذ اثنين بواحد؟ قال: لا إنما أصلهما واحد وكان علي عليه السلام يعدّ الشعير بالحنطة.

٤- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألت عن الحنطة والشعير فقال: إذا كانا سواء فلا بأس؛ قال: وسألت عن الحنطة والدقيق، فقال: إذا كانا سواء فلا بأس.

٥- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيجوز ففيز من حنطة بقفيزين من شعير؟ فقال: لا يجوز إلا مثلاً بمثل؛ ثم قال: إن الشعير من الحنطة.

الحديث الثالث: حسن.

الحديث الرابع: موثق.

قوله عليه السلام: «إذا كانا سواء» أي وزناً أو كيلاً أيضاً كما هو الظاهر، واختلف في الكيل، قال في الدروس: يباع الدقيق بالحنطة وزناً احتياطاً عند الشيخ وابن إدريس جزمًا، لأن الوزن أصل الكيل.

وقال الفاضل: يباع أحدهما بالآخر كيلاً متساويين، لأن الكيل أصل في الحنطة، والروايات الصحيحة مصرحة بالجواز في المئمتين، وليس فيها ذكر العيار.

الحديث الخامس: موثق كالصحيح.

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لآخر: بعني ثمرة نخلك هذا الذي فيه بققيزين من تمر أو أقل من ذلك أو أكثر يسمي ماشاء فباعه فقال : لا بأس به ؛ وقال : التمر والبسر من نخلة واحدة لا بأس به فأمّا إن يخلط التمر العتيق و البسر فلا يصلح و الزبيب و العنب مثل ذلك .

٧ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن سيف التمار قال : قلت لأبي بصير : أحب أن تسأل أبا عبدالله عليه السلام عن رجل استبدل قوصرين فيهما بسر مطبوخ بقوصرين فيها تمر مشقق ، قال : فسأله أبو بصير عن ذلك ، فقال عليه السلام : هذا مكروه ، فقال أبو بصير : ولم يكره ؟ فقال : كان علي بن أبي طالب عليه السلام يكره أن يستبدل وسقاً من تمر المدينة بوسقين من تمر خبير لأن تمر المدينة أدونهما ولم يكن علي عليه السلام يكره الحلال .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الوشاء ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كان علي صلوات الله عليه يكره أن يستبدل وسقاً من تمر خبير

الحديث السادس : حسن . مضى بعينه في باب التمار .

الحديث السابع : صحيح .

وقال في النهاية : القوصرة : وعاء من قصب يعمل للتمر يشدد و يخفف انتهى ، و لعل المراد « بالمشقق » ما أخرجت نواته أو اسم نوع منه ، و يحتمل على بعد أن يكون تصحيف المشتقة ، قال في النهاية : نهى عن بيع التمر حتى يشقه ، وجاء تفسيره في الحديث : الإشقاء : أن يحمّر أو يصفّر انتهى .

قوله عليه السلام : « أدونهما » الظاهر « أجودهما » كما في التهذيب ، « أدون » وسقين من تمر المدينة بوسق من تمر خبير ، كما في الخبر الآتي .

قوله عليه السلام : « ولم يكن » يفهم منه أن الكراهة في عرف الأخبار ظاهرها الحرمة ، و يمكن أن يتجاوز في الحلال .

الحديث الثامن : صحيح .

بوسقين من تمر المدينة لأنَّ تمر خبير أجودهما .

٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : ما تقول في البرِّ بالسويق ؟ فقال : مثلاً بمثل لا بأس به ؛ قلت : إنَّه يكون له ريع أو يكون له فضل ؛ فقال : أليس له مؤونة ؟ قلت : بلى قال : هذا بذاً ، وقال : إذا اختلف الشيئان فلا بأس مثلين بمثل يداً بيد .

١٠ - عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن جميل ، عن محمد بن مسلم ؛ وزرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الحنطة بالدقيق مثلاً بمثل و السويق بالسويق مثلاً بمثل والشعير بالحنطة مثلاً بمثل لا بأس به .

١١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرَّجل يدفع إلى الطَّحَّان الطعام فيقاطعه على أن يعطيه صاحبه لكلِّ عشرة أرطال اثني عشر دقيقتاً ، قال : لا ، قلت : فالرَّجل يدفع

الحديث التاسع : صحيح .

قوله : « يكون له ريع » أقول : الرِّيع بسبب تفاوت الحنطة والسويق وزناً إذا كيلتا ، لأنَّ الحنطة حينئذ يكون أثقل ، وفيه خلاف ، و المشهور الجواز ولعلَّ تعليله عليه السلام لرفع استبعاد المخالفين ، مع أنَّه يحتمل أن يكون مثلاً هذا إذا لم يكن فيه عمل غير جاز .

الحديث العاشر : صحيح .

الحديث الحادى عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : « قال لا » لأنَّه يمكن أن ينقص كما هو الغالب سيَّما إذا كان في الحنطة تراب ونحوه ، ويحتمل أن يكون المراد به نفي اللزوم ، أي العامل أمين ويلزم أن يؤدِّي إلى المالك ما حصل ، سواء كان أقلَّ أو أكثر .

و قال في الدروس : زوى محمد بن مسلم « النهي من مقاطعة الطَّحَّان على دقيق بقدر حنطة ، وعن مقاطعة المصَّار على كلِّ صاع من السمسم بالشيرج المعلوم مقدار » ووجهه الخروج عن البيع و الإجارة .

السَّمْسَم إلى العَصَار ويضمن له لكل صاع أرطالاً مسمّاة ؟ قال : لا .

١٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يصلح التمر اليابس بالرطب من أجل أن التمر يابس والرطب رطب فإذا يابس نقص ، ولا يصلح الشعير بالحنطة إلا واحداً بواحد ؛ وقال : الكيل يجري مجرى واحداً ويكره قفيز لوز بقفيزين وقفيز تمر بقفيزين ولكن صاع حنطة بصاعين من تمر وصاع تمر بصاعين من زبيب وإذا اختلف هذا والفاكهة اليابسة فهو حسن وهو يجري في الطعام والفاكهة مجرى واحداً ، وقال : لا بأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيل أو وزن .

١٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع الشاميّ قال : كره أبو عبد الله عليه السلام قفيز لوز بقفيزين من لوز وقفيز تمر بقفيزين من تمر .

١٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ،

قوله : « أرطالاً » أي من الشيرج .

الحديث الثاني عشر : حسن .

ولا خلاف بين الأصحاب في عدم جواز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل ومتفاضلاً إلا ابن إدريس حيث جَوَّز مثلاً بمثل ، وفي تعدية الحكم إلى غيرهما كالعنب والزبيب خلاف ، وذهب جماعة إلى المنع ، لكون العلّة منصوصة في الأخبار ، وكثير من الأخبار يدلّ على الجواز .

قوله عليه السلام : « الكيل يجري » أي مع الوزن أو الاتحاد في الكيل يجري

المكيلين مجرى واحداً و يجعلهما متساويين .

قوله عليه السلام : « وهو يجري » أي الحكم في المختلفين والمتجانسين .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

والكرهية مجعولة على الحرمة إجماعاً .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلف رجلاً زيتاً على أن يأخذ منه سمناً ، قال : لا يصلح .

١٥ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا ينبغي للرجل إسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن .

١٦ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن العنب بالزبيب قال : لا يصلح إلا مثلاً بمثل ، قلت : والتتمر والزبيب ؟ قال : مثلاً بمثل .
١٧ - وفي حديث آخر بهذا الإسناد قال : المختلف مثلاً بمثل يداً بيد لا بأس .
١٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن خالد ، عن أبي

وقال في الدروس : منع في النهاية من بيع السمن بالزيت متفاضلاً نسيئة تعويلاً على روايات قاصرة الدلالة ، ظاهرة في الكراهة .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس عشر : موثق .

الحديث السابع عشر : موثق .

قوله عليه السلام : « يداً بيد » ظاهره عدم الجواز في النسيئة ولو اختلف الجنس كما ذهب إليه بعض الأصحاب .

قال في الدروس : لو اختلف الجنس جاز التفاضل نقداً وفي النسيئة خلاف فمنعه ابن الجنيّد في النسيئة وهو ظاهر المفيد وسأدر والقاضي ،

لقوله عليه السلام : « إنَّما الربا في النسيئة » ، وقول الباقر عليه السلام : « إذا اختلف الجنس فلا بأس مثلي بمثل يداً بيد » وجوز الشيخ والمتأخرون على كراهية ، لقوله عليه السلام : « إذا اتفق الجنس مثلاً بمثل ، وإن اختلف فبيعوا كيف شئتم » وصحيحة الحلبي تنزل على الكراهة .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

الرَّيِّعُ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا تَرَى فِي التَّمْرِ وَالْبُسْرِ أَشْأً مِثْلًا بِمِثْلٍ ؟ قَالَ :
لِأَبْسٍ قُلْتُ : فَالْبَخْتَجُ وَالْعَصِيرُ مِثْلًا بِمِثْلٍ ؟ قَالَ : لِأَبْسٍ .

﴿بَابُ﴾

﴿المعاوضة في الحيوان والشياب وغير ذلك﴾

- ١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل
ابن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ؛ وابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر
عليه السلام قال : البعير بالبعيرين والدابة بالدابتين يبدأ بيد ليس به أبس .
- ٢ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي عبد الله البرقي رفعه ، عن
عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع الغزل بالشياب المبسوطة و

و قال الجوهري : البختج : العصير المطبوخ . و قال الجزري : إن أصلها
بالفارسيّة مي يخته . ثم اعلم أن الخبر يدلّ على ما ذهب إليه ابن إدريس من جواز بيع
الرطب بالتمر ، إذ الظاهر أنهم لم يفرّقوا بين الرطب والبسر ، ولا يبعد القول
بالفرق بين البسر والرطب ، لقلة المائيّة فيه بالنسبة إلى الرطب . و كونه حقيقة
في مرتبة الرطب ، واحتمال كون المراد معاوضة البسر بالبسر والتمر بالتمر بعيد .

باب المعاوضة في الحيوان والشياب وغير ذلك

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : «بدأ بيد» ظاهره عدم الجواز في النسيّة ، والمشهور بين المتأخّرين
الجواز ، ومنعه الشيخ في الخلاف متمائلاً ومتفاضلاً ، والمفيد حكم بالبطلان ،
و كرهه الشيخ في المبسوط ، ولعل الأقرب الكراهة ، جمعاً بين الأدلة ، وسيأتي تفصيل
الكلام في الباب الآتي .

الحديث الثاني : مرفوع .

الغزل أكثر وزناً من الثياب ؟ قال : لا بأس .

٣ - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد والعبد بالدرهم قال : لا بأس بالحيوان كله يبدأ بيد .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عثمان بن عيسى ، عن سعيد ابن يسار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير بالبعير ينبدأ بيد ونسيئة ، فقال : نعم لا بأس إذا سميت بالأسنان جذعين أو ثنيين ثم أمرني فخططت على النسيئة .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن فليس ، عن أبي جعفر عليه السلام : لا يبيع راحلة عاجلاً بعشرة ملاقيح من أولاد جهل في قابل .

٦ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن ذكروه ، عن أبان ، عن محمد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما كان من طعام مختلف أو متاع أوشى من الأشياء يتفاضل فلا بأس ببيعه هثلين بمثل يبدأ بيد فأما نظرة فلا تصلح .

قوله عليه السلام : « لا بأس » لأن الثياب غير موزونة ، وإن كان الغزل موزوناً فيدل على جواز التفاضل في الجنس الواحد إذا كان أحد العوضين غير مكيل ولا موزون كما عرفت .

الحديث الثالث : مجهول . وقد مرّ القول فيه :

الحديث الرابع : موثق .

قوله : « فخططت على النسيئة » لاختلاف بين العامة في جواز بيع الحيوان بالحيوانين حالاً ، وإنما الخلاف بينهم في النسيئة فذهب أكثرهم إلى عدم الجواز فالأمر بالخط على النسيئة لثلا براه المخالفون .

الحديث الخامس : حسن .

قوله عليه السلام : « بعشرة ملاقيح » لأنه من بيع المضامين والملاقيح وهو مما

نهى عنه .

الحديث السادس : ضعيف .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام : إن أمير المؤمنين كره اللحم بالحيوان .

٨ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن محمد بن أحمد ، عن أيوب بن نوح ، عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين ، عن منصور قال : سألته عن الشاة بالشاتين و البيضة بالبيضتين ، قال : لا بأس ما لم يكن كيلاً أو وزناً .

٩ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن جعفر بن سماعة ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قال لرجل : ادفع إليّ غنمك وإبلك تكون معي فإذا ولدت أبدلت لك إن شئت إنائها بذكورها أو ذكورها بإنائها فقال : إن ذلك فعل مكروه إلا أن يبدلها بعد ما تولد و يعرفها .

الحديث السابع : موثق .

قوله عليه السلام « بالحيوان » أي الحي أو المذبوح ، و ذهب الأكثر إلى عدم جواز بيع اللحم بالحيوان إذا كانا من جنس واحد .

و قال في المسالك : وخالف فيه ابن إدريس فحكم بالجواز ، لأن الحيوان غير مقدّر بأحد الأمرين ، وهو قوّي مع كونه حيّاً ، وإلاّ فالمنع أقوى ، والظاهر أنّه موضع النزاع . انتهى .

وأقول : الاستدلال بمثل هذا الخبر على التحريم مشكل لضعفه سنداً ودلالة . نعم لو كان الحيوان مذبوحاً و كان ما فيه من اللحم مساوياً للحم أو أزيد يدخل تحت العمومات و يكون الخبر مؤيداً .

الحديث الثامن : موثق .

الحديث التاسع : موثق .

و الظاهر أن المراد بالكراهة الحرمة إن كان على وجه البيع للجهالة ، وبمعناها إن كان على سبيل الوعد .

﴿باب﴾

﴿فيه جمل من المعارضات﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن رجاله ذكره قال : الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزناً بوزن سواء ليس لبعضه فضل على بعض وتباع الفضة بالذهب والذهب بالفضة كيف شئت يداً بيد ولا بأس بذلك ولا تحل النسيئة والذهب والفضة يباعان بماسواهما من وزن أو كيل أو عدد أو غير ذلك يداً بيد ونسيئة جميعاً لا بأس بذلك ، وما كيل أو وزن مما أصله واحد فليس لبعضه فضل على بعض كيلاً بكيل أو وزناً بوزن فإذا اختلف أصل ما يكال فلا بأس به اثنان بواحد يداً بيد ويكره نسيئة [فإن اختلف أصل ما يوزن فليس به بأس اثنان بواحد يداً بيد ويكره نسيئة] وما كيل بما وزن فلا بأس به يداً بيد ونسيئة جميعاً لا بأس به وماعد عدداً ولم يكل ولم يوزن فلا بأس به اثنان بواحد يداً بيد ويكره نسيئة ؛ وقال : إذا كان أصله واحداً وإن اختلف أصل ما يعد فلا بأس به اثنان بواحد يداً بيد ونسيئة جميعاً لا بأس به ؛ وما عد أولم يعد فلا بأس به بما يكال أو بما يوزن يداً بيد ونسيئة جميعاً لا بأس بذلك وما كان أصله واحداً أو كان يكال أو يوزن فخرجه منه شيء لا يكال ولا يوزن فلا بأس به يداً بيد ويكره نسيئة وذلك أن القطن والكتان أصله يوزن وغزله يوزن وثيابه لا توزن فليس للقطن فضل على الغزل وأصله واحد فلا يصلح إلا مثلاً بمثل ووزناً بوزن فإذا صنع منه الثياب صلح يداً بيد والثياب لا بأس الثوبان بالثوب وإن كان أصله واحداً يداً بيد ويكره نسيئة وإذا كان قطن وكتان فلا بأس به اثنان

باب فيه جمل من المعارضات

الحديث الاول : مرسل .

و الظاهر أنه من فتوى علي بن إبراهيم أو بعض مشايخه ، استنبطه من الأخبار وهذا من أمثاله غريب .

قوله : « كيف شئت » أي متساوياً و متفاضلاً .

قوله : « إذا كان أصله واحداً » أي إنما يكره بيع المعداد نسيئة إذا كان

المعدادان من جنس واحد .

بواحد يداً بيد ويكره نسيئة، وإن كانت الشيا بقطناً وكتناً فلا بأس به اثنان بواحد يداً بيد ونسيئة كلاهما لا بأس به ولا بأس بشيا ب القطن والكتان بالصوف يداً بيد ونسيئة وما كان من حيوان فلا بأس به اثنان بواحد وإن كان أصله واحداً يداً بيد ويكره نسيئة، وإذا اختلف أصل الحيوان فلا بأس اثنان بواحد يداً بيد ويكره نسيئة وإذا كان حيوان بعرض فتعجلت الحيوان وأنسأت العرض فلا بأس به وإن تعجلت العرض وأنسأت الحيوان فهو مكروه

قوله : « فإن كانت الشيا بقطناً وكتناً » أي بعضها من قطن و بعضها من كتان فلا بأس ببيع الاثنين من القطن بواحد من الكتان يداً بيد ونسيئة .

و تفصيل القول في تلك المسألة : أن الثمن و المثلن : إما أن يكونا ربويين أو أحدهما أو يكونا معاً غير ربويين .

أما الأول : فإن تماثلاً في الجنس وجبت المساواة والحلول فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسيئة وإن تساوبا قدراً، قال العلامة في المختلف : ولا أعرف في ذلك خلافاً إلا قولاً نادراً للشيخ في الخلاف ، و كلامه قابل للتأويل ، ولو اختلفا في الجنس فإن كان أحدهما من الأثمان صح بالإجماع نقداً كان أو نسيئة ، وإن لم يكن أحدهما من الأثمان جاز بيع أحدهما بالآخر نقداً متمائلاً أو متفاضلاً بلا خلاف ، و هل يجوز التفاضل في النسيئة ؟ قولان : قال الشيخ في النهاية : يجوز وذهب المفيد وسلاّر و ابن البرّاج و ابن أبي عقيل إلى تحريمه ، وقال في المبسوط بالكراهة ، و كلام عليّ بن ابراهيم (ره) يحتمل الكراهة والتحريم ، والفرق الذي بينه في الاختلاف في كونه مكيبلاً أو موزوناً و الاتفاق فيهما غير معروف .

و أما الثاني فالمرءف بينهم جوازه نقداً و نسيئة .

و أما الثالث فإنه يجوز نقداً بلا خلاف ، و في النسيئة قولان : قال الشيخ في النهاية و الخلاف : لا يجوز لا متفاضلاً ولا متمائلاً .

وقال في المبسوط : يكره ، والمشهور الجواز و حملت أخبار النهي على الكراهة أو التقيّة ، والأخير أظهر ، لقول بعض العامة بعدم الجواز في المعدود ، و بعضهم

وإذا بع حيواناً بحيوان أوزيادة درهم أو عرض فلا بأس ولا بأس أن تعجل الحيوان و تنسى الدراهم والدّار بالدّارين وجريب أرض بحريين لا بأس به يداً بيد . ويكره نسيئة قال : ولا ينظر فيما يكال و يوزن إلا إلى العامة ولا يؤخذ فيه بالخاصة فإن كان قوم يكيلون اللحم ويكيلون الجوز فلا يعتبر بهم لأن أصل اللحم أن يوزن و أصل الجوز أن يعد .

في خصوص الحيوان ، والتفصيل الذي ذكره علي بن إبراهيم واختاره الكليني لم أر من قال به من الأصحاب غيرهما .

قوله : « وإذا بع حيواناً بحيوان » أي فقط أو مع زيادة درهم ، ويحتمل أن يكون مراده جواز ذلك يداً بيد لانسية ، لئلا يخالف ما مر ، ولا يبعد أن يكون قال بالفرق بين بيع الحيوان بحيوان نسيئة أو بيع حيوان ودرهم ، أو متاع بحيوان وبين بيع الحيوان بحيوانين نسيئة فجوز الأول ومنع الثاني .

قوله : « وتنسى الدراهم » أي الدراهم التي ضمها إلى الحيوان في البيع لا الثمن .

قوله « إلا إلى العامة » أي المعتبر في الكيل و الوزن والعّد ما عليه عامة الناس و أغلبهم ، ولا عبرة بما اصطاح عليه بعض آحاد الناس في الكيل و أختميه ، كأن يكيل أحد اللحم ، وأما الجوز فإذا عدّ ثم كيل لاستعلام العدد فلا بأس ، وإن كيل من غير عدد فلا يجوز ، فلا ينافي أخبار الجواز .

ثم أعلم أنّ المشهور بين الأصحاب أنّ المعتبر في الكيل والوزن ما كان في عهد النبي ﷺ إذا علم ذلك و إن تغير ، وإن لم يعلم فعادة البلدان في وقت البيع فإن اختلفت فلكل بلد حكمها ، والشيخان و سائر غلبوا في الربا جانب التحريم في كل البلاد .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع الغرر والمجازفة والشيء المبهم ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح مجازفة ، هذا مما يكره من بيع الطعام .

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له على آخر مائة كرت تمر وله نخل فيأتيه فيقول : أعطني نخلك هذا بما عليك ، فكأنه كرهه ؛ قال : وسألت عن الرجلين يكون بينهما النخل فيقول أحدهما لصاحبه : إما أن تأخذ هذا النخل بكذا وكذا كيلاً مسمى أو تعطيني نصف هذا الكيل إما زاد أو نقص وإما أن آخذه أنا بذلك ؟ قال : نعم لا بأس به .

باب بيع الغرر و المجازفة و الشيء المبهم

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « سميت » أي عند البيع أو في العرف مطلقاً أو إذا لم يعلم حاله في عهد النبي صلى الله عليه وآله ، كما هو المشهور ، وعلى الأول المراد به المجازفة عند القبض ، و الكراهة هنا محمولة على الحرمة كما هو المشهور بين الأصحاب .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله : « فكرهه » لعلّه داخل في المزابنة بالمعنى الأعمّ فينبني على القولين .
قوله عليه السلام : « لا بأس » قال المحقق في الشرايع : إذا كان بين اثنين نخل أو شجر فتقبل أحدهما بحصة صاحبه بشيء معلوم كان جائزاً .

و قال في المسالك : هذه القبالة عقد مخصوص مستثناة من المزابنة والمحاولة معاً ، و الأصل رواية ابن شعيب ولا دلالة فيها على إيقاعها بلفظ التقبيل .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الجوز لا يستطيع أن يعد فيكال بمكيال فيعد ما فيه ، ثم يكال ما بقي على حساب ذلك من العدد ، فقال : لا بأس به .

٤ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ذكره ، عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري بيعاً فيه كيل أو وزن يعيره ، ثم يأخذه على نحو ما فيه ؟ قال : لا بأس به .

٥ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « لا بأس به » هذا مقطوع به في كلام الأصحاب لكن بعضهم قيّدوه بالتعذر تبعاً للرواية ، وبعضهم بالتعسر ولا يبعد حمل عدم الاستطاعة الوارد في الخبر عليه كما هو الشائع في العرف .

الحديث الرابع : مرسل .

قوله : « يعيره » كذا في التهذيب بالعين المهملة والياء المشددة أي يستعلم عيار بعضه ، كأن يزن حملاً مثلاً ويأخذ الباقي على حسابه ، وفي بعض النسخ « بغيره » أي بغير كيل أو وزن : أي لا يزن جميعه أو يتكل على إخبار البائع ، ولا يخفى أنه تصحيف ، والصواب هو الأول ، وبدل على ما ذكره الأصحاب من أنه إذا تعذر أو تعسر الكيل أو الوزن في المكيل والموزون يجوز أن يعتبر كيلاً ويحسب على حساب ذلك .

وقال في المسالك : ليس في رواية عبد الملك تقييد بالعجز ولا بالمشقة ، فينبغي القول بجوازه مطلقاً للرواية ، ولزوال الغرر بذلك ، و التفات السير مفتقر ، ولا قائل بالفرق بين الثلاثة حتى يتوجه القول بالاجتزاء في الموزون خاصة ، للرواية ولأن المعدود أدخل في الجهالة وأقل ضبطاً .

الحديث الخامس : مجهول كالصحيح .

القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له نعم يبيع ألبانها بغير كيل ، قال : نعم حتى ينقطع أوشيء منها .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة قال : سألت عن اللبن يشتري وهو في الضرع ، قال : لا إلا أن يحلب لك

قوله **يُنْقَطِعُ** : « حَتَّى يَنْقَطِعَ ، أَي أَلْبَانُ الْجَمِيعِ أَوْ لَبَنُ بَعْضِهَا ، وَلَا يَبْعُدُ حَمْلُهُ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ بِالْإِنْقِطَاعِ انْفِصَالُ اللَّبَنِ مِنَ الضَّرْعِ ، فَيُؤَافِقُ الْخَبَرَ الْآتِي .

و قال الفاضل الأسترآبادي : يعني اللبن في الضروع كالثمرة على الشجرة ليس ممسكاً يكال عادة ، فهل يجوز بيعها بغير كيل ؟ قال : نعم ، لكن لابد من تعيين بأن يقال إلى انقطاع الألبان أو إلى أن تنتصف أو نظير ذلك .

الحديث السادس : موثق .

قوله **يُنْقَطِعُ** : « اسكَّرَجَة » و في بعض النسخ سكرجة بدون الهمزة في المواضع ، وهو أصوب .

قال في النهاية : هي بضم السين والكاف والراء والتشديد : إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم ، فارسية ، وأكثر ما يوضع فيه الكواميخ و نحوها . ثم أعلم أن المشهور بين الأصحاب عدم جواز بيع اللبن في الضرع للجهالة ، وجوز الشيخ مع الضميمة ولو إلى ما يوجد مدّة معلومة ، لهذه الرواية و الرواية السابقة وقال الشهيد الثاني رحمه الله : الوجه المنع ، إلا أن يكون المعلوم مقصوداً بالذات ، نعم لو صالح على ما في الضرع أو على ما سيوجده مدّة معلومة فالأجود الصحة : و قال الشيخ في الاستبصار بعد إيراد الخبرين بهذا الترتيب ^(١) : فلا ينافي الخبر الأول ، لأنه إنما باع من اللبن مقدار ما في الضرع فلم يجز ذلك لأنه مجهول ، وإنما جاز في الخبر الأول بيعها مدّة معلومة وزماناً معيناً ، فكان ذلك جارياً مجرى الإجازة فساغ ، ولم يكن ذلك حراماً .

سكرجة ، فيقول : اشتر مني هذا اللبن الذي في السكرجة وما في ضرعها بشمن مسمى فإن لم يكن في الضرع شيء كان ما في السكرجة .

٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن أبي سعيد ، عن عبد الملك بن عمرو قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشتري مائة راوية من زيت فأعرض راوية و اثنتين فأزنها ثم آخذ سائرته على قدر ذلك ؟ قال : لا بأس .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن إبراهيم الكرخي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في رجل اشترى من رجل أصواف مائة نعجة وما في بطونها من حمل بكذا وكذا درهماً ؟ قال : لا بأس بذلك إن لم يكن في بطونها حمل ، كان رأس ماله في الصوف .

الحديث السابع : ضعيف . وقد تقدم القول فيه .

الحديث الثامن : مجهول .

و يدل على جواز بيع ما في البطون مع الصوف و الشعر مطلقاً كما ذهب إليه بعض الأصحاب .

و قال المحقق و جماعة : لا يجوز بيع الجلود و الأصواف و الأوبار و الشعر على الأنعام - ولو ضم إليه غيره - لجهالته .

و قال في المسالك : الأقوى جواز بيع ما عدا الجلد منفرداً و منضمّاً مع مشاهدته و إن جهل وزنه ، لأنه حينئذ غير موزون كالثمرة على الشجرة و إن كان موزوناً لو قلع ، و في بعض الأخبار دلالة عليه ، و ينبغي مع ذلك جزؤه في الحال أو شرط تأخيرهِ إلى مدة معلومة ، فعلى هذا يصح ضم ما في البطن إليه إذا كان المقصود بالذات هو ما على الظهر ، وهو جيد ، لكن في استثناء الجلد تأمل ، ثم اختلف الأصحاب في بيع الحمل فمنع جماعة منه ولو مع الضميمة ، و جوزّه بعضهم مع الضميمة مطلقاً ، و بعضهم مع الضميمة إذا كانت مقصودة ، و إليه مال الشهيد الثاني (ره) بناء على قاعدته .

٩ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن رفاعة النخاس قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام قلت له : أ يصلح لي أن أشتري من القوم الجارية الآبقة وأعطيهم الثمن وأطلبها أنا ؟ قال : لا يصلح شراؤها إلا أن تشتري منهم معها شيئاً ثوباً أو متاعاً فتقول لهم : أشتري منكم جاريتكم فلانة وهذا المتاع بكذا وكذا درهماً فإن ذلك جائز .

١٠ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن الأصم ، عن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين صلوات الله عليه نهى أن يشتري شبكة الصياد يقول : اضرب بشبككتك فما خرج فهو من مالي بكذا وكذا .

١١ - سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كانت أجمة ليس فيها قصب أخرج شيء من السمك فيباع وما في الأجمة .

١٢ - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ؛ وحميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل

الحديث التاسع : صحيح .

و على مضمونه و منطوقه فتوى الأصحاب .

الحديث العاشر : ضعيف . و عليه فتوى الأصحاب .

الحديث الحادى عشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « ليس فيها قصب » قيد بذلك لأنه إن كان فيها قصب لا يحتاج إلى ضميمة أخرى ، واختلف الأصحاب في جواز بيع سمك الآجام إذا كان مملوكاً ولم يكن مشاهداً ولا محصوراً ، ف قيل : لا يجوز مطلقاً وإن ضم إليه القصب أو غيره و ذهب جماعة منهم الشيخ إلى الجواز مع الضميمة مطلقاً ، و ذهب الشهيد الثانى (ره) و جماعة إلى أن المقصود بالبيع إن كان هو القصب أو غيره ممّا يصحّ بيعه منفرداً و جعل السمك تابعاً له صحّ البيع ، و إن انعكس أو كانا مقصودين لم يصحّ ، و قول الشيخ قوى لدلالة هذه الرواية و غيرها عليه ، و ضعفها منجبر بالشهرة بين قدماء الأصحاب .

الحديث الثانى عشر : موثق كالصحيح .

الهاشمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتقبّل بجزية رؤوس الرجال و بخراج النخل والآجام والطير وهو لا يدري لعلّه لا يكون من هذا شيء أبداً أو يكون ، قال : إذا علم من ذلك شيئاً واحداً إنّه قد أدرك فاشتره و تقبّل به .

١٣ - علي بن إبراهيم ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن رجل من أصحابنا قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري البصّ فيكيل بعضه ويأخذ البقية بغير كيل ، فقال : إمّا أن يأخذ كلّهُ بتصديقه وإمّا أن يكيله كلّهُ .

و قال العلامة (رحمه الله) في المختلف : قال الشيخ في النهاية : لا بأس أن يشتري الإنسان أو يتقبّل بشيء معلوم جزية رؤوس أهل الذمّة و خراج الأراضين ، و ثمرة الأشجار ، و ما في الآجام من السموك إذا كان قد أدرك شيء من هذه الأجناس و كان البيع في عقد واحد ، ولا يجوز ذلك في ما لا يدرك منه شيء على حال .

و قال ابن إدريس : لا يجوز ذلك لأنّه مجهول ، و الشيخ عوّل على رواية إسماعيل بن الفضل ، و هي ضعيفة مع أنّها محمولة على أنّه يجوز شراء ما أدرك ، و مقتضى اللفظ ذلك ، من حيث عود الضمير إلى الأقرب على أنّنا نقول : ليس هذا بيعاً في الحقيقة ، و إمّا هو نوع مراضة غير لازمة ولا محرّمة انتهى .
و أقول : يحتمل أن يكون على جهة الصلح ، والأظهر أن القبالة عقد آخر أعمّ موردأمن ساير العقود .

و قال الشهيد الثاني (ره) : ظاهر الأصحاب أن القبالة حكماً خاصّاً - زائداً على البيع و الصلح لكون الثمن و المثلّمن واحداً ، و عدم ثبوت الربا ، و في الدروس إنّها نوع من الصلح .

الجديت الثالث عشر : مرسل .

قوله عليه السلام : « إمّا أن يأخذ » لعلّ المراد به أنّه إذا أخبر البايع بالكيل فلا يحتاج إلى كيل البعض أيضاً ، و يجوز الاعتماد عليه في الكيل ، و إن لم يخبر و كان اعتماده على الخرص و التخمين فلا يفيد كيل البعض ، و على التقديرين يدلّ على أن البصّ مكيل .

﴿باب﴾

﴿بيع المتاع وشرائه﴾

- ١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبيِّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألتُه عن رجل اشترى ثوباً ولم يشترط على صاحبه شيئاً فكرهه ثمَّ ردَّه على صاحبه فأبي أن يقبله إلاَّ بوضيعة ، قال : لا يصلح له أن يأخذه بوضيعة فإنَّ جهل فأخذه وباعه يأكثر من ثمنه ردَّ على صاحبه الأوَّل مازاد .
- ٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ،

باب بيع المتاع وشرائه

الحديث الاول : حسن .

ويدلُّ على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنَّه لا يجوز الإقالة بزيادة على الثمن ولا نقصان منه .

الحديث الثاني : حسن .

و ظاهره أنَّه يستحقُّ الزائد كما قال به بعض الأصحاب ، قال العلامة في التحرير : لو قوِّم التاجر متاعاً على الوساطة بشيء معلوم وقال له : بعه فما زدت على رأس المال فهو لك والقيمة لي ، قال الشيخ : جاز وإن لم يواجه البيع ، فإنَّ باع الوساطة بزيادة كان له ، وإنَّ باعه برأس المال لم يكن له على التاجر شيء ، وإنَّ باعه بأقلَّ ضمن تمام ما قوِّم عليه ، ولو ردَّ المتاع ولم يبعه لم يكن للتاجر الامتناع من القبول ، وليس للوساطة أن يبيعه مرابحة ، ولا يذكر الفضل على القيمة في الشراء ، والوجه أنَّ الزيادة لصاحب المتاع وله الأجرة وكذا إنَّ باع برأس المال ، وإنَّ باع بأقلَّ بطل البيع .

قال الشيخ : ولو قال الوساطة للتاجر : خبرني بثمان هذا المتاع ، و الربح

عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في رجل قال لرجل : بع ثوبي بعشرة دراهم فما فضل فهو لك ، فقال : ليس به بأس .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يحمل المتاع لأهل السوق وقد قوموه عليه قيمة فيقولون : بع فما ازددت فلك ، قال : لا بأس بذلك ولكن لا يبيعهم مراوحة .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد ، عن أبي عبدالله عليه السلام ؛ وغيره ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بأجر السمسار إنما يشتري للناس يوماً بعد يوم بشيء مسمى إنما هو بمنزلة الأجراء .

٥ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن السمسار يشتري بالأجر فيدفع إليه الورق ويشرط عليه إنك إن تأتني بما تشتري فما شئت تركته فيذهب فيشتري ثم يأتي بالمتاع فيقول : خذما رضيت ودع ما كرهت ، قال : لا بأس .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن معاوية

علي في بكذا ففعل التاجر كذلك غير أنه لم يواجهه البيع ، ولا ضمن هو الثمن ثم باع بواسطة بزيادة على رأس المال والثمن كان ذلك للمتاجر ، وله أجرة المثل لا أكثر من ذلك ، ولو كان قد ضمن الثمن كان له ما زاد على ذلك من الربح ، ولم يكن للمتاجر أكثر من رأس المال الذي قرره .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « إنما يشتري » أي يعمل عملاً يستحق الأجرة و الجعل بإزاء أو المعنى أنه لا بد من توسطه بين البائع والمشتري لإطلاعه على القيمة بكثير المزاوله .

الحديث الخامس : مرسل كالموثق .

الحديث السادس : مجهول .

ابن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجراب الهروي والقوهي فيشتري الرجل منه عشرة أثواب فيشترط عليه خياره كل ثوب بربح خمسة أو أقل أو أكثر فقال : ما أحب هذا البيع أرأيت إن لم يجد خياراً غير خمسة أثواب وجد البقية سواء ، قال له إسماعيل ابنه : إنهم قد اشترطوا عليه أن يأخذ منهم عشرة فردد عليه مراراً ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : إنما اشترط عليه أن يأخذ خيارها ، أرأيت إن لم يكن إلا خمسة أثواب وجد البقية سواء ؟ وقال : ما أحب هذا وكرهه لموضع الغبن .

٧ - محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابه ، عن الحسين بن الحسن ، عن حماد ، عن

قوله « فيشترط عليه خياره » فيه إشكالان : الأول - من جهة عدم تعيين المبيع ، كأن يشتري قفيزاً من صبرة أو عبداً من عبيدين ، وظاهر بعض الأصحاب والأخبار كهذا الخبر جواز ذلك .

و الثاني من جهة اشتراطه ما لا يعلم تحققه في جملة ما أتىهم فيه المبيع ، وظاهر الخبر أن المنع من هذه الجهة ، ومقتضى قواعد الأصحاب أيضاً ذلك ، ولعلّ غرض إسماعيل أنه إذا تعذر الوصف يأخذ من غير الخيار ذاهلاً عن أن ذلك لا يرفع الجهالة ، و كونه مظنة للنزاع الباعثين للمنع .

الحديث السابع : مرسل .

قوله عليه السلام : « بدينار غير درهم » أطلق الشيخ و جماعة من الأصحاب المنع من ذلك ، و الخبر يحتمل الوجهين :

أحدهما - أن يكون المراد عدم معلومية نسبة الدرهم من الدينار في وقت البيع ، و إن كان آثلاً إلى المعلومية .

و ثانيهما - أن يكون المراد جهالتها بسبب اختلاف الدراهم ، أو باختلاف قيمة الدينارين و عدم معلوميتهما عند البيع ، أو عند جوب أداء الثمن ، و لعل هذا أظهر .

أبي عبد الله عليه السلام قال : يكره أن يشتري الثوب بدينار غير درهم لأنه لا يدري كم الدينار من الدرهم .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع المراجعة ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن محمد بن أسلم ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يشتري المتاع جميعاً بالثمن ثم يقوّم كل ثوب بما يسوى حتى يقع على رأس ماله جميعاً أبيعته مراجعة ؟ قال : لا حتى يبين له إنما قوّمه .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قدم لأبي عليه السلام متاع من مصرف صنع طعاماً ودعالة التجار فقالوا : إننا نأخذ منك بده دوازه ؟ فقال لهم أبي : وكم يكون ذلك ؟ قالوا : في عشرة آلاف ألفين ، فقال لهم أبي : إنني أبيعكم هذا المتاع باثني عشر ألفاً فباعهم مساومة .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ،

قال في المسالك : يجب تقييده بجهالة نسبة الدرهم من الدينار ، بأن جعله ممّا يتجدد من النقد حالاً ومؤجلاً ، أو من الحاضر مع عدم علمهما بالنسبة ، فلو علماها صح ، وفي رواية السكوني إشارة إلى أن العلة هي الجهالة .

باب بيع المراجعة

الحديث الاول : صحيح على الظاهر .

ويدل على ما هو المشهور من أنه إذا اشترى أمتعة صفقة لا يجوز بيع بعضها مراجعة إلا أن يخبر بالحال ، وقال ابن الجنيد وابن البراج : يجوز فيما لا تفاضل فيه كالمعدود المتساوي ، وفي شمول الخبر لهذا الفرد نظر .

الحديث الثاني : حسن .

ويدل على مرجوحية بيع المراجعة بالنسبة إلى المساومة ، قال في التحرير :

بيع المساومة أجود من المراجعة والتولية .

الحديث الثالث : مجهول .

عن القاسم بن سليمان ، عن جرّاح المدائني قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنني لأكره بيع ده يازده وده دوازده ولكن أبيعك بكذا وكذا .

٤ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان بن عثمان ، عن محمد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنني أكره بيع عشرة بأحدى عشرة وعشرة باثني عشرة ونحو ذلك من البيع ولكن أبيعك بكذا وكذا مساومة قال : وأتاني متاع من مصر فكرهت أن أبيعته كذلك وعظم عليّ فبعته مساومة .

٥ - الحسين بن محمد ، عن محمد بن أحمد النّسدي ، عن محمد بن خالد ، عن إسماعيل ابن عبد الخالق قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إننا نبعث بالدرّاهم لها صرف إلى الأهواز فيشتري لنا بها المتاع ، ثم نلبث فإذا باعه وضع عليه صرفه فإذا بعناه كان علينا أن نذكر له صرف الدرّاهم في المراجعة يجزئنا عن ذلك ؟ فقال : لا ، بل إذا كانت المراجعة

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

وقال الشيخ في النهاية : لا يجوز أن يبيع الإنسان متاعاً مرابحة بالنسبة إلى أصل المال ، بأن يقول : أبيعك هذا المتاع بربح عشرة واحد واثنين ، بل يقول بدلاً من ذلك : هذا المتاع عليّ بكذا وأبيعك إياه بكذا بما أراد ، و تبعه بعض الأصحاب . وذهب الأكثر إلى الكراهة ، ولا يخفى عدم دلالة تلك الأخبار على ما ذكره بوجه ، بل ظاهر بعضها و صريح بعضها أنه عليه السلام لم يكن يحب بيع المراجعة إمّا لعدم شرائه بنفسه ، أو لكثرة مفساد هذه المبايعات و مرجوحيتها بالنسبة إلى المساومة كما لا يخفى .

الحديث الخامس : ضعيف .

و قال الجوهري : الصرف في الدراهم : هو فضل بعضه على بعض في القيمة . قوله عليه السلام : « فإذا باعه » أي الوكيل في هذا البلد بحضرة المالك ، ولذا قال ثانياً : « بعناه » أو في الأهواز . قوله « صرف الدراهم » أي لا بدّ لنا من إضافة الصرف إلى الثمن في المراجعة أجزئنا مثل هذا الإخبار عن الإخبار بأن بعضه من جهة الصرف أم لا بدّ من ذكر ذلك ، فقوله « يجزئنا » ابتداء السؤال و يحتمل أن يكون « كان

فأخبره بذلك وإن كان مساومة فلا بأس .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يحيى بن الحجّاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لي : اشتري هذا الثوب وهذه الدّابة ويعينها وأربحك فيها كذا وكذا ، قال : لا بأس بذلك ، قال : ليشتريها ولا تواجهه البيع قبل أن يستوجبها أو تشتريها .

٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن أيّوب بن راشد ، عن ميسر بن يسّاع الزّطّي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّنا نشترى المتاع بنظرة فيجيبه الرجل فيقول : بكم تقوم عليك ؟ فأقول بكذا وكذا ، فأبيعه بربح ، فقال : إذا بعته مراجعة كان له من النظرة مثل مالك ، قال : فاسترجعت وقلت : هلكنّا ، فقال : ممّ ؟ فقلت : لأنّ ما في الأرض علينا للاستفهام و ابتداء السؤال ، فالمراد بذكر الصرف ذكر أن بعض ذلك من جهة الصرف فقولهم «يجزينا» للشقّ الآخر من التّرديد ، والأوّل أظهر .

وروى الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم عن إسماعيل بن عبد الخالق ، قال : سألته فقلت : إنّنا نبعث الدراهم إلى الأهواز لها صرف فيشتري بها لنا متاع ثم نكتب روزنامچه و نوضع عليه صرف الدراهم ، فإذا بعنا فعليّنّا أن نذكر صرف الدراهم في المراجعة ويجزينا عن ذلك ؟ قال : إذا كان مراجعة فأخبره بذلك ، وإن كان مساومة فلا بأس .

الحديث السادس : صحيح .

قوله عليه السلام : « ولا تواجهه البيع » أي لا تبعه قبل الشراء لأنّه بيع ما لم يملك بل عدّه بأن تبعه بعد الشراء . والتّرديد في قوله « أو تشتريها » لعلّه من الراوي .

الحديث السابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « كان له من النظرة » عمل به جماعة من الأصحاب ، والمشهور بين المتأخّرين أن المشتري يتمخّر بين الردّ وإمساكه بما وقع عليه العقد .
قوله « لأنّ ما في الأرض » اسم إنّ ضمير الشأن ، و « ما » نافية و « يشتري » استفهام

ثوب إلا أبيعته مرابحة يشتري منّي ولو وضعت من رأس المال حتى أقول بكذا وكذا ، قال : فلمّا رأى ماشقّ عليّ قال : أفلا أفتح لك باباً يكون لك فيه فرجٌ ؟ قل : قام عليّ بكذا وكذا وأبيعك بزيادة كذا وكذا ولا تقل بربح .

٨ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عليّ بن أسباط ، عن أسباط بن سالم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّنا نشتري العدل فيه مائة ثوب خيار وشرار دستمافيجيننا الرّجل فيأخذ من العدل تسعين ثوباً بربح درهم درهم فينبغي لنا أن نبيع الباقي على مثل ما بعنا ؟ فقال : لا ، إلا أن يشتري الثوب وحده .

﴿ باب ﴾

﴿ السلف في المتاع ﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بالسّلم في المتاع إذا وصفت الطّول والعرض .

إنكاريّ ، وليس في الفقيه كلمة «إلا» وهو أظهر . ولعلّ الوجه في الجواب أن لفظ الربح صريح في المرابحة شرعاً بخلاف لفظ الزيادة ، ويمكن حمله على المساومة بأن يكون هذا القول قبل البيع ، لكنّه بعيد ، وبالجملّة لم أعثر على من عمل بظاهره من الأصحاب ، ويشكل العدول به مع جهالته عن فحواي سائر الأخبار . ثمّ أعلم أنّه قيل في تصحيح العبارة : إنّ كلمة «ألا» مركّبة من أن المصدريّة ولا النافية ، والمصدر نائب مناب ظرف الزمان ، والأظهر ما ذكرناه أولاً .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : «لا» أي لا يجوز بيع المرابحة إلا إذا اشتريت الثوب وحده كما مرّ ، وهذا يردّ مذهب ابن الجنيد وابن البرّاج .

باب السلف في المتاع

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : «إذا وصفت» لعلّه على سبيل المثال ، والمراد وصفه بما يكون

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألته عن السلم وهو السلف في الحرير والمتاع الذي يصنع في البلد الذي أنت فيه ، قال : نعم إذا كان إلى أجل معلوم .

٣ - علي بن إيزهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن معاوية ابن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : لا بأس بالسلم في المتاع إذا سميت الطول والعرض .

﴿باب﴾

﴿الرجل يبيع ما ليس عنده﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن حديد بن حكيم الأزدى قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يجيئني الرجل يطلب مني المتاع بعشرة آلاف درهم أو أقل أو أكثر وليس عندي إلا بألف درهم فأستعير من جاري وأخذ من ذاودا فأبيعه منه ثم أشتريه منه أو آمر من يشتريه فأرده على أصحابه ، قال : لا بأس به .

مضبوطاً يرجع إليه .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : مجهول .

باب الرجل يبيع ما ليس عنده

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله : « فأستعير » استعير العارية هنا للقرض .

قوله : « فأبيعه منه » أي من الرجل الذي يطلب مني المتاع .

قوله : « ثم أشتريه منه » أي من ذلك الثمن أو من جنس ذلك المتاع ، وقيل :

الضمير راجع إلى المشتري والمعنى أنه باع من رجل عشرة آلاف درهم من الأمتعة سلفاً ، ثم يجيء المشتري ويطلب السلف فأستقرض المتاع من جاري وأعطيه ثم أشتري المتاع منه بثمن أزيد وأرده على صاحب المتاع ، وهذا من حيل الربا ،

٢ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن منصور ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل باع بيعاً ليس عنده إلى أجل وضمن له البيع ، قال : لا بأس به .

٣ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل اشترى متاعاً ليس فيه كيل ولا وزن أبيعته قبل أن يقبضه ؟ قال : لا بأس .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يجيئني يطلب المتاع فأقوله على الربح ثم أشتريه فأبيعته منه ، فقال : أليس إن شاء أخذ وإن شاء ترك ؟ قلت : بلى ، قال : لا بأس به ، قلت : فإن من عندنا يفسده قال : ولم ؟ قلت : باع ما ليس عنده ، قال : فما يقول في السلم قد باع صاحبه ما ليس عنده ؟ قلت : بلى ، قال : فإنما صلح من أجل أنهم يسمونه سلفاً ، إن أبي كان يقول : لا بأس ببيع كل متاع كنت تجده في الوقت الذي بعته فيه .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن

و على الأول يستقرض المتاع و يبيعه من الرجل بضمن غال ، ثم يشتري من رجل آخر بقيمة الوقت ، ويرده على المقرض و هو أظهر .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : صحيح .

و يدل على جواز البيع قبل القبض في غير المكيل والموزون .

الحديث الرابع : حسن .

قوله عليه السلام : « إن شاء أخذ » إنما ذكر هذا ليظهر أنه لم يشتره وكالة عنه . وقوله عليه السلام : « فإنما صلح » استفهام للإنكار ، أي ليست هذه التسمية صالحة للمفرق ، و لعله عليه السلام إنما قال ذلك على سبيل التنزل ، لأنه عليه السلام إنما جوز البيع بعد الشراء ، وفي هذا الوقت المتاع عنده موجود .

قوله عليه السلام : « تجده في الوقت » لعله مقصور على ما إذا باعه حالاً أو المراد بوقت البيع وقت تسليم المبيع مجازاً أو كلمة « في » تعليلية .

الحديث الخامس : صحيح ، و السؤال لبيان عدم الشراء وكالة .

أَيُّوب ، عن معاوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرَّجُلُ يَجِئُنِي يَطْلُبُ الْمَتَاعَ الْحَرِيرَ وَلَيْسَ عِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ فَيَقُولُنِي وَأَقُولُهُ فِي الرِّيحِ وَالْأَجَلَ حَتَّى نَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ أَذْهَبُ فَأَشْتَرِي لَهُ الْحَرِيرَ وَادْعُوهُ إِلَيْهِ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدَ بَيْعاً هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا عِنْدَكَ أَيْسْتَطِيعُ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَيْهِ وَيَدْعَكَ أَوْ وَجَدْتَ أَنَّكَ أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْصَرِفَ عَنْهُ وَتَدْعَهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : لَا بَأْسَ .

٦ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن يحيى بن الحجَّاج عن خالد بن نجيع قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرَّجُلُ يَجِئُ فَيَقُولُ : اشْتَرِ هَذَا الثَّوبَ وَأُرْبِحْكَ كَذَا وَكَذَا ؟ فَقَالَ : أَلَيْسَ إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ؟ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا يَحْلُلُ الْكَلَامَ وَيَحْرُمُ الْكَلَامَ .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لَا بَأْسَ بِأَنْ تَبِيعَ الرَّجُلُ الْمَتَاعَ لَيْسَ عِنْدَكَ تَسَاوَمَهُ ثُمَّ تَشْتَرِي لَهُ نَحْوَ الَّذِي طَلَبَ ثُمَّ تَوَجِّهَ عَلَى نَفْسِكَ ثُمَّ تَبِيعَهُ مِنْهُ بَعْدَ .

٨ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيِّ قال : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعاً لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَى أَجَلٍ وَضَعَنَ الْبَيْعَ قَالَ : لَا بَأْسَ .

٩ - بعض أصحابنا ، عن عليِّ بن أسباط ، عن أبي مَخْلَدٍ السَّرَّاجِ قَالَ : كُنَّا

الحديث السادس : مجهول وفي بعض النسخ خالد بن الحجَّاج فيكون حسناً .

قوله **يَجِئُ** : « يَحْلُلُ الْكَلَامَ » يَعْنِي إِنْ قَالَ الرَّجُلُ : اشْتَرِ لِي هَذَا الثَّوبَ ، لَا يَجُوزُ أَخْذُ الرِّيحِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ فِي التَّرِكَ وَالْأَخْذَ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ اشْتَرَاهُ وَكَالَهُ عَنْهُ وَإِنْ قَالَ : اشْتَرِ هَذَا الثَّوبَ لِنَفْسِكَ وَأَنَا أَشْتَرِيهِ مِنْكَ وَأُرْبِحْكَ كَذَا وَكَذَا يَجُوزُ أَخْذُ الرِّيحِ مِنْهُ ، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي التَّرِكَ وَالْأَخْذَ .

الحديث السابع : صحيح .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : مجهول .

و يدلُّ على جواز السلم في الجلود ، و المشهور بين الأصحاب عدم الجواز

عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه معتب فقال: بالباب رجلان، فقال: أدخلهما فدخلتا فقال أحدهما: إنني رجلٌ قصّابٌ وإنني أبيع المسوك قبل أن أذبح الغنم، قال: ليس به بأس ولكن انسبها غنم أرض كذا وكذا.

﴿ باب ﴾ -

﴿ فضل الشيء الجيد الذي يباع ﴾

١ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن بعض أصحابنا، عن مرويّ ابن عبيد، ممّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: في الجيّد دعوتان وفي الرديّ دعوتان يقال لصاحب الجيّد: بارك الله فيك وفيمن باعك، ويقال لصاحب الرديّ: لا بارك الله فيك ولا فيمن باعك.

٢ - محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن الوشاء، عن عاصم بن حميد قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: أي شيء تعالج؟ قلت: أبيع الطعام فقال لي: اشتر الجيّد وبع الجيّد فإنّ الجيّد إذا بعته قيل له: بارك الله فيك وفيمن باعك.

للاختلاف، وعدم الانضباط.

وقال الشيخ: يجوز مع المشاهدة، وأورد عليه أنّه يخرج عن السلم، ووجه كلامه بأن المراد مشاهدة جملة كثيرة يكون المسلم فيه داخلاً في ضمنها، وبهذا لا يخرج عن السلم، وهذه الكلمات في مقابلة النصّ غير مسموعة.

باب فضل الشيء الجيد الذي يباع

الحديث الاول : مرسل .

الحديث الثاني : مجهول .

﴿ باب العينة ﴾

١ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص ابن سوقة ، عن الحسين بن المنذر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يجيئني الرجل فيطلب العينة فأشتري له المتاع مراجة ثم أبيعته إياه ثم أشتريه منه مكاني ، قال : فقال : إذا كان بالخيار إن شاء باع وإن شاء لم يبع . وكنت أنت أيضاً بالخيار إن شئت اشتريت وإن شئت لم تشتري فلا بأس ، قال : قلت : فإن أهل المسجد يزعمون أن هذا فاسدٌ ويقولون : إن جاء به بعد أشهر صلح ، فقال : إن هذا تقديم وتأخير فلا بأس به .

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن إسماعيل بن عبد الخالق قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن العينة وقلت : إن عامة تجارنا اليوم يعطون العينة فأقبض عليك كيف

باب العينة

قال في النهاية : العينة هو أن يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل مسمى ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به ، فإن اشترى بحضرة صاحب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم وقبضها ، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن ، فهذه أيضاً عينة ، وهي أهون من الأولى وسميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة ، لأن العين هو المال الحاضر .

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « إن شاء باع » أي يكون الغرض تحقق البيع واقعاً ، والمراد بأهل المسجد فقهاء المدينة الذين كانوا يجلسون في المسجد للتعليم والإفتاء وإضلال الناس ، ولعلهم كانوا يشترطون الفاصلة المعتبرة بين البيعين ، أو كانوا يجوزون ذلك في المؤجل ، ويمنعونه في الحال ، فأجاب عليه السلام بأن التقديم والتأخير لا مدخل له في الجواز ، وإذا كان في الذمة فلا فرق بين الحال والمؤجل .

الحديث الثاني : صحيح .

تعمل؟ قال: هات، قلت: يأتينا الرجل المساوم يريد المال فيساومنا وليس عندنا متاع فيقول: أربحك ده يازده وأقول أنا: ده دوازده فلانزال نتراوض حتى نتراوض على أمر فاذا فرغنا قلت له: أي متاع أحب إليك أن أشتري لك؟ فيقول: الحرير لأنه لا نجد شيئاً أفضل وضيعة منه فأذهب وقد قالته من غير مبايعة، فقال: أليس إن شئت لم تعطه وإن شاء لم يأخذ منك؟ قلت: بلى، قال: فأذهب فأشتري له ذلك الحرير وأما كس بقدر جهدي ثم أجيء به إلى بيتي فأبيعه فربما ازددت عليه القليل على المقابلة وربما أعطيته على ما قالته وربما تعاسرنا فلم يكن شيء فاذا اشتري مني لم يجد أحداً أغلى به من الذي اشتريته منه فيبيعه منه فيجيء ذلك فيأخذ الدراهم فيدفعها إليه وربما جاء ليحمله عليّ فقال: لا تدفعها إلا إلى صاحب الحرير، قلت: وربما لم يتفق بيني وبينه البيع به وأطلب إليه فيقبله مني، فقال: أو ليس إن شاء لم يفعل وإن شئت أنت لم ترد؟ قلت: بلى لو أنه هلك فمن مالي، قال: لا بأس بهذا إذا أنت لم تعد هذا فلا بأس به.

قوله: «يريد المال» لعل المراد بالمال النقد، أي ليس غرضه المتاع بل إنما يريد اقتراض الثمن، وهذه حيلة له.

قوله: «فقال» جملة معترضة بين سؤال السائل، وقوله «فأذهب» من تمة السؤال.

قوله: «فلم يكن شيء» أي لا يتحقق البيع بيني وبينه.

قوله: «لم يجد أحداً أغلى به» أي لا يجد أحداً يشتري منه أغلى وأكثر من البائع الأول الذي باعني فيبيعه منه ثم يجيء البائع فيأخذ الثمن منه ويعطيه المشتري الذي اشتري مني.

قوله **البيع**: «لا تدفعها» أي لا تقبل الحوالة وعلله على الكراهة.

قوله: «وأطلب إليه» أي ألتمس من البائع الذي باعني المتاع أن يقبل متاعه ويفسخ البيع.

قوله **البيع**: «إذا أنت لم تعد» أي لم تتجاوز هذا الشرط، أي إن شاء لم يفعل ولو شئت لم ترد، من عدا يعدو.

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلب من رجل ثوباً بعينة فقال : ليس عندي وهذه دراهم فخذها فاشتر بها فأخذها واشترى ثوباً كما يريد ثم جاء به ليشتريه منه ، فقال : أليس إن ذهب الثوب فمن مال الذي أعطاه الدراهم ؟ قلت : بلى فقال : إن شاء اشترى وإن شاء لم يشتره ؟ قال : فقال : لا بأس به .

٤ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل يعين ثم حل دينه فلم يجد ما يقضي أيتعين من صاحبه الذي

الحديث الثالث : صحيح .

قوله : « بعينة » قال في التحرير : العينة جائزة ، قال في الصحاح : هي السلف وقال بعض الفقهاء : هو أن يشتري السلعة ثم إذا جاء أجل باعها على بايعها بمثل الثمن أو أزيد .

و قال ابن إدريس في السرائر : العينة بكسر العين - معناها في الشريعة هو أن يشتري السلعة بثمن مؤجل ، ثم يبيعها بدون ذلك نقداً ليقضي ديناً عليه لمن قد حل له عليه ، و يكون الدين الثاني وهو العينة من صاحب الدين الأول ، مأخوذ من العين ، وهو النقد الحاضر .

قوله : « فاشتر بها » أي وكالة ، وسؤال الإمام عليه السلام عن كون الضمان على صاحب الدراهم وكون طالب العينة بالخيار ليتضح كونه على سبيل الوكالة ، لأنه اقترض منه الدراهم و اشترى المتاع لنفسه ، فإنه حينئذ إن أخذ الزيادة يكون الربا ، و الظاهر أنه سقط بعد قوله « لم يشتره » « قلت : بلى » من النسأخ ، وهو مراد .

الحديث الرابع : حسن .

قوله : « أيتعين » و ذلك مثل أن يكون له على رجل دين يطلبه منه و ليس عنده ما يقضيه ، كأن يكون ألف درهم مثلاً ، فيقول له : أبيعك متاعاً يسوي ألف درهم ، بألف ومائتي درهم ، على أن تؤدّي ثمنه بعد سنة ، فإذا باعه المتاع يشتريه

عينه ويقضيه ؟ قال : نعم .

٥- أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن إسماعيل ، عن أبي بكر الحضرمي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يكون لي على الرجل الدراهم فيقول لي : بعني شيئاً أفضيك فأبيعه المتاع ثم أشتريه منه وأقبض مالي ؟ قال : لا بأس .

٦- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن حنان بن سدير قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له جعفر بن حنان : ما تقول في العينة في رجل يبيع رجلاً فيقول له : أبايعك بده دولزده وبده يازده ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : هذا فاسد ولكن يقول : أربح عليك في جميع الدراهم كذا وكذا ويساومه على هذا فليس به بأس ، وقال : أساومه وليس عندي متاع ، قال : لا بأس .

٧- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل لي عليه مال وهو معسر فأشتري ببعاً من رجل إلى

منه بألف درهم التي هي في ذمته ، فيكون قد قضى الدين الأول وبقي عليه الألف والمائتان ، وهذا من حيل الربا .

الحديث الخامس : حسن .

الحديث السادس : موثق .

قوله عليه السلام : « هذا فاسد » فيه إشعار بكراهة نسبة الربح إلى رأس المال كما فهمه الأصحاب ، و يحتمل أن يكون المراد به أنه لا يقول عند البيع « ده يازده » (وده دوازده) ولكن يقاوله قبل البيع على الربح ثم يبيعه بمجموع ما رضيا به مساومة . ولعل الأظهر أن المراد بالمساومة هنا المرافضة والمقاولة قبل البيع ، لا البيع مع عدم الإخبار برأس المال ؟ وعلى أي حال لا بد من حمل آخر الخبر على أنه يقاوله على شيء ولا يوقع البيع ، ثم يشتري المتاع ويبيعه منه كما صرح به في أخبار آخر .

الحديث السابع : حسن .

أجل على أن أضمن ذلك عنه للرجل ويقضيني الذي عليه ، قال : لا بأس .

٨- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن هارون ابن خازجة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : عيّنت رجلاً عينة فقلت له : أقضني ، فقال : ليس عندي تعيني حتى أقضيك ، قال : عيّنه حتى يقضيك .

٩- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحديد ، عن محمد بن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : إن سلسبيل طلبت مني مائة ألف درهم على أن تربحني عشرة آلاف فأقرضتها تسعين ألفاً وأبيعها ثوباً وشياً تقوم عليّ بألف درهم بعشرة آلاف درهم ؟ قال : لا بأس .

وفي رواية أخرى لا بأس به أعطها مائة ألف وبعها الثوب بعشرة آلاف واكتب عليها كتابين .

قوله : « على أن أضمن ذلك » لعل فائدته مع الضمان أنه يحصل في يده مال وإن ألزم أدائه ، وأنه إذا كان الطالب غيره ظاهراً يؤدى إليه ، وفي التهذيب ^(١) « على أن أضمن عنه لرجل » فيمكن أن يكون الرجل المضمون له غير البائع ، فتظهر الفائدة إذا كان ما يضمنه أقل من ماله الذي يؤدى إليه ، لكنّه بعيد وما في الكتاب أظهر .

الحديث الثامن : صحيح .

الحديث التاسع : ضعيف وآخره مرسل .

قوله : « ثوباً وشياً » يمكن أن يقرأ بتخفيف الياء وسكون الشين ، ليكون مصدراً أو بتشديد الياء وكسر الشين ، على فعيل أي ثوباً من جنس الوشي كخاتم حديد .

قال في القاموس : الوشي : نقش الثوب ، ويكون من كل لون ، ووشي الثوب كوعى ووشياً وشيّة حسنة : منممه و نقشه و حسنه كوشاه .

١٠- أبو عليّ الأشعريّ، عن الحسن بن عليّ بن عبد الله، عن عمّه محمد بن عبد الله، عن محمد بن إسحاق بن عمار قال: قلت للرّضا عليه السلام: الرّجل يكون له المال قد حلّ عليّ صاحبه يبيعه لؤلؤة تساوي مائة درهم بألف درهم ويؤخّر عنه المال إلى وقت؟ قال: لا بأس، قد أمرني أبي ففعلت ذلك. وزعم أنّه سأل أبا الحسن عليه السلام عنها فقال له مثل ذلك.

١١- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: يكون لي على الرّجل دراهم فيقول: أخرني بها وأنا أريحك فأبيعه جبة تقوم عليّ بألف درهم بعشرة آلاف درهم أو قال: بعشرين ألفاً وأؤخّره بالمال قال: لا بأس.

١٢- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة قال: سألته عن الرّجل أريد أن أعيّنه المال ويكون لي عليه مال قبل ذلك فيطلب منّي مالاّ أزيد به على مالي الذي لي عليه، أيسّقيم أن أزيد مالاّ وأبيعه لؤلؤة تساوي مائة درهم بألف درهم، فأقول: أبيعك هذه اللؤلؤة بألف درهم على أن أؤخّرك بثمانها وبمالي عليك كذا وكذا شهراً، قال: لا بأس.

﴿ باب ﴾

﴿ الشرطين في بيع ﴾

١- عليّ بن إبراهيم، عن أبيه [عن ابن أبي نجران] عن عاصم بن حميد، عن محمد بن

الحديث العاشر: مجهول ..

الحديث الحادى عشر: موثق .

الحديث الثانى عشر: صحيح .

و هذه الأخبار تدلّ على جواز الفرار من الرّبا بأمثال تلك الحيل، والأولى

الاقتضار عليها بل تركها مطلقاً تحرّراً من الزلل .

باب الشرطين في بيع

الحديث الاول: حسن .

قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من باع سلعة فقال : إنَّ ثمنها كذا وكذا يداً يبدو ثمنها كذا وكذا نظرة فخذها بأيِّ ثمن شئت وجعل صفقتها واحدة فليس له إلا أقلُّهما وإن كانت نظرة . قال : وقال عليه السلام : من ساوم بثنين أحدهما عاجلاً والآخر نظرة فليسبم أحدهما قبل الصفقة .

﴿باب﴾

﴿الرجل يبيع البيع ثم يوجد فيه عيب﴾

١- عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسن بن عطية ، عن عمر بن يزيد قال : كنت أنا وعمر بالمدينة فباع عمر جراباً هروياً كلّ ثوب بكذا وكذا فأخذوه فاقسموه فوجدوا ثوباً فيه عيب فردّوه فقال لهم عمر : أعطيك ثمنه الذي بعتمكم به ، قالوا : لا ، ولكن نأخذ منك قيمة الثوب ، فذكر عمر ذلك لأبي عبد الله عليه السلام ، فقال : يلزمه ذلك .

قوله عليه السلام : « وإن كانت نظرة » عمل به بعض الأصحاب ، فقالوا : يلزم أقل الثمنين وأبعد الأجلين ، والمشهور بين الأصحاب بطلان هذا العقد .
قوله عليه السلام : « فليسبم » لعل المراد به أنّه لا يجوز هذا التردد ، بل لابد من أن يعيّن أحدهما قبل العقد و يوقعه عليه .

باب الرجل يبيع البيع ثم يوجد فيه عيب

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « يلزمه » أي عمر وهو البايع إن للمشتري بسبب تبعض الصفقة أن يردّ الجميع ، فلو ماكس في ذلك ردّ عليه الجميع ، فبهذا السبب يلزمه القبول ، ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى المشتري الذي وقع الثوب في حصّته ، أو أفراد الضمير بقصد الجنس ، ويؤيّد به ما في الفقيه من ضمير الجمع وهذا أوفق بالأصول إن للبائع الخيار في أخذ الجميع لتبعض الصفقة وأخذ المعيّب و ردّ ثمنه

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يشتري الثوب أو المتاع فيجد فيه عيباً فقال : إن كان الشيء قائماً بعينه ردّه عليه وأخذ الثمن وإن كان الثوب قد قطع أو خيط أو صبغ يرجع بنقصان العيب .

٣- عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن موسى ابن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أيّما رجل اشترى شيئاً وبه عيب أو عوار ولم يتبرأ إليه ولم يتبين له فأحدث فيه بعد ما قبضه شيئاً ثم علم بذلك العوار أو بذلك الداء إنّه يمضي عليه البيع ويردّ عليه بقدر ما ينقص من ذلك الداء والعيب من ثمن ذلك لولم يكن به .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع النسيئة ﴾

١- عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد قال : قلت لأبي الحسن

و ليس لهم أن يأخذوا قيمة الصحيح ، ولا ينافي ذلك جواز أخذ الأرض إن لم يردّ المبيع .

الحديث الثاني : مرسل كالحسن .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

ويدلّ على سقوط خيار الردّ بالعيب بتبرّي البائع منه ، أو علم المشتري به ، وكلاهما متفق عليه و على أن التصرف يمنع الردّ دون الأرض ، والأشهر أن مطلق التصرف مانع حتّى ركوب الدابة ، و ظاهر بعضهم التصرف المغير للصفة و ربّما يفهم من بعض الأخبار كهذا الخبر ، وجعل ابن حمزة التصرف بعد العلم مانعاً من الأرض أيضاً وهو نادر .

باب بيع النسيئة

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنِّي أُرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى بَعْضِ الْجِبَلِ فَقَالَ : مَا لِلنَّاسِ بِدُّ مِنْ أَنْ يَضْطَرُّوا سُنَّتِهِمْ هَذِهِ ، فَقُلْتُ لَهُ : جَعَلْتَ فِدَاكَ إِنَّا إِذَا بَعْنَاهُمْ بِنَسِيئَةٍ كَانَ أَكْثَرُ لِلرَّيْحِ ، قَالَ : فَبِعْهُمْ بِتَأْخِيرِ سَنَةٍ ، قُلْتُ : بِتَأْخِيرِ سَنَتَيْنِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : بِتَأْخِيرِ ثَلَاثٍ ؟ قَالَ : لَا .

٢ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ أَمْرَهُ نَفَرَ لِيَبْتَاعَ لَهُمْ بَعِيرًا بِنَقْدٍ وَيَزِيدُونَهُ فَوْقَ ذَلِكَ نَظْرَةً فَابْتَاعَ لَهُمْ بَعِيرًا وَمَعَهُ بَعْضُهُمْ فَمَنْعَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ فَوْقَ وَرْقِهِ نَظْرَةً .

٣ - عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ إِلَى أَجَلٍ قَالَ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَرَابَحَةً إِلَّا إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ بَاعَهُ مَرَابَحَةً فَلَمْ يَخْبِرْهُ كَانَ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ مِنَ الْأَجَلِ مِثْلُ ذَلِكَ .

٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ ، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ ، عَنْ بَشَّارِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ الْمَتَاعَ بِنِسَاءٍ فَيَشْتَرِيهِ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي يَبِيعُهُ مِنْهُ ، قَالَ : نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ ، فَقُلْتُ لَهُ : أَشْتَرِي مَتَاعِي ؟ فَقَالَ :

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا لِلنَّاسِ بِدُّ » إِبْخَارٌ عَنْ اضْطِرَابٍ يَقَعُ فِيهِمْ مِنْ فِتْنَةٍ أَوْ غَلَاءٍ ؛ وَمَنْعُهُ مِنْ تَأْخِيرِ ثَلَاثٍ لَعَلَّهُ لِلْمَصْلَحَةِ ، لَعَسَ تَحْصِيلُ ثَمَنِهِ بَعْدَ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَوْ لَتَضُمَّنَّهُ طَوْلُ الْأَمَلِ ، وَيَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةُ لِلْوُجْهِينِ .

الْحَدِيثُ الثَّانِي : حَسَنٌ .

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لِيَبْتَاعَ » الظَّاهِرُ أَنَّهُ اشْتَرَى وَكَالَةً عَنْهُمْ ، وَأَعْطَى الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُمْ بَعْدَ مُدَّةٍ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ ، وَهَذَا هُوَ الرِّبَا الْمَحْرَّمُ وَإِرْجَاعُ ضَمِيرِ « مَنْعَهُ » إِلَى « بَعْضِهِمْ » كَمَا فَهَمُ بَعِيدٌ جَدًّا .

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ : حَسَنٌ كَالصَّحِيحِ .

وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ : مُوْتَقٍ .

ليس هو متاعك ولا بقرك ولا غنمك .

أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن شعيب الحداد ، عن
بشار بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿باب﴾

﴿ شراء الرقيق ﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب قال :
سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل بيني وبينه قرابة مات وترك أولاداً صغاراً وترك
مما ليك غلماناً وجواري ولم يوص فيما ترى فيمن يشتري منهم الجارية يتخذها أم ولد
وما ترى في بيعهم ؟ قال : فقال : إن كان لهم ولي يقوم بأمرهم باع عليهم ونظر لهم وكان
مأجوراً فيهم ، قلت : فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أم ولد ؟ قال : لا بأس بذلك

قوله عليه السلام : « ليس هو متاعك » هذا هو العينة التي تقدم ذكره ، و توهم
الراوي عدم الجواز بسبب أنه يشتري متاع نفسه ، فأجاب عليه السلام بأنه ليس في هذا
الوقت متاعه ، بل صار ملكاً للمشتري بالبيع الأول .
الحديث الخامس : صحيح .

باب شراء الرقيق

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

و الظاهر أن الولي هنا من يقوم بإذن الحاكم بأموورهم أو الأعم منه ومن
العدل الذي يتولّى أمورهم حسبة ، والأحوط في العدل أن يتولّى بإذن الفقيه .
و قال العلامة في التحرير : يجوز شراء أمة الطفل من وليه و يباح وطؤها
من غير كراهية .

إذا باع عليهم القيسم لهم الناظر لهم فيما يصلحهم فليس لهم أن يرجعوا فيما صنع القيسم لهم - الناظر [لهم] فيما يصلحهم .

٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل قال : مات رجل من أصحابنا ولم يوص فرفع أمره إلى قاضي الكوفة فصيّر عبد الحميد القيسم بماله وكان الرجل خلف ورثة صغاراً ومتاعاً وجواري فباع عبد الحميد المتاع فلما أراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهنّ إذ لم يكن الميت صيّر إليه الوصيّة وكان قيامه فيها بأمر القاضي لأنّهنّ فروج قال : فذكرت ذلك لأبي جعفر عليه السلام وقلت له : يموت الرجل من أصحابنا ولا يوصي إلى أحد و يخلف جواري فيقيّم القاضي رجلاً منّا ليعيّن أو قال : يقوم بذلك رجل منّا فيضعف قلبه لأنّهنّ فروج فما ترى في ذلك ؟ قال : فقال : إذا كان القيسم به مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله عليه السلام : « إذا كان القيسم به مثلك » الظاهر أن المماثلة في الاعتماد على نفسه بأن يعلم من حاله أنّه يضبط أموالهم من الضياع ، أو يتأتى منه الاستثمار ، أو يكون عدلاً ضابطاً وهو الثقة على المشهور . ويحتمل بعيداً أن تكون المماثلة في الفقه بأن يكون مجتهداً عدلاً ضابطاً ، وأبعد منه من يكون منصوباً بخصوصه من قبل الإمام عليه السلام .

قال في المسالك : اعلم أنّ الأمور المفتقرة إلى الولاية إمّا يكون أطفالاً أو وصايا وحقوقاً وديوناً ، فإن كان الأول فالولاية فيهم لأبيه ثم لجده لأبيه ثم لمن يليه من الأجداد على الترتيب ، فإن عدم الجميع فوصيّ الأب ثم وصيّ الجد وهكذا ، فإن عدم الجميع فالحاكم ، وفي غير الأطفال الوصيّ ثم الحاكم والمراد به السلطان العادل أو نائبه الخاص أو العام مع تعذر الأولين ، وهو الفقيه الجامع لشرائط الفتوى العدل ، فإن تعذر الجميع فهل يجوز أن يتولّى النظر في تركة الميت من يوثق به من المؤمنين ؟ قولان : أحدهما المنع ، ذهب إليه ابن إدريس ، والثاني وهو مختار الأكثر تبعاً للشيخ الجواز ، لقوله تعالى « المؤمنون بعضهم

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سأله عن الرجل يشتري العبد وهو آبق من أهله فقال : لا يصلح إلا أن يشتري معه شيئاً آخر فيقول : أشتري منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا ، فإن لم يقدر على العبد كان ثمنه الذي نقد في الشيء .

٤- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن رفاعة النخاس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : ساومت رجلاً بجارية له فباعنيها بحكمي فقبضتها منه على ذلك ثم بعثت إليه بألف درهم وقلت له : هذه الألف حكمي عليك فأبى أن يقبلها مني وقد كنت مستستها قبل أن أبعث إليه بألف درهم ، قال : فقال : أرى أن تقوم الجارية بقيمة عادلة فإن كان ثمنها أكثر مما بعثت إليه كان عليك أن ترد إليه ما نقص من القيمة وإن كانت قيمتها أقل مما بعثت به إليه فهو له ، قال : فقلت : أرايت إن أصبت بها عيباً بعد ما مستستها ؟ قال : ليس لك أن تردّها و لك أن تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب .

٥- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن

أولياء بعض^(١) و يؤيده رواية سماعة ورواية إسماعيل بن سعد .

الحديث الثالث : موثق ، وعليه الفتوى وقد مضى .

الحديث الرابع : صحيح .

و قال في الدروس : يشترط في العوضين أن يكونا معلومين ، فلو باعه بحكم أحدهما أو ثالث بطل ، وإن هلك ضمن القابض بقيمته يوم التلف ، و في المقنعة و النهاية يوم البيع ، إلا أن يحكم على نفسه بالأكثر فيجب ، أو يكون البائع حاكماً فيحكم بالأقل فيمتنع ، و اختاره الشاميّان . و قال ابن إدريس : عليه الأعلى من القبض إلى التلف ، و في رواية رفاعة جواز تحكيم المشتري فيلزمه القيمة .

الحديث الخامس : حسن .

و يدلّ على ثبوت الشفعة في المملوك ، و عدمها في سائر الحيوان ، قال

أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في المملوك يكون بين شركاء فيبيع أحدهم نصيبه فيقول صاحبه : أنا أحقُّ به أله ذلك ؟ قال : نعم إذا كان واحداً ، فقيل : في الحيوان شفعة ؟ فقال : لا .

٦- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن عليه السلام في شراء الرُّوميات قال : اشترهنَّ وبعهنَّ .

٧- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء مملوكي أهل الذمّة إذا أقرُّوا لهم بذلك ، فقال : إذا أقرُّوا لهم بذلك فاشترؤا نكح .

في الدروس : اختلف الأصحاب في الشفعة في المنقول فأثبتها فيه المرتضى ، و هو ظاهر المفيد ، وقول الشيخ في النهاية ، و ابن الجنيد و الحلبيّ و القاضي و ابن إدريس ، و ظاهر المبسوط و المتأخرين نفيها فيه ، و أثبتتها الصدوقان في الحيوان و الرقيق ، و الفاضل في العبيد ، لصحيفة الحلبيّ ، و رسالة يونس يدلُّ على العموم و ليس ببعيد .

الحديث السادس : مجهول كالموثق .

و يدلُّ على جواز شراء النصارى ، و حمل على ما إذا لم يكونوا أهل ذمّة .

الحديث السابع : مرسل كالموثق .

قوله عليه السلام : « إذا أقرُّوا » يمكن أن يكون المراد ثبوت اليد ، إمّا بالإقرار أو بالشراء أو بالتصرّفات الدالّة على الملكيّة ، فلا يختصّ الحكم بأهل الذمّة و يكون ذكراً لاقرار على سبيل المثال ، و يحتمل أن يكون الحكم مختصّاً بهم كما هو الظاهر ، فلا يكفي فيهم مجرد اليد ، بل لابدّ من الإقرار بخلاف المسلمين ، فإن أفعالهم و أحوالهم محمولة على الصحة ، لكن لم نر قائلاً بالفرق إلّا ما يظهر من كلام يحيى بن سعيد في الجامع ، حيث خصّ الحكم بهم تبعاً للرواية ، و يمكن حمله على الاستحباب .

وقال في التحرير : يجوز شراء المماليك من الكفّار إذا أقرُّوا لهم بالعبوديّة أو قامت لهم البيّنة بذلك أو كانت أيديهم عليهم .

٨- عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سهل ، عن زكريا بن آدم قال : سألت الرضا عليه السلام عن قوم من العدو صالحوا ثم خفروا ولعلهم إنما خفروا لأنه لم يعدل عليهم أيا صلح أن يشتري من سيبيهم ؟ فقال : إن كان من عدو قد استبان عداوتهم فاشتر منهم وإن كان قد نفروا وظلموا فلا تتبع من سيبيهم ؟ قال : وسألت عن سبي الديلم يسرق بعضهم من بعض ويغير المسلمون عليهم بلا إمام أيجلّ شراؤهم ؟ قال : إذا أقرّوا بالعبودية فلا بأس بشراؤهم ؛ قال : و سألت عن قوم من أهل الذمّة أصابهم جوع فأتاه رجلٌ بولده فقال : هذالك فأطعمه وهولك عبد ، فقال : لا تتبع حرّاً فإنه لا يصلح لك ولا من أهل الذمّة .

٩- عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن رفاعة النخّاس قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : إن الروم يغيرون على الصّقالبة فيسرقون أولادهم من الجوّاري والغلمان فيعمدون إلى الغلمان فيخسونهم ثم يبعثون بهم إلى بغداد إلى

الحديث الثامن : مجهول .

قوله عليه السلام : « إذا أقرّوا بالعبودية » يدلّ على جواز شراء ماسبي بغير إذن الإمام مع إقرارهم بالعبودية ، و لعلّه لتحقيق الاستيلاء و الفهر . قال في الدروس : ويملك الأدمي بالسبي ثم التولّد ، و إذا أقرّ مجهول الحرّية بالعبودية قبل ، ولا يقبل رجوعه ، سواء كان المقر مسلماً أو كافر المسلم أو كافر ، ويجوز شراء سبي الظالم وإن كان كلّهُ للإمام في صورة غزو السرية بغير إذنه أو فيه الخمس كما في غيرها ، ولا فرق بين كون الظالم مسلماً أو كافراً ، ولو اشترى حرّاً من مثله جاز ولو كان ممّن ينعتق عليه ، قيل : كان استنفاذاً حذراً من الدور لو كان شراء .

قوله : « من أهل الذمّة » في بعض النسخ « عن قوم » وهو أظهر ، و في بعضها عن « أهل الذمّة » فقوله عليه السلام « ولا من أهل الذمّة » لعل المراد به ولا يجوز هذا الفعل أن يصدر من أهل الذمّة أيضاً .

الحديث التاسع : صحيح .

و حمل على أنّه استنفاذ ، و بعد التسلّط يملكه فلا ينافي عتقه على المالك

التجّار فماترى في شرائهم و نحن نعلم أنّهم قد سرقوا وإنّما أغاروا عليهم من غير حرب كانت بينهم ؟ فقال : لا بأس بشرائهم إنّما أخرجوهم من الشّرك إلى دار الإسلام .

١٠ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رقيق أهل الذمّة أشتري منهم شيئاً ؟ فقال : اشتر إذا أقرّوا لهم بالرقّ .

١١ - أبان ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل اشترى جارية بثمان مسمّى ثمّ باعها فربح فيها قبل أن ينقد صاحبها الذي هي له فأناه صاحبها يتقاضاه ولم ينقدماله ، فقال صاحب الجارية للذين باعهم : اكفوني غريمي هذا والذي ربحت عليكم فهو لكم ، قال : لا بأس .

١٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في وليدة باعها ابن سيدها وأبوه غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاماً ثمّ جاء سيدها الأوّل فخاصم سيدها الآخر فقال : وليدتي باعها ابني بغير إذني ، فقال : الحكم أن يأخذ وليدته وابنها ، فناشده الذي اشتراها ؛ فقال له : خذ ابنه الذي باعك الوليدة حتّى ينقدك البيع

بالإخضاء، والقول بأنّه يملكه بعد الإخضاء بالقهر أيضاً لا يخلو من إشكال .

الحديث العاشر : مرسل كالموثق .

الحديث الحادى عشر : كالموثق .

قوله : « اكفوني غريمي » الظاهر أنّه باعهم المشتري بأجل ، فلمّا طلب البايع الأوّل منه الثمن حطّ عن الثمن بقدر ما ربح ليعطوه قبل الأجل ، و هذا جازع كما صرح به الأصحاب وورد به غيره من الأخبار .

الحديث الثانى عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « وابنها » أي ليأخذ قيمته يوم ولد .

قوله عليه السلام : « خذ ابنه » أي لتأخذ منه غرمك بتغيره .

فلما أخذه قال له أبوه : أرسل ابني ، قال : لا والله لا أرسل إليك ابنك حتى ترسل ابني فلما رأى ذلك سيد الوليدة أجاز بيع ابنه .

١٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن حمزة ابن حمران قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أدخل السوق أريد أن أشتري جارية فتقول لي : إنني حرة ، فقال : اشتريها إلا أن تكون لها بيّنة .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن زرارة قال : كنت جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه رجلٌ ومعه ابن له فقال له أبو عبدالله عليه السلام : ما تجارة ابنك ؟ فقال : التخنّس ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : لا تشتري شيئاً ولا عيباً وإذا اشتريت رأساً فلا تربي ثمنه في كفة الميزان فما من رأس رأى ثمنه في كفة الميزان فأفلح ، وإذا

وقال في الاستبصار : الوجه في هذا الخبر أنه إنما يأخذ وليدته و ابنها إذا لم يردّ عليه قيمة الولد ، فأما إذا بذل قيمة الولد فلا يجوز أخذ ولده . انتهى .

وأقول : الظاهر أن هذا من حيله عليه السلام التي كان يتوسّل بها إلى ظهور ماهو الواقع .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

قوله عليه السلام : « إلا أن تكون لها بيّنة » لعلمه محمول على إقراره أوّلاً بالرقية أو كون المالك ذا يد عليه ، وقال في التحرير : لو اشترى عبداً فادّعى الحرية لم يقبل إلا بالبيّنة ، وقال في الجامع : لا تقبل دعوى الرقيق الحرية في السوق إلا ببيّنة .

الحديث الرابع عشر : حسن .

وعمل بما تضمّنّه مع الحمل على الاستحباب ، ولعلّ الفرق بين الشين والعيب أن الأوّل في الخلقة ، والثاني في الخلق ، ويحتمل التأكيد ، وأمّا رؤية الثمن في الميزان فقال في المسالك : ظاهر النص أن الكراهة معلقة على رؤيته في الميزان ، فلا يكره في غيره ، وربما قيل بأنّه جرى على المتعارف عن وضع الثمن فيه فلو رآه

اشترت رأساً فغير اسمه و أطعمه شيئاً حلواً إذا ملكته وتصدق عنه بأربعة دراهم .

١٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن إبراهيم بن عقبة ، عن محمد بن ميسر ،

عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من نظر إلى ثمنه وهو يوزن لم يفلح .

١٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن رفاعة قال ، سألت أبا

الحسن موسى عليه السلام عن رجل شارك رجلاً في جارية له و قال : إن ربحنا فيها فلك نصف الربح وإن كانت وضعة فليس عليك شيء ، فقال : لأرى بهذا بأساً إذا طابت نفس صاحب الجارية .

١٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن

في غيره كره أيضاً ، وفيه نظر .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : « لا أرى » عمل به بعض الأصحاب ، والمشهور بين المتأخرين عدم

الجواز .

قال في الدروس : لو قال : الربح لنا ولا خسران عليك . ففي صحيحة رفاعة

في الشراكة في جارية - يصح ، و رواه أبو الربيع ، و منعه ابن إدريس لأنه مخالف

لقضية الشركة ، قلنا : لا نسلم أن تبعية المال لازم لمطلق الشراكة ، بل للشراكة

المطلقة ، والأقرب تعدّي الحكم إلى غير الجارية من المبيعات .

الحديث السابع عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « يجوز ذلك » المشهور بين الأصحاب عدم جواز هذه الشروط

مطلقاً .

قال في الدروس : لو شرط ما ينافي العقد كعدم التصرف بالبيع والهبة

والاستخدام و الوطئ بطل وأبطل على الأقرب ، و أمّا الفرق الوارد في الخبر فلعله

مع اشتراكهما في أن الحكم مع الشرط خلافه ، هو أن اشتراط عدم البيع

أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الشرط في الإماء ألاّ تباع ولا تورث ولا توهب ، فقال : يجوز ذلك غير الميراث فإنّها تورث وكل شرط خالف كتاب الله فهو مردود .

١٨ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن أبي جميلة قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال لي : يا شاب أي شيء تعالج ؟ فقلت : الرقيق فقال : أوصيك بوصية فاحفظها : لا تشتري شيئاً ولا عيباً واستوثق من العهدة .

﴿ باب ﴾

﴿ المملوك يباع و له مال ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يشتري المملوك وله مال لمن ماله ؟ فقال : إن كان علم

والهبة هو اشتراط ما يتعلق بنفسه ، وعدم التورث يتعلق بغيره ، ولا أثر فيه لرضاه و بالجملة الفرق بين الشروط الموافقة لكتاب الله و المخالفة له لا يخلو من إشكال .
الحديث الثامن عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : « واستوثق » لعل المراد باستيثاق العهدة اشتراط ضمان العيب على البائع تأكيداً عند الشراء ، أو اشتراط التبرّي من ضمان العيب عند البيع ، أو الإخبار به ، أو المراد استوثق من صاحب العهدة وهو البائع .

باب المملوك يباع و له مال

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « إن كان علم به » قال بعض الأصحاب كابن الجنيد و المشهور الفرق بالاشتراط و عدمه ، و حمل هذا الخبر أيضاً على الاشتراط .

قال في الدروس : لا يدخل المال في بيع الرقيق عند الأكثر إلاّ بالشرط ،

البايع أن له مالا فهو للمشتري وإن لم يكن علم فهو للبايع .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن رجل باع مملوكاً فوجد له مالا ، قال : فقال : المال للبايع إنما باع نفسه إلا أن يكون شرط عليه أن ما كان لعمن مال أو متاع فهو له .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن درّاج ، عن زوارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يشتري المملوك وماله ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فيكون مال المملوك أكثر مما اشتراه به ، قال : لا بأس به .

سواء علم البايع به أم لا ، و قال القاضي مع علمه للمشتري ، و قال ابن الجنيد بذلك إذا علم به وسلمه مع العبد ، فلو اشتراه و ماله صح ولم يشترط علمه ولا التفصي من الربا إن قلنا بملكه ، و إن أحلناه اشترطنا .

و قال في الجامع : إذا بيع المملوك لم يدخل في البيع ما في يده من مال إلا بالشرط ، و إن علمه البايع ولم يذكره استحب له تركه ، و إن أدخله في البيع و باعه بغير جنس ما معه صح ودخل ، و إن باعه بجنسه فليكن بأكثر منه .

و قال في المسالك : ذكر هذه المسألة من قال بملك العبد ومن أحاله ، ونسبة المال إلى العبد على الأول واضحة ، وعلى الثاني يراد به ماسط عليه المولى وأباحه له ، والقول بانتقال المال على الخلاف بالتفصيلين ، أما على القول بأنه يملك فيشكل الحكم بكونه للبايع أو للمشتري بالاشتراط وعدمه ، أو بالغلم وعدمه ، وقديوجه .

الحديث الثاني : صحيح و موافق للمشهور .

الحديث الثالث : ضعيف .

و حمل على ما إذا كانا مختلفين في الجنس ، ويمكن أن يقال به على إطلاقه لعدم كونه مقصوداً بالذات ، أو باعتبار أن المملوك يملكه .

﴿ باب ﴾

﴿من يشتري الرقيق فيظهر به عيب وما يرد منه وما لا يرد﴾

١ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن داود بن فرقد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية مدركة فلم تحض عنده حتى مضى لها ستة أشهر وليس بها حمل ، فقال : إن كان مثلها تحيض ولم يكن ذلك من كبر فهذا عيب تردُّ منه .

٢ - ابن محبوب ، عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية حبلى ولم يعلم بحبلها فوطئها ، قال : يردُّها على الذي ابتاعها منه ويردُّ عليه نصف عشر

باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب وما يرد منه وما لا يرد

الحديث الاول : صحيح .

و عمل به الأصحاب في ستة أشهر إلا ابن إدريس ، فإنه نفى الحكم رأساً وناقش الشهيد الثاني (ره) في قيد الستة بأنه في كلام الراوي .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله عليه السلام : « يردُّها » ،

المشهور بين الأصحاب استثناء مسألة من الفاعلة المقررة أن التصرف بمنع الرد ، وهي أنه لو كان العيب الحمل و كان التصرف الوطئ يجوز الرد مع بذل نصف العشر للوطئ ، ولكون المسألة مخالفة لأصول الأصحاب من وجوه التجا بعض الأصحاب إلى حملها على كون الحمل للمولى البائع ، فيكون أم ولد ، ويكون البيع باطلاً ، وإلى أن إطلاق نصف العشر مبني على الأغلب من كون الحمل مستلزماً للمبوته ، فلو فرض على بعد كونها بكرأ كان اللازم العشر ، و بعد ورود النصوص الصحيحة على الإطلاق الحمل غير موجه ، نعم ما ذكره من تقييد نصف العشر بما إذا كانت ثيباً وجه جمع بين الأخبار ، و ألحق بعض الأصحاب بالوطئ

قيمتها لنكاحه إياها، وقد قال عليٌّ عليه السلام : لا تردُّ التي ليست بحبلى إذا وطئها صاحبها و يوضع عنه من ثمنها بقدر عيب إن كان فيها .

٣ - عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن صالح ، عن عبد الملك بن عمير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تردُّ التي ليست بحبلى إذا وطئها صاحبها وله أرض العيب و تردُّ الحبلى و تردُّ معها نصف عشر قيمتها .
و في رواية أخرى : إن كانت بكراً فعشر ثمنها وإن لم يكن بكراً فنصف عشر ثمنها .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اشترى جارية فوطئها ثم وجد فيها عيباً قال : تقوم وهي صحيحة و تقوم وبها الداء ثم يردُّ البائع على المبتاع فضل ما بين الصحة والداء .

٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى جارية فوقع عليها قال : إن وجد فيها عيباً فليس له أن يردّها ولكن يردُّ عليه بقيمة ما نقصها العيب ، قال : قلت : هذا قول عليٍّ عليه السلام ؟ قال : نعم .

مقدماته من اللمس و القبلة و النظر بشهوة ، و قوى الشهيد الثاني (ره) إلحاق وطئ الدبر .

الحديث الثالث : حسن و آخره مرسل .

الحديث الرابع : ضيف كالموثق .

قوله عليه السلام : « تقوم » حمل على ما إذا كان العيب غير الحمل ، ولعله ردُّ على من قال من العامة كالشافعي : إن وطئ الثيب مطلقاً حاملاً كانت أم لا لا يمنع الرد .

الحديث الخامس : صحيح .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها ثم يجد بها عيباً بعد ذلك قال : لا يردّها على صاحبها ولكن تقوم ما بين العيب والصحة فيردّها على المبتاع معاذ الله أن يجعل لها أجراً .

٧ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليهما السلام لا يردّ التي ليست بجلبى إذا وطئها وكان يضع له من ثمنها بقدر عيبها .

٨ - حميد ، عن الحسن بن محمد ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها جلبى قال : يردّها ويردّ معها شيئاً .

٩ - أبان ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية الجلبى فينكحها وهو لا يعلم قال : يردّها ويكسوها .

الحديث السادس : صحيح .

قوله عليه السلام : « معاذ الله » يحتمل أن يكون ذلك لقولهم ببطالان البيع من رأس فليزِم أن يكون الوطء بالأجرة بغير عقد وملك ؛ وقال الوالد العلامة (ره) : أي معاذ الله أن يجعل لها أجراً يكون بإزاء الوطء ، حتّى لا يتخذ منه الأرض بل الوطء مباح ، و الأرض لازم ، ويفهم من هذه الأخبار أنّه كان مذهب بعض العامة عدم الردّ والأرض .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : مرسل كالموثق .

قوله عليه السلام : « شيئاً » حمل الشيخ الشيعي على نصف العشر ، وكذا الكسوة على ما يكون قيمتها ذلك ، أقول : ويمكن حملها على ما إذا رضي البائع بهما .

الحديث التاسع : مرسل كالموثق .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى جارية فأولدها فوجدت مسروقة قال : يأخذ الجارية صاحبها ويأخذ الرجل ولده بقيمته .

١١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن حماد بن عمار ، عن زرعة بن محمد ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع جارية على أنها بكر فلم يجدها على ذلك قال : لا ترد عليه ولا يوجب عليه شيء إنه يكون يذهب في حال مرض أو أمر يصيبها .

١٢ - الحسين بن محمد ، عن السياري قال : قال : روي عن ابن أبي ليلى أنه قدم إليه رجل خصمأه فقال : إن هذا باعني هذه الجارية فلم أجد على ركبها حين كشفها شعراً وزعمت أنه لم يكن لها قط . قال : فقال له ابن أبي ليلى : إن الناس ليحتالون لهذا

الحديث العاشر : مرسل كالحسن ، وعليه فتوى الأصحاب .

الحديث الحادي عشر : مرسل .

و المشهور بين الأصحاب أن الثبوت ليس بعيب ، وظاهر ابن البراج كونهما عيباً ، وعلى المشهور لو شرط البكارة فظهر عدمها ثبت به الرد ، وهل يثبت به الأرض فيه إشكال ، وقوى الشهيد الثاني (ره) ثبوت . و ذهب بعض الأصحاب إلى عدم التخيير بفوات البكارة مطلقاً ، و المشهور الأول .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه يحتمل أن يكون المراد بقوله على أنها بكر الاشتراط ، فالجواب على المشهور مبني على احتمال زوال البكارة عند المشتري بالحمل على مضي زمان يحتمل ذلك ، وربما أشعر التعليل به ، ويمكن أن يراد به أنه اشترى بظن أنها بكر من غير اشتراط فالحكم ظاهر ، والتعليل مبني على أنه لا يستلزم ذلك عيباً من جهة دلالة على الزنا ، والأول أظهر . والله يعلم .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

و الركب محرّكة العانة أو منبتها ، وعد الشهيد - رحمه الله - في الدروس

بالحيل حتى يذهبوا به فما الذي كرهت قال : أبها القاضي إن كان عيباً فاقض لي به ، قال : حتى أخرج إليك فأنني أجدأذى في بطني ثم دخل وخرج من باب آخر فأتى محمد بن مسلم الثقفي فقال له : أي شيء تروون عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة لا يكون على ركبها شعر أياكون ذلك عيباً ؟ فقال له محمد بن مسلم : أما هذا نصاً فلا أعرفه ولكن حدثني أبو جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : كل ما كان في أصل الخلقة فزاد أو نقص فهو عيب ، فقال له ابن أبي ليلى : حسبك ثم رجع إلى القوم ف قضى لهم بالعيب .

١٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي عبد الله الفراء ، عن حريز ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجيء رجل فيقيم البيئنة على أنها جاريته لم تمتع ولم توهب قال : فقال لي : يرد إلى جاريته ويعوضه مما انتفع ، قال : كأنه معناه قيمة الولد .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن رجل اشترى جارية على أنها عذراء فلم يجدوها عذراء ، قال : يرد عليه فضل القيمة إذا علم أنه صادق .

١٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن فضال ، عن أبي الحسن

من العيوب عدم شعر الركب ، وقال هي قضية ابن أبي ليلى مع محمد بن مسلم .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

قوله : « كانه معناه » الظاهر أنه من كلام حريز أن زرارة فسّر العوض بقيمة الولد ، ولكنّه لم يجزم ، لأنّه يمكن أن يكون المراد به ما يأنّاء الوطى من العشر أو نصف العشر .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

و محمول على الاشتراط كما هو الظاهر ، و على العلم بتقديم زوال البكارة على البيع ، وهو المراد بقوله عليه السلام « إذا علم أنه صادق » .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الرضا عليه السلام أنه قال : تردُّ الجارية من أربع خصال من الجنون والجذام والبرص والقرن الحديبة إلا أنها تكون في الصدر تدخل الظهر وتخرج الصدر .

١٦ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن علي بن أسباط ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سمعته يقول : الخيار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري وفي غير الحيوان أن يتفرقاً وأحداث السنة تردُّ بعد السنة ، قلت : وما أحداث السنة ؟ قال : الجنون والجذام

قوله عليه السلام : «القرن الحديبة» تفسير القرن بالحديبة لعله من الراوي ، وهو غير معروف بين الفقهاء واللغويين بل فسروه بأنه شيء كالسنن يكون في فرج المرأة يمنع الجماع ، وفي التهذيب هكذا « والقرن والحديبة لأنها تكون » ^(١) فهي معطوفة على الأربع وهو بعيد ، وقيل : المراد به أن القرن والحديبة مشتركان في كونهما بمعنى النتو ، لكن أحدهما في الفرج والآخر في الصدر ، ولا يخفى بعده . وبالجمله يشكل الاعتماد على هذا التفسير .

الحديث السادس عشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « بعد السنة » أي مع حدوث العيب في السنة ، ومنهم من قرأ بتشديد الدال من العد ، ولا يخفى ما فيه .

وقال في المسالك : المشهور أنه إذا حدث الجنون والجذام والبرص والقرن إلى سنة يجوز الرد بعد السنة ، لكن يبقى في حكم الجذام إشكال ، فإنه يوجب العتق على المالك قهراً وحينئذ فإن كان حدوثه في السنة دليلاً على تقدمه على البيع كما قيل في التعليل فيكون عتقه على البايع ، فلا يتجه الخيار ، وإن عمل على الظاهر كان حدوثه في ملك المشتري موجباً لعتقه قبل أن يختار الفسخ ، ويمكن حمله باختيار الثاني ، وعتقه على المشتري موقوف على ظهوره ، وهو متأخر عن سبب الخيار ، فيكون السابق مقدماً فيتحير ، فإن فسخ عتق على البايع بعده ، وإن اختار الإماء عتق على المشتري بعده ، فينبغي تأمل ذلك .

والبرص والقرن فمن اشترى فحدث فيه هذه الأحداث فالحكم أن يردّ على صاحبه إلى تمام السنة من يوم اشتراه .

١٧ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي همام قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : يردّ المملوك من أحداث السنة من الجنون و الجذام والبرص قلنا : كيف يردّ من أحداث السنة ؟ قال : هذا أوّل السنة فإذا اشتريت مملوكاً به شيء من هذه الخصال ما بينك وبين ذي الحجة رددته على صاحبه ، فقال له محمد بن عليّ : فالأباق من ذلك ؟ قال : ليس الأباق من ذلك إلا أن يقيم البيّنة أنّه كان أبق عنده .
وروي عن يونس أيضاً أنّ العهدة في الجنون والجذام والبرص سنة .
وروي الوشاء أنّ العهدة في الجنون وحده إلى سنة .

﴿باب نادر﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي حبيب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل اشترى من رجل عبداً وكان عنده عبدان فقال للمشتري :

الحديث السابع عشر : صحيح ، والسندان الآخران مرسلان .

قوله عليه السلام : « هذا أوّل السنة » أي إذا كان البيع في أوّل المحرم لأنّه أوّل السنة عرفاً ، والمراد انتهاء ذي الحجة ، و احتمال كون سنتها كالزكاة أحد عشر شهراً بعيد .

قوله عليه السلام : « ليس الأباق » لاختلاف في أن الأباق الكائن عند اليابح عيب ، و ظاهر الأكثر الاكتفاء بالمرّة ، و شرط بعض الأصحاب الاعتماد فلا يكون إلاّ بممرّتين ، وهذا الخبر بظاهره يدلّ على الأوّل .

باب نادر

الحديث الاول : مجهول .

وقال في الدروس : لو اشترى عبداً موصوفاً في الذمّة فدفع إليه عبيدين ليختار

أذهب بهما فاختر أيهما شئت ورد الآخر وقد قبض المال فذهب بهما المشتري فأبق أحدهما من عنده ، قال : ليرد الذي عنده منهما ويقبض نصف الثمن مما أعطى من البيع و يذهب في طلب الغلام فإن وجد اختار أيهما شاء و رد النصف الذي أخذ وإن لم يوجد كان العبد بينهما نصفه للبائع ونصفه للمبتاع .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجال اشترى كوا في أمة فائتمنوا بعضهم على أن تكون الأمة عنده فوطئها قال : يدرأ عنه من الحد بقدر ماله فيها من النقود يضرب بقدر ما ليس له فيها وتقوم الأمة عليه بقيمة ويلزمها وإن كانت القيمة أقل من الثمن الذي اشترت به الجارية ألزم ثمنها الأول وإن كان قيمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه أكثر من ثمنها ألزم ذلك الثمن وهو صاغر لأنه استفرشها ، قلت : فإن أراد بعض الشركاء شراءها دون

فأبق أحدهما ففي رواية محمد بن مسلم يرتجع نصف الثمن ، فإن وجده تخير ، وإلا كان الباقي بينهما ، وعليها الأكثر ، وهو بناء على تساويهما في القيمة و مطابقتها في الوصف وانحصار حقه فيهما ، و عدم ضمان المشتري هنا ، لأنه لا يزيد على المبيع المعين الهالك في مدة الخيار ، فإنه من ضمان البائع ، والحليون على ضمان المشتري كالمقبوض بالسوم ، غير أن ابن إدريس قيد الضمان بكونه مورد العقد ، فلو لم يكن المعقود عليه فلا ضمان ، ويشكل إذا هلك في زمن الخيار واستخرج في الخلاف من الرواية جواز بيع عبد من عبيدين ، وليست بصريحة فيه ، وجوزة الفاضل إذا كانا متساويين من كل وجه .

الحديث الثاني : مجهول .

وقال في الدروس : لو وطئها أحد الشركاء حد بنصيب غيره مع العلم ، ولحق به الولد ، و عليه قيمة نصيب الشريك يوم ولد حياً وتصور أم ولد ، فعليه قيمتها يوم الوطء ، ويسقط منها بقدر نصيبه ، وفي رواية ابن سنان عليه أكثر الأمرين

الرجل؟ قال: ذلك له وليس له أن يشتريها حتى يستبرئها وليس على غيره أن يشتريها إلا بالقيمة.

٣- الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في رجلين مملوكين مفوض إليهما يشتريان ويبيعان بأموالهما فكان بينهما كلام، فخرج هذا يعدو إلى مولى هذا وهذا إلى مولى هذا وهما في القوة سواء فاشترى هذا من مولى هذا العبد وزهب هذا فاشترى من مولى هذا العبد الآخر وانصرفا إلى مكانهما وتثبت كل واحد منهما بصاحبه وقال له: أنت عبدي قد اشتريتك من سيّدك قال: يحكم بينهما من حيث افترقا ينزع الطريق فأَيُّهما كان أقرب فهو الذي سبق الذي هو أبعد وإن كانا سواء فهورّدي مواليهما جاءا سواء واقتربا سواء إلا أن يكون من قيمتهما يوم التقويم، و ثمنها، واختاره الشيخ.

وقال في المسالك: أوجب الشيخ تقويمها بنفس الوطىء استناداً إلى رواية ابن سنان، والأقوي ما اختاره المحقق من عدم التقويم إلا بالإحبال، إذ به يصير أم ولد فتقوم عليه.

قوله (عليه السلام): «أن يشتريها» أي لا يلزم أكثر من القيمة ولو كان الثمن أكثر كما كان الواطي يلزم ذلك.

الحديث الثالث: ضعيف وآخره مرسل.

وأشار في الدروس: إلى مضمون الروایتين ثم قال: هذا مبني على الشراء لأنفسهما إذا ملكنا العبد، أو الشراء بالإذن وقلنا ينعزل المأذون لخروجه عن الملك، إلا أنه يصير فضولياً فيلحقه إمكان الإجازة، ولو كانا وكيلين وقلنا بعدم الانعزال صحاً معاً، وفي النهاية: لو علم الاقتران أقرع، و رده ابن إدريس بأن القرعة لاستخراج المبهم، ومع الاقتران لا إبهام بل يبطلان، وأجاب المحقق بجواز ترجيح أحدهما في نظر الشرع فيقرع، ويشكل بأن التكليف منوط بأسبابه الظاهرة، وإلا لزم التكليف بالمحال.

أحدهما سبق صاحبه فالسابق هو له إن شاء باع وإن شاء أمسك وليس له أن يضربه .
وفي رواية أخرى: إذا كانت المسافة . سواء يقرع بينهما فأيهما وقعت القرعة به كان عبده .

﴿باب﴾

﴿ (التفرقة بين ذوي الأرحام من المماليك) ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وحج بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبي من اليمن فلمّا بلغوا الجحفة نفدت نفقاتهم فباعوا جارية من السبي كانت أمّهم معهم فلمّا قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم سمع بكاءها فقال : ماهذه البكاء ؟ فقالوا : يا رسول الله احتجنا إلى نفقة فبعنا ابنتها فبعث بشمنها فأُتي بها وقال : بيعوهما جميعاً أو أمسكوهما جميعاً .

قوله عليه السلام : « كان عبده » الضمير راجع إلى الآخر المعلوم بقريضة المقام وفي التهذيب « عبداً للآخر » (١) .

باب التفرقة بين ذوي الأرحام من المماليك

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

وقال في الدروس : اختلف في التفريق بين الأطفال و أمّهم انهم إلى سبع سنين وقيل : إلى بلوغ سنتين وقيل إلى بلوغ مدّة الرضاع ، ففي رواية سماعة يحرم إلا برضاهم وأطلق المفيد والشيخ في الخلاف والمبسوط التحريم وفساد البيع ، وهو ظاهر الأخبار ، وطرد الحكم في أمّ الأمّ ، وابن الجنيد طرده في من يقوم مقام الأمّ في الشفقة ، وهو أفسد البيع في السبايا ، وكره ذلك في غيرهم ، والحليّون على كراهة التفرقة وتخصيص ذلك بالأمّ ، وهو فتوى الشيخ في العتق من النهاية ، وقال في الجامع : لا يفرّق بين الأخوين والأختين والأخ والأخت ، والأمّ ولدها ، إلا بطيب نفسها ،

٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألته عن أخوين مملوكين هل يفرق بينهما وعن المرأة ولدها ؟ قال : لا ، هو حرامٌ إلا أن يريدوا ذلك .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه أُشترت له جارية من الكوفة قال : فذهب لتقوم في بعض الحاجة ، فقالت : يا أمّاه فقال لها أبو عبد الله عليه السلام : ألك أمٌ ؟ قالت : نعم فأمر بها فردّت فقال : ما آمنت لوحبستها أن أرى في ولدي ما أكره .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن موسى ، عن يونس ، عن عمرو بن أبي نصر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الجارية الصغيرة يشتريها الرّجل ؟ فقال : إن كانت قد استغنت عن أبيها فلا بأس .

٥- محمد ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرّجل يشتري الغلام أو الجارية وله أخٌ أو أخت أو أب أو أمٌ بمصر من الأمصار قال : لا يخرج به إلى مصر آخر إن كان صغيراً ولا يشتريه فإن كانت له أمٌ فطابت نفسها ونفسه فاشتره إن شئت .

أدب بلغ الولد سبعاً أو ثمانياً فجاز حينئذ ، وروي أنه يفسخ البيع من دون ذلك .

الحديث الثاني : موثق .

و يدلّ على عدم الكراهة مع الإرادة .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

﴿باب﴾

﴿العبد يسأل مولاه أن يبيعه ويشترط له أن يعطيه شيئاً﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن الفضيل قال : قال غلام لأبي عبدالله عليه السلام : إني كنت قلت لمولاي : يعني بسبعمائة درهم وأنا أعطيك ثلاثمائة درهم ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام : إن كان لك يوم شرطت أن تعطيه شيء فعليك أن تعطيه وإن لم يكن لك يومئذ شيء فليس عليك شيء .

٢- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن فضيل قال : قال غلام سندي لأبي عبدالله عليه السلام : إني كنت قلت لمولاي : يعني بسبعمائة درهم وأنا أعطيك ثلاثمائة درهم ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام : إن كان يوم شرطت لك مال فعليك أن تعطيه وإن لم يكن لك يومئذ مال فليس عليك شيء .

باب العبد يسأل مولاه أن يبيعه و يشترط له أن يعطيه شيئاً

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وقال في الدروس : روى فضيل أنه لو قال لمولاه : يعني بسبعمائة ولك علي ثلاثمائة لزمه إن كان له مال حينئذ ، وأطلق في صحيحة الحلبي لزمه بالجملة السابقة .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

و يمكن أن يقال : هذه الأخبار أوفق بالقول بعدم مالكية العبد ، لأنه لو كان له مال فهو من مال البائع ، فلذا يلزمه أدائه لا بالشرط ، وإذا لم يكن له مال و حصله عند المشتري فهو من مال المشتري ، وعلى القول بمالكية أيضاً يمكن أن يقال : لما كان ممنوعاً من تصرفه في المال بغير إذن المولى فلا يمكن أدائه مباشرة مما حصله عند المشتري إذا لم يكن الشرط بإذنه والله يعلم .

﴿ باب ﴾

﴿ السلم في الرقيق وغيره من الحيوان ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السلم في الحيوان قال : ليس به بأس ، قلت : أرايت إن أسلم في أسنان معلومة أو شيء معلوم من الرقيق فأعطاه دون شرطه وفوقه بطيبة أنفس منهم ؟ فقال : لا بأس به .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعطى رجلاً ورقاً في وصيف إلى أجل مسمى فقال له صاحبه : لا تجد لك وصيفاً خذمني قيمة وصيفك اليوم ورقاً ، قال : فقال : لا يأخذ إلا وصيفه أو ورقه الذي أعطاه أوّل مرة لا يزداد عليه

باب السلم في الرقيق وغيره من الحيوان

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وقال في التحرير : إذا حضر المسلم فيه على الصفة وجب قبوله ، وإن أنى به دون الصفة لم يجب إلا مع التراضي ، سواء كان من الجنس أو من غيره ، ولو اتفقا على أن يعطيه دون الصفة ويزيده شيئاً في الثمن جاز ، ولو دفع الدون بشرط التعجيل أو بغير شرط جاز ، وإن أنى به أجود من الموصوف وجب قبوله إن كان من نوعه ، وإن كان من غير نوعه لم يلزم ، ولو تراضياً عليه جاز ، سواء كان الجنس واحداً أو مختلفاً ، ولو جاء بالأجود فقال : خذه وزدني درهماً لم يلزمه ، ولو اتفقا جاز .

الحديث الثاني : حسن .

وقال في الدروس : لو اعتاض عن المسلم فيه بعد انقطاعه جاز إذا كان بغير جنس الثمن ، وبه مع المسادة ، وبطل مع الزيادة عند الأكثر ، وهو في الرواية

شيئاً .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بالسلم في الحيوان إذا وصفت أسنانها .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بالسلم في الحيوان إذا سميت شيئاً معلوماً .

٥ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي مريم الأنصاري ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن أباه لم يكن يرى بأساً بالسلم في الحيوان بشيء معلوم إلى أجل معلوم .

٦- أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن قتيبة الأعشى ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يسلم في أسنان من الغنم معلومة إلى أجل معلوم فيعطي الرباع مكان الثني فقال : أليس يسلم في أسنان معلومة إلى أجل معلوم ؟ قلت : بلى ، قال : لا بأس .

أشهر ، وقال المفيد و الحلّيون : يجوز و هو ظاهر مرسله أبان و مكاتبة ابن فضال .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : موثق كالصحيح .

الحديث الخامس : صحيح على الظاهر .

الحديث السادس : صحيح .

و قال الجوهري : الرباعية مثال الثمانية: السنّ الذي بين الثنية و الناب ، والجمع رباعيات ، و يقال للذي يلقي رباعيته : رباع مثال ثمان ، فإذا نصبت فقلت ركبت برذناً رباعياً ، والجمع: رُبْع ، تقول منه للغنم في السنة الرابعة ، و للبقر والحافر في الخامسة ، وللخفّ في السابعة ، وقال : الثنيّ الذي يلقي ثنيته ، ويكون ذلك في الظلف و الحافر في السنة الثالثة ، وفي الخفّ في السنة السادسة ، والجمع ثنيان و ثناء .

٧- أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغراء ، عن الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلم في وصف أسنان معلومة ولون معلوم ثم يعطي دون شرطه أو فوقه فقال : إذا كان عن طيبة نفس منك ومنه فلا بأس .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرجل يسلم في الغنم ثنيان وجذعان وغير ذلك إلى أجل مسمى قال : لا بأس إن لم يقدر الذي عليه الغنم على جميع ما عليه أن يأخذ صاحب الغنم نصفها أو ثلثها أو ثلثيها يأخذوا رأس مال ما بقي من الغنم دراهم يأخذوا دون شرطهم ولا يأخذون فوق شرطهم والأكسية أيضاً مثل الحنطة والشعير والزعفران والغنم .

٩- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن معاوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل أسلم في وصف أسنان معلومة وغير معلومة ثم يعطي دون شرطه قال : إذا كان بطيبة نفس منك ومنه فلا بأس . قال : وسألت عن الرجل يسلف في الغنم الثنيان والجذعان وغير ذلك إلى أجل مسمى ، قال : لا بأس به فإن لم يقدر الذي عليه على جميع ما عليه ، فسئل أن يأخذ صاحب الحق نصف الغنم أو ثلثها يأخذ رأس مال ما بقي من الغنم دراهم ، قال : لا بأس ولا يأخذون شرطه إلا بطيبة نفس صاحبه .

١٠- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن حديد بن

الحديث السابع : صحيح .

وقال الفيروز آبادي : الوصيف كأميز الخادم والخادمة .

الحديث الثامن : حسن .

وقال الجوهري : الجذع قبل الثني والجمع جذعان .

قوله عليه السلام : « ولا يأخذون » حمل على الكراهة .

الحديث التاسع : مجهول .

الحديث العاشر : مرسل كالموثق .

وقال في الدروس : يجوز السلم في الجلود مع المشاهدة عند الشيخ ، قيل :

حكيم قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرَّجُلُ يشتري الجلود من القصاب يعطيه كل يوم شيئاً معلوماً ، قال : لا بأس .

١١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن السلم في الحيوان فقال : أسنان معلومة وأسنان معدودة إلى أجل معلوم لا بأس به .

١٢- أبو علي الأشعري ، عن بعض أصحابه ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن السلف في اللحم قال : لا تقربنه فإنه

وهو خروج عن السلم ، لأنه دين ، ويمكن جعله من باب نسبة الثمرة إلى بلد ، واعتبار مشاهدة جميع الغنم يكفي عن الإمعان في الوصف ، لعسره لاختلاف خلقته ، وعدم دلالة الوزن على القيمة ، والرواية تدل على الجواز إذا أسنده إلى غنم أرض معينة ، ويحتمل الجواز فيما قطع قطعاً متناسباً كالنعال السبئية فيذكر الطول والعرض ، والسلك والوزن ، والوجه المنع لعدم تساوي السمك غالباً ، وهو أهم المراد منه .

وقال في التحرير : لو أسلم في شيء واحد على أن يقبضه في أوقات متفرقة أجزاء معلومة جاز .

وأقول : يشك الاستدلال به على جواز السلم في الجلود لاحتمال النسبة كما لا يخفى .

الحديث الحادى عشر : موثق .

الحديث الثانى عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : « لا تقربنه » المشهور بين الأصحاب بل المقطوع في كلامهم عدم جواز السلف في اللحم ، والخبر مع ضعفه يمكن حمله على الكراهة ، بقرينة آخر الخبر مع أنه أضبط من كثير مما جوزوا السلم فيه .

وقال في التحرير : لا يجوز السلم في الحطب حزماً ولا الماء قرباً وروياً ،

يعطيك مرّة السمين و مرّة التاوي و مرّة المهزول اشتريه معاينة يدّاً بيد؛ قال : وسألته عن السلف في روايا الماء قال : لا تقر بها فإنّه يعطيك مرّة ناقصة و مرّة كاملة ولكن اشتريه معاينة وهو أسلم لك وله .

١٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولّاد الحنّاط قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له غنم يحلبها لها ألبان كثيرة في كلّ يوم ما تقول فيمن يشتري منه الخمسمائة رطل أو أكثر من ذلك المائة رطل بكذا و كذا درهماً فيأخذ منه في كلّ يوم أرطالاً حتّى يستوفي ما يشتري منه ؟ قال : لا بأس بهذا ونحوه .

١٤- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن قتيبة الأعشى قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال له رجل : إن أخي يختلف إلى الجبل يحلب الغنم فيسلم في الغنم في أثنان معلومة إلى أجل معلوم فيعطى الرباع مكان الشئ ، فقال له : أبطية نفس من صاحبه ؟ فقال : نعم ، قال : لا بأس .

ويعجز إذا عيّن صنف الماء و قدره بالوزن .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

قوله : « فيأخذ » أي يشتري حالاً و يأخذ منه في كلّ وقت ما يريد أو مؤجلاً

بآجال مختلفة وهو أظهر .

الحديث الرابع عشر : مجهول كالصحيح .

﴿باب آخر منه﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معاوية بن حكيم ، عن محمد بن حباب الجلاب ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرجل يشتري مائة شاة على أن يبدل منها كذا وكذا قال : لا يجوز .

٢- أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن منهل القصاب قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أشتري الغنم أو يشتري الغنم جماعة ثم تدخل داراً ثم يقوم رجل على الباب فيعدّ واحداً واثنين وثلاثة وأربعة وخمسة ثم يخرج السهم ، قال : لا يصلح هذا إنما يصلح السهم إذا عدلت القسمة .

باب آخر منه

الحديث الاول : مجهول .

قوله : « على أن يبدل » الظاهر أن المنع بجهالة المبدل والمبدل منه ، أمّا لو عيّنهما جاز ، وفي بعض نسخ التهذيب بالذال المطعّمة فلعل المراد به اشتراط بيعه على البايع فيؤيد مذهب من منع من ذلك .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله : « ثم يقوم رجل » كما إذا اشترى عشرة مائة من الغنم ، فتدخل بيتاً فتخرج كيف ما اتفق فإذا بلغ المخرج عشرة أخرج اسم رجل فمن خرج اسمه يعطيه هذه العشرة ، فلم يجوز عليه السلام ذلك للفرر ، وعدم تحقق شرائط القسمة ، إذ من شروطها تعديل السهام ، وربما وقع في سهم بعضهم كلّها سماناً ، وفي سهم بعضهم كلّها هزلاً .

٣- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ؛ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي سِهَامَ الْقَصَّائِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ فَقَالَ : لَا يَشْتَرِي شَيْئاً حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ السَّهْمُ فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئاً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا خَرَجَ .

﴿ باب ﴾

﴿ الغنم تعطى بالضريبة ﴾

١- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ يُعْطِيهَا بِضْرِيَّةً سَمْنًا شَيْئًا مَعْلُومًا أَوْ دِرَاهِمَ

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ : صَحِيحٌ .

قَوْلُهُ عليه السلام : « لَا يَشْتَرِي » يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ شِرَاءِ حَصَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ دَأْبُهُمْ فِي الْقِسْمَةِ مَا تَقَدَّمَ وَ أَمَّا إِذَا أُمِكنَ الْقِسْمَةُ بِتَعْدِيلِ السَّهَامِ ، فَلَا مَنَعَ لِأَنَّهُ يَشْتَرِي مَشَاعًا ، فَإِنْ اقْتَسَمُوا بِالتَّعْدِيلِ فَلَا خِيَارَ ، وَإِلَّا فَإِنْ خَرَجَ فِي سَهْمِهِ الرَّدِيُّ لَهُ الْخِيَارُ فِي الْقِسْمَةِ ، وَ لَعَلَّ مَا دَقَعَ مِنَ الْمَنَعِ أَوَّلًا مَبْنِيًّا عَلَى مَا هُوَ دَأْبُهُمْ مِنْ شِرَاءِ عَشْرَةِ مَجْهُولَةٍ مِنَ الْجَمِيعِ .

قَوْلُهُ عليه السلام : « فَإِنْ اشْتَرَى » أَيُّ إِنْ أَرَادَ اشْتَرَى بِبَيْعٍ آخَرَ ، وَإِلَّا فَلَا ، لِبُطْلَانِ الْأَوَّلِ .

باب الغنم تعطى بالضريبة

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ : حَسَنٌ .

وَقَالَ فِي الْمَخْتَلَفِ : قَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطِيَ الْإِنْسَانُ الْغَنَمَ وَالْبَقَرَ بِالضَّرْبَةِ مَدَّةً مِنَ الزَّمَانِ بِشَيْءٍ مِنَ الدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ ، وَالسَّمَنِ ، وَإِعْطَاءِ ذَلِكَ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ أَجُودَ فِي الْإِحْتِيَاظِ .

معلومة من كل شاة كذا وكذا، قال : لا بأس بالدراهم ولست أحب أن يكون بالسمن .

٢- عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن إبراهيم بن ميمون أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام فقال : يعطى الراعي الغنم بالجبل يرعاها وله أصوافها وألبانها و يعطينا الكل شاة دراهم ، فقال : ليس بذلك بأس ، فقلت : إن أهل المسجد يقولون : لا يجوز لأن منها ما ليس له صوف ولا لبن ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : و هل يطيبه إلا ذاك يذهب بعضه ويبقى بعض .

٣- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن بعض أصحابه ، عن أبان ، عن مدرك ابن الهزهاز ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرّجل يكون له الغنم فيعطى بضريبة شيئاً معلوماً من الصّوف أو السمن أو الدراهم ، قال : لا بأس بالدراهم وكره السمن .

٤- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت

و قال ابن إدريس : لا يجوز ذلك ، والتحقيق أن هذا ليس ببيع وإتّما هو نوع معاوضة و مراعاة غير لازمة بل سائغة ، ولا منع من ذلك وقد وردت به الأخبار .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : « و هل يطيبه إلا ذاك » أي إنّما رضي صاحب الغنم عن كل شاة بدرهم لأجل أن فيها ما ليس له صوف ولا لبن ، ولو لم يكن كذلك لما رضي به ، أو المراد به أنه لا يحلّ هذا العقد إلا ذلك ، لأنك قلت : منها ما ليس له صوف ، فظهر منه أن بعضها ليس كذلك ، ويكفي هذا في صحة العقد ، أو المراد أن زيادة بعضها يجبر نقص بعض ولو لا ذلك لما طاب .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : حسن .

وقال في الدروس : لوقاطعه على اللبن مدّة معلومة بعوض جاز عند الشيخ

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دفع إلى رجل غنمه بسمن ودرهم معلومة لكل شاة كذا وكذا في كل شهر قال : لا بأس بالدرهم فأما السمن فإحبّ ذاك إلا أن يكون حوالب فلا بأس .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع اللقيط وولد الزنا ﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن مثنى ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله قال : اللقيط لا يشتري ولا يباع .

٢- أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن مثنى ، عن حاتم بن إسماعيل المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المنبوز حرٌّ فإن أحبّ أن يوالي غير الذي رباه والاه فإن طلب منه الذي رباه النفقة وكان موسراً ردّ عليه وإن كان معسراً كان ما أنفق عليه صدقة .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن عبد الرحمن العزمي ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام قال : المنبوز حرٌّ فإذا كبر فإن شاء تولّى إلى

لا باللبن و السمن ، وفي صحيحة ابن سنان جواز ذلك بالسمن إذا كانت حوالب ، وفي لزوم هذه المعاوضة نظر ، و قطع ابن إدريس بالمنع منها ، ولو قيل بجواز الصلح عليها كان حسناً ، و يلزم حينئذ و عليه تحمل الرواية .

باب بيع اللقيط وولد الزنا

الحديث الاول : حسن أو موثق .

وقال الجوهري : اللقيط المنبوز يلتقط ، وحملها الأصحاب على لقيط دار الإسلام أو لقيط دار الكفر إذا كان فيها مسلم يمكن تولّده منه .

الحديث الثاني : ضعيف .

قوله عليه السلام « أن يوالي » أي يجعله ضامناً لجريده .

الحديث الثالث : صحيح .

الذي التقطه وإلا فليرد عليه النفقة وليذهب فليوال من شاء .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن محمد بن أحمد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اللقيطة ، قال : لا تباع ولا تشتري ولكن استخدمها بما أنفقت عليها .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن اللقيط فقال : حرٌّ ، لا يباع ولا يوهب .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن أبي الجهم ، عن أبي خديجة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يطيب ولد الزنا ولا يطيب ثمنه أبداً والممراز لا يطيب إلى سبعة آباء وقيل له : وأي شيء الممراز ؟ فقال : الرجل يكتسب مالاً من

الحديث الرابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « استخدمها » الاستخدام خلاف المشهور بين الأصحاب ، بل المشهور أنه ينفق عليه من ماله إن كان له مال ياذن الحاكم إن أمكن وإلا بدونه ، وإن لم يكن له مال فمن بيت المال ، فإن تعذر وأنفق الملتقط من ماله يرجع إليه بعد البلوغ إن كان له مال مع نيّة الرجوع وإلا فلا ، وذهب ابن إدريس إلى عدم الرجوع مطلقاً ، ويمكن حمل الخبر على ما إذا رضي اللقيط .

الحديث الخامس حسن .

الحديث السادس : مختلف فيه .

قوله عليه السلام : « لا يطيب ثمنه » حمل على الكراهة ، قال في التحرير : يجوز بيع ولد الزنا وشرائه إذا كان مملوكاً ، للرواية الصحيحة ، ورواية النفي متأولة . قوله عليه السلام : « والممراز » في بعض النسخ بالراء المهملة ثم الزاى المعجمة و هكذا بخط الشيخ في التهذيب وهو أصوب ، قال في القاموس ، المرز : العيب والشين ، و امترز عرضه : فال منه ، وفي بعضها بالعكس ، وهو نوع من الفقاع ، وفي بعضها بالمعجمتين وهو محلّ الخمر أو الخمر ، وعلى تقدير صحتهما لعلهما

غير حلّه فيتزوّج به أو يتسرّى به فيولد له فذاك الولد هو الممراز .

٧ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن أبان ، عن من أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ولد الزنا أشتريه أو أبيع به أو أستخذه ؟ فقال : اشتريه واسترقه واستخدمه وبعه فأما اللقيط فلا تشتريه .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن ابن فضال ، عن مثنى الحنّاط عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : تكون لي المملوكة من الزنا أحج من ثمنها وأتزوّج ؟ فقال : لا تحج ولا تزوّج منه .

على التشبيه ، وفي بعضها المهزار بالهاء ثمّ المعجمة ثمّ المهملة ، قال في القاموس : هززه بالعصا : ضربه بها و غمز غمزاً شديداً و طرد و نفى ، و رجل مهزور و ذو هزرات : يغبن في كلّ شيء .

قوله عليه السلام : « فيتزوّج به » حمل على ما إذا وقع البيع و التزويج بالعين ، والثاني لا يخلو من نظر ، لأنّ المهر ليس من أركان العقد ، وربما يعمّ نظراً إلى أنّ من يوقع هذين العقدين كأنّه لا يريد إيقاعهما بسبب عزمه على عدم إيفاء الثمن و الصداق من ماله ، وفيه ما فيه .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : حسن أو موثق .

وقال الشيخ في التهذيب : هذا الخبر محمول على ضرب من الكراهة لأنّنا

قد بينّا جواز بيع ولد الزنا و الحجّ من ثمنه و الصدقة منه ، و قال في الدروس : يكره الحجّ و التزويج من ثمن الزانية ، وعن أبي خديجة : لا يطيب ولد من امرأة أمهرت مالاً حراماً أو اشترت به إلى سبعة آباء .

﴿ باب ﴾

﴿ جامع فيما يحلّ الشراء والبيع منه وما لا يحلّ ﴾

١ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الحميد بن سعد قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن عظام الفيل يحلّ بيعه أو شراؤه الذي يجعل منه الأمشاط ؟ فقال : لا بأس قد كان لأبي منه مشط أو أمشاط .

٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة قال : كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له خشب فباعه ممن يتّخذ منه برابط فقال : لا بأس ، وعن رجل له خشب فباعه ممن يتّخذ صلبان ؟ قال : لا .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحجّال عن ثعلبة ، عن محمد بن مضارب ، عن

باب جامع فيما يحلّ الشراء و البيع منه وما لا يحلّ

الحديث الاول : مجهول .

و قال في الدروس : يجوز بيع عظام الفيل و اتّخاذ الأمشاط منها ، فقد كان للصادق عليه السلام منه مشط ، ولا كراهية فيه وفاقاً لابن إدريس والفاضل ، وقال القاضي يكره بيعها و عملها .

الحديث الثاني : حسن .

و المشهور بين الأصحاب حرمة بيع الخشب ليعمل منه هياكل العبادة وآلات الحرام ، و كراهته ممن يعمل ذلك إذا لم يذكر أنّه يشتريه له ، فالخبر محمول على ما إذا لم يذكر أنّه يشتريه لذلك ، فالنهي الأخير محمول على الكراهة و محلّ الأوّل على عدم الذكر والثاني على الذكر بعيد ، وربما يفرق بينهما بجواز التقيّة في الأوّل ، لكونها ممّا يعمل لسلطين الجور في بلاد الإسلام دون الثاني .

الحديث الثالث : مجهول .

أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس ببيع العذرة .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن عيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفهود و سباع الطير هل يلتمس التجارة فيها ؟ قال : نعم .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبان ، عن عيسى القمي عن عمرو بن جرير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التوت أبيع به الصليب

وحملها الشيخ وغيره على عذرة البهائم ، للأخبار الدالة على عدم جواز بيعها بحملها على عذرة الإنسان ، ولا يبعد حملها على الكراهة وإن كان خلاف المشهور . وقال في الدروس : يحرم بيع الأعيان النجسة و المتنجسة غير القابلة للطهارة وفي الفضلات الطاهرة خلاف ، فحرّم المفيد بيعها إلا بول الإبل ، وجوّزه الشيخ في الخلاف و المبسوط وهو الأقرب لطهارتها و نفعها .

الحديث الرابع : صحيح .

و قال في المسالك : قيل : يجوز بيع السباع كلّها تبعاً للانتفاع بجلدها أو ريشها ، و قيل : بعدم جواز بيع شيء من السباع ، ومنهم من استثنى الفهد خاصة و منهم من استثنى الفهد و سباع الطير لورود النصّ الصحيح على جواز بيع الفهد و سباع الطير ، و أمّا الهرّ فنسب جواز بيعه في التذكرة إلى علمائنا .

الحديث الخامس : حسن .

و حمل على الشرط ، قال في المسالك عند قول المحقق : يحرم إجارة السفن و المساكن للمحرّمات ، و بيع العنب ليعمل الخمر أو الخشب ليعمل صنماً : المراد بيعه لأجل الغاية المحرّمة ، سواء اشترطها في نفس العقد أم حصل الاتفاق عليها ، فلو باعها لمن يعملها بدون الشرط فإن لم يعلم أنّه يعملها كذلك لم يحرم على الأقوي و إن كره ؛ و إن علم أنّه يعملها ففي تحرّيمه وجهان : أجودهما ذلك ،

والصنم؟ قال : لا .

٦ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة قال : كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الرجل يؤاجر سفينته ودابته ممن يحمل فيها أو عليها الخمر والخنازير قال : لا بأس .

٧ - عده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن الأصم ، عن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن الفرد أن تشتري أو تباع .

٨ - عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن عليّ بن النعمان عن ابن مسكان ، عن عبدالمؤمن ، عن جابر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤاجر بيته يباع فيها الخمر ، قال : حرام أجرته .

٩ - بعض أصحابنا ، عن عليّ بن أسباط ، عن أبي مخلد السراج قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه معتب فقال : رجلان بالباب فقال : أدخلهما فدخلوا فقال

والظاهر أن عليه الظن كذلك ، وعليه تنزل الأخبار المختلفة ظاهراً .

الحديث السادس : حسن .

الحديث السابع : ضعيف .

وقال في المسالك : لا يجوز بيع ما لا ينفع بها كالمسوخ لعدم وقوع الذكاة عليها ، أمّا لو جوزه فانه جاز بيعها لمن يقصد منفعتها مذكاة ، وكذا لو اشتبه القصد حملاً لفعل المسلم على الصحيح ، ولو علم منه قصد منفعة محرمة كلعب الدبّ والفرد لم يصح ، ولو قصد منه حفظ المتاع أمكن جوازه وعدمه ، وقطع العلامة بالعدم .

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : مجهول .

وبدل على مذهب من قال بعدم جواز استعمال جلود ما لا يؤكل لحمه بدون الدباغة ، ويمكن الحمل على الكراهة .

أحدهما : إِنِّي رجلٌ سَرَّاجٌ أبيع جلود النمر فقال : مدبوغة هي ؟ قال : نعم ، قال : ليس به بأس .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي القاسم الصيقل قال : كتبت إليه : قوائم السيوف التي تسمى السفن أتخذها من جلود السمك فهل يجوز العمل بها ولسنا نأكل لحومها ؟ فكتب عليه السلام : لا بأس .

﴿باب﴾

﴿شراء السرقة والخيانة﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي بصير قال : سألت أحدهما عليه السلام عن شراء الخيانة و السرقة ، فقال : لا إلا أن يكون قد اختلط معه غيره فأما السرقة بعينها فلا إلا أن تكون من متاع السلطان فلا بأس بذلك .

الحديث العاشر : مجهول .

قوله : « تسمى السفن » قال الجوهري : السفن : جلد أخشن كجلود التماسيح يجعل على قوائم السيوف ، ووجه الجواز أن التماسيح من السباع لكن ليس له دم سائل فلذا جوز ، مع أنه لو كان ذات نفس سائلة إذا اشترى من المسلم كان طاهراً .

باب شراء السرقة والخيانة

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « إلا أن يكون قد اختلط » قال الوالد العلامة (قده) : لأنه يمكن أن يكون ما باعه غير مال الخيانة ، أمّا إذا باع الجميع وعلم أنها فيها فلا يجوز البيع إلا أن يكون المالك معلوماً و نفذ البيع ، ومتاع السلطان ما يأخذه باسم المقاسمة أو الخراج من غير الشيعة أو مطلقاً .

قوله عليه السلام : « إلا أن يكون من متاع السلطان » الظاهر أن الاستثناء منقطع وإنما استثنى ذلك لأنه كالسرقة و الخيانة من حيث أنه ليس له أخذه .

٢ - ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل منّا يشتري من السلطان من إبل الصدقة وغنم الصدقة وهو يعلم أنّهم يأخذون منهم أكثر من الحقّ الذي يجب عليهم قال : فقال : ما الإبل والغنم إلا مثل الحنطة والشعير وغير ذلك لا بأس به حتّى تعرف الحرام بعينه قيل له : فما ترى في مصدّق يجيئنا فيأخذ صدقات أغنا منا فنقول : بعناها فيبيعناها فما ترى في شرائها منه؟ قال : إن كان قد أخذها وغزلها فلا بأس ، قيل له : فما ترى في الحنطة والشعير يجيئنا القاسم

و على هذا لا يبعد أن يكون الاستثناء متصلاً ، وقيل : المعنى أنه إذا كانت السرقة من مال السلطان يجوز للشيعّة ابتياعها بإذن الإمام . وقيل : أريد به ما إذا سرق الإنسان مال ظالم على وجه التفاضل ، والأوّل أوجه .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله عليه السلام : « لا بأس به » ،

قال في الدروس : يجوز شراء ما يأخذه الجائر باسم الخراج والزكاة والمقاسمة وإن لم يكن مستحقاً له ، و تناول الجائزة منه إذا لم يعلم غضبها ، ولو علمت ردت على المالك ، فإن جهله تصدّق بها عنه ، واحتاط ابن إدريس بحفظها والوصيّة بها ، و روي أنّها كاللقطة . قال : و ينبغي إخراج خمسها و الصدقة على إخوانه منها ، والظاهر أنّه أراد الاستحباب في الصدقة ، و ترك أخذ ذلك من الظالم مع الاختيار أفضل ، ولا يجب ردّ المقاسمة وشبهها على المالك ، ولا يعتبر رضاه ولا يمنع تظلمه من الشراء ، و كذا لو علم أنّ العامل يظلم إلا أن يعلم الظلم بعينه . نعم ، يكره معاملة الظلمة ولا يحرم . وقال الجوهري : المصدّق الذي يأخذ صدقات الغنم .

قوله عليه السلام : « إن كان قد أخذها » قال الوالد العلامة (رحمه الله) : تظهر

الفائدة في الزكاة ، فإنّه إذا أخذها فمع القول بسقوط الزكاة عنه مطلقاً فما لم يأخذها العامل لا تسقط عنه ، بل ظلم في أخذ الثمن ، و على المشهور من سقوط الزكاة عمّا أخذه فما لم يأخذ لم يسقط منه ؛ ثمّ سأل أنّه هل يجوز شراء الطعام

فيقسم لنا حظنا ويأخذ حظه فيعزله بكيل فماترى في شراء ذلك الطعام منه ؟ فقال : إن كان قبضه بكيل وأنتم حضور ذلك الكيل فلا بأس بشراء منه بغير كيل .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان ، عن إسحاق ابن عمار قال : سألته عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم قال : يشتري منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أجداً .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن جراح المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يصلح شراء السرقة والخيانة إذا عرفت .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن صالح قال : أرادوا بيع تمر عين أبي زياد فأردت أن أشتريه ثم قلت : حتى أستأمر أبا عبد الله عليه السلام فأمرت معاذاً فسأله فقال : قل له : يشتريه فإنه إن لم يشتريه اشتراه غيره .

منه بدون الكيل ؟ فأجاب عليه السلام بأنه إن كان حاضراً عند أخذها منهم بالكيل يجوز ، ويدل على المنع مع عدمه ، ووردت بالجواز إذا أخبر البائع أخباز ، فالمنع محمول على الكراهة أو على ما إذا لم يكن مؤتمناً .

الحديث الثالث : موقوف .

الحديث الرابع : مجهول .

الحديث الخامس : صحيح .

قوله عليه السلام : « قل له يشتريه » لعله كانت الأرض مغصوبة وهم زرعوها بحبهم والزرع للزارع ولو كان غاصباً ، ويمكن أن يكون من الأراضي المفتوحة عنوة وجوزة عليه السلام لأن تجوزيه يخرجه عن الغصب ، أو جوزاً مطلقاً لدفع الحرج عن أصحابه .

قوله عليه السلام : « إن لم يشتريه » أي لا يصير عدم شرائه سبباً لرد المال إلى صاحب الحق ، ويحتمل أن يكون ممّا غصب منه عليه السلام .

٦ - الحسين بن محمد ، عن النّسّديّ ، عن ابن أبي نجران ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من اشترى سرقة وهو يعلم فقد شرك في عارها وإثمها .

٧ - عليّ بن إبراهيم ، عن صالح بن السنديّ ، عن جعفر بن بشير ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي عمر السّراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرّجل يوجد عنده السرقة قال : هو غارم إذا لم يأت على بايعها بشهود .

﴿باب﴾

﴿من اشترى طعام قوم وهم له كارهون﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن عليّ بن عقبة ، عن الحسين بن موسى ، عن برید ؛ ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من اشترى طعام

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : مجهول .

قوله عليه السلام : «إذا لم يأت» لأنّه إذا أتى بالشهود يرجع بالثمن على البائع ، فيكون هو الغارم وإن وجب عليه دفع العين إلى المالك .
و قال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : من وجد عنده سرقة كان ضامناً لها ، إلّا أن يأتي على شرائها ببيئنة .

وقال ابن إدريس : هو ضامن على شرائها ببيئنة أولاً بلا خلاف ، لكن مقصود شيخنا أنّه ضامن ، هل يرجع على البائع أم لا ؟ فإن كان المشتري عالماً بالغصب لم يكن له الرجوع وإلّا رجع .

أقول : يحتمل قوله وجهاً آخر ، وهو أن يأتي ببيئنة أنّه اشتراها من مالكها ، فتسقط المطالبة عنه ، والشيخ نقل رواية أبي عمر السّراج انتهى .

باب من اشترى طعام قوم وهم له كارهون

الحديث الاول : ضعيف .

قوم وهم له كارهون قصّ لهم من لحمه يوم القيمة .

﴿باب﴾

﴿من اشترى شيئاً فتغير عما رآه﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ؛ وعليّ بن حديد ، عن جميل بن درّاج ، عن ميسر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل اشترى زقّ زيت فوجد فيه ردّاً ، قال : فقال : إن كان يعلم أنّ ذلك في الزيت لم يردّه وإن لم يكن يعلم أنّ ذلك في الزيت ردّه على صاحبه .

٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن إسحاق الخدري ، عن أبي صادق قال : دخل أمير المؤمنين عليه السلام سوق التّمّارين فإذا امرأة قائمة تبكي وهي تخاصم رجلاً تمّاراً فقال لها : مالك ؟ قالت : يا أمير المؤمنين اشتريت من هذا تمرأبدرهم فخرج أسفله ردّاً ليس مثل الذي رأيت قال : فقال له : ردّها عليها فأبى حتّى قالها ثلاثاً فأبى فعلاه بالدرة حتّى ردّها عليها . وكان عليّ صلوات الله عليه يكره أن يجلس التّمّر .

﴿باب﴾

﴿بيع العصير والخمر﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن

باب من اشترى شيئاً فتغير عما رآه

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام : « إن كان يعلم » لعلّ « يعلم » في الموضعين على صيغة المجهول ، أي كان الدرديّ بالقدر المتعارف الذي يعلم الناس أنّه يكون في الزيت ، إذ لو كان بهذا القدر ولم يعلم المشتري بشكل القول بجواز ردّه .

الحديث الثاني : مجهول .

ولعلّ الكراهة فيه بمعنى الحرمة .

باب بيع العصير والخمر

الحديث الاول : صحيح .

محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع العصور فيصير خمرأ قبل أن يقبض الثمن قال : فقال : لو باع ثمرته ممن يعلم أنه يجعله حراماً لم يكن بذلك بأس فأمّا إذا كان عصوراً فلا يباع إلا بالنقد .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حرير ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك غلاماً له في كرم له يبيعه عبداً أو عصوراً فانطلق الغلام فعصر خمرأ ثم باعه ، قال : لا يصلح ثمنه ، ثم قال : إن رجلاً من ثقيف أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله راويتين من خمر فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وآله فأهريقتا وقال : إن الذي حرّم شربها حرّم ثمنها ، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : إن أفضل خصال هذه التي باعها الغلام أن يتصدّق بثمنها .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ثمن العصور قبل أن يغلي لمن يبتاعه ليطبخه أو يجعله خمرأ ، قال : إذا بعته قبل أن يكون خمرأ وهو حلال فلا بأس .

٤ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن يزيد بن خليفة قال : كره أبو عبد الله عليه السلام بيع العصور بتأخير .

قوله عليه السلام : « إلا بالنقد » حمل على الكراهة ، وقال في الجامع : يباع العصور بالنقد كراهة أن يصير خمرأ عند المشتري قبل قبض ثمنه .

الحديث الثاني : حسن .

قوله عليه السلام : « أن يتصدّق بثمنها » يمكن حمله على ما إذا لم يكن المشتري معلوماً ، ولا يبعد القول بكون البائع مالكاً للثمن لأنه قد أعطاه المشتري باختياره وإن فعلاً حراماً ، لكن المقطوع به في كلام الأصحاب وجوب الرد .

الحديث الثالث : ضعيف . وبإطلاقه يشمل النسيئة .

الحديث الرابع : ضعيف .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن محمد بن سنان ، عن معاوية بن سعد ، عن الرضا عليه السلام قال : سألت عن نصراني أسلم وعنده خمر وخنازير وعليه دين هل يبيع خمره وخنازيره فيقضي دينه ؟ فقال : لا .

٦ - صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب ممن يجعله حراماً ، فقال : لا بأس به تبعه حلالاً فيجعله [ذاك] حراماً فأبعده الله وأسحقه .

٧ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان ، عن أبي أيوب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل أمر غلامه أن يبيع كرمه عصيراً ، فباعه خمرأ ثم أنما بثمانه ؟ فقال : إن أحب الأشياء إلي أن يتصدق بثمانه .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة قال : كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له كرم أبيع العنب والتمر ممن يعلم أنه يجعله خمرأ أو سكرأ ؟ فقال : إنما باعه حلالاً في الإبان الذي يحل شربه أو أكله فلا بأس ببيعه .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور ، وعليه الفتوى .

الحديث السادس : صحيح . وحمل على عدم الشرط .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : حسن .

وقال في الدروس : يجوز أخذ الجزية من ثمن المحرم ولو كان بالإحالة على المشتري ، خلافاً لابن الجنيدي في الإحالة .

وقال الوالد العلامة (ره) : حمل على كون الدين على أهل الذمة وإن كان إظهاره حراماً لكنّه لو لم يشترط في عقد لم يخرج به عن الذمة ، وعلى تقدير الشرط والخروج بقضي دينه أيضاً ، و للمقضي حلال ، مع أنّه يمكن أن يكون

جعفر عليه السلام في رجل كانت له على رجل دراهم فباع خمرأً أو خنازير وهو ينظر فقضاه ، فقال :
لأبأس به أمّا للمقتضي فحلال وأمّا للبائع فحرام .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن منصور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لي على رجل ذمّي دراهم فيبيع الخمر والخنازير و أنا حاضرٌ فيحلّ لي أخذها ؟ فقال : إنّما لك عليه دراهم فقضاك دراهمك .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له عليه الدّراهم فيبيع بها خمرأً وخنازيرأً ثمّ يقضي عنها ؟ قال : لأبأس - أوقال : خذها - .

١٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن زريع ، عن حنان ، عن أبي كهمس قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام عن العصير فقال : لي كرم و أنا أعصره كلّ سنة وأجعله في الدّنان وأبيعه قبل أن يغلي ، قال : لأبأس به فإن غلى فلا يحلّ بيعه ثمّ قال : هوذا نحن نبيع تمرنا ممّن نعلم أنّه يصنعه خمرأً .

١٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس في مجوسيّ باع خمرأً أو خنازير إلى أجل مسمّى ثمّ أسلم قبل أن يحلّ المال قال له : دراهمه . وقال :

المسلم ناظرأً والذمّيّ ساتراً بأن يبيع في داره والمسلم ينظر إليه من كوة مثلاً .

الحديث العاشر : موثق .

الحديث الحادي عشر : حسن .

الحديث الثاني عشر : مجهول .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

وقال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : المجوسيّ إذا كان عليه دين جاز أن يتولّى بيع الخمر والخنازير وغيرهما ممّا لا يحلّ للمسلم تملكه غيره ممّن ليس له علم و يقضي بذلك دينه ، ولا يجوز له أن يتولّاه بنفسه ، ولا أن يتولّى عنه غيره من المسلمين ، ومنع ابن إدريس من ذلك ، وكذا ابن البرّاج وهو المعتمد ، والشيخ عوّل على رواية يونس وهي غير مستندة إلى إمام ، ومع ذلك أنّها وردت في

إن أسلم رجل وله خمر وخنازير ثم مات وهي في ملكه وعليه دين قال : يبيع دينه أو ولي له غير مسلم خمره و خنازيره و يقضي دينه و ليس له أن يبيعه و هو حي ولا يمسه .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن الرضا عليه السلام قال : سألت عن نصراني أسلم وعنده خمر وخنازير وعليه دين هل يبيع خمره وخنازيره ويقضي دينه ؟ قال : لا .

﴿باب العربون﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن وهب ، عن أبي

صورة خاصة وهي إذا مات المديون و خلف ورثة كفّاراً فيحتمل أن تكون الورثة كفّاراً والخمر لهم يبيعه وقضاء دين الميت منه ، ولهذا حرم بيعه في حياته وإمساكه . وقال في الجامع : يجوز أن يؤخذ من الذمّي من جزية رأسه ودين عليه لمسلم من ثمن خمره أو خنزير ، وإذا باعهما الذمّي و أسلم قبل قبض الثمن فله المطالبة به ، وإن أسلم وفي يده شيء من ذلك لا يحلّ له التصرف فيه بنفسه ولا بوكيله ، وإن أسلم وعليه دين وفي يده خمر فباعها دينه أو ولي له غير مسلم و قضى دينه أجزأ عنه .

الحديث الرابع عشر : مرسل .

باب العربون

قال في النهاية : فيه نهى عن بيع العربان ، هو أن تشتري السلعة وتدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن وإن لم يمتض البيع كان لصاحب السلعة ولم يرجعه المشتري ، يقال : أعرب في كذا ، وعرب و عربن و هو عربان و عربون ، قيل سمي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع ، أي إصلاحاً وإزالة فساد لئلا يملكه غيره باشرائه ، وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر وأجازه أحمد .

عبدالله ﷺ قال : كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يقول : لا يجوز العربون إلا أن يكون نقداً من الثمن .

﴿ باب الرهن ﴾

١ - عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر ﷺ قال : سألت عن الرهن والكفيل في بيع النسيئة ، فقال : لا بأس به .

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب قال : سألت عن رجل يبيع بالنسيئة ويرتهن ، قال : لا بأس .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن معاوية ابن عمار قال : سألت أبا عبدالله ﷺ عن الرجل يسلم في الحيوان أو الطعام ويرتهن الرهن قال : لا بأس تستوثق من مالك .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار

الحديث الاول : ضعيف .

وقال في المختلف : قال ابن الجنيد : العربون من الثمن ، ولو شرط المشتري للبائع أنه إن جاء بالثمن وإلا فالعربون له كان ذلك عوضاً عما منعه من النفع والتصرف في سلعته ، والمعتمد أن يكون من جملة الثمن فإن امتنع المشتري من دفع الثمن وفسخ البائع البيع وجب عليه رد العربون للأصل ولرواية ذهب .

باب الرهن

الحديث الاول : صحيح . وعليه الفتوى .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : موثق .

قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون عنده الرهن فلا يدري لمن هو من الناس فقال : لا أحب أن يبيعه حتى يجيء صاحبه ، قلت : لا يدري لمن هو من الناس ؟ فقال : فيه فضل أو نقصان ؟ قلت : فإن كان فيه فضل أو نقصان ؟ قال : إن كان فيه نقصان فهو أهون يبيعه فيؤجر فيما نقص من ماله ، وإن كان فيه فضل فهو أشدُّهما عليه يبيعه ويمسك فضله حتى يجيء صاحبه .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارَةَ ؛ عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل رهن رهنًا إلى غير وقت مسمى ثم غاب هل له

قوله عليه السلام : « يبيعه » أي الجميع أو قدر حقه و يمسك فضله من الثمن أو الأصل ، والأشدية لأنه يلزمه حفظ الفضل ، و يحتمل أن يكون ضامنًا حينئذ ، فالأشدية باعتبار الضمان أيضاً ؛ وعلى تقدير وجوب بيع قدر الحق لعل الأشدية باعتبار عدم تيسر المشتري هذا القدر أيضاً ، و حمل البيع على أي حال على ما إذا كان و كلاً فيه أو استأذن الحاكم على المشهور .

وقال في المختلف : إذا حل الدين لم يجز بيع الرهن إلا أن يكون و كلاً أو بإذن الحاكم ، قاله ابن إدريس وهو جيد ، وأطلق أبو الصلاح جواز البيع مع عدم التمكن من استيذان الراهن ، وقال فيه أيضاً : إذا بيع الرهن فإن قام بالدين و إلا وجب على الراهن إيفاءه متى كان البيع صحيحاً ، وإن كان باطلاً كان المبيع باقياً على ملك الراهن ، ولم ينقص من الدين شيء على التقديرين عند أكثر علمائنا .

و قال أبو الصلاح : إذا تعذر استيذان الراهن في بيعه بعد حلول الأجل فالأولى تركه إلى حين تمكن الاستيذان و يجوز بيعه ، فإن نقصت قيمته عن الدين لم يكن له غيرها ، و إن كان يبيعه بإذنه فعليه القيام بما بقي من الدين عن ثمن الرهن .

الحديث الخامس : موثق كالصحيح ، ويدل على المشهور .

وقت يباع فيه رهنه ؟ قال : لاحتسى يجيبى * [صاحبه] .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن ابن بكير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرهن فقال : إن كان أكثر من مال المرتهن فهلك أن يؤدى الفضل إلى صاحب الرهن وإن كان أقل من ماله فهلك الرهن أدى إليه صاحبه فضل ماله وإن كان الرهن سواء فليس عليه شيء .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي حمزة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول علي عليه السلام في الرهن يتراد أن الفضل فقال : كان علي عليه السلام يقول ذلك ، قلت : كيف يتراد أن ؟ فقال : إن كان الرهن أفضل مما رهن به ثم عطب رد المرتهن الفضل على صاحبه ، وإن كان لا يسوي رد الراهن مانقص من حق المرتهن ، قال : وكذلك كان قول علي عليه السلام في الحيوان وغير ذلك .

٨ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن علي اللوشاء ، عن أبان عمّن أخبره ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في الرهن : إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلكه رجع في حقه على الراهن فأخذه فإن استهلكه تراد الفضل بينهما .

٩ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن

الحديث السادس : موثق كالصحيح .

ولعلمه وأمثاله محمولة على التقية ، إذ روت العامة عن شريح و الحسن والشعبي ذهبت الرهان بما فيها . ويمكن الحمل على التفريط كما يدل عليه خبر أبان .

و قال في الدروس : الرهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه إلا بتعد أو تفريطه على الأشهر ، ونقل فيه الشيخ الإجماع منّا ، وما روي من التفاضل بين قيمته وبين الدين محمول على التفريط ، ولو هلك بعضه كان الباقي مرهوناً .

الحديث السابع : صحيح .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

الحديث التاسع : موثق .

أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرجل مائة درهم وهو يساوي ثلاثمائة درهم فيهلك ، أعلی الرجل أن يرد علي صاحبه مائتي درهم ؟ قال : نعم لأنه أخذ رهناً فيه فضل وضيعة ، قلت : فهلك نصف الرهن ؟ قال : علي حساب ذلك ، قلت : فيتراد أن الفضل ؟ قال : نعم .

١٠ - وبهذا الإسناد قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : الرجل يرهن الغلام والدّار فتصيبه الآفة علي من يكون ؟ قال : علي مولاه ، ثم قال : أرايت لو قتل قتيلاً علي من يكون ؟ قلت : هو في عنق العبد ؟ قال : ألا ترى فلم يذهب مال هذا ، ثم قال : أرايت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينار لمن كان يكون ؟ قلت : لمولاه ، قال : كذلك يكون عليه ما يكون له .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ في الرجل يرهن عند الرجل رهناً فيصيبه شيء أو ضاع ، قال : يرجع بما له عليه .

قوله عليه السلام : « وضيعة » ظاهره التفريط فيكون موافقاً للمشهور .

الحديث العاشر : موثق .

قوله عليه السلام : « ألا ترى » أي ألا تخبرني ، و يدلّ علي أنّ جنابة المملوك تتعلق برقبته كما هو المشهور ، وقال المحقق رحمه الله : إذا جنى المرهون عمداً تعلقت الجنابة برقبته ، وكان حقّ المجنّي عليه أولى ، وإن جنى خطأ فإن افتكّه المولى بقي رهناً ، وإن سلمه كان للمجنّي عليه منه بقدر أُرش الجنابة ، والباقي رهن ، وإن استوعبت الجنابة قيمته كان المجنّي عليه أولى به من المرتهن .

وقال في التحرير : إذا جنى المرهون تخيّر المولى بين افتكاكه بأرّش الجنابة وببقي رهناً علي حاله ، وبين تسليمه للبيع ، وللمرتهن حينئذ افتكاكه بالأرّش أيضاً و يرجع علي الرّاهن إن أذن له ، وإن لم يأذن قال الشيخ : يرجع أيضاً وعندني فيه نظر .

الحديث الحادي عشر : حسن .

١٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسن ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن العبد أو الثوب أو الحلي أو متاعاً من متاع البيت فيقول صاحب المتاع للمرتهن : أنت في حلّ من لبس هذا الثوب فالبس الثوب و انتفع بالمتاع واستخدم الخادم ، قال : هو له حلالٌ إذا أحلّه وما أحبُّ أن يفعل ، قلت : فأرتهن داراً لها غلّة لمن الغلّة؟ قال : لصاحب الدار قلت : فأرتهن أرضاً بيضاء فقال صاحب الأرض : ازرعها لنفسك ، فقال : ليس هذا مثل هذا يزرعها لنفسه فهو له حلال كما أحلّه له إلاّ أنّه يزرع بماله ويعمرها .

١٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في كلّ رهن له غلّة أن غلّته تحسب لصاحب الرهن ممّا عليه .

١٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال في الأرض البور يرهنها الرّجل ليس فيها ثمرة فزرعها وأنفق عليها ماله : أنّه يحتسب له نفقته وعمله خالصاً ثمّ ينظر نصيب الأرض فيحسبه من ماله الذي أرتهن به الأرض حتّى يستوفي ماله فإذا

الحديث الثاني عشر : موقوف .

قوله عليه السلام : « ليس هذا مثل هذا » أي بدون أو مع الكراهة الخفيفة ويمكن أن يكون هذا في الاراضي المفتوحة عنوة .

و قال في الدروس : لو شرط في الرهن انتفاع المرتهن به جاز ، ولو شرط تملك الزوائد المنفصلة فسد وأفسد على الأقرب .

الحديث الثالث عشر : حسن .

الحديث الرابع عشر : حسن .

وفي القاموس : البور : الأرض قبل أن تصلح للزرع ، ويدلّ على أنّ أجره الأرض يحتسب من الدين ، و يحمل على ما إذا لم يأذن له في الزراعة لنفسه مجّاناً لئلاّ ينافي الخبر السابق .

استوفى ماله فليدفع الأرض إلى صاحبها .

١٥ - عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رهن جاريته عند قوم أيحلّ له أن يطأها قال : إنّ الذين ارتهنوها يخولونه بينه وبين ذلك ، قلت : أ رأيت إن قدر عليها خالياً ، قال : نعم لأرى هذا عليه حراماً .

١٦ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولّاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يأخذ الدّابة والبعير رهناً بماله أله أن يركبه ؟

الحديث الخامس عشر : حسن .

ولا خلاف بين الأصحاب ظاهراً في عدم جواز تصرّف الراهن في الرهن بدون إذن المرتهن ، بل ذهب بعضهم إلى عدم جواز الوطء مع الإذن أيضاً ، و ظاهر الأخبار المعتبرة جواز الوطء سرّاً ، ولولا الإجماع لأمكن حمل أخبار النهي على التقيّة .

قال في الدروس : في رواية الحلبيّ "يجوز وطؤها سرّاً وهي متردكة ، ونقل في المبسوط الإجماع عليه .

الحديث السادس عشر : صحيح .

و قال في المسالك : قال الشيخ : إذا أنفق عليها كان له ركوبها أو يرجع على الراهن بما أنفق ، استناداً إلى رواية أبي ولّاد ، والمشهور أنّه ليس للمرتهن التصرف في الرهن مطلقاً إلّا بإذن الراهن ، فإن تصرّف لزمته الأجرة ، وأمّا النفقة فإن أمره الراهن بها يرجع بما غرم ، و إلّا استأذنه فإن امتنع أو غاب رفع أمره إلى الحاكم فإن تعذّر أنفق بنسيئة الرجوع ، فإن تصرّف مع ذلك ضمن مع الإثم و تقاصاً و هذا هو الأقوى ، والرواية محمولة على الإذن في التصرف و الإنفاق مع تساوي الحقيّن ، و ربّما قيل بجواز الانتفاع بما يخاف فوته عند المالك عند تعذّر استيذانه أو استيذان الحاكم .

قال : فقال : إن كان يعلفه فله أن يركبه وإن كان الذي رهنه عنده يعلفه فليس له أن يركبه .

١٧- محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن منصور بن العباس ، عن الحسن بن عليّ ابن يقطين ، عن عمرو بن إبراهيم ، عن خلف بن حماد ، عن إسماعيل بن أبي قرّة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل استقرض من رجل مائة دينار ورهنه حلياً بمائة دينار ثم إنّه أتاه الرجل فقال له : أعرني الذهب الذي رهنتك عارية فأعاره فهلك الرهن عنده أعليه شيء لصاحب القرض في ذلك ؟ قال : هو على صاحب الرهن الذي رهنه وهو الذي أهلكه وليس لمال هذاتوى .

١٨- محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور ابن حازم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا رهنتم عبداً أو دابةً فمات فلا شيء عليكم وإن هلك الدابة أو أبق الغلام فأنت ضامن .

الحديث السابع عشر : ضعيف .

قوله : « أعليه شيء » أي على المرتهن ، ولا شبهة في عدم ضمانه والظاهر عدم لزوم شيء على الراهن أيضاً إن تلف بغير تفريطه ، وإن تلف بتفريطه فهل يجب عليه أن يجعل ثمنه رهناً ؟ وفيه إشكال ، وظاهر الخبر عدم ، وظاهر الأكثر أنّه مع مباشرة الإلتلاف يلزمه إقامة بدله رهناً وينبغي التأمل في ذلك .

قال في المنسالك : إلتلاف الرهن متى كان على وجه يوجب عوضه مثلاً أو قيمة سواء كان الملتف الراهن أم المرتهن أم الأجنبي كان العوض رهناً .

و قال في مصباح اللغة : التوى - وزان الحياء وقد يمدد : الهلاك .

الحديث الثامن عشر : مجهول كالصحيح .

قوله عليه السلام : « إن هلك الدابة » لعل المراد انفلاتها وضياعها لا إلتلافها أو تلفها بالتفريط ، وقال الشيخ في التهذيب : المعنى فيه أن يكون سبب هلاكها أو إبقائه شيئاً من جهة المرتهن فأما إذا لم يكن ذلك بشيء من جهته لم يلزمه شيء

١٩- أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن محمد بن رباح القلاء قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل هلك أخوه وترك صندوقاً فيه رهون بعضها عليه اسم صاحبه وبكم هورهن وبعضها لا يدري لمن هو ولا بكم هو رهن ، فما ترى في هذا الذي لا يعرف صاحبه ؟ فقال : هو كماله .

٢٠- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل رهن جاريته قوماً أيحلّ له أن يطاها ؟ قال : فقال : إن الذين

وكان حكمه حكم الموت سواء انتهى .

ثم أعلم أنّ في نسخ التهذيب والاستبصار «إذا ارتهنت عبداً أو دابةً فمات» وهو الظاهر ، وعلى ما في نسخ الكتاب يشكل بأنّه لضمان على الراهن إذا تلف قبل القبض ولو كان بتفريطه إلا أن يقال يلزمه أن يرهن مثله أو قيمته ولم أر به فائلاً من الأصحاب ويمكن أن يقرأ على بناء المجهول ، فيكون بمعنى ارتهنت .

قال في القاموس : رهنه و عنده الشيء - كمنعه وأرهنه - جعله رهناً .

الحديث التاسع عشر : مجهول .

قوله عليه السلام : « هو كماله » ظاهره أنّه يحكم بكونه من ماله إذا لم يعرف الرهن بعينه وإن علم أنّ فيه رهناً كما هو ظاهر المحقق في الشرايع ، حيث قال : لومات المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل ماله حتّى يعلم بعينه .

وقال في المسالك : المراد أنّ الرهن لم يعلم كونه موجوداً في التركة ولا معدوماً فإنّه حينئذ كسبيل مال المرتهن ، أي بحكم ماله ، بمعنى أنّه لا يحكم للراهن في التركة بشيء عملاً بظاهر الحال من كون ما تركه لورثته ، وأصالة براءة ذمته من حق الراهن ، وقوله «حتّى يعلم بعينه» المراد أنّ الحكم المذكور ثابت إليّ أن يعلم وجود الرهن في التركة يقيناً ، سواء علم معيناً أم مشتبهاً في جملة التركة ، والأكثر جزموا هنا ، والحكم لا يخلو من إشكال ، فإنّ أصالة البراءة معارضة بأصالة بقاء المال .

الحديث العشرون : صحيح .

- ارتهنوها يحولون بينه وبينها ، قلت : أرأيت إن قدر عليها خالياً ؟ قال : نعم لأرى به بأساً .
- ٢١- أحمد بن محمد ، عن ابن فضال : عن إبراهيم بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : قلت له : رجل لي عليه دراهم وكانت داره رهناً فأردت أن أبيعها قال : أعيذك بالله أن تخرجه من ظل رأسه .
- ٢٢- أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن منصور بن حازم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل ومعه الرهن أيشترى الرهن منه ؟ قال : نعم .

﴿ باب ﴾

﴿ الاختلاف في الرهن ﴾

- ١- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن ابن أبي يعفور

الحديث الحادى والعشرون : مجهول .

قوله عليه السلام : « أعيذك » حمل على الكراهة .

قال في الدروس : لو ارتهن دار السكنى كره بيعها للرواية .

الحديث الثانى والعشرون : صحيح .

قوله : « أيشترى » يدل على أنه يجوز أن يشتري المرتهن الرهن كما هو المشهور بين الأصحاب ، وقال في المسالك : موضع الشبهة ما لو كان وكيلاً في البيع ، فإنه يجوز أن يتولى طرفي العقد ، وربما قيل بالمنع ، ومنع ابن الجنيد من بيعه على نفسه وولده و شريكه و نحوهم لتطرق التهمة .

باب الاختلاف في الرهن

الحديث الاول : كالموتق .

يشتمل على حكمين : أحدهما أنه لو اختلفا فيما عليه الرهن فقال الراهن : إنه بمائة ، وقال المرتهن : إنه بألف ، فالبيئته على المرتهن فالقول قول الراهن مع

عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا اختلفا في الرهن فقال أحدهما : رهنته بألف درهم وقال الآخر : بمائة درهم ، فقال : يسأل صاحب الألف البيّنة فإن لم يكن له بيّنة حلف صاحب المائة ، وإن كان الرهن أقلّ ممّا رهن أو أكثر ، اختلفا ، فقال أحدهما : هورهن وقال الآخر : هو عندك ودیعة ؟ فقال : يسأل صاحب الودیعة البيّنة فإن لم يكن له بيّنة حلف صاحب الرهن .

٢- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل يرهن عند صاحبه رهناً لا بيّنة بينهما فيه فادّعى الذي عنده الرهن أنّه بألف ، فقال صاحب الرهن : إنّما هو بمائة ، قال : البيّنة يمينه عند عدم البيّنة ، وذهب إليه أكثر الأصحاب وهو الأقوى ، لأصالة عدم الزيادة ، وبراءة ذمّة الراهن ، ولأنّه منكر ، ولهذا الخبر وصحيحة محمد بن مسلم وموثقة أبان وموثقة عبيد بن زرارة .

و قال ابن الجنيد : القول قول المرتهن مالم يستغرق دعواه ثمن الرهن ، وما لم يدّع زيادة عن قيمة الرهن ، فإنّ عبارته مختلفة ومستنده رواية السكوني ، وهي ضعيفة لاتصلح لمعارضة تلك الأخبار .

الثاني - في أنّه لو اختلف مالك المتاع ومن هو عنده ، فقال المالك : هو ودیعة ، و قال الممسك : هورهن ، فالقول قول الممسك ، وهو قول الصدوق والشيخ في الاستبصار ، والمشهور بين الأصحاب أنّ القول قول المالك ، لأصالة عدم الرهن وصحيحة محمد بن مسلم وفضل ابن حمزة .

فقيل : قول المرتهن إن اعترف السراهن له بالسدين ، و قول السراهن إن أنكره للمقرينة ، وفيه جمع بين الأخبار ، وإن كانت الأخبار الدالة على مذهب الشيخين أكثر .

الحديث الثاني : صحيح . وقد تقدّم القول فيه .

على الذي عنده الرهن أنه بألف وإن لم يكن له بيّنة فعلى الرّاهن اليمين .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لرجل : لي عليك ألف درهم ، فقال الرجل : لا ولكنّها ودیعة ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : القول قول صاحب المال مع يمينه .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عباد بن صهيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متاع في يد رجلين أحدهما يقول : استودعته والآخر يقول : هو رهن ، قال : فقال : القول قول الذي يقول : إنه رهن عندي إلا أن يأتي الذي ادّعى أنه أودعه بشهود .

﴿ باب ﴾

﴿ ضمان العارية والوديعة ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن

الحديث الثالث : موثق .

و يدل على أنّه لو اختلفا في كونه قرضاً أو ودیعة ، فالقول قول صاحب المال أي مدّعي القرض ، واختاره العلامة في التذكرة ، وقال : لأنّ المتشبهت يريد بدعواه ردّ ما ثبت عليه لوجوه الضمان بالاستيلاء على مال الغير ، فكان القول قول المالك ولرواية إسحاق ، ثمّ قال : هذا التنازع إنّما تظهر فائدته لم تلف المال أو كان غائباً لا يعرفان خبره ، وقال في المختلف بعد إيراد هذا القول : كذا ذكره الشيخ في النهاية وابن الجنيد ، وفصل ابن إدريس بأنّ المدّعي عليه وإن وافق المدّعي على صيرورة المال إليه وكونه في يده ثمّ بعد ذلك ادّعى أنّه ودیعة ، فلا يقبل قوله ، وأمّا إذا لم يقرّ بقبض المال أوّلاً بل ماصدّق المدّعي على دعواه ، بل قال لك عندي ودیعة ، فليس الإقرار بالوديعة إقراراً بالتزام الشيء في الذمّة ، وفرقه ضعيف .

الحديث الرابع : موثق .

باب ضمان العارية و الوديعة

الحديث الاول : حسن و آخره مرسل .

أبي عبد الله عليه السلام قال : صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان و قال : إذا هلكت العارية عند المستعير لم يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه .

وقال في حديث آخر : إذا كان مسلماً عدلاً فليس عليه ضمان .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة . عن عبد الله بن سنان قال :

و يدل علي أحكام :

الاول - عدم كون الوديعة مضمونة ، ومع الحمل على عدم التفريط والتعدي إجماعي .

الثاني - عدم ضمان البضاعة ، وهي المال الذي يبعثه الإنسان للتجارة ليبيع أو يشتري أمانة من غير جعل ولا حصّة ، ولا خلاف في عدم الضمان أيضاً هنا مع عدم التعدي والتفريط .

الثالث - أن العارية بغير شرط الضمان غير مضمونة .

الرابع - أنهامع الشرط مضمونة ، قال في المسالك : أجمع علماءنا وأكثر العامة على أن العارية أمانة لا تضمن بالتلف إلا في مواضع : الأول - التعدي والتفريط . الثاني : العارية من غير المالك . الثالث - عارية الصيد للمحرم ، فإن إمساكه حرام فيكون متعدياً و ضامناً ، وهذا ظاهر بالنسبة إلى حق الله ، و أمّا المالك فمشكل .

الرابع - عارية الذهب والفضّة إلا أن يشترط سقوطه .

الخامس - إذا اشترط ضمانها وهو صحيح بالنص والإجماع .

السادس - عارية الحيوان ، فإن ابن الجنيّد حكم بكونه مضموناً ، استناداً إلى رواية يمنع ضعفها من العمل بها ، والأقوى أنه كغيره .

قوله عليه السلام : « مسلماً عدلاً » ربّما يحمل الخبر على أنه إذا كان عدلاً ينبغي

أن لا يكلفه المعير اليمين ، فيلزمه بنكوله الضمان ، أو يحمل العدل على من لم يقصّر ولم يفرط ، وهما بعيدان ، والمسألة في غاية الإشكال .

الحديث الثاني : حسن .

قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يضمن العارية إلا أن يكون قد اشترط فيها ضماناً إلا الدنانير فإنها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضماناً .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : العارية مضمونة ؟ فقال : جميع ما استعرتَه فتوى فلا يلزمك [ما] تواه إلا الذهب والفضة فإنهما يلزمان إلا أن يشترط عليه أنه متى ماتوى لم يلزمك تواه وكذلك جميع ما استعرت فاشترط عليك لزمك والذهب والفضة لازم لك وإن لم يشترط عليك .

٤- الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان [عن محمد] عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألتَه عن العارية يستعيرها الإنسان فتهلك أو تسرق فقال : إذا كان أميناً فلا غرم عليه ، قال : وسألتَه عن الذي يستبضع المال فيهلك أو يسرق أعلى صاحبه ضمان ؟ فقال : ليس عليه غرمٌ بعد أن يكون الرّجل أميناً .

٥- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية فقال : لا غرم على مستعير عارية إذا هلكت إذا كان مأموناً .

قوله عليه السلام : « إلا الدنانير » قال في المسالك : لا خلاف في ضمان عارية الدراهم و الدنانير عندنا ، إنما الخلاف في غيرهما من الذهب و الفضة كالحليّ المصوغة منهما ، فإن مقتضى رواية زرارة و نحوها دخولها ، و مقتضى تخصيص الباقي بالدراهم و الدنانير خروجها ، فمنهم من نظر إلى أن استثناء الخاص لا ينافي استثناء العام ، ومنهم من حمل المطلق على المقيّد ، ولو اشترط سقوط الضمان سقط .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « إذا كان أميناً » يمكن أن يكون المراد بالأمين من لم يفرط في حفظها ، أو المعنى أنّه لمّا كان أميناً فلا غرم عليه ، و بالجملة لولا الإجماع لكان القول بالتفصيل قوياً .

الحديث الخامس : حسن وقد تقدّم القول فيه .

٦- الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان بن عثمان ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل استعار ثوباً ثم عمد إليه فرهنه فجاء أهل المتاع إلى متاعهم ، قال : يأخذون متاعهم .

٧- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ودعة الذهب و الفضة ، قال : فقال : كل ما كان من ودعة و لم تكن مضمونة لا تلزم .

٨- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد : وسهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً ألف درهم فضاعت فقال الرجل : كانت عندي ودعة وقال : الآخر إنما كانت عليك قرضاً ، قال : المال لازم له إلا أن يقيم البيّنة أنها كانت ودعة .

٩- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : رجل دفع إلى رجل ودعة فوضعها في منزل جاره فضاعت فهل يجب عليه إذا خالف أمره و أخرجها

الحديث السادس : ضعيف على المشهور و عليه الفتوى .

الحديث السابع : حسن .

قوله عليه السلام : « ولم تكن مضمونة » أي لم يشترط الضمان ، أو لم يتعدّ ولم يفترط فلا يلزم الغرامة ، لكن تأخير الاشتراط هنا في الضمان خلاف المشهور ، وربما يحمل على أنه بيان للواقع ولا يخفى بعده ، و يمكن حمل الودعة على العارية و الذهب و الفضة على غير الدراهم و الدنانير ، فيكون مؤيداً للتخصيص ، و هو أيضاً بعيد .

الحديث الثامن : موثق .

وقد تقدّم القول فيه في الباب السابق .

الحديث التاسع : صحيح .

قوله : « إلى رجل ودعة » في الفقيه^(١) زيادة وهي قوله « وأمره أن يضعها في

من ملكه؟ فوقع عَلَيْهِ هو ضامن لها إن شاء الله .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى صفوان بن أمية فاستعار منه سبعين درعاً بأطرافها ، قال : فقال : أغصباً يا محمد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله : بل عارية مضمونة .

﴿ باب ﴾

﴿ ضمان المضاربة وماله من الربح وما عليه من الوضعية ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن منزله أولم يأمره ، ويمكن حمله في صورة التعيين على ما إذا كان منزل الجار مساوياً أو أدون أو الثاني فقط على الخلاف ، أو على ما إذا نهاء عن النقل ، وفي صورة عدم التعيين على ما إذا لم يكن المحل مأموناً .

قال في المسالك : إذا عيّن موضعاً للحفاظ لم يجوز نقلها إلى ما دونها إجماعاً ، وذهب جماعة إلى جواز نقلها إلى الأحرز محتجين بالإجماع ، واختلفوا في المساوي فجوّزه بعضهم والأقوي المنع ، بل يحتمل قوياً ذلك في النقل إلى الأحرز أيضاً ، وعليه لو نقلها ضمن ، وإذا نهاء عن نقلها عن المعين لم يجوز نقلها إلى غيره وإن كان أحرز إجماعاً إلا أن يخاف التلف .

الحديث العاشر : حسن .

قوله عليه السلام : « بأطرافها » في نسخ الكتاب ، وأكثر نسخ التهذيب ^(١) « بأطرافها » بالفاء ولعل المراد بها المغفر وما يلبس على الساعدين وغيرها ، فإنها تجعل على أطراف الدرع ، وفي بعض نسخ التهذيب بالقاف ، ولعله أنسب .

قال في القاموس : الطراق ككتاب : الحديد يعرض ثم يدار فيجعل بيضة ونحوها .

باب ضمان المضاربة وماله من الربح وما عليه من الوضعية

الحديث الاول : حسن .

(١) التهذيب ج ٧ ص ١٨٣ ح ٦ .

أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يعطي الرجل المال فيقول له : أئت أرض كذا و كذا ولا تجاوزها واشتر منها ، قال : فإن جاوزها وهلك المال فهو ضامن وإن اشترى متاعاً فوضع فيه فهو عليه وإن ربح فهو بينهما .

٢- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن الرجل يعطي المال مضاربة وينهى أن يخرج به فخرج ، قال : يضمن المال و الربح بينهما .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : من أتجر مالا واشترط نصف الربح فليس عليه ضمان ؛ وقال : من ضمن تاجراً فليس له إلا رأس ماله وليس له من الربح شيء .

٤- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام

قال في الروضة : إن خالف ما عيّن له ضمن المال ، لكن لو ربح كان بينهما للأخبار الصحيحة ، ولولاها لكان التصرف باطلاً أو موقوفاً على الإجازة .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن .

وقال في التحرير : إذا شرط على العامل ضمان المال وسهماً من الوضعية بطل الشرط ، وفي صحة القراض حينئذ إشكال .

وقال ابن حمزة في الوسيلة : إذا عقد المضاربة لم يخل إما ضمن المضارب أو لم يضمن ، فإن ضمنه كان الربح له و الخسران عليه ، وإن لم يضمنه و أطلق لزم منه ثلاثة أشياء : البيع بالنقد بقيمة المثل بنقد البلد و كذا الشراء ، فإن خالف لم يصح ، وإن عيّن له جهة التصرف لم يكن له خلافه ، فإن خالف و ربح كان الربح على ما شرط ، وإن خسر أو تلف غرم .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه في رجل له على رجل مال فيتقاضاه ولا يكون عنده فيقول : هو عندك مضاربة ، قال : لا يصلح حتى يقبضه .

٥- محمد بن يحيى ، عن العمر كني بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال في المضارب : ما أنفق في سفره فهو من جميع المال وإذا قدم ببلده فما أنفق فمن نصيبه .

٦- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه المال مضاربة فيقل بربحه فيتخوف أن يؤخذ منه فيزيد صاحبه على شرطه الذي كان بينهما وإنما يفعل ذلك مخافة أن يؤخذ منه ، قال : لا بأس .

و يدل على عدم جواز إيقاع المضاربة على مافي الذمة ، ولا يدل على لزوم كونه نقداً مسكوكاً ، لكن نقل في التذكرة الإجماع على اشتراط كون مال المضاربة عيناً وأن يكون دراهم أو دنانير .

والمحقق في الشرايع تردد في غير المسكوك ، و قال الشهيد الثاني (ره) في الشرح : لا نعلم قائلاً بجوازه ، لكن اعترف بعدم النص و الدليل سوى الإجماع .
الحديث الخامس : صحيح .

و يدل على أن جميع نفقة السفر من أصل المال كما هو الأقوى والأشهر ، و قيل : إنما يخرج من أصل المال ما زاد من نفقة السفر على الحضر ، وقيل : جميع النفقة على نفسه ، وأما كون نفقة الحضر على نفسه فلا خلاف فيه .
الحديث السادس : مرسل كالموثق .

قوله « فيزيد » يحتمل وجهين : الأول أنه يعطي المالك تبرعاً أكثر من حصته لئلا يفسخ المضاربة ، وهذا لا مانع ظاهراً من صحته ، الثاني أنه يفسخ المضاربة الأولى ويستأنف عقداً آخر و يشترط للمالك أزيد مما شرط سابقاً ، فيحمل على ما إذا نض المال و يكون نقداً مسكوكاً .

٧- أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبّار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن عليّ بن النّعمان ، عن أبي الصّباح الكنانيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرّجل يعمل بالمال مضاربة قال : له الرّبح وليس عليه من الوضيعة شيء ، إلّا أن يخالف عن شيء ممّا أمره صاحب المال .

٨- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن ميسّر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى أباه وهو لا يعلم فقال : يقوم فإذا زاد درهماً واحداً أعتق واستسعى في مال الرّجل .

٩- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفليّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه في المضارب : ما أنفق في سفره فهو من جميع المال وإذا قدم بلدته فما أنفق فهو من نصيبه .

الحديث السابع : صحيح .

وظاهره أنّ الخسران أيضاً عليه في صورة المخالفة ، كما أنّ التلف عليه كما هو ظاهر بعض الأصحاب ، و يظهر من كلام بعضهم اختصاصه بالتلف .

الحديث الثامن : حسن .

قوله عليه السلام : « فإن زاد » المشهور بين الأصحاب أنّه يجوز له أن يشتري أباه فإن ظهر فيه ربح حال الشراء أو بعده انعتق نصيبه لاختياره السبب ويسعى المعتق في الباقي وإن كان الولد موسراً ، لإطلاق هذه الرواية ، وقيل : يسري على العامل مع يساره ، و حملت الرواية على إعساره .

و ربّما فرّق بين ظهور الربح حالة الشراء و تجدّده ، فيسري في الأوّل دون الثاني ، ويمكن حمل الرواية عليه أيضاً وفي وجه ثالث بطلان البيع ، لأنّه مناف لمقصود القراض ، هذا ما ذكره الأصحاب ويمكن القول بالفرق بين علم العامل بكونه أباه وعدمه ، فيسري عليه في الأوّل لاختيار السبب عمداً ، دون الثاني الذي هو المفروض في الرواية لكن لم أر قائلاً به .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

﴿ باب ﴾

﴿ ضمان الصناع ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن القصار يفسد ، قال : كلُّ أجير يعطى الأجر على أن يصلح فيفسد فهو ضامن .

٢- عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال في الغسال والصباغ : ماسرق منهما من شيء فلم يخرج منه على أمر يبين أنه قد سرق

باب ضمان الصناع

الحديث الاول : حسن .

ويدل على أن الصانع إذا حدث بفعله شيء يضمنه سواء كان بتفريط أم لا ، ولا خلاف فيه بين الأصحاب .

قال المحقق (ره) : إذا أفسد الصانع ضمن ولو كان حاذقاً كالقصار يخرق أو يحرق أو الحجام يجني في حجامته أو الختان يختن فيسبق موساه إلى الحشفة أو يتجاوز حد الختان وكذا البيطار ولو احتاط واجتهد ، أمّا لو تلف في يد الصانع لا بسببه من غير تعدّ أو تفريط لم يضمن على الأصحّ ، وكذا الملاح والمكاري لا يضمنان إلّا ما يتلف عن تفريط على الأشهر .

وقال في المسالك : أما الضمان فيما يتلف بيده فموضع وفاق ، ولا فرق في ذلك بين الحاذق وغيره ، ولا بين المختصّ والمشارك ولا بين المفرط وغيره ، وأمّا الضمان لو تلف من غير تفريط بغير فعله فقل إنّه كذلك ، بل ادعى عليه المرتضى الإجماع ، وما اختاره المصنّف أقوى لأصالة البراءة ، ولأنّهم أمناء وللأخبار ، والإجماع ممنوع .

الحديث الثاني : حسن . ويدل على مذهب السيد .

قوله عليه السلام : « فلم يخرج منه » كأنّه ليس المراد به شهادة البيّنة على أنّه

وكلُّ قليل له أو كثير فإن فعل فليس عليه شيء وإن لم يقيم البيئنة وزعم أنه قد ذهب الذي ادّعى عليه فقد ضمنه إن لم يكن له بيئنة على قوله .

٣- وبهذا الإسناد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : وكان أمير المؤمنين عليه السلام يضمن القصار والصائغ احتياطاً للناس وكان أبي يتطوّل عليه إذا كان مأموماً .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ذكره ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قصار دفعت إليه ثوباً فزعم أنه سرق من بين متاعه قال : فعليه أن يقيم البيئنة أنه سرق من بين متاعه وليس عليه شيء وإن سرق متاعه كله فليس عليه شيء .

سرق المتاع بعينه ، فإنه مع تلك الشهادة لاجابة إلى شهادة أنه سرق معه غيره ، بل المراد أنه إذا شهدت البيئنة أنه سرق منه أشياء كثيرة بحيث يكون الظاهر أن المسروق فيها .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « يضمن » لعل الفرق أن الولاية الظاهرة كان معه عليه السلام ، و كان عليه تأديب الناس أو كان الناس يتمسكون بفعله و يحسبونه لازماً بخلاف الباقر عليه السلام ولذا كانوا يتركون في وقت الإمامة بعض التطوعات .

الحديث الرابع : مرسل .

قال المحقق (ره) : إذا ادّعى الصانع أو الملاح أو المكاري هلاك المتاع وأنكر المالك كلف البيئنة ، ومع فقدوها يلزمهم الضمان ، وقيل : القول قولهم لأنهم أمناء وهو أشهر الروايتين ، وكذا لو ادّعى المالك التفريط وأنكره .

و قال في المسالك : القول بضمانهم مع عدم البيئنة هو المشهور بل ادّعى عليه الإجماع ، والروايات مختلفة ، و الأقوى أن القول قولهم مطلقاً ، لأنهم أمناء وللأخبار الدالة عليه ، ويمكن الجمع بينها وبين ما دلّ على الضمان بحمل تلك على ما لو قرّطوا أو أخرّوا المتاع عن الوقت المشترط كما دلّ عليه بعضها .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يضمن القصار والصباغ والصائغ احتياطاً على أمتعة الناس وكان لا يضمن عليه السلام من الغرق والحرق والشيء الغالب وإذا غرقت السفينة وما فيها فأصابه الناس فما قذف به البحر على ساحله فهو لأهله وهم أحق به وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن صفوان ، عن الكاهلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن القصار يسلم إليه الثوب واشترط عليه أن يعطي في وقت ، قال : إذا خالف الوقت وضاع الثوب بعد الوقت فهو ضامن .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن إسماعيل ابن أبي الصباح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الثوب أدفعه إلى القصار فيحرقه قال : أغرمه فإنك إنما دفعته إليه ليصلحه ولم تدفعه إليه ليفسده .

٨ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « والشيء الغالب » أي ما لا اختيار لهم فيه أو كثير الوقوع .

قوله عليه السلام : « فما قذف به البحر » قال في التحرير : ما ألقاه ركاب البحر فيه لتسلم السفينة فالأقرب أنه لمخرجه إن أهملوه ، وإن رموه بنية الإخراج له فالوجه أنه لهم ، والأجرة لمخرجه مع التبرع ، ولو انكسرت السفينة فأخرج بعض المتاع بالفوس ، وأخرج البحر بعض ما غرق فيها ففي رواية عن الصادق عليه السلام أن ما أخرج به البحر لأهله ، وما أخرج بالفوس فهو لمخرجه ، وادّعى ابن إدريس الإجماع على هذا الحديث .

الحديث السادس : حسن والحكم بالضمان فيه للتعدي .

الحديث السابع : مجهول .

الحديث الثامن : موثق .

أمير المؤمنين صلوات الله عليه أُنِّي بصاحب حمام وضعت عنده الثياب فضاعت فلم يضمّنه و قال : إنما هو أمين .

٩- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجل استأجر رجلاً ليصلح بابه فضرب المسمار فأنصدع الباب فضمّنه أمير المؤمنين عليه السلام .

١٠- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس قال : سألت الرضا عليه السلام عن القصّار والصائغ أَيْضَمُّون ؟ قال : لا يصلح الناس إلا أن يضمّنوا ، قال : و كان يونس يعمل به ويأخذ .

قوله عليه السلام : « فلم يضمّنه » يدلّ على ما هو المشهور من أن صاحب الحمام لا يضمّن إلا ما أودع و قرّط فيه .

قال في المسالك : لأنّه على تقدير الإيداع أمين فلا يضمّن بدون التفريط ، ومع عدمه فالأصل براءة ذمّته في وجوب حفظ مال الغير مع عدم التزامه ، حتّى لو نزع المغتسل ثيابه وقال له : احفظها فلم يقبل لم يجب عليه الحفظ وإن سكت ، ولو قال له : دعها ونحوه ممّا يدلّ على القبول كفى في تحقّق الوديعة .

قوله عليه السلام : « هو أمين » لعلّ المعنى أنّه يحفظها بمحض الأمانة ، وليس ممّن يعمل فيها أو يأخذ الأجر على حفظها فهو محسن لا سبيل عليه ، ويمكن أن يقال : خصوص هذا الشخص كان أميناً غير متّهم ، فلذا لم يضمّنه عليه السلام أو المعنى أنّه جعله الناس أميناً ، والأوّل أظهر .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

الحديث العاشر : مجهول .

﴿باب﴾

﴿ضمان الجمال والمكاري وأصحاب السفن﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل جمال استكري منه إبل وبعث معه بزيت إلى أرض فزعم أن بعض زفاق الزيت انخرق فاهراق ما فيه ، فقال : إنه إن شاء أخذ الزيت وقال : إنه انخرق ولكنه لا يصدق إلا ببينة عادلة .

٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى ، عن يحيى بن الحجاج ، عن خالد بن الحجاج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الملاح أحمل معه الطعام ثم أقبضه منه فنقص ، فقال : إن كان مأموماً فلا تضمنه .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل حمل مع رجل في سفينة طعاماً فنقص قال : هو ضامن ، قلت : إنه ربما زاد ، قال : تعلم أنه زاد شيئاً ؟ قلت : لا ، قال هو لك .

٤- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ،

باب ضمان الجمال والمكاري وأصحاب السفن

الحديث الاول : حسن .

وقد مرّ الكلام فيه ، وقال الوالد العلامة (ره) : لعل الحكم بوجوب إقامة البيّنة عليه والضمان على تقدير عدم الإقامة في صورة التهمة أي ظن كذب الجمال أو الجمال أو ظن تفریطه ، أو عدم كونه عادلاً كما يشعر به بعض الأخبار لا مطلقاً وهذا أظهر طرق الجمع في هذه الأخبار .

الحديث الثاني : مجهول ، ويحتمل أن يكون موثقاً .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن رجل استأجر سفينة من ملاح فحملها طعاماً واشترط عليه إن نقص الطعام فعليه ، قال : جائز ، قلت : له إنه ربما زاد الطعام ؟ قال : فقال : يدعي الملاح أنه زاد فيه شيئاً ؟ قلت : لا ، قال : هو لصاحب الطعام الزيادة وعليه النقصان إذا كان قد اشترط عليه ذلك .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر بن عثمان قال :

قوله **(عليه السلام)** : «قد اشترط عليه ذلك» يمكن حمله على استحباب عدم التضمن مع عدم

الشرط .

الحديث الخامس : مجهول .

و يدلّ على عدم التضمن مع عدم التهمة إماماً وجوباً أو استحباباً .

قال في المسالك : يكره أن يضمن الأجير إلا مع التهمة ، وفيه تفسيرات .

الأول - أن يشهد شاهدان على تفريطه ، فإنه يكره تضمينه للمعين إذا لم يكن

متهماً .

الثاني - لو لم تقم عليه بيّنة و توجه عليه اليمين يكره تحليفه ليضمنه

كذلك .

الثالث - لو نكل عن اليمين المذكور و قضينا بالنكول كره تضمينه

كذلك .

الرابع - على تقدير ضمانه وإن لم يفرض كما إذا كان صانعاً على ماسيأتي

يكره تضمينه حينئذ مع عدم تهمة بالتقصير .

الخامس - أنه يكره له أن يشترط عليه الضمان بدون التفريط على القول

بجواز الشرط .

السادس - لو أقام المستأجر شاهداً عليه بالتفريط كره له أن يحلف معه

ليضمنه مع عدم التهمة .

السابع - لو لم نقض بالنكول يكره له أن يحلف ليضمنه كذلك . و الأربعة

حل أبي متاعاً إلى الشام مع جمال فذكر أن حملاً منه ضاع فذكرت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام قال : أنتسهمه ؟ قلت : لا ، قال : فلا تضمّنه .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن موسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الجمال يكسر الذي يحمل أو يهرقه قال : إن كان مأموناً فليس عليه شيء ، وإن كان غير مأمون فهو ضامن .

٧ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : الأجير المشارك هو ضامن إلا من سبع أو من غرق أو حرق أولصّ مكابر .

﴿ باب الصرف ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن يحيى بن

الأول سديدة ، و الخامس مبني على صحة الشرط وقد بينّا فساد و فساد العقده ، والأخيران فيهما أنّ المستأجر لا يمكنه الحلف إلا مع العلم بالسبب الذي يوجب الضمان ، و مع فرضه لا يكره تضمينه ، لاختصاص الكراهة بعدم تهمته فكيف مع تيقن ضمانه .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : ضعيف .

و المشارك بفتح المراء هو الأجير المشترك الذي يوجر نفسه لكل أحد ولا يختصّ بواحد ، كالصباغ و القصار ، وسئل في حديث زيد عن الأجير المشترك فقال : هو الذي يعمل لك ولذا .

باب الصرف

الحديث الاول : مجهول .

الحجاج ، عن خالد بن الحجاج قال : سألته عن رجل كانت لي عليه مائة درهم عدداً قضائها مائة درهم وزناً ، قال : لا بأس مالم يشترط ، قال : وقال : جاء الرباء من قبل الشروط إنما تفسده الشروط .

٢ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق ابن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يكون للرجل عندي الدراهم الوضوح فيلقاني فيقول لي : كيف سعر الوضوح اليوم ؟ فأقول له كذا وكذا ، فيقول : أليس لي عندك كذا وكذا ألف درهم وضوحاً ؟ فأقول بلى ، فيقول لي : حوّلها إليّ دنائير بهذا السعر وأثبتها لي عندك ، فما ترى في هذا ؟ فقال لي : إذا كنت قد استقصيت له السعر يومئذ فلا بأس بذلك ،

ويحتمل أن يكون صحيحاً . ويدلّ على عدم تحريم الزيادة في القرض من غير شرط كما هو المشهور ، قال في التحريم : إذا أقرضه وجب إعادة المثل ، فإن شرط في القرض الزيادة حرم ولم يفسد الملك ، سواء شرط زيادة عين أو منفعة ولو ردّ عليه أزيد في العين أو في الصفة من غير شرط لم يكن به بأس ، سواء كان العرف يقتضي ذلك أو لا ، ولا تقوم العادة في التحريم مقام الشرط ، ولا فرق في التحريم مع الشرط بين الربوي وغيره ، ولو شرط في القرض أن يوجر داره أو يبيعه شيئاً أو يقترضه المفترض مرّة أخرى جاز ، أمّا لو شرط أن يوجر داره بأقلّ من أجرتها أو يستأجر منه بأكثر أو على أن يهدي له هديّة أو يعمل له عملاً فالوجه التحريم ، ولو فعل ذلك من غير شرط كان جازاً .

وقال الشيخ : إذا أعطاه الغلّة وأخذ منه الصحاح شرط ذلك أو لم يشترط لم يكن به بأس ، وفيه إشكال مع الشرط .

الحديث الثاني : موثق .

و عمل به أكثر الأصحاب ، قال في الدروس : في صحيحة اسحاق وعبيد «يجوز تحويل النقد إلى صاحبه وإن لم يتقابض» معللاً بأنّ النقيدين من واحد ، وظاهره أنّه بيع وأنّ ذلك توكيل للصيرفيّ في القبض ، وما في الذمّة مقبوض ، وعليه

فقلت : إنني لم أوازنه ولم أُنَاقِدهُ إنما كان كلام بيني وبينه ، فقال : أليس الدرّاهم من عندك والدنانير من عندك ؟ قلت : بلى ، قال : فلا بأس بذلك .

٣ - عدّه من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل يكون عنده دنانير لبعض خلطائه فيأخذ مكانها ورقاً في حوائجه وهو يوم قبضت سبعة وسبعة ونصف دينار وقد يطلب صاحب المال بعض الورق وليست بحاضرة فيبتاعها له من الصّيرفي بهذا السّعر ونحوه ثمّ يتغيّر السّعر قبل أن يحتسب احتسّى صارت الورق اثني عشر درهماً بدینار فهل يصلح ذلك له وإنما هي بالسّعر الأوّل حين قبض كانت سبعة وسبعة ونصف دينار؟ قال : إذا دفع إليه الورق بقدر الدنانير فلا يضرّه كيف الصّروف ولا بأس .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرّجل تكون عليه دنانير ، قال : لا بأس أن يأخذ قيمتها دراهم .

٥ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن رجل كانت له على رجل دنانير فأحال عليه رجلاً آخر بالدنانير يأخذها دراهم بسعر اليوم ؟ قال : نعم إن شاء .

ابن الجنيد و الشيخ ، واشترط ابن إدريس القبض في المجلس وهو نادر .
وقال الفيروز آبادي : الوضح معرّ كفة : الدرهم الصحيح .

الحديث الثالث : صحيح :

قوله عليه السلام : « بقدر الدنانير » أي بقيمة يوم الدفع كما هو المشهور ، و يدلّ عليه أخبار آخر ، وقال في الدروس : لو قبض زائداً عمّا له كان الزايد أمانة ، سواء كان غلطاً أو عمداً وفقاً للشيخ .

الحديث الرابع : حسن .

الحديث الخامس : حسن .

٦ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الدين دراهم معلومة إلى أجل فجاء الأجل وليس عند الرجل الذي عليه الدراهم ، فقال : خدمني دنائير بصرف اليوم ، قال : لا بأس به .

٧ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق ابن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يبيعني الورق بالدنانير وأتزن منه فأزن له حتى أفرغ فلا يكون بيني وبينه عمل إلا أن في ورقه نفاية وزيوفاً وما لا يجوز ، فيقول : انتقدها وردد نفايتها ، فقال : ليس به بأس ولكن لا تؤخر ذلك أكثر من يوم أو

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : موثق .

واعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في وجوب التقاض قبل التفريق في النقدين إلا من الصدوق ، حيث لم يعتبر المجلس استناداً إلى روايات ضعيفة ، والأصحاب كلهم على خلافه ، وربما كان إجماعياً ، وهل يجب تحصيل هذا الشرط بحيث يائمان لو أخلا به ؟ قطع في التذكرة بالتأنيم بالترك ، وفيه إشكال .

ثم اعلم أن الظاهر من خبر إسحاق أولاً ابتناء سؤاله على لزوم التقاض ، ولا ينافيه الجواب لأنه حصل التقاض أولاً ، فإذا رد بعضها بعد ذلك وأخذ عوضها في مجلس الرد يحصل التقاض في ذلك البعض أيضاً ، فما وقع فيه من النهي عن التأخير أكثر من يوم أو يومين ، لعله محمول على الاستحباب وفيه إشكال أيضاً .

قال في الدروس : لو ظهر النقد ثمناً أو مثمناً من غير الجنس و كان معيئاً بطل العقد ، لأن الأثمان تعيّن بالتعيين عندنا ، ولو ظهر بعضه بطل فيه ويتخير في الباقي ، وإن كان غير معيّن فله الإبدال مالم يتفرّق ، وإن كان الغيب من الجنس كخشونة الجوهر ورداءة السكة فإن تعيّن فليس له الإبدال ويتخير بين

يومين فإنما هو الصرف ، قلت : فإن وجدت في ورقة فضلاً مقداره ما فيها من النفاية ؟ فقال : هذا احتياط ، هذا أحب إلي .

ردّه و بين الأرض إن اختلف الجنس ، و إن اتحد فله الردّ لا غير ، وإن لم يتعيّن فله الإبدال مادام في المجلس ، و إن تفرّق لم يجز الإبدال على الأقرب وله الردّ ، وقال الشيخ و ابن حمزة : يتخيّر بين الإبدال و الفسخ و الرضا مجتأناً و لم يقيداً باتحاد الجنس ، و في المختلف له الإبدال دون الفسخ لعدم التعيين ، و يشكل بأنّهما تفرّقا قبل قبض البدل .

وقال ابن الجنيّد : يجوز الإبدال ما لم يتجاوز يومين فيدخل في بيع النسيئة و لم يقيد بالتعيين و عدمه ، و في رواية إسحاق عن الكاظم عليه السلام إشارة إليه . انتهى .
وقال المحقق (قده) في الشرايع : و إن لم يخرج بالعيب من الجنسيّة كان مخيراً بين الردّ و الإمساك بالثمن من غير أرض ، وله المطالبة بالبدل قبل التفرّق قطعاً ، و فيما بعد التفرّق تردّد .

وقال الشهيد الثاني (ره) في وجه التردّد : من حيث إنّ الإبدال يقتضي عدم الرضا بالمقبوض قبل التفرّق ، وأنّ الأمر الكلّيّ الثابت في الذمّة قد وجد في ضمن البدل الحاصل بعد التفرّق ، فيؤدّي إلى فساد الصرف ، و من تحقّق التقابض ، لأنّ المقبوض و إن كان معيباً فقد كان محسوباً عوضاً و هو الأقوى ، و هل يجب قبض البدل في مجلس الردّ فيه و جهان : أجودهما عدم . انتهى .

قوله « فإن وجدت في ورقة فضلاً » في التهذيب « فإن أخذت » ^(١) و هو الاظهر و الاحتياط إمّا لتحقّق التقابض أولاً في الجميع أو لأنّه ربّما لم يكن عنده شيء بعد الردّ .

وقال في القاموس : وزنت له الدراهم فأترّنها ، و قال : نفاية الشيء و يضمّ رديّه و بقيّته .

(١) التهذيب ج ٧ ص ١٠٣ ح ٥٠ . وفيه أيضاً وجدت .

٨ - صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الدراهم بالدراهم والرياص ، فقال : الرياص باطل .

٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألته عن الصرف فقلت له : الرِّفْقَةُ ربّما عجلت فخرجت فلم تقدر على الدمشقية والبصرية وإنما تجوز بسابور الدمشقية والبصرية فقال : وما الرِّفْقَةُ فقلت : القوم يترافقون ويجتمعون للخروج فإذا عجلوا فربّما لم تقدر على الدمشقية والبصرية فبعثنا بالغلة فصرفوا ألفاً وخمسين درهم منها بألف من الدمشقية والبصرية فقال : لا خير في هذا أفلا تجعلون فيها ذهباً ملكان زيادتها؟ فقلت له : أشتري ألف درهم وديناراً بألفي درهم ؟ فقال : لا بأس بذلك إنَّ أباي عليه السلام كان أجرى على أهل المدينة منّي وكان يقول هذا فيقولون : إنّما هذا الفرار لو جاء رجلٌ بدينار لم يعط ألف درهم ولو جاء بألف درهم لم يعط ألف دينار وكان يقول لهم : نعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال .

علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان

الحديث الثامن : موثق .

قوله عليه السلام : « الرياص باطل » يحتمل أن يكون المراد به الرياص الذي يغشّ به الدراهم ، فيسأل أنّه هل يكفي دخول الرياص لعدم كون الزيادة ربّاً ، فأجاب عليه السلام بأنّه غير متممّل أو غير منظور إليه وهو مضمحلّ فلا ينفع ذلك في الربا ، ويحتمل أيضاً أن يكون المراد به أنّ انضمام الرياص سواء كان داخلياً أو خارجاً لا يخرجّه عن بيع الصرف ، والأوّل أظهر .

الحديث التاسع : صحيح وسنده الآخر حسن كالصحيح .

قال الفيروز آبادي : سابور : كبورة بفارس مدينتها نوبندجان .

قوله عليه السلام : « وما الرِّفْقَةُ » لعلمه كان غرضه عليه السلام أنّ الرِّفْقَةَ لا يقدرّون على دفع البليّة عنك ، بل الكافي هو الله تعالى ، فلم يفهم السائل فأجاب بما أجاب . والغلّة بالكسر - بالغش .

ابن يحيى ، وابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجاج مثله .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان محمد بن المنكدر يقول لأبي : يا أبا جعفر رحمك الله والله إننا لنعلم أنك لو أخذت ديناراً والصرف ثمانية عشر فدرت المدينة على أن تجد من يعطيك عشرين ما وجدته وما هذا إلا فراراً، وكان أبي يقول : صدقت والله ولكنه فرار من باطل إلى حق .

١١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستبدل الكوفة بالشامية وزناً بوزن فيقول الصيرفي : لا أبدل لك حتى تبدل لي يوسف بقلعة وزناً بوزن فقال : لا بأس فقلنا : إن الصيرفي إنما طلب فضل اليوسفة على القلعة ، فقال : لا بأس به .

١٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن إسحاق بن عمار ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون لي عنده دراهم فأتيه فأقول : حوّلها دنائير من غير أن أقبض شيئاً ، قال : لا بأس ، قلت : يكون لي عنده دنائير فأتيه فأقول : حوّلها لي دراهم وأثبتها عندك ولم أقبض منه شيئاً قال : لا بأس .

الحديث العاشر : حسن .

وقال في الدروس : ولا يشترط في الضميمة أن تكون ذات وقع فلو ضم ديناراً إلى ألف درهم نمناً لألفي درهم جاز لرواية ابن الحجاج .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

قوله : « فضل اليوسفة » أي بحسب الكيفية لا الكمية ، واختلف الأصحاب في تلك الزيادات الحكمية هل توجب الربا أم لا ؟ وهذه الأخبار دالة على الجواز .

الحديث الثاني عشر : موثق . وقد تقدم الكلام فيه .

١٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ابتاع من رجل دينار فأخذ بنصفه بيعاً وبنصفه ورقاً ، قال : لا بأس به ؛ وسألته هل يصلح أن يأخذ بنصفه ورقاً أو يبيعاً ويترك نصفه حتى يأتي بعداً يأخذ به ورقاً أو يبيعاً ؟ قال : ما أحب أن أترك منه شيئاً حتى آخذه جميعاً فلا يفعله .

١٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يأتيني بالورق فأشتريها منه بالدنانير فأشتغل عن تعيير وزنها وانتقادها وفضل ما بيني وبينه فيها فأعطيه الدنانير وأقول له : إنّه ليس بيني وبينك بيع فأنتي قد نقضت الذي بيني وبينك من البيع وورقك عندي قرض ودنانيري عندك قرض حتى تأتيني من الغد أو أبايعه ، قال : ليس به بأس .

١٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الأسرب يشتري بالفضّة ، قال : إن كان الغالب عليه الأسرب فلا بأس به .

الحديث الثالث عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « ما أحب » ظاهره أنّه يأخذ بنصف الدينار متاعاً وبنصفها دراهم فلو أخذ المتاع وترك الدراهم لم يجز على المشهور ، ولو عكس فالمشهور الجواز ، والخبر يشملها ويمكن حمله في الأخير على الكراهة ، أو على أنّه قال : آخذ منك النصف الآخر ورقاً أو ما يوازيه من المتاع ، فنهي عن ذلك إمّا للجهالة أو لكون البيع حقيقة عن الورق .

وقال في الدروس : لو جمع بين الربوي وغيره جاز ، فإن كان مشتملاً على أحد النقيدين قبض ما يوازيه في المجلس .

الحديث الرابع عشر : موثق . وموافق لأصول الأصحاب .

الحديث الخامس عشر : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : « إذا كان الغالب » أي إذا غلب اسم الأسرب أو جنسه ، والأوّل

١٦ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون لي عليه المال فيقضي بعضاً دنائره وبعضاً دراهم فإذا جاء يحاسبني ليوفيني [كلهما يكون قد تغير سعر الدنانير، أي السعرين أحسب له الذي كان يوم أعطاني الدنانير أو سعر يومي الذي أحاسبه؟ قال : سعر يوم أعطاك الدنانير لأنك حبست منفعتها عنه .

١٧ - صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يجيني بالورق يبيعنيها يريد بها ورقاً عندي فهو اليقين أنه ليس يريد الدنانير ليس يريد إلا الورق ولا يقوم حتى يأخذ ورقي فأشتري منه الدراهم بالدنانير فلا يكون دنائره عندي كاملة فأستقرض له من جاري فأعطيه كمال دنائره و لعلّي لأحرز وزنها فقال : أليس يأخذ وفاء الذي له؟ قلت : بلى ، قال : ليس به بأس .

أظهر كما سيأتي في خبر يونس و الحاصل أنه بمحض هذا لا يجري فيه حكم الصرف والربا ، لأن الفضّة مستهلكة فيه ، و عليه فتوى الأصحاب .

قال في الدروس : ولو كان في أحد العوضين ربوي غير مقصود اغتفر كالدرهم المموّنة بالذهب و الصفر و الرصاص المشتملين على الذهب و الفضّة .

الحديث السادس عشر : موثق .

و به فتوى الأصحاب ، قال في الدروس : لو كان عليه أحد النقيدين فدفع إليه الآخر قضاءً ولم يحاسبه احتسب بقيمة يوم القبض ، لأنّه حين الانتقال و في رواية إسحاق لأنّه حبس منفعتها عنه .

الحديث السابع عشر : موثق .

ويدلّ على أنّه يحصل التقابض بإقباض ما يشتمل على الحقّ وإن كان أزيد كما صرح به جماعة .

قال في التحرير : لو أعطاه أكثر من حقّه لترك له حقّه بعد وقت صحّ ، و يكون الزايد أمانة يضمنه مع التفريط خاصّة .

١٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أبي اشترى أرضاً و اشترط على صاحبها أن يعطيه ورقاً كل دينار بعشرة دراهم .

١٩ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبي المغرا ، عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : آتي الصيرفي بالدرهم أشترى منه الدنانير فيزن لي بأكثر من حقّي ثم ابتاع منه مكاني بهادرهم قال : ليس بهابأس ولكن لاتزن أقلّ من حقك .

٢٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول للمصائغ : صنع لي

الحديث الثامن عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « ورقاً كل دينار » هذا يحتمل وجهين :

الأول - أن يكون المساومة على الدينار ، ثم يشترط عليه أن يبذل مكان كل دينار عشرة دراهم ، أو يوقع البيع على الدينار أيضاً ثم يحوّل ما في ذمته إلى الدراهم بتلك النسبة .

الثاني - أن يكون البيع بالدرهم و يشترط عليه أن يعطي دراهم تكون عشرة منها في السوق بدينار ، فيكون ذكر هذا التعيين نوع الدرهم .

قال في الدروس : لو باعه بدرهم صرف عشرة بدينار صحّ مع العلم لامع الجهل .

الحديث التاسع عشر : صحيح .

الحديث العشرون : مجهول .

و به أفتى بعض الأصحاب مقتصرين على ما في الرواية ، و منهم من عدّاه إلى غيره .

قال في المسالك : قد اختلفوا في تنزيل هذه الرواية و العمل بمضمونها

هذا الخاتم وأبدلك درهمًا طازجاً بدرهم غلّة ، قال : لا بأس .

٢١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شراء الذهب فيه الفضة والزئبق والتراب بالدنانير والورق ، فقال : لا تصارفه إلّا بالورق . قال : وسألته عن شراء الفضة فيها الرصاص والورق إذا خلصت نقصت من كل عشرة درهمين أو ثلاثة ، قال : لا يصلح إلّا بالذهب .

فالشيخ عمل بها في البيع المذكور وعدّها إلى اشتراط غير صياغة الخاتم لعدم الفرق بين الشروط ، وكذلك ابن إدريس معللاً بأن الممتنع في الربا الزيادة العينية لا الحكمية ، والمحقق وجماعة نقلوها بلفظ روي مترددين فيها ، والحق أنّها لا دلالة لها على مدعاهم ، بل إنّما تضمنت جعل إبدال الدرهم شرطاً في الصياغة ، لا البيع بشرط الصياغة ، وأجود ما ينزل عليه الرواية أنّها تضمنت إبدال درهم طازج بدرهم غلّة مع شرط الصياغة من جانب الغلّة ، ومع ذلك لا يتحقق الزيادة ، لأنّ الطازج الدرهم الخالص ، والغلّة المغشوش ، فالزيادة الحكمية يقابل بما زاد في الخالص عن جنسه في المغشوش ، وهذا الوجه لا مانع منه في البيع وغيره .

الحديث الحادى والعشرون : حسن .

قوله : « بالدنانير والورق » لعلّ الواو بمعنى أو ، وإذا المشهور جواز بيع مثله بهما .

قوله عليه السلام : « لا يصلح إلّا بالذهب » الحصر إضافي بالنسبة إلى الورق ولعلّه محمول على ما هو الغالب في المعاملات ، فإنّهم لا يبذلون من الجنس الغالب أزيد ممّا في الغش كما ذكره الأصحاب .

قال في الدروس : المغشوش من النقدين يباع بغيرهما أو بأحدهما مخالفاً أو مماثلاً مع زيادة تقابل الغشّ وإن لم يعلم قدر الغشّ إذا علم وزن المبيع ، و تراب أحد النقدين يباع بالآخر و بعرض ، ولو اجتمعا و بيعا بهما جاز ، و كذا تراب الصياغة و نجب الصدقة بعينه أو ثمنه مع جهل أربابه .

٢٢ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبد الله بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله مولى عبد ربّه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجوهر الذي يخرج من المعدن وفيه ذهب وفضّة وصفر جميعاً كيف نشتره ؟ فقال : تشتريه بالذهب والفضّة جميعاً .

٢٣ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب العرقوفي عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع السيف المحلّى بالنقد ، فقال : لا بأس به . قال : و سألته عن بيعه بالنسيئة ، فقال : إذا نقد مثل ما في فضّته فلا بأس به أو يعطي الطّعام .

٢٤ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن عليّ بن حديد ، عن عليّ بن ميمون الصّائغ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يكتس من التراب فأبيعه فما أصنع به ؟ قال : تصدّق به فأما لك وإمّا لأهلك ، قال : قلت : فإنّ فيه ذهباً وفضّة وحديداً فأبيّ شيء أبيع به ؟ قال : بعه بطعام ، قلت : فإن كان لي قرابة محتاج أعطيه منه ؟ قال : نعم .

الحديث الثاني والعشرون : مجهول . وفي أكثر النسخ عبد الله

ضعيف .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

قوله عليه السلام : « لا بأس به » حمل على ما إذا كان الثمن زائداً على الحلية إذا كان البيع بالجنس ، وقوله أو يعطي الطّعام أي إذا أراد نسيئة الجميع .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف .

و قال المحقق (ره) : تراب الصياغة تباع بالذهب و الفضّة جميعاً ، أو بعرض غيرهما ثمّ يتصدق به ، لأنّ أربابه لا يتميّزون .

وقال في المسالك : فلو تميّزوا بأن كانوا منحصرين ردّه إليهم ، ولو كان بعضهم معلوماً فلا بدّ من محالّته ولو بالصلح ، لأنّ الصدقة بمال الغير مشروطة باليأس عن معرفته ، ولو دلّت الفرائض على إعراض مالكه عنه جاز للصايغ تملكه .

٢٥- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن محمد قال : سئل عن السيف المحلى والسيف الحديدا لم يوه بيعه بالدرهم قال : نعم وبالذهب ؛ وقال : إنه يكره أن يبيعه بنسيئة ؛ وقال : إذا كان الثمن أكثر من الفضة فلا بأس .

٢٦- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن حمزة ، عن إبراهيم بن هلال قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جام فيه ذهب وفضة اشتريه بذهب أو فضة ؟ فقال : إن كان تقدر على تخليصه فلا ، وإن لم تقدر على تخليصه فلا بأس .

٢٧- محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن عثمان بن عيسى ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت له : تبيئني الدرهم بينها الفضل فنشتريه بالفلوس ؟ فقال : لا يجوز ولكن انظر فضل ما بينهما وزن نحاساً وزن الفضل فاجعله مع الدرهم الجياد و

الحديث الخامس والعشرون : كالموثق .

الحديث السادس والعشرون : مجهول .

قوله عليه السلام : « وإن لم تقدر على تخليصه » هو خلاف المشهور ، وحمله على ما إذا علم أو ظن زيادة الثمن على ما فيه من جنسه بعيد ، وعلى هذا الحمل تكون النهي في الشق الأول على الكراهة .

قال المحقق (ره) : الأولاني المصوغة من الذهب والفضة إن كان كل واحد منهما معلوماً جاز بيعه بجنسه من غير زيادة و بغير الجنس وإن زاد ، وإن لم يعلم و أمكن تخليصهما لم يبيع بالذهب ولا بالفضة ، و بيعت بهما أو بغيرهما وإن لم يمكن و كان أحدهما أغلب بيعت بالأقل ، وإن تساويا بيعت بهما .

وقال في المسالك : منعه من بيعه بأحدهما شيء تقدير إمكان التخليص لا وجه له ، بل يجوز حينئذ بيعه بهما و بأحدهما و بغيرهما سواء أمكن التخليص أم لا إذا علم زيادة الثمن على جنسه بما يتمول .

الحديث السابع والعشرون : موثق .

قوله عليه السلام : « فقال : لا » ليس في بعض النسخ « يجوز » موافقاً لنسخ التهذيب

خذ وزناً بوزن .

٢٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن معاوية أو غيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن جوهر الأسرب وهو إذا خلص كان فيه فضة أ يصلح أن يسلم الرجل فيه الدراهم المسماة ؟ فقال : إذا كان الغالب عليه اسم الأسرب فلا بأس بذلك ، يعني لا يعرف إلا بالأسرب .

٢٩- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل

فالمعنى أنه لا يجب الشراء بالفلوس ، بل يكفي جعل النحاس مع الدراهم الجياد ولعل قوله « خذ وزناً بوزن » على المثال أويان أقل مراتب الجواز ، وأما على نسخة « لا يجوز » فقيل : كأنه كان يشتري الفضل بإعطاء فلوس مع المغشوشة فنهى عنه ، لعدم العلم بمقدار كل من الفضة والغش في المغشوش فأمره عليه السلام أن ينظر إلى الفضل من الجنس فيزنه بنظره وزناً و يزن نحاساً ، و يجعله مع الجياد ليكون بإزاء الغش في المغشوشة ، ويأخذ وزناً بوزن ، ليقع كل من الفضة والغش في مقابل الآخر .

وأقول : الأظهر على هذه النسخة أن يقال : إنما نهى عن الفلوس إذا أخذوها بالعدد من غير وزن كما فهمه الفاضل الأسترآبادي ، حيث قال : يفهم منه أن الفلوس ليس حكمها حكم الدراهم والدنانير ، وأن حكمها حكم الطعام ، يعني من خواص الدراهم والدنانير وقوع المعاملات بذكر عددهما ، فلا بد في الفلوس من ذكر وزنها . انتهى . ويؤيده ما رواه الشيخ عن معلّى بن خنيس أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام : إني أردت أن أبيع تبر ذهب بالمدينة فلم يشتري مني إلا بالدنانير ، فيصح لي أن أجعل بينهما نحاساً ؟ فقال : إن كنت لابد فاعلاً فليكن نحاس وزناً .

الحديث الثامن والعشرون : مجهول .

الحديث التاسع والعشرون : صحيح .

ابن شاذان جميعاً ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج قال : سألته عن السيوف المطحّلة فيها الفضة تباع بالذهب إلى أجل مسمّى ؟ فقال : إنّ الناس لم يختلفوا في النساء أنّه الرّباء ، إنّما اختلفوا في اليد باليد ، فقلت له : فيبيعه بدرهم بنقد ؟ فقال : كان أبي يقول : يكون معه عرض أحبّ إليّ ؛ فقلت له : إذا كانت الدّراهم التي تعطى أكثر من الفضة التي فيها ؟ فقال : وكيف لهم بالاحتياط بذلك ؟ قلت له : فإنّهم يزعمون أنّهم يعرفون ذلك ، فقال : إن كانوا يعرفون ذلك فلا بأس وإلا فإنّهم يجعلون معه العرض أحبّ إليّ .

٣٠- محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي محمد الأنصاري ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرّجل يكون لي عليه الدّراهم فيعطيني المكحلة ، فقال : الفضة بالفضّة وما كان من كحل فهو دين عليه حتّى يردّه عليك يوم القيامة .

قوله عليه السلام : « لم يختلفوا » لعلّ المراد به أنّه بمنزلة الربا في التحريم ، أو إن لم يكن من جهة لزوم التقابض باطلاً ، فهو من جهة عدم تجويزهم التفاضل في الجنسین نسبة باطل ، لكن لم ينقل منهم قول بعدم لزوم التقابض في النقدين ، وإنّما الخلاف بينهم في غيرهما ، ولعلّه كان بينهم فترك .

قال البغويّ في شرح السنّة : يقال : كان في الابتداء حين قدم النبيّ عليه السلام المدينة يبيع الدراهم بالدراهم وبيع الدنانير بالدنانير متفاضلاً جائزاً بدأ بيد ، ثم صار منسوخاً بإيجاب المماثلة ، وقد بقي على المذهب الأوّل بعض الصّحابة ممّن لم يبلغهم النسخ ، كان منهم عبد الله بن عباس ، وكان يقول : أخبرني أسامة بن زيد أنّ النبيّ عليه السلام قال : إنّما الربا في النسيئة انتهى .

الحديث الثلاثون : حسن .

قوله « فيعطيني المكحلة » أي يعطيه المكحلة وفيه الكحل والجميع بوزن ما عليه من الدراهم ، وقوله عليه السلام : « وما كان من كحل » أي ما يوازيه من الدراهم ، وكونه عليه إماماً بأن يسترد الكحل ، أو لأنّه يعطيه جبراً مع عدم رضاه به ، أو لكونه ممّا لا يتموّل وغير مقصود بالبيع بأن يكون كحلاً قليلاً ، وفي بعض نسخ التهذيب « فهو دين

٣١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يبتاع رجل فضة بذهب إلا يداً بيد ولا يبتاع ذهباً بفضة إلا يداً بيد .

٣٢- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألته عن الرجل يشتري من الرجل الدراهم بالدنانير فيزنها وينقدها ويحسب ثمنها كم هو ديناراً ثم يقول : أرسل غلامك معي حتى أعطيه الدنانير ، فقال : ما أحب أن يفارقه حتى يأخذ الدنانير فقلت : إنما هو في دار وحده وأمكنتهم قريبة بعضها من بعض وهذا يشق عليهم ، فقال :

عليك حتى تردّه عليه « فهي مبنية على كون المكحلة بوزن الدراهم بدون الكحل وياً أخذ الكحل جبراً .

وقال الجوهري : المكحلة : التي فيها الكحل ، وهو أحد ما جاء على الضم من الأدوات .

الحديث الحادي والثلاثون : حسن .

و يدل على ما هو المشهور من وجوب التقابض في بيع الصرف ، ولم يخالف فيه ظاهراً إلا الصدوق ، وقد تقدّم القول فيه .

الحديث الثاني والثلاثون : صحيح .

قوله : « يشق » لتوهم المشتري أنه إنما يتبعه لعدم الاعتماد عليه ، ويدل على أن المعتبر عدم تفرق المتعاقدين وإن كانا غير المالكين .

قال في المسالك : الضابط في ذلك أن المعتبر حصول التقابض قبل تفرق المتعاقدين فمتى كان الوكيل في القبض غير المتعاقدين اعتبر قبضه قبل تفرق المتعاقدين ولا اعتبار بتفرق الوكيلين ، ومتى كان المتعاقدان وكيلين اعتبر تقابضهما في المجلس أو تقابض المالكين قبل تفرق الوكيلين .

إذا فرغ من وزنها وانقادها فليأمر الغلام الذي يرسله أن يكون هو الذي يبايعه ويدفع إليه الورق ويقبض منه الدنانير حيث يدفع إليه الورق .

٣٣- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن بيع الذهب بالدرهم فيقول : أرسل رسولاً فيستوفي لك ثمنه ، فيقول : هات وهلم ويكون رسولك معه .

﴿باب آخر﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس قال : كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدراهم تنفق بين الناس تلك الأيام وليست تنفق اليوم فلي عليه تلك الدراهم بأعيانها أو ما ينفق اليوم بين الناس ، قال : فكتب إلي : لك أن تأخذ منه ما ينفق بين الناس كما أعطيته ما ينفق بين الناس .

الحديث الثالث والثلاثون : مرسل كالموثق .

قوله عليه السلام : « ويكون رسولك معه » لعله محمول على أن الوكيل أي الرسول أوقع البيع وكالة أو يوقعه بعد ، وإن كان الظاهر الاكتفاء بملازمة الوكيل له ومن المصحفين من قرأ «فتقول» بصيغة الخطاب أي تقول للمشتري : هات الذهب ، وتقول للرسول : هلم واذهب معه حتى توقع البيع .

باب آخر

الحديث الاول : صحيح .

وعمل به بعض الأصحاب ، قال في الدروس : لو سقطت المعاملة بالدراهم المقترضة فليس على المقترض الأمثلها ، فإن تعذر فقيمتها من غير الجنس حذراً من الربا وقت الدفع لا وقت التعذر ، ولا وقت القرض خلافاً للنهاية .
وقال ابن الجنيدي : عليه ما ينفق بين الناس ، والقولان مرويان إلا أن الأول

﴿ باب ﴾

﴿ انفاق الدراهم المحمول عليها ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام في إنفاق الدراهم المحمول عليها فقال : إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن رئاب قال : لا أعلمه إلا عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يعمل الدراهم يحمل عليها النحاس أو غيره ثم يبيعها فقال : إذا كان بين الناس ذلك فلا بأس .

أشهر ، ولو سقطت المعاملة بعد الشراء فليس على المشتري إلا الأولى ، ولو تباعا بعد السقوط وقبل العلم فالأولى ، نعم يتمخّر المغبون في فسخ البيع وإمضائه .

باب انفاق الدراهم المحمول عليها

الحديث الاول : حسن .

قال في القاموس : حملان الدراهم - بالضم - في اصطلاح الصّاعغة ما يحمل على الدراهم من الغش تسمية بالمصدر .

قوله عليه السلام : « إذا كان الغالب » حمل على أنه كان ذلك معمولاً في ذلك الزمان وقال في الدروس : يجوز التعامل بالدراهم المغموشة إذا كانت معلومة الصرف وإن جهل غشها وإن لم يعلم صرفها لم يجز إلا بعد بيان غشها ، وعليه تحمل الروايات ، وروى عمر بن يزيد إذا جازت الفضة المثلين فلا بأس .

الحديث الثاني : حسن .

قوله عليه السلام : « بين الناس » أي الرايح بينهم .

و في التهذيب مروياً عن كتاب الحسين بن سعيد ، و بعض نسخ الكتاب « إذا كان بين ذلك » و لعلّه أظهر .

٣- محمد بن يحيى ، عن محمد بن حذافه ، عن جميل ، عن حريز بن عبدالله قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه قوم من أهل سجستان فسألوه عن الدرهم المحمول عليها ، فقال : لا بأس إذا كان جوازاً ملصقاً .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن الفضل أبي العباس قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الدرهم المحمول عليها ، فقال : إذا أنفقت ما يجوز بين أهل البلد فلا بأس وإن أنفقت ما لا يجوز بين أهل البلد فلا .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يقرض الدراهم ويأخذ أجود منها ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يستقرض الدراهم البيض عدداً ثم يعطي سوداً وقد عرف أنها أثقل مما أخذ وتطيب نفسه أن يجعل له فضلها ، فقال : لا بأس به إذا لم يكن فيه شرط

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : صحيح .

باب الرجل يقرض الدراهم و يأخذ أجود منها

الحديث الاول : حسن .

وبدل على جواز أخذ الزيادة بدون الشرط ، وتفصيل القول في ذلك ما ذكره الشهيد (ره) في الدروس حيث قال : لا يجوز في القرض اشتراط الزيادة في العين أو الصفة سواء كان ربوياً أم لا ، للمنهى عن قرض يجرّ نفعاً فلو شرط فسد ولم يفد المملك ، و يكونا مضموناً مع القبض ، خلافاً لابن حمزة ، نعم لو تبرّع الآخذ برداً أزيد عيناً أو وصفاً جاز ، لأن النبي عليه السلام « اقترض بكراً فرداً بازلاً » ويكره لو كان ذلك في نيتهما ولم يذكره لفظاً ، وفي رواية أبي الربيع لابأس ، ويجوز اشتراط رهن

ولو وهبها له كلها صلح .

٢- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أقرض رجلاً دراهم فرد عليه أجود منها بطيبة نفسه وقد علم المستقرض والقارض أنه إنما أقرضه ليعطيه أجود منها ، قال : لا بأس إذا طابت نفس المستقرض .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أقرضت الدرهم ثم أنك بغير منها فلا بأس إذا لم يكن بينكما شرط .

٤- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقرض الرجل الدرهم الغلة فيأخذ منه الدرهم الطازجية ، طيبة به نفسه فقال : لا بأس ؛ وذكر ذلك عن علي عليه السلام .

٥- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رسول الله صلوات الله عليه وآله كان يكون عليه الشيء فيعطي

وضمن والإعادة في أرض أخرى ، ولو شرط فيه رهناً على دين آخر أو كفيلاً كذلك فلفاض قولان : أجودهما المنع ، وجوز أن يشترط عليه إجارة أو بيعاً أو إقراضاً ، إلا أن يشترط بيعاً أو إجارة بدون عوض المثل ، وجوز الشيخ اشتراط إعطاء الصحاح بدل الغلة ، وتبعه جماعة وزاد الحلبي اشتراط العين من النقدين بدل المصوغ منهما ، واشترط المخلص بدل الغش في صحيحة ابن شعيب في جواز الطازجية بدل الغلة ؛ وقول الباقر عليه السلام خير القرض ما جر منفعة محمول على التبرع .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : موثق .

الرَّباع .

٦- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل الدراهم فيردُّ عليه المثلقال أو يستقرض المثلقال فيردُّ عليه الدراهم فقال : إذا لم يكن شرط فلا بأس وذلك هو الفضل ؛ إن أبي رحمه الله كان يستقرض الدراهم الفسولة فيدخل عليه الدراهم الجلال ، فقال : يا بني ردّها على الذي استقرضتها منه فأقول يا أبا به إن دراهمه كانت فسولة وهذه خير منها فيقول : يا بني إن هذا هو الفضل فأعطه إياها .

٧- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن النعمان ، عن يعقوب ابن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه جلة من بسر فيأخذ منه جلة من رطب وهي أقلُّ منها ، قال : لا بأس ، قلت : فيكون لي عليه جلة من بسر فأخذ منه جلة من تمر وهي أكثر منها ؟ قال : لا بأس إذا كان معروفاً بينكما .

الحديث السادس : صحيح .

والمثلقال الدينار ، و الجلال بكسر الجيم - جمع الجلل بالكسر و الفتح : أي العظيم و النفيس ، و في التهذيب و الفقيه « الجياد » و هو أصوب ، و الفسل الرذل الردي من كل شيء .

الحديث السابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « إذا كان معروفاً » قال الوالد العلامة (قده) : أي يجوز أخذ الزايد إذا كان إحساناً ولا يكون شرطاً ، أو كان الإحسان معروفاً بينكما ، بأن تحسن إليه و يحسن إليك ، ولا يكون ذلك بسبب القرض ، فلو كان به كان مكروهاً .

﴿باب﴾

﴿القرض يجز المنفعة﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم وغيره قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل قرضاً ويعطيه الرهن إما خادماً وإما آنية وإما ثياباً فيحتاج إلى شيء من منفعته فيستأذنه فيه فيأذن له قال : إذا طابت نفسه فلا بأس ، قلت : إن من عندنا يروون أن كل قرض يجز منفعة فهو فاسد فقال : أو ليس خير القرض ماجر منفعة ؟ .

٢- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن ابن بكير ، عن محمد بن عبده ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القرض يجز المنفعة ، فقال : خير القرض الذي يجز المنفعة .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بشر بن مسلمة ؛ وغير واحد عمن أخبرهم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : خير القرض ماجر منفعة .

٤- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يجيئني فأشتري له المتاع من الناس

باب القرض يجز المنفعة

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « ماجر منفعة » أي بحسب الدنيا ، أو بالإضافة إلى ما يجز المنفعة المحرمة أو بالنسبة إلى المعطي و إن كان الأفضل للآخذ عدم الأخذ ، والأول أظهر .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : صحيح .

وأضمن عنه ثمَّ يجيئني بالدراهم فأخذها وأحبسها عن صاحبها و آخذ الدراهم الجياد و أعطى دونها ، فقال : إذا كان يضمن فرِّبما اشتدَّ عليه فعجل قبل أن يأخذ ويحبس بعد ما يأخذ فلا بأس .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يعطي الدراهم ثم يأخذها ببلد آخر ﴾

١- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن النعمان ، عن يعقوب ابن شعيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : يسلف الرجل الرجل الورق على أن ينقدها إيساه بأرض أخرى ويشترط عليه ذلك ؟ قال : لا بأس .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا بأس بأن يأخذ الرجل الدراهم بمكة ويكتب لهم سفاتج

قوله عليه السلام : « إذا كان يضمن » قال الوالد العلامة (ره) : فإنه إذا كان الضرر عليه في بعض الصور فلو كان له نفع كان بإزاء الضرر ، وهذه حكمة الجواز ، والضابط أنه لما ضمن صار المال عليه ولما كان بإذن المضمون عنه يجب عليه البذل فإذا أخذه فله أن يؤدِّيه أو غيره .

باب الرجل يعطي الدراهم ثم يأخذها ببلد آخر

الحديث الاول : صحيح .

وقال في الدروس : إطلاق العقد يقتضي الرد في مكانه ، فلو شرطاً غيره جاز ، ولو دفع إليه في غير مكانه على الإطلاق ، أو في غير المكان المشروط لم يجب القبول وإن كان الصلاح للقباض ولا ضرر على المقرض ، ولو طالبه في غيرهما لم يجب الدفع وإن كان الصلاح للدافع ، نعم يستحب ، ولو تراضيا جاز مطلقاً .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

وفي القاموس : السقطة - كقرطقة أن يعطي مالاً لآخذ ، و للآخذ مال في بلد

أن يعطوها بالكوفة .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن النعمان ، عن أبي الصباح ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يبعث بمال إلى أرض فقال الذي يريد أن يبعث به أقرضنيه وأنا أؤتيك إذا قدمت الأرض ، قال : لا بأس .

﴿ باب ﴾

﴿ ركوب البحر للتجارة ﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن ابن أبي نجران ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام أنهما كرهما ركوب البحر للتجارة .

المعطي فيوفيه إياه ثم ، فيستفيد من الطريق ، و فعله السفتجة بالفتح .
الحديث الثالث : صحيح .

قوله : « في الرجل يبعث » أي يريد أن يبعث المال مع رجل إلى أرض ، أو رجلاً بمال إلى أرض « فقال الذي يريد أن يبعث » المراد بالوصول المبعوث وعائده محذوف أي يبعث ، و ضمير الفاعل في يبعث و يريد راجعان إلى الرجل الأول ، وفي التهذيب « يبعث به معه » و هو أظهر .

باب ركوب البحر للتجارة

الحديث الاول : صحيح .

و يدل على كراهة ركوب البحر للتجارة كما ذكره الأصحاب ، و لعله محمول على ما إذا لم يكن ضرورياً ، فإنه قديصير مستحباً أو واجباً ، وعلى ما إذا لم يكن فيه مظنة الهلاك فإنه يكون حراماً ، و أمّا الركوب لغير التجارة فهو تابع لما هو مقصود منه ، فربما يكون واجباً كما إذا انحصر طريق مكة في البحر و لم يكن فيه خوف ، و ربما يكون مستحباً كسفر الزيارات وأشباهها .

٢- علي بن إبراهيم رفعه قال : قال علي عليه السلام : ما أجل في الطلب من ركب البحر للتجارة .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن أسباط قال : كنت حملت معي متاعاً إلى مكة فبار علي فدخلت به المدينة على أبي الحسن الرضا عليه السلام وقلت له : إنني حملت متاعاً قد بار علي وقد عزم علي أن أصير إلى مصر فأركب برّاً أو بحراً فقال : مصر الحتوف يقيض لها أقصر الناس أعماراً ، وقال رسول الله ﷺ : ما أجل في الطلب من ركب البحر ، ثم قال لي : لا عليك أن تأتي قبر رسول الله ﷺ فتصلي عنده ركعتين فتستخير الله مائة مرة فما عزم لك عملت به فإن ركبت الظهر فقل : « الحمد لله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون » وإن ركبت البحر فإذا صرت في السفينة فقل : « بسم الله مجريها ومرسيها إن ربي لغفور رحيم » فإذا هاجت عليك الأمواج فامتك على يسارك

الحديث الثاني : مرفوع .

قوله عليه السلام : « ما أجل » أي لم يعمل بما قال النبي ﷺ مخاطبة في خطبته المشهورة « ألا إن الروح الأمين نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب » .

وقال الفيروز آبادي : أجل في الطلب : أتأد واعتدل فلم يفرط .

الحديث الثالث : حسن أو موثق .

والحتف : الموت ، والجمع : الحتوف ، ذكره الجوهر ي ، وقال : قيض الله فلاناً لفلان أي جاءه به وأتاحه له ، ولعله لكثرة الطاعون فيه أو للمهلك في طريقه . قوله عليه السلام : « لا عليك » أي لا بأس عليك أو لا حرج عليك .

قوله تعالى « مقرنين » ^(١) أي مطيقين .

قوله تعالى : « بسم الله » أي أستعين باسم الله وقت إجرائها وإرسائها ، أو إجرائها وإرسائها باسم الله ، وقال الجوهر ي : رست السفينة ترسو رسوا ورسواً : أي وقفت

(١) سورة الزخرف الآية ١٣ . وفي المصحف : سبحان الذي . . .

وأوم إلى الموجة يمينك وقل : « فرّني بفرار الله واسكنني بسكنة الله ولا حول ولا قوة إلا بالله [العليّ العظيم] » قال عليّ بن أسباط : فر كبت البحر فكانت الموجة ترتفع فأقول ما قال فتتقشع كأنها لم تكن ؛ قال عليّ بن أسباط : وسألته فقلت : جعلت فداك ما السكنة ؟ قال : ريح من الجنة لها وجه كوجه الإنسان أواب رائحة من المسك وهي التي أنزلها الله على رسول الله ﷺ بحنين فنهزم المشرّكين .

٤ - عده من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في ركوب البحر للتجارة : يغرّر الرجل بدينه .

٥ - عنه ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن معلىّ أبي عثمان ، عن معلىّ بن خنيس قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يسافر فيركب البحر فقال : إن أبي كان يقول : إنه يضرّ بدينك هو ذا الناس يصيبون أرزاقهم ومعيشتهم .

٦ - عنه ، عن محمد بن عليّ ، عن عبدالرحمن بن أبي هاشم ، عن حسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام أن رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام فقال : إننا نتجر إلى هذه الجبال

على البحر ، وقوله تعالى « بسم الله مجراها ومرساها » ^(١) بالضم من أجريت وأرسيّت ومجراها ومرساها - بالفتح - من جرت ورست . وقال : قشعت الريح السحاب : كشفته فانقشع و تقشع .

الحديث الرابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « يغرّر » أي يجعله في معرض الغرر ، وهو الخطر و الهلاك ، ولعله لعدم قدرته على الإتيان بالصلاة و كثير من العبادات كاملة .

الحديث الخامس : مختلف فيه .

الحديث السادس : ضعيف .

وما يفهم منه من عدم جواز الصلاة على الثلج إمّا لعدم الاستقرار ، أو لأنه لا

فأتاني منها على أمكنة لا نقد رأت نصلّي إلا على الثلج فقال : ألا تكون مثل فلان يرضى بالدون ولا يطلب تجارة لا يستطيع أن يصلّي إلا على الثلج .

﴿باب﴾

﴿ان من السعادة أن يكون معيشة الرجل في بلده﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن ابن مسكان ، عن بعض أصحابه قال : قال عليّ بن الحسين عليه السلام : إن من سعادة المرء أن يكون متجره في بلده ويكون خلطاءؤه صالحين ويكون له ولد يستعين بهم .

٢ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحسين التيمي ، عن جعفر بن بكر ، عن عبد الله ابن أبي سهل ، عن عبد الله بن عبد الكريم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ثلاثة من السعادة : الزوجة المواتية ، و الأولاد البارون ، و الرجل يرزق معيشته ببلده يغدو إلى أهله و يروح .

٣ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عثمان

يجد ما يصحّ السجود عليه فيضطرّ إلى السجود على الثلج .

وقال في الدروس : من آداب التجارة تجنّب التجارة إلى بلد يوبق فيه دينه أو يصلّي فيه على الثلج ، ويستحبّ الاقتصار على المعاش في بلده فإنّه من السعادة .

باب أن من السعادة أن تكون معيشة الرجل في بلده

الحديث الاول : مرسل .

الحديث الثاني : مجهول .

وقال في النهاية : في الحديث « خير النساء المواتية لزوجها » المواتاة : حسن المطاوعة و الموافقة .

الحديث الثالث : ضعيف .

ابن عيسى ، عن ابن مسكان ، عن بعض أصحابنا ، عن علي بن الحسين عليه السلام قال : من سعادة المرء أن يكون متجربه في بلده و يكون خلطاؤه صالحين و يكون له ولد يستعين بهم ، ومن شقاء المرء أن تكون عنده امرأة معجب بها وهي تخونه .

﴿باب الصلح﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين اشتركا في مال فربحا فيه وكان من المال دين وعليهما دين ، فقال : أحدهما لصاحبه أعطني رأس المال ولك الربح وعليك التسوى ؟ فقال : لأبأس إذا اشترطا ، فإذا كان شرط يخالف كتاب الله فهو رد إلى كتاب الله عز وجل .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام أنه قال في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه ولا يدري كل واحد منهما كم له عند صاحبه ، فقال كل واحد منهما لصاحبه : لك ما عندك ولي ما عندي قال : لأبأس بذلك إذا تراضيا وطابت أنفسهما .

باب الصلح

الحديث الاول : حسن .

و عمل به أكثر الأصحاب ، مع حمله على ما إذا كان بعد انقضاء الشركة كما هو الظاهر من الخبر .

قال في الدروس : لو اُصطلح الشريكان عند إرادة الفسخ على أن يأخذ أحدهما رأس ماله ، والآخر الباقي ربح أو توي جاز ، للرواية الصحيحة ، ولو جمعا ذلك في ابتداء الشركة فالأقرب المنع ، لفوات موضوعها و الرواية لا تدل عليه .

الحديث الثاني : حسن .

قوله : « لك ما عندك » إما بالبراء و هو الاظهر أو الصلح ، فيدل على

٣ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن أبان ، عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له على الرجل دين فيقول له قبل أن يحلّ الأجل : عجل لي النصف من حقّي على أن أضع عنك النصف ، أيحلّ ذلك لواحد منهما ؟ قال : نعم .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرجل يكون له دين إلى أجل مسمّى فيأتيه غريمه فيقول : أنقذني كذا وكذا وأضع عنك بقيّته أويقول : أنقذني بعضه وأمدك لك في الأجل فيما بقي عليك ، قال : لأرى به بأساً إنّه لم يزد على رأس ماله قال الله عزّ وجلّ : «فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون» (١) .

عدم جريان الربا في الصلح .

الحديث الثالث : ضعيف .

وقال في الدروس . لو صلح على المؤجل بإسقاط بعضه حالاً صحّ إذا كان بغير جنسه وأطلق الأصحاب الجواز .
الحديث الرابع : حسن .

قوله : « عن الرجل » في التهذيب (٢) « في الرجل يكون عليه الدين » وهو الظاهر و على هذه النسخة كان اللام بمعنى على .

وقال الوالد العلامة (ره) : يدلّ على جواز الصلح ببعض الحقّ على بعض المدّة و على مدّة البعض بزيادتها ، و على عدم جواز التأجيل بالزيادة على الحقّ وإن كان على سبيل الصلح ، فإنّه ربّما ، والاستدلال لنفي الزيادة و إن دلّت في النقص أيضاً ، لكن ثبت جوازه بالأخبار الكثيرة . أقول : ويمكن أن يقال : نفي الظلم في الشقيين للتراضي .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الصلح جائز بين الناس .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن أبي حمزة قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : يهودي أو نصراني كانت له عندي أربعة آلاف درهم فهلك أيجوز لي أن أصلح ورثته ولا أعلمهم كم كان ؟ فقال : لا حتى تخبرهم .^(١)

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن بكير ، عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ضمن على رجل ضماناً ثم صالح عليه ، قال : ليس له إلا الذي صالح عليه .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن عذافر ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كان لرجل على رجل دين فمطله حتى مات

الحديث الخامس : حسن .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « لا حتى تخبرهم » ظاهره بطلان الصلح حينئذ ، وظاهر الأصحاب سقوط الحق الديني وبقاء الحق الأخروي .

وقال في الدروس : لو تعذر العلم بما صولح عليه جاز كمال في وارث يتعذر علمه بحصته ، و كما لو امتزج مالاهما بحيث لا يتميز ، ولا نضر الجهالة فلو صالحه بدون حقه لم يفد الإسقاط إلا مع علمه ورضاه ، و رواية ابن أبي حمزة نص عليه .

الحديث السابع : موثق كالصحيح .

ولا خلاف بين الأصحاب ظاهراً في أنه إنما يرجع الضامن على المضمون عنه إذا كان الضمان بإذنه بأقل الأمرين من الحق و ممّا مادّاه إلا أن يكون قبضه نمّ وهبه له .

الحديث الثامن : صحيح .

ثم صالح ورثته على شيء فالذي أخذ : هم وما بقي فللميت حتى يستوفيه منه في الآخرة وإن هو لم يصلحهم على شيء حتى مات ولم يقض عنه فهو كله للميت يأخذه به .

﴿باب﴾

﴿فضل الزراعة﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن بعض أصحابنا ، عن محمد بن سنان ، عن محمد بن عطية قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الله عز وجل اختار لأبيه نبيائه الحرف والزرع كيلا يكرهوا شيئاً من فطر السماء .

٢ - علي بن محمد ، عن سهل بن زياد رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن الله جعل أرزاق أنبيائه في الزرع والضرع لئلا يكرهوا شيئاً من فطر السماء .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد ، عن سيابة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل فقال له : جعلت فداك أسمع قوماً يقولون : إن الزراعة

قوله عليه السلام : « وما بقي فللميت » قال الوالد العلامة (فده) : أي إذا لم يكن الصلح بطيب أنفسهم ، ويدل على أن مثل هذا الصلح ينفع في الدنيا ولا ينفع لبراءة الذمة ، وأما كونه للميت فالظاهر أنه إذا لم يذكر لهم أنه أكثر كما هو الشايع وإن كان هنا أيضاً إشكال لأنه بالموت صار ملكاً لهم وبعدهم لورثتهم والأجر للميت في كل مرتبة ، لأنه ضيع حقه و يمكن أن يكون ظاهر الخبر مراداً .

باب فضل الزراعة

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « كيلا يكرهوا » أي طبعاً مع قطع النظر عن علمهم بالمصالح العامة .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : مجهول .

مكرهة ، فقال له : ازرعوا واغرسوا فلا والله ما عمل الناس عملاً أحل ولا أطيب منه والله ليزرعن الزرع وليغرسن النخل بعد خروج الدجال .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن عمار ، عن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما هبط آدم إلى الأرض احتاج إلى الطعام والشراب فشكا ذلك إلى جبرئيل عليه السلام فقال : له جبرئيل : يا آدم كن حراً قال : فعلمني دعاء ، قال : قل : « اللهم اكفني مؤونة الدنيا وكل هول دون الجنة وألبسني العافية حتى تهني المطيشة » .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن بعض أصحابنا قال : قال أبو جعفر عليه السلام : كان أبي يقول : خير الأعمال الحرث ، تزرعه فيما كل منه البر والفاجر أما البر فما أكل من شيء استغفر لك وأما الفاجر فما أكل منه من شيء لعنه وما أكل منه البهائم والطيور .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل النبي صلى الله عليه وآله أي المال خير ؟ قال : الزرع زرعه صاحبه وأصلحه وأدّى حقه يوم

قوله عليه السلام : « بعد خروج الدجال » قال الوالد العلامة (ره) : أي عند ظهور القائم عليه السلام ، فإنه مع وجوب اشتغال العالمين بخدمته والجهد تحت لوائه يزرعون فإن بني آدم يحتاجون إلى الغذاء ويجب عليهم كفاية تحصيله بالزراعة ، أو يكون المراد أنه لما روي أن عند خروج القائم عليه السلام يكون معه الحجر الذي كان مع موسى عليه السلام ، ويكون منه طعامهم وشرابهم أي مع هذا أيضاً يحتاجون إلى الزراعة لمن ليس معه عليه السلام ، أو المراد أنه بعد خروج الدجال وخوف المؤمنين منه لا يتركون الزراعة ، فإن خوف الجوع أشد .

الحديث الرابع : ضعيف .

الحديث الخامس : مرسل .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور وآخره مرسل .

حصاده قال : فأَيُّ المال بعد الزرع خير ؟ قال : رجل في غنم له قد تبع بها مواضع القطر يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ، قال : فأَيُّ المال بعد الغنم خير ؟ قال : البقر تغدو بخير وتروح بخير قال : فأَيُّ المال بعد البقر خير ؟ قال : الراسيات في الوحل والمطعمات في المحل نعم الشيء .

قوله **﴿يَتِيم﴾** : « تغدو بخير » قال الجوهري : الرواح نقيض الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحاً ، وهو نقيض قولك غداً يغدو غداً وغداً ، ونقول : خرجوا بـرواح من العشي ، ورياح وسرحت الماشية بالغداة ، وراحت بالعشي أي رجعت . انتهى ، والمعنى أنه ينفع بما يحلب من لبنه غداً ورواحاً مع خفة المؤنة . والراسيات في الوحل هي النخلات التي ثبتت عروقها في الأرض وهي تثمر مع قلة المطر أيضاً ، بخلاف الزرع وبعض الأشجار .

و قال الجوهري : رسى الشيء يرسو : ثبت ، وجبال راسيات .

وقال الفيروز آبادي : المحل : الشدة والجذب ، وانقطاع المطر والإدبار في الإبل لكثرة مؤنتها ، وقلة منفعتها بالنسبة إلى مؤنتها ، وكثرة موتها ؛ ويحتمل أن يكون إتيان خيرها من الجانب الأثام أيضاً كناية عن ذلك أي خيرها مخلوط ومشوب بالشر .

وقال الصدوق (ره) بعد إيراد هذا الخبر في الفقيه ^(١) : معنى قوله **﴿يَتِيم﴾** « لا يأتي خيرها إلا من جانبها الأثام » هو أنها لا تحلب ولا تتركب ولا تحمل إلا من الجانب الأيسر .

وقال في النهاية : في صفة الإبل : لا يأتي خيرها إلا من جانبها الأثام ، يعني الشمال ، ومنه قولهم للبد : الشمال ، الشواء تأنيث الأثام ، يريد بخيرها لبنها ، لأنها إنما تحلب و تتركب من جانبها الأيسر . والشقاء : الشدة والعسر ، والجفاء ممدوداً :

النخل من باعه فأثما ثمنه بمنزلة رماذ على رأس شاهق اشتدَّت به الريح في يوم عاصف
إلا أن يخلف مكانها ، قيل : يا رسول الله فأني لِمَال بعد النخل خير؟ قال : فسكت قال : فقام
إليه رجل فقال له : يا رسول الله : فأين الإبل؟ قال : فيه الشقاء والجفاء والعناء وبعد الدار ،
تغدو مدبرة وتروح مدبرة لا يأتي خيرها إلا من جانبها الأشأم ، أما إنها لاتعدم
الأشقياء الفجرة .

وروي أن أبا عبد الله عليه السلام قال : الكيمياء الأكبر الزرّاعة .

٧ - علي بن محمد ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن الحسن بن السري ، عن الحسن بن
إبراهيم ، عن يزيد بن هارون قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الزّارعون كنوز الأنام
يزرعون طيباً أخرجه الله عزّ وجلّ وهم يوم القيامة أحسن الناس مقاماً وأقربهم منزلة
يدعون المباركين .

خلاف البرّ ، وإثما وصف به لأنه كثيراً ما يهلك صاحبه .

قوله عليه السلام : « أما إنها لاتعدم » يروى عن بعض مشايخنا أنه قال : أريد أنه من
جملة مفسد الإبل أنه تكون معها غالباً الأشقياء الفجرة ، وهم الجمّالون الذين هم
شرار الناس ، والأظهر أن المراد به أن هذا القول متى لا يصير سبباً لترك الناس
اتخاذها ، بل يتخذها الأشقياء ، ويؤيده ما رواه الصدوق في الخصال ومعاني
الأخبار^(١) بإسناده عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الغنم إذا أقبلت أقبلت
وإذا أدبرت أقبلت ، و البقر إذا أقبلت أقبلت وإذا أدبرت أدبرت ، والإبل أعنان
الشياطين إذا أقبلت أدبرت وإذا أدبرت أدبرت ولا يجيء خيرها إلا من الجانب
الأشأم ، قيل : يا رسول الله فمن يتخذها بعددًا؟ قال : فأين الأشقياء الفجرة؟
الحديث السابع : ضعيف .

﴿باب آخر﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن سلمة بن الخطاب ، عن إبراهيم بن عقبة ، عن صالح بن علي ابن عطية ، عن رجل ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مرّ أبو عبد الله عليه السلام بناس من الأنصار وهم يحرقون فقال لهم : احرقوا فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ينبت الله بالريح كما ينبت بالمطر قال : فحرقوا فجادت زروعهم .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن سدير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنّ بني إسرائيل أتوا موسى عليه السلام فسألوه أن يسأل الله عزّ وجلّ أن يمطر السماء عليهم إذا أرادوا ويحبسها إذا أرادوا فسأل الله عزّ وجلّ ذلك لهم فقال الله عزّ وجلّ : ذلك لهم يا موسى فأخبرهم موسى فحرقوا ولم يتركو شيئاً إلاّ زرعوه ثمّ استنزلوا المطر على إرادتهم وحبسوه على إرادتهم فصارت زروعهم كأنّها الجبال والآجام ثمّ حصدوا وداسوا وذرّوا فلم يجدوا شيئاً فضجّوا إلى موسى عليه السلام وقالوا : إنّما سألناك أن تسأل الله أن يمطر السماء علينا إذا أردنا فأجابنا ثمّ صيّرها علينا ضرراً فقال : ياربّ إنّ بني إسرائيل ضجّوا بما صنعت بهم ، فقال : وممّ ذاك يا موسى ؟ قال : سألتني أن أسألك أن تمطر السماء إذا أرادوا وتحبسها إذا أرادوا فأجبتهم ثمّ صيّرتها عليهم ضرراً فقال : يا موسى أنا كنت المقدّر لبني إسرائيل فلم يرضوا بتقديرى فأجبتهم إلى إرادتهم فكان ما رأيت .

باب آخر

الحديث الاول : ضعيف .

قوله عليه السلام : « بالريح » هذا مجرّب في كثير من البلاد كقزوين و أمثالها ممّا يقرب في البحر .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يقال عند الزرع والغرس ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن ابن بكير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا أردت أن تزرع زرعاً فخذ قبضة من البذر واستقبل القبلة و قل : «أفر أيتم ما تحرثون *» ، أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون « ثلاث مرّات ثم تقول : « بَلَّ اللَّهُ الزَّارِعَ » ثلاث مرّات ثم قل : « اللَّهُمَّ اجعله حباً مباركاً و ارزقنا فيه السلامة » ثم انثر القبضة التي في يدك في القراح .

٢ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن علي بن الحكم ، عن شعيب العرقوفي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي : إذا بذرت فقل : « اللَّهُمَّ قد بذرت و أنت الزَّارِعُ فاجعله حباً متراكماً » .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن عمر الجلاب ، عن الحضيبي ، عن ابن عرفة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من أراد أن يلقح النخيل إذا كانت لا وجود حملها ولا يتبعّل النخل فليأخذ حيتاناً صغاراً يابسة فليدقّها بين الدّقّين ثم يذرفي كلّ

باب ما يقال عند الزرع و الغرس

الحديث الاول : حسن أو موثق .

الحديث الثاني : صحيح .

و قال في القاموس : البذر : التفريق والبثّ كالتبذير ، و قال : الرّكم : جمع شيء فوق آخر حتّى يصير ركاماً مرّ كوماً كركام الرمل ، و ارتكّم الشيء و تراكم : اجتمع .

الحديث الثالث : مجهول كالصحيح .

قوله عليه السلام : « ولا يتبعّل » بصيغة النفع ، وفي بعض النسخ بصيغة الافتعال أي لا تقبل البعل ولا ينفع فيها اللقاح المجهود فيها .

طلعة منها قليلاً ويصرُّ الباقي في صرّة نظيفة ثم يجعل في قلب النخلة ينفع بإذن الله .
 ٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل ، عن صالح بن عقبة قال :
 قال لي أبو عبد الله عليه السلام : قد رأيت حائطك فغرست فيه شيئاً بعد ، قال : قلت : قد أردت أن آخذ
 من حيطانك ودياً ، قال : أفلا أخبرك بما هو خير لك منه وأسرع ؟ قلت : بلى ، قال :
 إذا أبنت البسرة وهمت أن ترطب فأغرسها فإنها تؤدي إليك مثل الذي غرستها سواء
 ففعلت ذلك فنبئت مثله سواء .

٥ - علي بن محمد رفعه قال : قال عليه السلام : إذا غرست غرساً أونبتاً فافقرأ على كل عود
 أوجبة : « سبحان الباعث الوارث » فإنه لا يكاد يخطي إن شاء الله .
 ٦ - محمد بن يحيى رفعه ، عن أحدهما عليه السلام قال : تقول إذا غرست أوزرعت : « و مثل
 كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن
 ربها »^(١) .

قال الفيروز آبادي : نبعت المرأة : أطاعت بعلمها ، و قال الجزري : استبعل
 النخل : صار بعلاً .

قوله عليه السلام : « بين الدقين » أي دقاً غير ناعم ، و قلب النخلة وسط أغصانها الذي
 تبدل حولها أعذاقها ، أو في رأسها ، قال الفيروز آبادي : القلب بالضم : شمحة النخل
 أو أجود خصوصها .

الحديث الرابع : ضعيف .

و قال الفيروز آبادي : الودي - كغنى صفار الفسيل ، الواحدة ودية كغنية وقال : ينسج
 الثمر حان قطافه كأيمنع .

قوله عليه السلام : « فأغرسها » أي أغرس البسرة . و « غرسها » على صيغة المتكلم ،
 والظاهر أن الراوي توهم أن نفاسه نخيله عليه السلام لنوعها فأراد أن يأخذ ودياً منها
 فعلمه عليه السلام ما فعله في نخيله فصارت جياداً .

الحديث الخامس : مرفوع .

الحديث السادس : مرفوع .

(١) إبراهيم : ٢٥ . وفي المصحف : ألم تتركب ضرب الله مثلاً كلمة . . :

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطع السدر ، فقال : سألتني رجلٌ من أصحابك عنه فكتبت إليه قد قطع أبو الحسن عليه السلام سدرًا وخرس مكانه غنًا .

٨ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : مكروه قطع النخل وسئل عن قطع الشجرة قال : لا بأس ، قلت : فالسدر قال : لا بأس به ، إنّما يكره قطع السدر بالبادية لأنّه بها قليل و أمّا ههنا فلا يكره .

٩ - عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن بشير ، عن ابن مزارب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تقطعوا الثمار فيبعث الله عليكم العذاب صبّا .

الحديث السابع : صحيح .

الحديث الثامن : موثق .

قوله : « فالسدر » السؤال من جهة أن العامة رووا عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه لعن قاطع السدرة ، وروي أنّه لما قطع المتوكّل لعنه الله السدرة التي كانت عند قبر الحسين عليه السلام و بها كان الناس يعرفون قبره ، ثمّ قال بعض العلماء في ذلك الوقت : الآن بان معنى حديث النبي صلى الله عليه وآله . وقد أوردت هذا الخبر في كتاب بحار الأنوار .

الحديث التاسع : مجهول .

ولعلّه محمول على ما إذا قطعها ضراراً و إسرافاً و تبذيراً لغير مصلحة ، إذ لا يمكن الحمل على الكراهة مع هذا التهديد البليغ .

﴿باب﴾

﴿ما يجوز أن يؤاجر به الأرض وما لا يجوز﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم ، عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تؤاجروا الأرض بالحنطة ولا بالشعير ولا بالتمر ولا بالأربعاء ولا بالنطاف ولكن بالذهب والفضة لأن

باب ما يجوز أن يؤاجر به الأرض وما لا يجوز

الحديث الاول : موثق .

قوله عليه السلام : « لا تؤاجروا الأرض حمل في المشهور على الكراهة ، وقيّد الأكثر بما إذا شرط كون الحنطة والشعير من ذلك الأرض .

قال في المسالك : مستند المنع رواية الفضيل ، ويمكن الاستدلال على الكراهة بأن نفي الخير يشعر به ، وعلل مع ذلك بأن خروج ذلك القدر منها غير معلوم ويشكل فيما لو كانت الأرض لا تخيس بذلك القدر عادة ، وأمّا مع الإطلاق أو شرطه من غيرها فالمشهور جوازه على الكراهة ، للأصل ، ومنع منه بعض الأصحاب بشرط أن يكون من جنس ما يزرع فيها لصحيحة الحلبي ، وإيجاب بحمله على اشتراطه ممّا يخرج منها ، أو بحمل النهي على الكراهة ، وقول ابن البرّاج بالمنع مطلقاً لا يخلو من قوة ، نظراً إلى الرواية الصحيحة ، إلا أن المشهور خلافه .

قوله عليه السلام : « ولا بالتمر » يمكن أن يكون لعدم جواز إجارة الأشجار كما هو المشهور أو لكونه شبيهاً بالمزبنة . والأربعاء جمع الربيع ، وهو النهر الصغير . والنطاف جمع النطفة : وهي الماء الصافي قلّ أو كثر .

وقال الفاضل الأسترآبادي : كان علّة النهي فيهما أن في أخذ أحدهما عوضها نوعاً من العار فيكون النهي من باب الكراهة .

وقال الوالد العلامة (ره) : أي لا تستأجر الأرض بشرب أرض الموجر إمّا

الذهب والفضة مضمون وهذا ليس بمضمون .

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تستأجر الأرض بالتمر ولا بالحنطة ولا بالشعير ولا بالأربعاء ولا بالنطاف ، قلت : وما الأربعاء ؟ قال : الشرب والنطاف فضل الماء ولكن تقبلها بالذهب و الفضة والنصف والثلث والربع .

٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تستأجر الأرض بالحنطة ثم تزرعها حنطة .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحجاج ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتقبل الأرض بالدنانير أو بالدرهم ، قال : لا بأس .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن سرحان ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون له الأرض عليها

لجهالة وجه الإجارة لجهالة قدر الماء وإن كانت معلومة بالجريان وقدر الماء بالأصابع فإنه لا يخرج بهما عن الجهالة ، وإما لعلّة لا نعلمها ، وعلى أي حال فالظاهر الكراهة والجهالة في النطاف أكثر لو كانت علّة .

قوله عليه السلام : « مضمون » لعلّ التعليل مبني على اشتراط كون الحنطة والشعير من تلك الأرض إذ حينئذ لا يصيران مضمونين ، لعدم العلم بالحصول وعدم الإطلاق في الذمّة ، بخلاف الذهب والفضة ، ويحتمل أن يكون الغرض بيان الحكم الكلّي لا علّته ، فالمعنى أن حكم الله تعالى في الذهب والفضة أن يكونا مضمونين في الذمّة ، فالإجارة تكون بهما ، وفي الحنطة والشعير أن تكونا بالنصف والثلث غير مضمونين ، فلا تصح الإجارة بهما بل المزارعة .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

خراج معلوم وربما زاد وربما نقص ، فيدفعها إلى رجل على أن يكفيه خراجها و يعطيه مائتي درهم في السنة ، قال : لا بأس .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن موسى بن بكر ، عن الفضيل بن يسار قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن إجارة الأرض بالطعام فقال : إن كان من طعامها فلا خير فيه .

٧ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر من رجل أرضاً فقال : أجرتها كذا وكذا على أن أزرعها فإن لم أزرعها أعطيتك ذلك فلم يزرعها قال : له أن يأخذ إن شاء تركه وإن شاء لم يتركه .

٨ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن

ولا يتوهم فيه جهالة العوض ، لأن مال الإجارة هو مائتا درهم و هو معلوم و الخراج شرط في ضمنه ، فلا يضر جهالته مع أنه بدون الشرط أيضاً يلزمه .
الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

وقال الشيخ في الاستبصار بعد إيراد الأخبار المطلقة التي تقدم ذكرها: هذه الأخبار كلها مطلقة في كراهية إجارة الأرض بالحنطة والشعير ، و ينبغي أن نقيدها ونقول: إنما يكره ذلك إذا آجرها بحنطة يزرع فيها ، ويعطي صاحبها منه وأما إذا كان من غيرها فلا بأس ، يدل على ذلك ما رواه الفضيل بن يسار، وذكر هذه الرواية .

الحديث السابع : مرسل كالموثق .

قوله عليه السلام : « إن شاء » أي إن شاء المستأجر ترك الزرع ، وإن شاء لم يتركه على الحالين يلزمه الأداء ، أو إن شاء الموَجِّر أخذ الأجرة و إن شاء ترك ، و الأول أظهر .

الحديث الثامن : صحيح .

الوشاء قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل يشتري من رجل أرضاً جرباناً معلومة بمائة كراً على أن يعطيه من الأرض فقال: حرام؛ قال: قلت له: فما تقول جعلني الله فداك أن أشتري منه الأرض بكيل معلوم وحنطة من غيرها؟ قال: لا بأس.

٩ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل، عن أبيه قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يزرع له الحرث الزعفران ويضمن له أن يعطيه في كل جريب أرض يمسح عليه وزن كذا وكذا درهماً فربما نقص وغرم وربما استفضل وزاد، قال: لا

قوله: «من غيرها» أي مع اشتراط غيرها أو مع الإطلاق بحيث يجوز له أن يؤدي من غيرها، ولعل المنع لكونه شبيهاً بالربا، أو لعدم تيقن حصوله منها أو عدم العلم بالمدة التي يحصل منها ولم أره كما هو في باقي كلام القوم.

الحديث التاسع: مجهول.

قوله: «وزن كذا» يحتمل أن يكون مفعول «يعطيه» أي يعطيه من الزعفران وزن كذا من الدراهم، أو ما قيمته كذا من الدراهم، و يحتمل أن يكون «وكذا» ثانياً معطوفاً على الوزن، أي كذا زعفراناً وكذا درهماً، ويحتمل أن يكون الوزن مرفوعاً قائماً مقام فاعل «يمسح»، أي يعطي من كل جريب يمسح عليه أي يخرص عليه من زعفران مثلاً عشرون درهماً، وحاصل المعنى كما أفيد أنه يقول للمستأجر: ازرع الزعفران وبعد الزراعة تمسح الأرض وتأخذ منك من كل جريب كذا وكذا درهماً، فيدل على اعتقار مثل هذه الجهالة.

أقول: لعل الأظهر هو أن الحارث يزرع الزعفران للمالك بالأجرة، وبعد ظهور الزعفران يمسح الأرض ويبيع الزعفران من الحارث كل جريب بكذا وكذا درهماً أو زعفراناً، و يحتمل المصلحة ابتداء قبل بلوغ الزعفران والعمل على الدراهم أدق بالأصول وبما سيأتي.

وقال المحقق: يجوز لصاحب الأرض أن يخرص على الزارع بالخيار في القبول

بأس به إذا تراضيا .

١٠ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن سهل ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل يزرع له الزعفران فيضمن له الحرث على أن يدفع إليه من كل أربعين منّا زعفران رطب منّا ويصالحه على اليابس واليابس إذا جفف ينقص ثلاثة أرباعه ويبقى ربعه وقد جرت ، قال : لا يصلح ، قلت : وإن كان عليه أمين يحفظ به لم يستطع و الردّة فإن قبل كان استقراره مشروطاً بالسلامة ، فلو تلف الزرع بآفة سماوية أو أرضية لم يكن عليه شيء .

وقال في المسالك : محلّ الخرص بعد بلوغ الغلّة وهو انعقاد الحبّ ، ولا شبهة في تخيير الزارع ، و على تقدير قبوله يتوقف نقله إليه على عقد كغيره من الأموال بلفظ الصلح أو التقبيل على ما ذكره الأصحاب ، والمشهور أن لزوم العوض فيه مشروط بالسلامة ، فإن تلفت الغلّة أجمع بآفة من قبل الله فلا شيء على الزارع ، ولو تلف البعض سقط بالنسبة ، ولو أتلّفها متلف فهي بحالها و يطالب المتقبّل المتلف بالعوض ، و الحكم بذلك هو المشهور ، و مستنده غير واضح .

الحديث العاشر : مجهول .

قوله : « منّا زعفران » بالتخفيف و القصر مضاف إلى الزعفران و « رطباً » نعت لما نأد على نصب زعفراناً بديل من منّا فيمكن أن يقرأ بالتشديد أيضاً .

قوله : « وإن كان عليه أمين يحفظ » أي إنّما يعامله على هذا لأنه ليس بأمين ، وإن و كّل عليه أميناً لا ينفع لأنه يعمل ذلك بالليل و يمكنه أن يأخذ من غير أن يطلع عليه الوكيل .

وأما جوابه عليه السلام فيحتمل أن يكون المراد به أنك إن عاملته أولاً على المزارعة يجوز هذه المعاملة كما أن الفقهاء استثنوا هذه الصورة عن قاعدة المزابنة والمحاقلة فيكون المفروض أولاً هو كون الحرث أجيراً بأجرة ، و الحاصل كلّهما لك الأرض فعلى هذا يحمل الخبر الاول على الدراهم ، أو هذا الخبر على الكراهة ، ويحتمل

حفظه لأنّه يعالج بالليل ولا يطاق حفظه ، قال : يقبله الأرض أولاً على أن لك في كل أربعين مناً مناً .

﴿باب﴾

﴿قبالة الارضين و المزارعة بالنصف و الثلث والرابع﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : أخبرني أبو عبد الله عليه السلام أن أباه عليه السلام حدثه أن رسول الله ﷺ أعطى خبير بالنصف أرضها و نخلها فلماً أدركت الثمرة بعث عبد الله بن رواحة فقوم عليهم قيمة فقال لهم : إما أن تأخذوه و تعطوني نصف الثمن وإما أن أعطيكم نصف الثمن و آخذه فقالوا : بهذا قامت السماوات والأرض .

أن يكون الغرض أنك إن عاملته على المزارعة و يكون شريكك في الحاصل لا يخونك ، فلا تحتاج إلى تلك المعاملة ، و على الوجهين فينبغي أن يحمل قوله «على أن يدفع إليه من كل أربعين مناً زعفران رطباً مناً» أي كذا و كذا مناً لأمناً واحداً و يحتمل أن يكون المستقر في «يدفع» راجعاً إلى المالك و البارز في «إليه» إلى الحراث فتكون «على» تعليلية أي بعد ما زرع له الحراث بجعل الزرع في ضمان الحراث ، و يجعل للحراث لذلك الضمان من كل أربعين مناً مناً ، فالجواب أنه ينبغي أن يجعل المن له ابتداء ليصير مزارعة ، و يكفي بذلك من غير أن يضمّنه ، أو إذا فعل ذلك جاز له أن يضمّنه كما مر .

باب قبالة الارضين و المزارعة بالنصف و الثلث و الرابع

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : «فقوم» أي فخرص كما سيأتي .

قولهم : « بهذا قامت السماوات » أي بالعدل .

٢ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي الصباح قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن النبي صلى الله عليه وآله لما افتتح خيبر تركها في أيديهم على النصف فلما بلغت الثمرة بعث عبد الله بن رواحة إليهم فخرص عليهم فجاءوا إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالوا له : إنّه قد زاد علينا فأرسل إلى عبد الله فقال ما يقول هؤلاء ؟ قال : قد خرصت عليهم بشيء فإن شاؤوا يأخذون بما خرصنا وإن شاؤوا أخذنا ، فقال رجل من اليهود : بهذا قامت السماوات والأرض .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تقبل الأرض بحنطة مسمّاة ولكن بالنصف و الثلث والرّبع و الخمس لأبأس به ؛ وقال : لأبأس بالمزارة بالثلث والرّبع والخمس .

٤ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبد الله بن سنان أنّه قال في الرّجل يزارع فيزرع أرض غيره فيقول : ثلث للبقر وثلث للبذر وثلث للأرض قال : لا يسمّي شيئاً من الحبّ والبقر ولكن يقول : ازرع فيها كذا وكذا إن شئت نصفاً وإن شئت ثلثاً .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ، عن سليمان ابن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يزرع أرض آخر فيشترط عليه للبذر ثلثاً ،

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

قوله عليه السلام : « فإنّما يحرم الكلام » لأنّه إذا حسب المجموع و زارعه عليه ولم يسمّ البذر و البقر حلّ ، وإن سمّي حرم ، مع أنّ مآل الأمرين إلى واحد ، والمقدار واحد ، وقوله « للبذر ثلثاً وللبقر ثلثاً » يحتمل وجهين . أحدهما أن يكون اللام للتملّيك فالنتهي لكونهما غير قابلين للملك ؛ وثانيهما أن يكون المعنى ثلث

و للبقر ثلثاً ، قال : لا ينبغي أن يسمّى بذراً ولا بقرّاً فإنّما يحرم الكلام .

٦ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ قال :
سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يزرع الأرض فيشترط للبذر ثلثاً وللبقر ثلثاً قال : لا ينبغي
أن يسمّى شيئاً فإنّما يحرم الكلام .

﴿باب﴾

﴿مشاركة الذمي وغيره في المزارعة والشروط بينهما﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ،

بإزاء البذر ، وثلث بإزاء البقر ؛ فالنهي لشائبة الربا في البذر .

وقال العلامة في المختلف بالكراهة ، وابن البرّاج وابن الجنيد ذهب إلى الحرمة
ولا يخلو من قوّة .

وقال العلامة في المختلف : قال ابن الجنيد : ولا بأس باشتراك العمّال بأموالهم
وأبدانهم في مزارعة الأرض وإيجارنها إذا كان على كلّ واحد قسط من المؤنة والعمل
وله جزء من الغلّة ، ولا تقول ثلث للبذر ، و ثلث للبقر ، و ثلث للعمل ، لأنّ صاحب
البذر يرجع إليه بذره ، و ثلث الغلّة من الجنس ، وهذا ربا ، فإن جعل البذر ديناً
جاز ذلك .

و قال ابن البرّاج : لا يجوز أن يجعل للبذر ثلثاً ، وللبقر ثلثاً ، ولعلّهما اعتمادا
في ذلك على رواية أبي الربيع عن الصادق عليه السلام « لا يسمّى بذراً ولا بقرّاً فإنّما
يحرم الكلام » والإجاء الكراهة ، ولا ربا هنا إذا الربا إنّما يثبت في البيع خاصّة .
الحديث السادس حسن .

باب مشاركة الذمي وغيره في المزارعة والشروط بينهما

الحديث الاول : مجهول ..

وما اشتمل عليه موافق للمشهور ، قال في التحرير : لو شرط أحدهما ففيزاً

عن إبراهيم الكرخي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشارك العَلَجَ فيكون من عندي الأرض والبذر والبقر ويكون على العَلَجِ القيام والسقي والعمل في الزرع حتى يصير حنطة وشعيراً ويكون القسمة فيأخذ السلطان حقه ويبقى ما بقي عليّ أن للعَلَجِ منه الثلث ولي الباقي ، قال : لا بأس بذلك ، قلت : فلي عليه أن يردّ عليّ ممّا أخرجت الأرض البذر و يقسّم الباقي ؟ قال : إنّما شاركته عليّ أن البذر من عندك وعليه السقي والقيام .

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرّجل يكون له الأرض من أرض الخراج فيدفعها إلى الرّجل عليّ أن يعمرها ويصلحها ويؤدّي خراجها وما كان من فضل فهو بينهما ، قال : لا بأس ؛ قال : وسألت عن الرّجل يعطي الرّجل أرضه وفيها رمان أو نخل أو فاكهة فيقول : اسق هذا من الماء واعمره ولك نصف ما أخرج ، قال : لا بأس ؛ قال : وسألت عن الرجل يعطي الرّجل

معلوماً من الحاصل وما زاد بينهما ففي البطلان نظر ، وكذا لو شرط أحدهما إخراج بذره و الباقي بينهما فإنّ فيه خلافاً والجواز حسن ، فحينئذ إن شرط إخراج البذر جاز ، وإن لم يشترط لم يخرج وقسّم الحاصل على قدر الشرط .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله : « و يؤدّي خراجها » يدلّ على أنّه يجوز اشتراط الخراج على العامل .

قال في المسالك : خراج الأرض على مالِكها لأنّه موضوع عليها ، وأمّا المؤنّة فذكر المحقق والعلامة في بعض كتبهما إجمالاً ولم ينبّهوا على المراد منها مع إطلاقهم أنّ العمل على الزارع أو من شرط عليه ، و الظاهر أنّ المراد بمؤنّة الأرض هنا ما يتوقّف عليه الزرع ، ولا يتعلّق بنفس عمله و تنميته كإصلاح النهر والحائط و نصب الأبواب إن احتيج إليها وإقامة الدولاب وما لا يتكرّر كلّ سنة ، والمراد بالعمل الذي على الزارع ما فيه صلاح الزرع و بقاؤه ممّا يتكرّر كلّ سنة كالحرث والسقي .

الأرض فيقول : اعمرها وهي لك ثلاث سنين أو خمس سنين أو ما شاء الله ، قال : لا بأس ، قال : وسألته عن المزارعة ، فقال : النفقة منك والأرض لصاحبها فما أخرج الله منها من شيء قسم على الشطر وكذلك أعطى رسول الله ﷺ أهل خيبر حين أتوه فأعطاهم إياها على أن يعمروها ولهم النصف مما أخرجت .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : القبالة أن تأتي الأرض الخربة فتقبلها من أهلها عشرين سنة أو أقل من ذلك أو أكثر فتعمرها وتؤدّي ما خرج عليها فلا بأس به .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال :

وقال في التحرير : إذا شرط الخراج على العامل وكان قدراً معلوماً جاز ، وكان لازماً له ، وإن زاد السلطان كانت الزيادة على المالك ، ولم يمتنع الشئ لتطرق الجهالة ، وفي تسويق اشتراطه إشكال ، ومعه يكون الخراج بأجمعه على العامل .

قوله : « وهي لك ثلاث سنين » يمكن حمله على الجعالة في العمل بحاصل الملك فلا تضر الجهالة ، أو على أن يوجره الأرض بشيء ثم يستأجره للعمل بذلك ، الشيء والاول أظهر .

الحديث الثالث : حسن .

وكأنه استأجره لأعمال معلومة من تنقية القنوات وكرى الأنهار ، والعمل في الأرض وغيرها ، وجعل وجه الإجارة منفعة الأرض أو اجرة مثلها ولما كان بعقد القبالة لا تضر الجهالة ، ويمكن حمله على الجعالة .

وقال الفاضل الأسترابادي : كأنه إشارة إلى قبالة متعارفة في بلد الراوي أو غيره ، وليس المقصود حصر القبالة في ذلك .

الحديث الرابع : موثق .

قال المحقق : للزارع أن يشارك غيره وأن يزارع عليها غيره ، ولا يتوقف

سألته عن مزارعة المسلم المشترك فيكون من عند المسلم البذر والبقر وتكون الأرض والماء والخراج والعمل على العلاج ، قال : لا بأس به ، قال : وسألته عن المزارعة قلت : الرجل يبذر في الأرض مائة جريب أو أقل أو أكثر طعاماً أو غيره فيأتيه رجل فيقول : خذمني نصف ثمن هذا البذر الذي زرعته في الأرض ونصف نفقتك عليّ وأشركني فيه ، قال : لا بأس ؛ قلت : وإن كان الذي يبذر فيه لم يشتريه بثمن وإنما هو شيء كان عنده قال : فليقومه قيمة كما يباع يومئذ فليأخذ نصف الثمن ونصف النفقة ويشاركه .

﴿باب﴾

﴿قبالة أرضي أهل الذمة وجزية رؤوسهم ومن يتقبل الأرض﴾

﴿من السلطان فيقبلها من غيره﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن إبراهيم الكرخي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له قرية عظيمة وله فيها علوج ذميون يأخذ منهم السلطان الجزية فيعطيهم يؤخذ من أحدهم خمسون ومن بعضهم ثلاثون وأقل وأكثر فيصالح عنهم صاحب القرية السلطان ثم يأخذ هو منهم أكثر مما يعطي السلطان قال : هذا حرام .

على إذن المالك لكن لو شرط المالك الزرع بنفسه لم تجز المشاركة إلا بإذنه . وقال في المسالك : اشترط بعضهم في جواز مزارعة غيره كون البذر منه ليكون تملك الحصّة منوطاً به ، وهو حسن في المزارعة أمّا المشاركة فلا لأنّ المراد بها أن يبيع بعض حصّته في الزرع مشاعاً بعوض معلوم ، وهذا لا مانع منه بخلاف ابتدائه المزارعة ، إذ لاحق له حينئذ إلا العمل ، وبه يستحقّ الحصّة مع احتمال الجواز مطلقاً .

باب قبالة أراضي أهل الذمة وجزية رؤوسهم ومن يتقبل الأرض من

السلطان فيقبلها من غيره

الحديث الاول : مجهول .

٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن أحمد بن الحسن الميثمي قال : حدثني أبو جريح المسمعي ، عن الفيض بن المختار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ما تقول في أرض أتقبلها من السلطان ثم أؤاجرها أكرتي على أن ما أخرج الله منها من شيء كان لي من ذلك النصف والثلث بعد حق السلطان ؟ قال : لا بأس به كذلك أعامل أكرتي .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بقبالة الأرض من أهلها عشرين سنة وأقل من ذلك وأكثر فيعمرها ويؤدّي ماخرج عليها ولا يدخل العلوج في شيء من القبالة لأنه لا يحل .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت عن الرجل يتقبل الأرض بطيبة نفس أهلها على شرط يشارطهم عليه وإن هو رم فيها مرمة أو جدد فيها بناء فإن له أجريوتها إلا الذي كان في أيدي دهاقينها أو لا قال : إذا كان

الحديث الثاني : مجهول .

وقال الفيروز آبادي : الآثار : الحرّاث ، الجمع : أكرة كأنة جمع أكر في التقدير .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « ولا يدخل العلوج » قال الوالد العلامة رحمه الله : أي لا يوجر العلوج الزراعين مع الأرض ، لأنهم أحرار لا ولاية للموجر عليهم ، ولعله كان معروفاً في ذلك الزمان كما في بعض المحال من بلادنا ، لأن للرعايا مدخلاً عظيماً في قيمة الملك وأجرتة انتهى .

وأقول : يحتمل أن يكون المراد به جزية العلوج ، وقيل : أي لا يشرك العلوج معه في الإجارة والتقبل لكراهة مشاركتهم ، والأوسط كما خطر بالبال أظهر ، ولعله موافق لفهم الكليني (ره) .

الحديث الرابع : موثق .

فقد دخل في قبالة الأرض على أمر معلوم فلا يعرض لما في أيدي دهاقينها إلا أن يكون قد اشترط على أصحاب الأرض ما في أيدي الدهاقين .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن إبراهيم بن ميمون قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قرية لا ناس من أهل الذمة لأدري أصلها لهم أم لا غير أنها في أيديهم وعليهم خراج فاعتدى عليهم السلطان فطلبوا إليّ فأعطوني أرضهم وقريتهم على أن أكفيهم السلطان بما قل أو كثر ففضل لي بعد ذلك فضل بعد ما قبض السلطان ما قبض قال : لا بأس بذلك لك ما كان من فضل .

قوله عليه السلام : « فلا يعرض » قال الوالد العلامة قدس سره : الغرض أنه إذا زارع عاملاً قرية خربة و شرط على أصحابها أنه إن رمّ دورها يكون له أجره تلك الدور سوى ما كان في أيدي أهل القرى من الميجوس أو غيرهم قبل المرمّة أو قبل الإجارة فإذا رمّتها هل يجوز له أن يأخذ من الأكرّة أجره الدور ، فبيّن عليه السلام قاعدة كلّية وهي أنه إذا استأجر الأرض أو زارعتها فإنّ القبالة يشمل ما ينصرف الإطلاق إلى الأراضي ، ولا يدخل فيه الدور و البيوت ، سيّما ما كان في أيدي الأكرّة إلا أن يذكر الدور مع المزرعة وعمل به الأصحاب .

الحديث الخامس : مجهول .

قوله عليه السلام : « لا بأس بذلك » لأنّه لو كان لهم فهم أعطوه برضاهم ، ولو كان من أرض الخراج فكلّ من قام بعمارتها فهو أحقّ بها .

﴿ باب ﴾

﴿ من يؤاجر أرضاً ثم يبيعها قبل انقضاء الاجل أو يموت فتورث الارض ﴾

﴿ قبل انقضاء الاجل ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أحمد ، عن يونس قال : كتبت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن رجل تقبل من رجل أرضاً أو غير ذلك سنين مسمّاة ثم إن المتقبل أراد بيع أرضه التي قبلها قبل انقضاء السنين المسمّاة هل للمتقبل أن يمنعه من البيع قبل انقضاء أجله الذي قبلها منه إليه وما يلزم المتقبل له ؟ قال : فكتب : له أن يبيع إذا اشترط على المشتري أن للمتقبل من السنين ماله .

٢- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن علي بن مهزيار ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني ؛ ومحمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عيسى ، عن إبراهيم الهمداني

باب من يؤاجر أرضاً ثم يبيعها قبل انقضاء الاجل أو يموت فتورث

الارض قبل انقضاء الاجل

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام : « إذا اشترط » هذا الاشتراط يمكن أن يكون على الوجوب بناء على وجوب الإخبار بالعيب أو على الاستحباب بناء على عدمه ، والمشهور بين الأصحاب أن الإجارة لا تبطل بالبيع ، لكن إن كان المشتري عالماً بالإجارة تعين عليه الصبر إلى انقضاء المدة ، وإن كان جاهلاً تخير بين فسخ البيع وإمضائه ميّاناً مسلوب المنفعة إلى آخر المدة .

الحديث الثاني : السند الأول صحيح ، والثاني مجهول كالصحيح .

واعلم أن الأصحاب اختلفوا في بطلان الإجارة بموت المور أو المستأجر ، فذهب جماعة إلى بطلانها بموت كلّ منهما ، وقيل : لا تبطل بموت المور و تبطل

قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام وسألته عن امرأة آجرت ضيعتها عشر سنين على أن تعطى الأجرة في كل سنة عند انقضائها لا يقدم لها شيء من الأجرة ما لم يمض الوقت فماتت قبل ثلاث سنين أو بعدها هل يجب على ورثتها إنفاذ الإجارة إلى الوقت أم تكون الإجارة منتقضة بموت المرأة ؟ فكتب عليه السلام : إن كان لها وقت مسمى لم يبلغ فماتت فلورثتها تلك الإجارة فإن لم تبلغ ذلك الوقت وبلغت ثلثه أو نصفه أو شيئاً منه فيعطى ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت إن شاء الله .

٣- سهل بن زياد ، عن أحمد بن إسحاق الرّازي قال : كتب رجل إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام : رجل استأجر ضيعة من رجل فباع المؤاجر تلك الضيعة التي آجرها بحضرة المستأجر ولم ينكر المستأجر البيع وكان حاضراً له شاهداً عليه فمات المشتري وله ورثة أيرجع ذلك في الميراث أو يبقى في يد المستأجر إلى أن تنقضي إجارته ؟ فكتب عليه السلام إلى أن تنقضي إجارته .

بموت المستأجر ، و المشهور بين المتأخرين عدم البطلان بموت واحد منهما ، ولا يخلو من قوة ، و استدللّ به على عدم بطلان الإجارة بموت المؤاجر ، ولا يخفى عدم صراحة فيه و إن كان الظاهر ذلك بقرينة السؤال ، إذ يحتمل أن يكون المراد أن الوارث يستحق من الأجرة بقدر ما مضى من المدة وإن لم تبلغ المدة التي يلزم الأداء فيها ، بل مع قطع النظر عن السؤال هو أظهر فيمكن أن يكون أعرض عليه السلام عن الجواب عن منطوق السؤال تقيّة ، أو عوّل على أنّه يظهر من الجواب البطلان .

الحديث الثالث : ضعيف .

و يدلّ على لزوم عقد الإجارة .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر مما استأجرها ﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتقبل الأرض من الدهاقين فيؤاجرها بأكثر مما يتقبلها ويقوم فيها بحفظ السلطان

باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر مما استأجرها

اعلم أن الأصحاب اختلفوا في هذا الحكم فمنهم من عمم المنع في كل شيء مقيداً بعدم عمل فيه ، ومنهم من قيد بالجنس أيضاً ، ومنهم من خص المنع بالبيت والخان والأجير كما هو الظاهر من كلام الشيخ والمحقق ، ومنهم من الحق الحانوت والرحا ، فلو قيل بالكراهة يمكن الجمع بحملها على مراتبها ، والمسألة قوية الإشكال ، والاحتياط ظاهر .

وقال المحقق : لا يجوز أن يوجر المسكن ولا الخان ولا الأجير بأكثر مما استأجر إلا أن يوجر بغير جنس الأجرة أو يحدث ما يقابل التفاوت ، وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز له أن يوجر الباقي بزيادة عن الأجرة و الجنس واحد ، ويجوز بأكثرها .

و قال في المسالك : هذا قول أكثر الأصحاب استناداً إلى روايات حملها على الكراهة طريق الجمع بينها وبين غيرها ، وفي بعضها تصريح بها ، والأقوى الجواز في الجميع ، وأمّا تعليل المنع باستلزامه الربا كما ذكره بعضهم ففساده ظاهر .

قال : لا بأس به إنَّ الأرض ليست مثل الأجير ولا مثل البيت إنَّ فضل الأجير والبيت حرام .

٢- محمد بن يحيى ، عن عبدالله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل استأجر من السلطان من أرض الخراج بدرهم مسمّاة أو بطعام مسمّى ثم آجرها وشرط لمن يزرعها أن يقاسمه النصف أو أقل من ذلك أو أكثر وله في الأرض بعد ذلك فضل ، أ يصلح له ذلك ؟ قال : نعم إذا حفر نهراً أو عمل لهم شيئاً يعينهم بذلك فله ذلك . قال : وسألته عن الرجل استأجر أرضاً من أرض الخراج بدرهم مسمّاة أو بطعام معلوم فيؤاجرها قطعة قطعة أو جريباً جريباً بشيء معلوم فيكون له فضل فيما استأجر [هـ] من السلطان ولا ينفق شيئاً أو يؤاجر تلك الأرض قطعاً على أن يعطيهم البذر والنقعة فيكون له في ذلك فضل على إيجارته وله تربة الأرض أو ليست له ؟ فقال : إذا استأجرت أرضاً فأنفقت فيها شيئاً أو رمت فيها فلا بأس بما ذكرت .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن أبي عبدالله

قوله عليه السلام : « ليست مثل الأجير » يمكن حمله على الأرض المعهودة لقيامها فيها بحق السلطان ، لكنّه بعيد ، ويمكن حمل الأوّل على المزارعة ، لأنّه الشائع في الأرض .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله : « وله تربة الأرض » يمكن حمل الأوّل على الإجارة ، و الثاني على المزارعة ، لأنّ في المزارعة لا يملك منافع الأرض فهو بمنزلة الأجير في العمل ، أو المراد بالتربة التراب الذي يطرح على الزارع لإصلاحها ، أو المعنى أنّه يبقي لنفسه شيئاً من تربة الأرض أو لا يبقي بل يؤاجرها كلّها ، وفي بعض نسخ الفقيه « و له تربة الأرض ، أله ذلك أو ليس له » و في بعضها « ولم تربة الأرض » أي رمّ و أصلح .

الحديث الثالث : حسن .

عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ ثُمَّ يُوَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا فَقَالَ : لَا بَأْسَ إِنْ هَذَا لَيْسَ كَالْحَانُوتِ وَلَا الْأَجِيرِ إِنْ فَضَلَ الْأَجِيرُ وَالْحَانُوتُ حَرَامٌ .

٤- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ دَارًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَسَكَنَ ثَلَاثِيهَا وَآجَرَ ثَلَاثِيهَا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ وَلَا يُوَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ فِيهَا شَيْئًا .

٥- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن فضال ، عن أبي المغيرة ، عن إبراهيم بن ميمون أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُثَنَّى سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَسْمَعُ عَنِ الْأَرْضِ يَسْتَأْجِرُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يُوَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِنْ الْأَرْضُ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْتِ وَالْأَجِيرِ إِنْ فَضَلَ الْبَيْتُ حَرَامٌ وَفَضَلَ الْأَجِيرُ حَرَامٌ .

٦- سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الكريم ، عن الحلبي قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَتَقْبِلُ الْأَرْضَ بِالثُلُثِ أَوْ الرَّبْعِ فَأُقْبِلُهَا بِالنِّصْفِ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، قُلْتُ : فَأَتَقْبِلُهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَأُقْبِلُهَا بِأَلْفَيْنِ ؟ قَالَ : لَا يَجُوزُ ، قُلْتُ : كَيْفَ جَازِ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَجْزِ الثَّانِي ؟ قَالَ : لِأَنَّ هَذَا مَضْمُونٌ وَذَلِكَ غَيْرُ مَضْمُونٍ .

الحديث الرابع : حسن .

و يدل على أنه يجوز أن يسكن بعضها و يوجر الباقي بمثل ما استأجرها ، ولا يجوز بالأكثر كما ذهب إليه ابن البراج و الشيخ قال بالمنع فيهما .

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : ضعيف .

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لِأَنَّ هَذَا مَضْمُونٌ » يَعْنِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا بَلْ قَالَ : إِنْ حَصَلَ شَيْءٌ يَكُونُ ثُلُثُهُ أَوْ نِصْفُهُ لَكَ وَ فِي الثَّانِيَةِ ضَمَنْ شَيْئًا مَعْتَبَرًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ . وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الْأَسْتَرَابَادِيُّ وَهُوَ جَيِّدٌ ، فَإِنَّ الْفَرَضَ بَيَانُ عِلَّةِ الْفَرْقِ وَاقِعًا وَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْ سَبَبَ عَلَيَّتِهَا ، وَ قِيلَ : الْمُرَادُ : أَنَّ مَا أَخَذْتَ شَيْئًا مِمَّا دَفَعْتَ مِنَ الذَّهَبِ فَهُوَ مَضْمُونٌ ، أَيْ أَنْتَ ضَامِنٌ لَهُ يَجِبُ دَفْعُهُ إِلَى صَاحِبِهِ فَهُوَ نَقْلٌ لِلْحَكْمِ لَا بَيَانٌ لِلْحَكْمَةِ ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَذَكَرَ الذَّهَبَ

٧- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا تقبلت أرضاً بذهب أوفضة فلا تقبلها بأكثر مما تقبلتها به وإن تقبلتها بالنصف والثلث فلك أن تقبلها بأكثر مما تقبلتها به لأن الذهب والفضة مضمونان .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يستأجر الدار ثم يؤاجرها بأكثر مما استأجرها ؟ قال : لا يصلح ذلك إلا أن يحدث فيها شيئاً .

٩- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنني لأكره أن استأجر ربحاً وحدها ثم أوأجرها بأكثر مما استأجرتها به إلا أن يحدث فيها حدث أو تغرم فيها غرامة .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة بن محمد ، عن سماعة قال : سألته عن رجل اشترى مرعى يرعى فيه بخمسين درهماً أو أقل أو أكثر فأراد أن يدخل معه من يرعى فيه ويأخذ منهم الثمن قال : فليدخل معه من شاء يبيع ما أعطى وإن أدخل معه بتسعة وأربعين وكانت غنمه بدرهم فلا بأس ، وإن هورعى

و الفضة يكون على المثل ، و يكون الغرض الفرق بين الإجارة و المزارعة .

و قال في المختلف : قال ابن البراج في الكامل : من استأجر الأرض بعين أو ورق و أراد أن يؤاجرها بأكثر من ذلك فعلى قسمين ، إما أن يكون قد أحدث فيها حدثاً أولاً ، فإن كان قد أحدث جازء وإن لم يكن أحدث لم يجز ، لأن الذهب والفضة مضمونان ، و إن كان استأجرها بغير العين و الورق من حنطة أو شعير أو غير ذلك جاز أن يؤاجرها بأكثر من ذلك إذا اختلف النوع .

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : موثق .

الحديث العاشر : موثق .

فيه قبل أن يدخله] بشهر أو شهرين أو أكثر من ذلك بعد أن يبين لهم فلا بأس وليس له أن يبيعه بخمسين درهماً ويرعى معهم ولا بأكثر من خمسين ولا يرعى معهم إلا أن يكون قد عمل في المرعى عملاً حفر بئراً أو شق نهرًا أو تعنى فيه برضا أصحاب المرعى فلا بأس ببيعه بأكثر مما اشتراه به لأنه قد عمل فيه عملاً فبذلك يصلح له .

﴿باب﴾

﴿الرجل يتقبل بالعمل ثم يقبله من غيره بأكثر مما تقبل﴾

١- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يتقبل بالعمل فلا يعمل فيه ويدفعه إلى آخر فيربح فيه ، قال : لا إلا أن يكون قد عمل فيه شيئاً .

قوله عليه السلام : « وليس له أن يبيعه » لا ينافي ما من من جواز إجارة البعض في المسكن بجميع ما استأجره ، لأنه يحتمل أن يكون حكم الدار غير حكم المرعى ولذا أوردهما المصنف . والتعنى من العناية بمعنى التعب .
فذلكلة : اعلم أن ما يستفاد من هذه الأخبار الفرق بين الأجير و الحانوت والبيت و الرحى و بين الأرض ، فينبغي الاحتياط في تلك الأشياء مطلقاً ، لا سيما الثلاثة الأولى وفي الأرض إذا كانت إجارة بالذهب و الفضة ، فإن الأخبار المعتبرة دلت على المنع فيما ذكرناه ، والله تعالى يعلم .

باب الرجل يتقبل بالعمل ثم يقبله من غيره بأكثر مما تقبل

الحديث الاول : صحيح .

و يدل على ما هو المشهور عند القدماء من أنه إذا تقبل عملاً لم يجز أن يقبله غيره بنقيصة ، إلا أن يحدث فيهما يستبيح به الفضل .

و قال في المسالك : مستنده أخبار حملها على الكراهة أولى جمعاً ، ولا فرق في الجواز على تقدير الحدث بين قليله و كثيره ، ولا يخفى أن الجواز مشروط

- ٢- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن الحكم الخياط قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أتقبل الثوب بدرهم وأسلمه بأكثر من ذلك لا أزيد على أن أشقه ؟ قال : لا بأس به ، ثم قال : لا بأس فيما تقبلته من عمل ثم استفضلت فيه .
- ٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن ميمون الصائغ قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أتقبل العمل فيه الصياغة وفيه النقش فأشطر النقش على شرط فإذا بلغ الحساب بيني وبينه استوضعت من الشرط قال : فبطيب نفس منه ؟ قلت : نعم ، قال : لا بأس .

﴿ باب ﴾

(بيع الزرع الأخضر والقصيل وأشباهه)

- ١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا بأس بأن تشتري زرعاً أخضر ثم تتركه حتى تحصد إن شئت أو بعدم تعيين العامل في العقد ، وإلا فلا إشكال في المنع و الضمان لو سلم العين .
- الحديث الثاني : مجهول كالصحيح . و ظاهره الجواز مطلقاً .
- الحديث الثالث : حسن .
- وبدل على أن النهي عن الاستحطاط بعد الصفقة مخصوص بالبيع مع أن عدم البأس لا ينافي الكراهة .

باب بيع الزرع الأخضر و القصيل و أشباهه

الحديث الاول : حسن .

و يدل على ما هو المشهور من جواز بيع الزرع قبل أن يسنبل أي يظهر فيه السنبل - و بعده ، و خالف فيه الصدوق ، وقال في المقنع : لا يجوز أن يشتري زرع حنطة و شعير قبل أن يسنبل وهو حشيش إلا أن يشتريه للقصيل لعلفة الدواب ، و يدل أيضاً على أنه يجوز للمشتري أن يبقها إلى وقت الحصاد ، و حمل على إذن مالك الأرض .

تعلفه من قبل أن يسنبل وهو حشيش ؛ وقال : لا بأس أيضاً أن تشتري زرعاً قد سنبل وبلغ بحنطة .

٢- عليّ ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن بكير بن أعين قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أيجلُّ شراء الزرع أخضر ؟ قال : نعم - لا بأس به .

٣- عنه ، عن زرارة مثله وقال : لا بأس بأن تشتري الزرع أو القصيل أخضر ثم تتركه إن شئت حتى يسنبل ثم تحصدته وإن شئت أن تعلف دابتك قصيلاً فلا بأس به قبل أن يسنبل فأما إذا سنبل فلا تعلفه رأساً فإنه فساد .

٤- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن المثني الحنط ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في زرع بيع وهو حشيش ثم سنبل قال : لا بأس إذا قال : أبتاع منك ما يخرج من هذا الزرع فإذا اشتراه وهو حشيش فإن شاء أعفاه ، وإن شاء تبرص به .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله

قال في الشرايع : يجوز بيع الزرع قصيلاً ، فإن لم يقطعه فللبايع قطعه وله تركه و المطالبة بأجرة أرضه .

وقال في الدروس : ما يتجدد من القصيل بعد قطعه للبايع ، إلا أن يقع الشراء على الأصول .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « رأساً » أي حيواناً أو أصلاً أو لا تعلفه بأن يأكل الحيوان رؤوسها ويترك بقيتها ، والأول أظهر ، وعلى التقادير النهي إما للتنزيه أوللتحريم لكونه إسرافاً .

الحديث الرابع : ضعيف .

قوله عليه السلام : « فإن شاء » أي البايع ، « والعفا » : الدروس و الهلاك .

الحديث الخامس : موثق كالصحيح .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة ، قلت : وما هو ؟ قال : أن تشتري حمل النخل بالتمر والزرع بالحنطة .

٦- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت عن شراء القصيل يشتريه الرجل فلا يقضه ويبدوله في تركه حتى يخرج سنبله شعيراً أو حنطة وقد اشتراه من أصله على أن ما به من خراج فهو على العالج فقال : إن كان اشترط حين اشتراه إن شاء قطعه وإن شاء تركه كما هو حتى يكون سنبلًا وإلا فلا ينبغي له أن يتركه حتى يكون سنبلًا .

ويدل على تحريم المزابنة والمحاقلة والمزابنة مفاعلة من الزبن ، وهو الدفع سميت بذلك لأنها مبنية على التخمين ، والغبن فيها يكثر ، وكل منهما يريد دفعه عن نفسه إلى الآخر ، وتحريمها في الجملة إجماعي ، واختلف في تفسيرها ، فقيل : يحرم بيع تمر النخلة بتمر منها ، وقيل : بمطلق التمر وإن لم يكن منها والأخير أشهر ، وهل يجوز ذلك في غير شجرة النخل من شجر الفواكه ، المشهور الجواز ، وقيل بالمنع ، وكذا حرمة المحاقلة إجماعي ، وهي مفاعلة من الحقل وهي الساحة التي يزرع فيها ، سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقل ، واختلف أيضاً في تفسيرها بحب منه أو بمطلق الحب ، ثم ظهر كلام الأكثر تفسيرها ببيع السنبل ويظهر من بعضهم مطلق الزرع ، وأيضاً ظاهرهم أنها مختصة بالحنطة ، وألحق بعضهم بها الشعير ، وبعضهم مطلق الحب ، وهذا الخبر يدل على الاختصاص بالتمر والحنطة كما ترى .

الحديث السادس : موثق .

قوله : « من أصله » أي مع عروقه لاجزّة ولاجزات ، ذكره تأييداً لجواز الترك ، وقوله فهو على العالج أي البايع فهو مؤيد لعدم الجواز ، أو على الزارع دون البايع ، فهو أيضاً مؤيد للجواز ، وفي الفقيه « وما كان على أربابه من خراج فهو على العالج »^(١) وهذا يؤيد الثاني ، وفي التهذيب : « على أربابه خراج أو هو على العالج » ، والمضامين متقاربة موافقة لفتاوي الأصحاب .

٧- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه وزاد فيه فإن فعل فإن عليه طحقه ونفقته وله ما خرج منه .

٨- عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت عن رجل زرع زرعاً مسلماً كان أو معاهداً فأنفق فيه نفقة ثم بداله في بيعه لنقله ينتقل من مكانه أو لحاجة ، قال : يشتريه بالورق فإن أصله طعام .

٩- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله في العرايا بأن تشتري بخرصها تمراً . وقال : العرايا جمع عرية وهي النخلة تكون للرجل في دار رجل آخر فيجوز له أن يبيعها بخرصها تمراً ولا يجوز ذلك في غيره .

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : موثق .

و يدل على عموم المحاقلة بل على أعم مما قيل فيها ؛ و لكل من الفائلين تخصيصه بحسب قوله إن كان له دليل يوجب ، أو حمل بعض الأفراد على الكراهة ، ولعله أقرب .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

و قال في الدروس : يجوز بيع العرية عند بلوغها تمراً وتباع بقدره ، وهي نخلة واحدة في دار الغير في رواية السكوني ، وقال اللغويون والجمهور : أدبستانه فيشتري ثمرتها مالهما أو مستأجرهما أو مستعيرهما بتمر من غيرها مقدار موصوف جاز وإن لم يقبض في المجلس ، خلافاً للمبسوط ، و طرد الحكم بوجوب التقاض في المجلس في الربويات ، ولا يشترط المطابقة في الخرص الواقع ، بل يكفي الظن ولا يجوز المفاضلة حين العقد ، ولا يمنع من صحة بيعها بلوغ النصاب . ولا يجوز بتمر منها ، وقيل : يجوز رخصة ، ولا يكفي المشاهدة في الثمرة المجعولة ثمناً ، ولو اشترى أزيد من نخلة فالأجود المنع .

﴿ باب ﴾

﴿ بيع المراءى ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل المسلم تكون له الضيعة فيها جبل مما يباع يأتيه أخوه المسلم وله غنم قد احتاج إلى جبل ، يحلّ له أن يبيعه الجبل كما يبيع من غيره أو يمنعه من الجبل إن طلبه بغير ثمن وكيف حاله فيه وما يأخذه ؟ قال : لا يجوز له بيع جبله من أخيه لأنّ الجبل ليس جبله إنّما يجوز له البيع من غير المسلم .

باب بيع المراءى

الحديث الاول : مجهول .

قوله عليه السلام : « لا يجوز » لعلة محمول على الكراهة إن كان الجبل في ملكه بقرينة التخصيص بالأخ .

فقوله عليه السلام : « لأنّ الجبل ليس جبله » أي ليس ممّا يبيعه ذوا المروّات أو هو شيء أعطاه الله وزاد عن حاجته ، ويمكن حمله على أنّه لم يكن الجبل في ملكه ؛ بل في الأراضى المباحة حول القرية وهو أظهر من لفظ الخبر ؛ هذا إذا قرئ الجبل بالجمع المكسورة ثمّ اللام المشددة ، وهو قصب الزرع إذا حصد ، والمراد به هنا ما يبقى منه في الأرض مجازاً ، وفي أكثر النسخ : « الجبل » بالجمع والباء واللام المخففة ، فالظاهر أنّ المنع على الحرمة لأنّ الجبل لا يصير ملكاً لصاحب القرية ، ولا يتعلق به الإحياء غالباً ، فيكون من الإنفال ، فقوله « لأنّ » الجبل ليس جبله على حقيقة ، و تجوز بيعه من الكفار ، لأنّه ماله عليه السلام رخص في بيعه لهم ، ويمكن حمله على بيع أصل الجبل لا حشيشه ، والأوّل هو الموافق لروايات العامة .

قال المغرب : الجبل بالكسر : قصب الزرع إذا حصد و قطع .

قال الدينوري : فإذا نقل إلى البيدر ودبس سمّي التين ، وأمّا ما في سير شرح القدوري أنّ ابن سماعة قال : ولو أنّ رجلاً زرع في أرضه ثمّ حصده وبقي من حصاده وجلّه مرعى فله أن يمنعه وأن يبيعه ، ففيه توسع كما في الحصاد .

٢- عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن إدريس بن زيد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته وقلت : جعلت فداك إن لنا ضياعاً ولها حدود وفيها مراعي وللرجل منّا غنم وإبل ويحتاج إلى تلك المراعي لإبله و غنمه أيحلّ له أن يحمي المراعي لحاجته إليها ؟ فقال : إذا كانت الأرض أرضه فله أن يحمي ويصير ذلك إلى ما يحتاج إليه . قال : وقلت له : الرجل يبيع المراعي ، فقال : إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس .

٣- أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن عبدالله قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الضيعة وتكون لها حدود تبلغ حدودها عشرين ميلاً وأقلّ وأكثر يأتيه الرجل فيقول له : أعطني من مراعي ضيعتك وأعطيك كذا وكذا درهماً ، فقال : إذا كانت الضيعة له فلا بأس .

٤- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بيع الكلاء إذا كان سيحاً فيعبد الرجل

الحديث الثاني : مجهول .

و قال في الجامع : يجوز بيع المرعى والكلاء إذا كان في ملكه وأن يحمي ذلك في ملكه ، فأما الحمى العامّ فليس إلاّ لله ولرسوله وأئمّة المسلمين ، يحمي لنعم الصدقة و الجزية و الضوالّ و خيل المجاهدين .

و قال في الدروس : يجوز بيع الكلاء المملوك ، ويشترط تقدير ما يرعاه بما يرفع الجهالة .

الحديث الثالث : مجهول .

قوله عليه السلام : « الضيعة له » الظاهر أنّها ملكه ، ويحتمل أن تكون حريماً لقريته .

الحديث الرابع : موثق .

والسيح : الماء الجاري سمّي بالمصدر ، والحصيدة : أسافل الزرع التي لا يتمكّن منها المنجل .

إلى مائه فيسوقه إلى الأرض فيسقيه الحشيش وهو الذي حفر النهر وله الماء يزرع به ما شاء ، فقال : إذا كان الماء له فليزرع به ما شاء ويبيعه بما أحب . قال : وسألته عن بيع حصائد الحنطة والشعير وسائر الحصائد ، فقال : حلال فليبيعه إن شاء .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عبيد الله الدهقان ، عن موسى بن إبراهيم ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن بيع الكلاء والمراعي ، فقال : لا بأس به قدحى رسول الله صلى الله عليه وآله النقيع لخیل المسلمين .

﴿باب﴾

﴿بيع الماء ومنع فضول الماء من الاودية والسيول﴾

١- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن سعيد الأعرج ، عن

قوله عليه السلام : « حلال » إن الظاهر أنه يمتحق الإحياء بمثل هذا ، لأنه أجرى فيها الماء مع أنه يمكن حمله على بيع الحاصل بعد الحيابة أو الصلح عن أولوية التحجير .

الحديث الخامس : ضعيف .

قوله عليه السلام : « قدحى » قال في المغرب : في الحديث « قدحى رسول الله صلى الله عليه وآله غرز النقيع لخیل المسلمين » وهي بين مكة والمدينة و الباء تصحيف قديم . والعرز بفتحين نوع من الثمائم ، وقال الوالد العلامة (ره) : الظاهر أنه محمول على التقية ، فإن الراوي معلّم ولد السندي بن شاهك لعنه الله ، والعامّة يجوزون للملوك الحمى ، وعندنا أنه لا يجوز إلا للمعصوم .

باب بيع الماء ومنع فضول الماء من الاودية والسيول

الحديث الاول : صحيح .

و قال في الدروس : لو جعل عوض الصلح سقي الزرع و الشجر بمائة مئة معلومة ، فالأقوى الصحة ، وكذا لو كان معوضاً ، ومنع الشيخ من ذلك لجهالة

أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في فناة فيها شركاء فيستغني بعضهم عن شربه أبيع شربه ، قال : نعم إن شاء باعه بورق وإن شاء باعه بكيل حنطة .

٢- محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ؛ وحيد بن زياد ، عن الحسن بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة جميعاً ، عن أبان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن النطاف والأربعاء ، قال : والأربعاء أن يسني مسنة فيحمل الماء الماء ، مع أنه قائل بجواز بيع ماء العين والبئر وبيع جزء مشاع منه .

و قال في المسالك : ما حكم بملكه من الماء يجوز بيعه كيلاً و وزناً لانضباطهما ، فكذا يجوز مشاهدة إذا كان محصوراً ، وأما بيع ماء البئر و العين أجمع فالأشهر منعه ، لكونه مجهولاً ، و كونه يزيد شيئاً فشيئاً ، فيختلط المبيع بغيره .

و في الدروس : جَوِّزَ بيعه على الدوام ، سواء كان منفرداً أم تابعاً للأرض ، و ينبغي جواز الصلح لأن دائرته أوسع .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

قال الشيخ في النهاية : إذا كان للإنسان شرب في فناة فاستغنى عنه جاز أن يبيعه بذهب أو فضة أو حنطة أو شعير أو غير ذلك ، وكذلك إن أخذ الماء من نهر عظيم في ساقية بعملها ، ولزمه عليها مؤنة ثم استغنى عن الماء جاز له بيعه ، والأفضل أن يعطيه لمن يحتاج إليه من غير بيع عليه ، وهذه هي النطاف والأربعاء التي نهى النبي صلى الله عليه وآله عنها .

و قال في الدروس : يجوز بيع الماء المملوك إن فضل عن حاجة صاحبه ، ولكنّه يكره وفقاً للقاضي والفاضلين .

و قال الشيخ في المبسوط والخلاف في ماء البئر : إن فضل عنه شيء وجب بذله لشرب السابلة و الماشية لا لسقي الزرع و هو قول ابن الجنيّد لقوله عليه السلام :

فيستقي به الأرض ثم يستغني عنه فقال : لا تبعه ولكن أعره جارك والنظاف أن يكون له الشرب فيستغني عنه فيقول : لا تبعه ولكن أعره أخاك أو جارك .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن الحكم بن أيمن ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في سيل وادي مهزور أن يحبس الأعلى على الأسفل للنخل إلى الكعبين و للزرع إلى الشراكين ثم يرسل الماء إلى أسفل من ذلك للزرع إلى الشراك وللنخل إلى الكعب ، ثم يرسل الماء إلى أسفل من ذلك . قال ابن أبي عمير : ومهزور موضع واد .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في سيل وادي مهزور أن يحبس الأعلى على الأسفل للنخل إلى الكعبين و للزرع إلى الشراكين .

«الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار» ونهيه عن بيع الماء في خبر جابر يحمل على الكراهة ، فيباع كميلاً ووزناً ومشاهدة إذا كان محصوراً ، أمّا ماء البئر والعين فلا ، إلا أن يريد على الدوام فالأقرب الصحة .

الحديث الثالث : مجهول . وربما يعدّ حسناً أو موثقاً .

وقال في الفائق : قضى في سيل مهزور أن يحبس حتى يبلغ الماء الكعبين ثم يرسله ليس له أن يحبس أكثر من ذلك ، «مهزور» وادي بني قريظة بالحجاز بتقديم الزاء على الراء ، ومهروز على العكس موضع سوق المدينة كان تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله على المسلمين .

الحديث الرابع : موثق .

وقال الصدوق رحمه الله في الفقيه بعد إيراد هذا الخبر : و في خبر آخر « للزرع إلى الشراكين وللنخل إلى الساقين » ^(١) وهذا على حسب قوة الوادي وضعفه ثم قال : قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله : سمعت من أثق به من أهل المدينة أنه وادي

٥ - عذّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عليّ بن أسباط ، عن عليّ بن شجرة ، عن حفص بن غياث ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في سيل وادي مهزور ، للنخل إلى الكعبين ولأهل الزرع إلى الشراكين .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ،

مهزور ، و مسموعي من شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه أنه قال : وادي مهزور بتقديم الراء غير المعجمة على الزاي المعجمة ، وذكر أنها كلمة فارسيّة ، وهو من هرز الماء ، والماء الهرز بالفارسيّة : الزايد على المقدار الذي يحتاج إليه . انتهى .

و الظاهر تقديم المعجمة كما هو المضبوط في كتب الحديث و اللغة الخاصّة و العامّة ، ثمّ الظاهر أنّ المراد بالكعب هنا أصل الساق ، لا قبّة القدم ، لأنّها موضع الشراك ، فلا يحصل الفرق ، ولعلّه على هذا لاتنافي بين الخبرين كما فهمه الصدوق رحمه الله .

ثمّ اعلم أنّ الشيخ في النهاية و ابن سعيد في الجامع تبعاً الروايات ولم يذكر الشجر ، وقال أكثر المتأخّرين : للزرع إلى الشراك ، وللشجر إلى القدم ، وللنخل إلى الساق .

وقال الشهيد الثاني رحمه الله : لا يخفى ضعف سندّه و عدم تعرّضه للشجر غير النخل ، لكنّ العمل به مشهور انتهى . والأولى متابعة الروايات .

و قال في الدروس : تقسم سيل الوادي المباح و العين المباحة على الضياع ، فإنّ ضاق عن ذلك و تشاحوا بدىء بمن أحيّاها أوّلاً ، فإن جهل فيمن يلي الفوّهة بضمّ الفاء و تشديد الواو ، فلملزرع إلى الشراك ، وللشجر إلى القدم ، و للنخل إلى الساق ، ثمّ يرسل إلى المحبي ثانياً ، أو الذي يلي الفوّهة مع جهل السابق ولو لم يفضل عن صاحب النوبة شيء فلا شيء للآخر ، بذلك قضى النبي صلى الله عليه وآله في سيل وادي مهزور بالزاي أوّلاً ثمّ الراء وهو بالمدينة الشريفة .

الحديث الخامس : صيف .

الحديث السادس : مجهول .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في شرب النخل بالسيل أنَّ الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك من الماء إلى الكعنين ثمَّ يسرح الماء إلى الأسفل الذي يليه كذلك حتى تنقضي الحوايط ويفنى الماء .

﴿ باب ﴾

﴿ في إحياء أرض الموات ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حمران ، عن محمد بن مسلم

باب في إحياء أرض الموات

الحديث الأول : مجهول .

و يدلّ على أنَّ الأرض تملك بالإحياء وإن سبق عليها قبل مواتها يد مالك آخر بإحياء أو بشراء ونحوه ، وتفصيل القول في ذلك ما ذكره الشهيد الثاني (ره) حيث قال : من أحيى أرضاً وقصد تملكه في غيبة الإمام عليه السلام يملكه ، سواء في ذلك المسلم والكافر لعموم « من أحياه » ولا يقدر في ذلك كونها للإمام ، لكون سائر حقوقه كذلك في أيدي الناس على جهة الملك إلى أن يظهر عليه السلام ، وفي حال حضوره عليه السلام افتقر الإحياء إلى إذنه إجماعاً ، ولا يجوز إحياء مفتوحة عنوة ما كان عامراً وقت الفتح ، ومواتها للإمام فحكمه كما مرّ ، ولو جرى على الأرض ملك مسلم معروف فهي له ولوارثه بعده ، ولا ينتقل عنه بصيرورتها مواتاً مطلقاً ، وقيل : يملكها المحيي بصيرورتها مواتاً ويبطل حق السابق ، لصحيفة أبي خالد ومعاوية ابن وهب وغيرهما ، وهذا هو الأقوى ، وموضع الخلاف ما إذا كان السابق ملكها بالإحياء فلو ملكها بالشراء ونحوه لم يزل ملكه عنها إجماعاً ، وكلّ أرض أسلم عليها أهلها طوعاً فهي لهم ، ولو تركوها فخربت فالمحيي أحقّ بها مادام قائماً بعمارتهما ، وعليه طسقتها لأربابها ، لرواية سليمان بن خالد .

و شرط في الدروس : إذن المالك في الإحياء ، فإن تعذّر فالحاكم فإن تعذّر جاز الإحياء بغير إذن ، وللمالك حينئذ طسقتها ، ودليله غير واضح ، والأقوى أنها

قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض وعمروها فهم أحقُّ بها وهي لهم .

٢ - عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن معاوية بن وهب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أيما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها وكرى أنهارها وعمرها فإنَّ عليه فيها الصدقة وإن كانت أرض لرجل قبله فغاب عنها وتر كها فأخربها ثم جاء بعد يطلبها فإنَّ الأرض لله ولمن عمرها .

٣ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله : من أحيأ مواتاً فهو له .

٤ - حماد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ ومحمد بن مسلم ؛ وأبي بصير ؛ وفضيل ؛ وبكير ؛ وحران ؛ وعبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي جعفر ؛ وأبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله : من أحيأ مواتاً فهو له .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي خالد الكالبي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : وجدنا في كتاب علي عليه السلام : أنَّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ، أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الأرض ونحن المتقون و الأرض كلها لنا فمن أحيأ أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤدَّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل منها فإن تر كها أو أخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فاعمرها أو أحيأها فهو أحقُّ بها من الذي تر كها فليؤدَّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي ولهما ما أكل

إن خرجت عن ملكه جاز إحيأؤها بغير اجرة ، وإلا امتنع التصرف فيها بغير إذنه نعم للإمام تقبيل الأرض المملوكة الممتنع أهلها من عمارتها بما شاء ، لأنَّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : حسن الفضلاء .

الحديث الخامس : حسن .

حتى يظهر القائم عليه السلام من أهل بيتي بالسيف فيحويها و يمنعها و يخرجهم منها كما حواها رسول الله صلى الله عليه وآله ومنعها إلا ما كان في أيدي شيعةنا فإنه يقطعهم على ما في أيديهم و يترك الأرض في أيديهم .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من غرس شجراً أو حفراً وادياً بدءاً لم يسبقه إليه أحدٌ و أحيا أرضاً ميتة فهي له قضاء من الله و رسوله صلى الله عليه وآله .

باب الشفعة

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليه السلام قال : الشفعة لكل شريك لم يقاسم .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن منصور ابن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دار فيها دور و طريقهم واحد في عرصة الدار فباع

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

باب الشفعة

الحديث الاول : ضعيف .

و يدل على أنه يشترط في الشفعة عدم القسمة بل على وحدة الشريك أيضاً .

الحديث الثاني : حسن .

و يدل على ثبوت الشفعة مع الشركة في الطريق و إن كان مقسوماً كما ذكره الأصحاب .

قال في المسالك : المشهور بين الأصحاب أن لاشفعة في المقسوم واستثنوا منه ما إذا اشترك في الطريق أو الشرب و باع الشريك نصيبه من الأرض ، و نحوها ذات الطريق و الشرب و ضمتهما أو أحدهما إليها فإن الشفعة حينئذ تثبت في مجموع المبيع و إن كان بعضه غير مشترك ، ولو أفرد الأرض أو الدار بالمبيع فلا شفعة ، ولو عكس ثبت الشفعة

بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق أن يأخذوا بالشفعة ، فقال : إن كان باع الدَّارَ وحوَّلَ بابها إلى طريق غير ذلك فلا شفعة لهم وإن باع الطريق مع الدَّارِ فلهم الشفعة .

٣ - عليُّ بن محمد ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن عبد الله بن حماد ، عن جميل بن درَّاج عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا وقعت السَّهَامُ ارتفعت الشفعة .

٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والمساكن وقال : لا ضرر ولا ضرار وقال إذا رفقت الأرف وحُدَّت الحدود فلا شفعة .

٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن يزيد بن إسحاق شعر ، عن هارون بن

في الطريق أو الشرب إذا كان واسعاً يمكن قسمته ، وظاهر الأكثر أنَّ في صورة الانضمام لا يشترط قبول الطريق والشرب القسمة ، وربما قيل باشتراك القبول فيهما أيضاً ، ثمَّ ظاهر الأكثر لزوم الشراكة في الأصل ، وذهب بعضهم إلى عدم اعتباره أيضاً .

قوله عليه السلام : « وحوَّلَ بابها » أي بأن لم يبعه حصته من العرصه المشتركة .

الحديث الثالث : ضعيف ويدل على عدم الشفعة في المقسوم .

الحديث الرابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « بين الشركاء » ظاهره جواز الشفعة مع تعدد الشركاء ، ويمكن

أن تكون الجمعية لكثرة المواد .

قال في المسالك : اختلف علماءنا في أنَّ الشفعة هل تثبت مع زيادة الشركاء

على اثنين ؟ فمنعه الأكثر منهم المرتضى والشيخان والأنباع ، حتَّى ادَّعى ابن إدريس عليه الإجماع ، وذهب ابن الجنيد إلى ثبوتها مع الكثرة مطلقاً ، والصدوق إلى ثبوتها معها في غير الحيوان .

و قال الفيروز آبادي : الأرفة بالضم : الحد بين الأرضين جمع ، كغرف ، وأرف

على الأرض تأريفاً : جعلت لها حدود و قسمت .

الحديث الخامس : صحيح على الظاهر .

ابن حمزة الغنوي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الشفعة في الدوراً شيئاً واجب للشريك ويعرض على الجار فهو أحق بهما من غيره ؟ فقال : الشفعة في البيوع إذا كان شريكاً فهو أحق بها بالثمن .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ليس لليهودي وال نصراي شفعة وقال : لا شفعة إلا لشريك غير مقاسم وقال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : وصي اليتيم بمنزلة أبيه يأخذ له الشفعة إن كان له رغبة فيه وقال : للغائب شفعة .

٧ - علي بن إبراهيم ، [عن أبيه] عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تكون الشفعة إلا لشريكين مالم يقاسما فإذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شفعة .

قوله عليه السلام : « إذا كان شريكاً » رد على من قال من العامة بالشفعة بالجواز قال ابن أبي عقيل أيضاً بالشفعة في المقسوم وهو ضعيف .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « ليس لليهودي » أي على المسلم للإجماع على ثبوتها لهما على غير المسلم ، وعدم ثبوت شفعة للكافر على المسلم أيضاً إجماعاً .

قوله عليه السلام : « بمنزلة أبيه » يدل على أن الأب والجدة والوصي يأخذون بالشفعة للطفل إذا كان له غبطة ، وعلى أن للغائب شفعة كما هو المشهور فيهما . قال المحقق : وثبت للغائب الشفعة ، وكذا للمجنون والصبي ويتولى الأخذ وليهما مع الغبطة ، ولو ترك الولي المطالبة فبلغ الصبي أو أفاق المجنون فله الأخذ ، لأن التأخير لعذر ، وإذا لم يكن في الأخذ غبطة فأخذ الولي لم يصح . وقال في المسالك : الغائب له الأخذ بالشفعة بعد حضوره وإن طال زمان الغيبة ولو تمكن من المطالبة في الغيبة بنفسه أو وكيله فكال حاضر ، ولا عبرة بتمكنه من الإشهاد على المطالبة فلا يبطل حقه لو لم يشهد بها .

الحديث السابع : صحيح .

٨ - يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الشفعة لمن هي ؟ وفي أي شيء هي ؟ ولمن تصلح ؟ وهل يكون في الحيوان شفعة ؟ وكيف هي ؟ فقال : الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو أرض أو متاع إذا كان الشيء بين شريكين لا غيرهما فباع أحدهما نصيبه فشريكه أحق به من غيره وإن زاد على الاثنين فلا شفعة لأحد منهم . وروي أيضاً أن الشفعة لا تكون إلا في الأرضين والدور فقط .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الكاهلي ، عن منصور ابن حازم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : داريتن قوم اقتسوها فأخذ كل واحد منهما قطعة

الحديث الثامن : مرسل : وآخره أيضاً مرسل .

قوله عليه السلام : « في كل شيء » أقول : اختلف الأصحاب في محل الشفعة من الأموال بعد اتفاقهم على ثبوتها في العقار الثابت القابل للقسمة كالأرض والبساتين على أقوال كثيرة ، فذهب أكثر المتقدمين وجماعة من المتأخرين إلى ثبوتها في كل مبيع منقول كان أم لا قابلاً للقسمة أم لا ، وفيه آخرون بالقابل للقسمة ، وتجاوز آخرون بثبوتها في المقسوم أيضاً ، واختار أكثر المتأخرين اختصاصها بغير المنقول عادة مما يقبل القسمة ، واختلف في تفسير عدم قبول القسمة ، ف قيل : مالا ينتفع به بعد القسمة أصلاً ، وقيل : أن ينقص القيمة نقصاً فاحشاً ، وقيل : أن تبطل منفعتها المقصودة منه .

الحديث التاسع : حسن . وروى في غيره صحيحاً .

قال في المسالك ، مشيراً إلى هذه الرواية : ظاهر هذه الرواية الصحيحة أن بايع الدار لم يبع نصيبه من الساحة المشتركة ، فلذلك أمر بأن يسد بابها ويفتح له باباً إلى الطريق ، وينزل من فوق البيت ولم يذكر الشفعة حينئذ لعدم مقتضاها ، ولو فرض بيعه بحصته من العرصة التي هي الممرّ جاز للشركاء أخذها بالشفعة ، لتحقق الشركة فيها دون الدار ، لأنه لم يبيعها معها ، وقال أيضاً فيه ، مشيراً إليها وإلى الحديث الثاني : ليس في روايتي منصور بن حازم تعرض لكون الطريق ممّا يقبل القسمة ، لكن المحقق شرط ذلك على تقدير بيعها منفردة نظراً إلى اشتراط ذلك مطلقاً عنده ، وأمّا على تقدير ضم الطريق إلى الدار فيكفي قبول

وبناها وتركوا بينهم ساحة فيها ممرٌ لهم فجاء رجلٌ فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك ؟ قال :
نعم ولكن يسدُّ بابه ويفتح باباً إلى الطريق أو ينزل من فوق البيت ويسدُّ بابه فإن أراد
صاحب الطريق بيعه فإنهم أحقُّ به وإلا فهو طريقه يجيئ حتى يجلس على ذلك
الباب .

١٠ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ،
عن أبان ، عن أبي العباس ؛ وعبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول :
الشفعة لا تكون إلا لشريك لم يقاسم .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لاشفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق .

أصل الدار القسمة ، وربما قيل باشتراك قبول الطريق القسمة في الموضعين ، وإطلاق
الروايات يقتضي عدم الفرق بين كون الدار وما في معناها مقسومة بعد أن كانت
مشتركة و منفردة من أصلها ، بل في الثانية تصريح بعدم الاشتراك حيث قال : فأخذ
كل واحد منهم قطعة فبناها ، وبهذا صرح في التذكرة أيضاً وهو الظاهر ،
ويظهر من المصنف و جماعة اعتبار حصول الشراكة في الأصل .

الحديث العاشر : موثق .

الحديث الحادي عشر : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « ولا في نهر » حمل على ما إذا كانت هذه الأشياء ضيقة لا تقبل
القسمة .

قال المحقق في ثبوتها في النهر و الطريق و الحمام وما يضر قسمته تردد
أشبهه أنها لا تثبت ، ويعني بالضرر أن لا ينفع به بعد قسمته ، فإلّا تضرر لا يجبر على
القسمة .

و قال في المسالك : اشتراط كونه مما يقبل القسمة الإجبارية هو المشهور ،
و احتجوا عليه برواية طلحة بن زيد و برواية السكوني ، وأنه لاشفعة في السفينة

﴿باب﴾

﴿شراء أرض الخراج من السلطان وأهلها كارهون و من اشتراها﴾
 ﴿من أهلها﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ؛ وحيد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى أرضاً من أهل الذمة من الخراج وأهلها كارهون وإنما قبلها من السلطان لعجز أهلها عنها أو غير عجز ، فقال : إذا عجز أربابها عنها فلك أن تأخذها إلا أن يضاروا وإن أعطيتهم شيئاً فسخت أنفس أهلها لكم بها فخذوها ؛ قال : وسألته عن رجل اشترى منهم أرضاً من أراضي الخراج فبنى فيها أولم بين غير أن أناساً من أهل الذمة نزلوها أله أن يأخذ منهم أجور البيوت إذا أدوا جزية رؤوسهم ؟ قال : يشارطهم فما أخذ بعد الشرط فهو حلال .

و النهر و الطريق ، و ليس المراد الواسعين اتفاقاً ، و المراد الضيقين ، ولا يخفى ضعفه .

باب شراء أرض الخراج من السلطان و أهلها كارهون و من اشتراها من أهلها

أقول : المراد بأرض الخراج الأراضي التي فتحت عنوة ، واختلف في حكمها . قال في الدروس : لا يجوز التصرف في المفتوحة عنوة إلا بإذن الإمام عليه السلام ، سواء كان بالوقف أو البيع أو غيرهما ، نعم حال الغيبة ينفذ ذلك و أطلق في المبسوط أن التصرف فيها لا ينفذ .

و قال ابن إدريس : إنما يباع بـ يوهب تحجيرنا و بناءنا و تصرفنا لأنفس الأرض .

الحديث الاول : كالموتى .

قوله عليه السلام : « يشارطهم » قيل : إنما شرط الاشتراط لأن سكانهم غالباً يكون داخلاً في أجرة عملهم ، و على أي حال لا ريب أن الاشتراط و تعيين الأجرة

٢ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن أبيان ، عن زرارة قال : قال : لا بأس بأن يشتري أرض أهل الذمة إذا عمروها وأحيوها فهي لهم .

٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ؛ وعن السّباطي ؛ وعن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنهم سألوها عن شراء أرض الدّهاقين من أرض الجزية فقال : إنّه إذا كان ذلك انتزعت منك أو تؤدّي عنها ما عليها من الخراج ؛ قال عمار : ثمّ أقبل عليّ فقال : اشتراها فإنّ لك من الحقّ ما هو أكثر من ذلك .

٤ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن شراء أرض الذمة فقال : لا بأس بها فتكون إذا كان ذلك بمنزلتهم تؤدّي عنها كما يؤدّون ؛ قال : وسأله رجل من أهل النّيل أدفع للنزاع وأقرب إلى الصّحة .

وقال الفاضل الأسترآبادي : الظاهر أنّ المراد القسم الذي هو فيء للمسلمين ، والمراد من قوله « يشارطهم » تعيين قدر الاجرة .
الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « فهي لهم » يحتمل أن يكون المراد بهما كانت مواتاً وقت الفتح فيملكونها على المشهور ، ويمكن حمله على ما إذا كانت محياة فتكون من المفتوحة عنوة ، فالمراد بقوله « هي لهم » أنهم أحقّ بها ، ويملكون آثارهم فيها وإنما يبيعونها تبعاً لآثارها .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « إذا كان ذلك » أي ظهور الحقّ و قيام القائم عليه السلام ثمّ جوّز عليه السلام له شرائها ، لأنّ له الولاية عليها ، و علّل بأنّ لك من الحقّ في الأرض بعد ظهور دولة الحقّ في الأرض أكثر من ذلك ، فلذلك جوّزنا لك ذلك .

الحديث الرابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « تؤدّي عنها » أي الخراج لا الجزية .

عن أرض اشتراها بقم النيل فأهل الأرض يقولون : هي أرضهم، وأهل الأستان يقولون : هي من أرضنا ، قال : لا تشتريها إلا برضا أهلها .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن عبد الله ابن سنان ، عن أبيه قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن لي أرض خراج وقد ضقت بها ذرعاً قال : فسكت هنيئاً ثم قال : إن قائمنا لو قد قام كان نصيبك في الأرض أكثر منها و لو قد قام قائمنا عليه السلام كان الأستان أمثل من قطائعهم .

﴿ باب ﴾

﴿ سخرة العلوج والنزول عليهم ﴾

١ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ؛ ومحمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي

و قال الفيروز آبادي : النيل - بالكسر - قرية بالكوفة ، و بلدة بين بغداد و واسط ، وقال : الأستان بالضم : أربع كور ببغداد ، عالي و أعلا و أوسط و أسفل . قوله عليه السلام : « إلا برضا أهلها » .

قال الوالد العلامة (ره) : يمكن أن يراد الطائفتان جميعاً على الاستحباب إذا كان في يد أحديهما ، ولو لم يكن في يد واحدة منهما أو كان في يديهما جميعاً فعلى الوجوب و لعله أظهر .

الحديث الخامس : مجهول .

قوله عليه السلام : « من قطائعهم » قال الوالد العلامة (ره) : أي من قطائع الخلفاء و الظاهر أن ما كان بيده هو الأستان أو بعض قراه و كان خراباً من الظلم فسلاه عليه السلام .

باب سخرة العلوج و النزول عليهم

الحديث الاول : موثق كالصحيح .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السخرة في القرى وما يؤخذ من العلوج والأكره في القرى فقال : اشترط عليهم فما اشترط عليهم من الدأرهم والسخرة وما سوى ذلك فهو لك وليس لك أن تأخذ منهم شيئاً حتى تشارطهم وإن كان كالمستيقن أن كل من نزل تلك القرية أخذ ذلك منه ؛ قال : وسألته عن رجل بنى في حق له إلى جنب جاره بيوتاً أو داراً فتحول أهل دار جاره له أنه أن يردهم وهم كارهون ؟ فقال : هم أحرار ينزلون حيث شاؤوا ويتحولون حيث شاؤوا .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن علي الأرق قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وصى رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام عند موته فقال : يا علي لا يظلم الفلاحون بحضرتك ولا يزداد على أرض وضعت عليها ولا يهجرة على مسلم يعني الأجير .

٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يكتب إلى عماله لا تسخروا

و قال الفيروز آبادي : سخره - كمنعه - سخرتاً - بالكسر ويضم - : كلفه ما لا يريد وقهره ، وهو سخرة لي ، وسخره تسخيراً : ذلله و كلفه عملاً بلا أجره كتسخره . قوله : « أهل دار جاره » أي من الرعايا والدهاقين « أله » أي للجار أن يردهم والجواب محمول على ما إذا انقضت مدة إيجارتهم وعملهم .

الحديث الثاني : حسن على الظاهر .

قوله عليه السلام : « ولا سخرة » أي لا يكلف المسلم عملاً بغير أجره ، أمّا مع عدم الاشتراط أولاً فظاهر ، ومع الاشتراط عند استيجارهم للزراعة فلعله محمول على الكراهة ، لاستلزامه مذلتهم ، ويمكن حمل الخبر على الأول فقط .

قوله عليه السلام : « يعني الأجير » أي هو أجير لا يعطى أجره على العمل ، وقال الأسترآبادي : أي مسلم استأجر أرض خراج .

الحديث الثالث : صحيح .

المسلمين، ومن سألكم غير الفريضة فقد اعتدى فلا تعطوه؛ وكان يكتب يوصي بالفلاحين خيراً وهم الأكارون .

٤ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : النزول على أهل الخراج ثلاثة أيام .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ينزل على أهل الخراج ثلاثة أيام .

﴿ باب ﴾

﴿ الدلالة في البيع وأجرها وأجر السمسار ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن بشّار ، عن أبي الحسن عليه السلام في

قوله عليه السلام : « ومن سألكم » الظاهر أيضاً أنه خطاب إلى العمال ، أي إن أتاكم أحد ممّن أحلته عليكم فطلب منكم فرعاً زائداً على المقرّر كما هو الشايع عند حكم الجور فلا تعطوه ؛ و يحتمل على بعد أن يكون هذا الخطاب متوجّهاً إلى الرعايا .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : حسن .

وظاهر الخبرين أن النزول عليهم لا يكون أكثر من ثلاثة أيام و المشهور بين الأصحاب عدم التقدير بمدة ، بل هو على ما شرط ، واستندوا باشتراط النبي صلى الله عليه وآله أكثر من ذلك وهو غير ثابت .

وقال في الدروس : يجوز اشتراط ضيافة مائة المسلمين كما شرط رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل أيلة أن يضيّفوا من يمرّ بهم من المسلمين ثلاثاً ، و شرط على أهل نجران من أرسله عشرين ليلة فما دون .

باب الدلالة في البيع وأجرها وأجر السمسار

الحديث الاول : موثق .

الرَّجُل يَدُلُّ عَلَى الدَّوْر وَالضِّيَاع وَيَأْخُذُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ قَالَ : هَذِهِ أَجْرَةُ لَابَاسٍ بِهَا .

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ قَالَ : سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أَسْمَعُ فَقَالَ لَهُ : إِنَّا نَأْمُرُ الرَّجُلَ فَيَشْتَرِي لَنَا الْأَرْضَ وَالْغُلَامَ وَالدَّارَ وَالْخَادِمَ وَنَجْعَلُ لَهُ جَعْلًا ؟ قَالَ : لَابَاسٍ بِذَلِكَ .

٣ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مِنْ أَصْحَابِ الرَّقِيقِ قَالَ : اشْتَرَيْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جَارِيَةً فَتَاوَلَنِي أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ فَأَيْبَتَ فَقَالَ : لِنَأْخُذَنَّ فَأَخَذْتُهَا وَقَالَ : لَا تَأْخُذَنَّ مِنَ الْبَائِعِ .

٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أَسْمَعُ فَقَالَ لَهُ : رَبَّمَا أَمَرْنَا الرَّجُلَ فَيَشْتَرِي لَنَا الْأَرْضَ وَالدَّارَ وَالْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ وَنَجْعَلُ لَهُ جَعْلًا ؟ قَالَ : لَابَاسٍ .

و يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَجْرَةِ عَلَى الدَّلَالَةِ مِنَ الْمُشْتَرِيِّ أَوْ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مِنْهُمَا .
قَالَ فِي الْمَخْتَلَفِ : قَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ : لَوْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِبَيْعِ الْأَمْتَةِ كَانَ لَهُ أَجْرُ الْبَيْعِ ، وَلَوْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلشِّرَاءِ كَانَ أَجْرُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَبِيعُ وَ يَشْتَرِي كَانَ لَهُ أَجْرُهُ عَلَى مَا يَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ ، وَأَجْرُهُ عَلَى مَا يَشْتَرِي مِنْ جِهَةِ الْمُبْتَاعِ .

و قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ : لَيْسَ قَصْدُ الشَّيْخِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ بَائِعًا وَمُشْتَرِيًا بَلْ يَكُونُ تَارَةً يَبِيعُ وَتَارَةً يَشْتَرِي فِي عَقْدَيْنِ ، لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّا نَجُوزُ كَوْنَ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَكَيْلًا لِلْمُتَعَاقِدِينَ .

الْحَدِيثُ الثَّانِي : مُجْهُولٌ .

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ : صَحِيحٌ .

وَلَعَلَّهُ كَانَ مَأْمُورًا مِنْ قَبْلِهِ عليه السلام لِأَمْنِ الْبَائِعِ ، فَلِذَا نَهَا عَنْ الْأَخْذِ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ أَمْرِهِ عليه السلام بِذَلِكَ تَبَرُّعًا ، وَ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَجْرَةُ إِلَّا مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ أَحْوَطُ .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ : صَحِيحٌ .

٥ - وعنهما ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولّاد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ؛ وغيره عن أبي جعفر عليه السلام قالوا : قالوا : لا بأس بأجر السمسار إنما هو يشتري للناس يوماً بعد يوم بشيء معلوم وإنما هو مثل الأجير .

﴿ باب ﴾

﴿ مشاركة الذمي ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا ينبغي للرجل المسلم أن يشارك الذمي ولا يبضعه بضاعة ، ولا يودعه وديعة ولا يضيفه المودة .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام : أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كره مشاركة اليهودي والنصراني والمجوسي إلا أن تكون تجارة حاضرة لا يغيب عنها المسلم .

الحديث الخامس : صحيح .

و قال في النهاية : السمسار هو القيم بالأمر الحافظ له ، وهو في البيع اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري ، متوسطاً لإمضاء البيع ، والسمسرة البيع والشراء .

باب مشاركة الذمي

الحديث الاول : صحيح .

و يدل على كراهة مشاركة الذمي وإبضاعه وإيداعه ومصافاته ، ولا يبعد في الأخير القول بالحرمة ، بل هو الظاهر لقوله تعالى : « لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله » ^(١) والإبضاع أن يدفع إليه مالاً يتجر فيه والربح لصاحب المال خاصة .

الحديث الثاني : ضعف على المشهور .

﴿ باب ﴾

﴿ الاستحطاط بعد الصفقة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم الكرخي قال :
اشترت لأبي عبد الله عليه السلام جارية فلما ذهبت أنقدمهم الدراهم قلت : أستحطهم ؟ قال : لا إن
رسول الله ﷺ نهى عن الاستحطاط بعد الصفقة .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن معاوية بن عمار ،
عن زيد الشحام قال : أتيت أبا عبد الله عليه السلام بجارية أعرضها فجعل يساومني و أساومه ثم
بعثها إياه فضم على يدي قلت : جعلت فداك إنما ساومتك لأنظر المساومة تنبغي أولا
تنبغي وقلت : قد حططت عنك عشرة دنانير فقال : هيهات إلا كان هذا قبل الضمة
أما بلغك قول النبي ﷺ : « الوضعية بعد الضمة حرام » .

باب الاستحطاط بعد الصفقة

الحديث الاول : مجهول .

و تضمن النهي عن الاستحطاط بعد الصفقة ، أي طلب حط الثمن و نقصه
بعد البيع ، وحمل على الكراهة ، قال في الدروس : ويكره الاستحطاط بعد الصفقة ،
و يتأكد بعد الخيار ، والنهي من النبي ﷺ على الكراهة ، لأنه روي عن الصادق
عليه السلام قولاً وفعلاً كما روي عنه تركه قولاً و فعلاً .

الحديث الثاني : مرسل .

قوله عليه السلام : « قبل الضمة » أي ضم يد البائع إلى يد المشتري ، و هو بمعنى
الصفقة ، وفي بعض نسخ الحديث كالتهديب « الضمنة » بالنون أي لزوم البيع و ضمان
كل منهما لما صار إليه .

﴿ باب ﴾

﴿ (حزر الزرع) ﴾

١ - علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن بعض أصحابه قال : قلت لأبي الحسن (عليه السلام) : إن لنا أكرة فنزارعهم فيجيئون ويقولون لنا : قد حزرنا هذا الزرع بكذا وكذا فأعطونا ، ونحن نضمن لكم أن نعطيكم حصتكم على هذا الحزر فقال : وقد بلغ ؟ قلت : نعم ، قال : لا بأس بهذا ؛ قلت : فإنه يجيء بعد ذلك فيقول لنا : إن الحزر لم يجيء كما حزرت وقد نقص قال : فإذا زاد يرد عليكم ، قلت : لا ، قال : فلكم أن تأخذوه بتمام الحزر كما أنه إذا زاد كان له كذلك إذا نقص كان عليه .

﴿ باب ﴾

﴿ (اجارة الأجير وما يجب عليه) ﴾

١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار

باب حزر الزرع

الحديث الاول : مرسل .

قوله : « قد حزرنا » الحزر بتوسط المعجمة بين المهملتين : الخرص والتخمين كما ذكره الفيروز آبادي ، وهذا هو الخرص على الشريك الذي جوزه الأصحاب و تقدّم الكلام فيه مع أخبار تدلّ عليه .

١ باب اجارة الأجير وما يجب عليه

الحديث الاول : موثق .

و يدلّ على اشتراط الإذن في العمل لغير المستأجر كما هو المشهور ، لأنه أجير خاصّ .

قال الشهيدان : رحمة الله عليهما في الروضة : ولا يعمل الأجير الخاصّ وهو الذي يستأجر للعمل بنفسه مدّة معينة حقيقة أو حكماً كما إذا استوَجِر لعمل معيّن ،

قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يستأجر الرجل بأجرة معلومة فيبعثه في ضيعة فيعطيه رجل آخر دراهم ويقول : اشتر بهذا كذا وكذا وما ربحت بيني وبينك ، فقال : إذا أذن له الذي استأجره فليس بدأس .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن موسى ، عن يونس ، عن سليمان ابن سالم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استأجر رجلاً بنفقة ودراهم مسنة على أن يبعثه إلى أرض فلما أن قدم أقبل رجل من أصحابه يدعو إلى منزله الشهر والشهرين فيصيب عنده ما يغنيه عن نفقة المستأجر فنظر الأجير إلى ما كان ينفق عليه في الشهر إذا هو لم يدعه فكافأه الذي يدعو فممن مال من تلك المكافأة أمن مال الأجير أو من مال المستأجر ؟ قال : إن كان في مصلحة المستأجر فهو من ماله وإلا فهو على الأجير ؛ وعن رجل استأجر رجلاً بنفقة

أول زمانه اليوم المعلوم المعين بحيث لا يتوانى فيه بعده لغير المستأجر إلا بإذنه ، لانحصار منفعته فيه بالنسبة إلى الوقت الذي جرت العادة بالعمل فيه كالنهار ، أما غيره كالليل فيجوز العمل فيه لغيره إذا لم يؤد إلى ضعف في العمل المستأجر عليه وفي جواز عمله لغيره في المعين عملاً لا ينافي حقه بإبقائه عقداً في حال اشتغاله بحقه وجهان ؛ ويجوز للمطلق وهو الذي يستأجر لعمل مجرداً عن المباشرة على تعيين المدة ، كتحصيل الخياطة يوماً أو عن المدة مع تعيين المباشرة كأن يخطط له ثوباً بنفسه من غير تعرض إلى وقت أو مجرداً عنهما .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله : « إلى ما كان ينفق عليه » أي يحسب النفقة التي كان ينفق على نفسه إذا لم يكن ضيقاً له في تلك المدة فيعطيه هدية مكافأة لما أنفق عليه .

قوله عليه السلام : « إن كان في مصلحة المستأجر » إن كان مكثه في تلك المدة لعمل المستأجر ومصلحته فهو من مال المستأجر ، ثم اعلم أن الأصحاب استدلوا بهذا الخبر على أنه مع عدم الشرط النفقة على المستأجر ، مع أن ظاهر الخبر أوله وآخره اشتراط النفقة مجملًا وعدم تعيين نوعها .

وقال المحقق : من استأجر أجيراً لينفذه في حوائجه كانت نفقته على المستأجر

مسمّاه ولم يفسّر شيئاً على أن يبعثه إلى أرض أخرى فما كان من مؤونة الأجير من غسل الثياب والحمام فعلى من ؟ قال : على المستأجر .

٣ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن عليّ بن إسماعيل بن عمار ، عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يأتي الرجل فيقول : اكتب لي بدراهم فيقول له : آخذ منك و أكتب لك [بين يديه] ؟ قال : فقال : لا بأس ؛ قال : وسألته عن رجل استأجر مملوكاً فقال المملوك : أرض مولاي بما شئت ولي عليك كذا وكذا دراهم مسمّاه فهل يلزم المستأجر وهل يحلّ للمملوك ؟ قال : لا يلزم المستأجر ولا يحلّ للمملوك .

﴿ باب ﴾

﴿ كراهة استعمال الأجير قبل مقاطعته على أجرته وتأخير ﴾

﴿ اعطائه بعد العمل ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن سليمان بن جعفر الجعفريّ قال : كنت

إلا أن يشترط على الأجير .

وقال في المسالك : مستند ذلك رواية سليمان بن سالم عن الرضا عليه السلام واختاره جماعة من الأصحاب ، والأقوى أنه كغيره لا تجب نفقته إلا مع الشرط ، ويمكن حمل الرواية على تقدير سلامتها عليه ، وقال أيضاً : وحيث يشترط على المستأجر فلا بدّ من بيان قدرها ووصفها بخلاف ما لو قيل بوجوبها عليه ابتداءً ، فإنه يجب عليه القيام بعادة أمثاله .

الحديث الثالث : صحيح على الظاهر .

قوله : « آخذ منك » هذا إذا كان قبل العقد فظاهر ، ولو كان بعده فيمكن أن يكون المراد نفقة كلّ ما يكتبه أو على التبرّع بالالتماس ، و المشهور بين الأصحاب أن المؤجر يملك الاجرة بنفس العقد ، لكن لا يجب تسليمها إلا بتسليم العين الموجهة أو بالعمل إن كانت الإجارة على عمل .

باب كراهة استعمال الأجير قبل مقاطعته على أجرته و تأخير اعطائه

بعد العمل

الحديث الاول : صحيح .

مع الرضا عليه السلام في بعض الحاجة فأردت أن أنصرف إلى منزلي فقال لي : أنصرف معي فبت عندي الليلة فانطلقت معه فدخل إلى داره مع المعتب فنظر إلى غلمانه يعملون بالطين أوارى الدواب وغير ذلك وإزامهم أسود ليس منهم فقال : ما هذا الرّجل معكم ؟ فقالوا : يعاوننا و نعطيه شيئاً ، قال : فاطعموه على أجرته ؟ فقالوا : لا، هو يرضى منا بما نعطيه فأقبل عليهم يضربهم بالسوط وغضب لذلك غضباً شديداً ، فقلت : جعلت فداك لم تدخل على نفسك ؟ فقال : إني قد نهيتهم عن مثل هذا غير مرة أن يعمل معهم أحد حتى يقاطعه أجرته ؛ واعلم أنه مامن أحد يعمل لك شيئاً بغير مقاطعة ثم زدته لذلك الشيء ثلاثة أضعاف على أجرته إلا ظنّ أنك قد نقصته أجرته وإذا قاطعته ثم أعطيته أجرته حمدك على الوفاء فإن زدته حبة عرف ذلك لك و رأى أنك قد زدته .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الحمّال والأجير قال : لا يجفّ عرقه حتى تعطيه أجرته .

قوله : « أوارى الدواب » ، قال الجوهري : ممّا يضعه الناس في غير موضعه قولهم للمعلم آري ، وإنّما الآري مجسّس الدابة ، والجمع أوارى يخفف ويشدّد ، وهو في التقدير فاعول .

قوله : « لم تدخل على نفسك » أي الضرر أو الهم أو الغضب ، و يدلّ على جواز التأديب على المكروهات إذ المشهور كراهة استعمال الأجير قبل المقاطعة على الأجرة ، وظاهر الخبر الحرمة ، ويمكن أن يقال : هذا الفعل كان حراماً عليهم لمخالفتهم أمر المولى وإن كان في الأصل مكروهاً .

الحديث الثاني : حسن .

وقال الوالد العلامة « رحمه الله » : يدلّ على أن استحقاق الأجرة بعد الفراغ من العمل وإن أعطى أجرته بعد العقد فهو إحسان ، والظاهر من الأصول أن الأجرة تتعلق بدمّة الأجير ولا يستحقّ أخذها إلا بعد العمل ، و جفاف العرق إمّا على الحقيقة أو هو كناية عن السرعة .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن حنان ، عن شعيب قال : تكررنا لأبي عبدالله عليه السلام قوماً يعملون في بستان له و كان أجلبهم إلى العصر فلما فرغوا قال لمعتب : أعظم أجورهم قبل أن يجف عرقهم .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعملن أجيراً حتى يعلمه مأجره ، ومن استأجر أجيراً ثم حبسه عن الجمعة تبوأ بإثمه وإن هو لم يحبسه اشتركا في الأجر .

﴿باب﴾

﴿الرجل يكثرى الدابة فيجاوز بها الحد او يردّها قبل الانتهاء﴾

﴿الى الحد﴾

١ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن أبان بن عثمان ، عن الحسن الصّقل قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما نقول في رجل اكرى دابة إلى مكان معلوم فجاوز؟ قال : يحسب له الأجر بقدر ما جاوز، وإن عطب الحمار فهو ضامن .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : ضعيف .

قوله عليه السلام : « فلا يستعملن » يحتمل كون الكلام نهياً أو نفيّاً ، وعلى التقديرين ظاهره الحرمة وإن كان على الثاني أظهر ، وحمله الأصحاب على الكراهة ، ويمكن أن يقال : إن الإيمان الكامل ينتفى بارتكاب المكروهات أيضاً .

قوله عليه السلام : « تبوأ بإثمه » يدل على وجوب صلاة الجمعة .

و قال الفيروز آبادي : باء بذنبه بواء : احتمله .

باب الرجل يكثرى الدابة فيجاوز بها الحد أو يردّها قبل الانتهاء

الى الحد

الحديث الاول : ضعيف على المشهور . و به تنوى الأصحاب .

٢ - عذّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : سألت عن الرجل يكتري الدابة فيقول : اكريتها منك إلى مكان كذا و كذا فإن جاوزته فلك كذا و كذا زيادة و يسمى ذلك قال : لا بأس به كله .

٣ - أحمد بن محمد [عن رجل] عن أبي المغراء ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل تكارى دابة إلى مكان معلوم فنفت الدابة قال : إن كان جاوز الشرط فهو ضامن وإن دخل وادياً لم يوثقها فهو ضامن وإن سقطت في بئر فهو ضامن لأنه لم يستوثق منها .

٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ،

الحديث الثاني : صحيح .

و يدل على جواز تعيين أجرتين على التقديرين ، و سيأتي الكلام في مثله .

الحديث الثالث : صحيح .

و في بعض النسخ عن رجل عن أبي المغراء فيكون مرسلًا ، ويدل على ضمان العين المستأجرة مع التعدّي أو التفرقة كما هو مذهب الأصحاب .

الحديث الرابع : صحيح .

وقال المحقق : لو استأجره ليحمل له متاعاً إلى موضع معين فإن قصر عنه نقص من أجرته شيئاً جاز ، ولو شرط سقوط الأجرة إن لم يوصله فيه لم يجز ، و كان له أجرة المثل .

و قال في المسالك : هذا قول الأكثر ، ومستنده روایتان صحيحة و موثقة عن محمد بن مسلم والحلبي عن الباقر (عليه السلام) ، و يشكل بعدم تعيين الأجرة لاختلافهما على التقديرين كما لو باعه على ثمنين بتقديرين ، و من ثم ذهب جماعة إلى البطلان . و يمكن حمل الأخبار على الجمالة ، و متى حكم بالبطلان ثبتت أجرة المثل إلا أن يشترط إسقاط الجميع فلا شيء مع عدم الإتيان به في المعين ، ولو أتى به فيه فكغيره ، و يمكن القول بصحة الإجارة و على التقدير الثاني و هو شرط سقوط الأجرة مع الإخلال بالمعين لا بجعله أحد شقي المستأجر عليه لخلوه عن الأجرة بل بياناً لما هو يقتضى الإجارة ، فإنها إذا عينت بوقت فأخل الاجير بالفعل فيه بطلت

عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : كنت جالساً عند قاضٍ من قضاة المدينة فأتاه رجلان فقال أحدهما : إني تكرّيت هذا يوافي بي السوق يوم كذا وكذا وإنّه لم يفعل قال : فقال : ليس له كراء ، قال : فدعوته وقلت : يا عبد الله ليس لك أن تذهب بحقه وقلت الآخر : ليس لك أن تأخذ كلّ الذي عليه اصطلاحاً فترادّ بينهما .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن محمد الحلبيّ قال : كنت قاعداً عند قاضٍ من القضاة وعنده أبو جعفر عليه السلام جالس فأتاه

الإجارة ، فإذا فعله في غيره لم يستحقّ شيئاً ، فيكون التعرّض لذلك بياناً لنقيض الإجارة ، وشرطاً لمقتضاها فلا ينافي فيها وحينئذ فيثبت المسمّى إن جاء به في المعيّن ولا شيء في غيره للإخلال بمقتضاها ، وهذا ممّا نبّه عليه الشهيد (ره) في اللعة . وقال (ره) في حاشية الروضة : يشكّل استدلال الأصحاب بخبر ابن مسلم لأنّه كما ترى ليس فيه تعرّض لما عدا اليوم المعيّن بأجرة ولا لغيرها ، وليس في كلام الإمام عليه السلام أنّ اللازم في غيره أجرة المثل أو غيرها ، ومع ذلك فما تضمّنه الخبر من الحكم مخالف للقواعد الشرعيّة ، لأنّ اللازم من تعيينه اليوم المعيّن والسكوت عن غيره أنّه لا يستحقّ في غيره أجرة كما قال ذلك القاضي ، إلّا أن يفرض اطلاعه عليه السلام على ما يوجب بطلان الإجارة فحكم عليها بالاصطلاح ، لأنّ الثابت أجرة المثل وهي خارجة عن المعيّن كما أشار إليه في كلامه .

قوله : « فإنّه لم يفعل » في الفقيه هكذا « فلم يبلّغني الموضع ، فقال القاضي لصاحب الدابة : بلّغته إلى الموضع ؟ قال : لا ، قد أعييت دابّتي فلم تبلّغ » ^(١) وعلى هذا فلمّا كان عدم بلوغه لعذر بلا تفريط منه لا يبعد توزيع المسمّى أو أجرة المثل على الطريق من قواعد الأصحاب فالأمر بالاصطلاح لعسر مساحة الطريق والتوزيع أو هو كناية عن التراذ بينهما .
الحديث الخامس : موثق .

رجلان فقال أحدهما : إني تكرت إبل هذا الرجل ليحمل لي متاعاً إلى بعض المعادن فاشتريت عليه أن يدخلني المعدن يوم كذا وكذا لأنها سوق أتخوف أن يفوتني فإن احتسبت عن ذلك حططت من الكرى لكل يوم احتسبه كذا وكذا وإنه حبسني عن ذلك الوقت كذا وكذا يوماً ، فقال القاضي : هذا شرط فاسد وفه كراه فلمّا قام الرجل أقبل إليّ أبو جعفر عليه السلام فقال : شرطه هذا جائز مالم يحطّ بجميع كراه .

٦- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحنّاط قال : اكرت بغلاً إلى قصر ابن هبيرة ذاهباً وجائياً بكذا وكذا وخرجت في طلب غريم لي فلمّا صرت قرب قنطرة الكوفة خبرت أن صاحبني توجه إلى النيل فتوجهت نحو النيل فلمّا أتيت النيل خبرت أن صاحبني توجه إلى بغداد فأتبعته وظفرت به وفرغت ممّا بيني وبينه ورجعنا إلى الكوفة وكان ذهابي ومجيئي خمسة عشر يوماً فأخبرت صاحب البغل بعذري وأردت أن أتحلّل منه ممّا صنعت وأرضيه فبذلت له خمسة عشر درهماً فأبى أن يقبل فتراضينا بأبي حنيفة فأخبرته بالقصة وأخبره الرجل فقال لي : وما صنعت بالبغل ؟ فقلت : قد دفعته إليه سليماً ، قال : نعم بعد خمسة عشر يوماً ، فقال : ما تريد من الرجل ؟ قال : أريد كرى بغلي فقد حبسه عليّ خمسة عشر يوماً فقال : ما أرى لك حقّاً لأنّه اكترأه إلى قصر ابن هبيرة فخالف وركبه إلى النيل . وإلى بغداد فضمن قيمة البغل وسقط الكرى فلمّا ردّ البغل سليماً وقبضته لم يلزمه الكرى ، قال : فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع فرحمته ممّا أفتي به أبو حنيفة فأعطيته شيئاً وتحلّلت منه فحجبت تلك السنة فأخبرت

الحديث السادس : صحيح .

و قال في المغرب : قصر ابن هبيرة : على ليلتين من الكوفة ، و بغداد منه على

ليلتين .

قوله : « وسقط الكرى » ذهب أبو حنيفة إلى أنّه إذا تعدّى في شيء ذهب الضمان بالأجر لأنّه يقول يملكها بالضمان ، و خالفه الشافعيّ في ذلك ، وهذا الحكم منه لعنه الله مبنيّ على هذا الأصل .

أبو عبد الله عليه السلام بما أفتى به أبو حنيفة فقال في مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء ماءها وتمنع الأرض بركتها ، قال : فقلت لأبي عبد الله عليه السلام : فما ترى أنت ؟ قال : أرى له عليك مثل كرى بغل ذاهباً من الكوفة إلى النيل ومثل كرى بغل راكباً من النيل إلى بغداد ومثل كرى بغل من بغداد إلى الكوفة توفيه إياه ، قال : فقلت : جعلت فداك إنني قد علّفته بدرهم فلي عليه علفه ، فقال : لا لأنك غاصب ، فقلت : أرايت لو عطب البغل ونفق أليس كان يلزمني قال : نعم قيمة بغل يوم خالفته قلت : فإن أصاب البغل كسر أو دبر أو غمز ؟ فقال : عليك قيمة ما بين الصّحة والعيوب يوم تردّه عليه ، قلت : فمن يعرف ذلك ؟ قال : أنت وهو إما أن يحلف هو على القيمة فتلزمك فإن ردّ اليمين عليك فحلّفت على القيمة لزمه ذلك أو يأتي صاحب البغل بشهود يشهدون أن قيمة البغل حين أكرى كذا وكذا فيلزمك ، قلت : إنني كنت أعطيته دارهم ورضي بها وحلّلني فقال : إنما رضي بها وحلّلك حين قضى عليه أبو حنيفة بالجور والظلم ولكن ارجع إليه فأخبره بما أفتيتك به فإن جعلك في حل بعد معرفته فلا شيء عليك بعد ذلك ، قال أبو ولاد : فلما انصرف من وجهي ذلك لقيت المكاري فأخبرته بما أفتاني به أبو عبد الله عليه السلام وقلت له : قل ما شئت حتى أعطيكه فقال : قد حبّبت إليّ جعفر بن محمد عليه السلام ووقع في قلبي له التفضيل وأنت في حل وإن أحببت أن أردّ عليك الذي أخذت منك فعلت .

قوله عليه السلام : « مثل كرى بغل » الظاهر أنّه لما خالف ولم يقطع من الطريق المشترك شيئاً كما ظهر من أول الخبر لم يستحقّ من المسمى شيئاً ، وانتقل إلى اجرة المثل .

قوله عليه السلام : « يوم خالفته » يدلّ على ما هو المشهور من أنّه يضمن قيمته يوم العدوان ، وقيل : يضمن أعلى القيم من حين العدوان إلى حين التلف ، وذهب جماعة من المحققين إلى ضمان قيمته يوم التلف واختاره الشهيد الثاني (ره) . « والدبر » جراحة في ظهر الدابة ، « والغمز » في الدابة شبيه العرج .

قوله عليه السلام : « إما أن يحلفه » هو يدلّ على أن القول قول المالك مع الاختلاف في القيمة ، وخصّه الشيخ بالدابة ، وقال في غيرها : القول قول المستأجر ، والمشهور

٧- محمد بن يحيى ، عن العمر كمي بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن رجل استأجر دابة فأعطاه غيره فنفت ماعليه فقال : إن كان شرط أن لايركبها غيره فهو ضامن لها وإن لم يسم فليس عليه شيء .

﴿باب﴾

﴿الرجل يتكاري البيت والسفينة﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكتري السفينة سنة أو أقل أو أكثر ، قال : الكرى لازم إلى الوقت الذي اكترأ إليه والخيار في أخذ الكرى إلى ربها إن شاء أخذ وإن شاء ترك .

بين الأصحاب أن القول قول المستأجر مطلقاً لأنه منكر .

الحديث السابع : صحيح .

و يدل على أنه مع الإطلاق يجوز لمستأجر الدابة أن يركبها غيره بل يوجرها إياه ، وهو المشهور بين الأصحاب .

قال في المسالك : وحيث يجوز له الإيجار يتوقف تسليم العين على إذن المالك كذا ذكره العلامة و جماعة ، وقوى الشهيد (ره) الجواز من غير ضمان ، وهو أقوى لصحیحة علي بن جعفر في عدم ضمان الدابة ، وغيرها أولى .

باب الرجل يتكاري البيت والسفينة

الحديث الاول : صحيح .

و يدل على أنه يجوز للموَجَر أن يأخذ الأجرة معجلاً كما هو المشهور أنه يستحق أخذ الأجرة بتسليم العين الموجهة ، ولكن قيد بما إذا لم يشترط التأجيل .

قال في المسالك : إنما يجب تعجيلها مع الإطلاق ، أو شرط التعجيل ، ولو شرط التأجيل لزم بشرط أن يكون الشرط معلوماً .

٢- أحمد بن محمد ، عن محمد بن سهل ، عن أبيه قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يتكاري من الرجل البيت والسفينة سنة أو أكثر أو أقل ، قال : كراه لازم إلى الوقت الذي تكراه إليه والخيار في أخذ الكرى إلى ربها إن شاء أخذ وإن شاء ترك .

﴿ باب الضرار ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم .

٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن سمرة بن جندب كان له عذق في حائط لرجل من الأنصار وكان منزل الأنصاري بباب البستان وكان يمر به إلى نخلته ولا يستأذن فكلّمه الأنصاري أن يستأذن إذا جاء فأبى سمرة فلما تأبى جاء الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فشكا إليه وخبره الخبر فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وخبره بقول الأنصاري وماشكا وقال : إن أردت الدخول فاستأذن ، فأبى فلما أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله فأبى أن يبيع فقال : لك بها عذق يمد لك في الجنة فأبى أن يقبل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله للأنصاري :

الحديث الثاني : مجهول .

باب الضرار

الحديث الاول : ضعيف كالموثق .

وقد مرّ في باب إعطاء الأمان بيانه ، و ظهر أن المراد بالجار من أعطي الأمان لا مجاور البيت .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

و قال الجوهري : العذق بالفتح : النخلة بحملها ، وقال : « تأبى عليه » أي امتنع ، وقال قوله تعالى « وذللت قطوفها » ^(١) أي سوّيت عناقيدها ودلّيت .

(١) سورة الانسان الآية ١٤ .

أذهب فاقلمها وارم بها إليه فإنه لا ضرر ولا ضرار .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قوم كانت لهم عيون في أرض قريبة بعضها من بعض فأراد الرجل أن يجعل عينه أسفل من موضعها التي كانت عليه وبعض العيون إذا فعل ذلك أضر بالبقية من العيون وبعض لا يضر من شدة الأرض ؛ قال : فقال : ما كان في مكان شديد فلا يضر و ما كان في أرض

قوله عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

أقول : هذا المضمون مردي من طرق الخاصة و العامة بأسانيد كثيرة فصار أصلاً من الأصول و به يستدلون في كثير من الأحكام .

وقال في النهاية : فيه « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » وقوله لا ضرر أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه ، والضرار فعال من الضر ، أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر ، والضرر فعل الواحد ، والضرار فعل الاثنين ، والضرر ابتداء الفعل ، والضرار الجزاء عليه ، وقيل : الضرر ما تضر به صاحبك و تنتفع أنت به ، والضرار : أن تضره من غير أن تنتفع به ، وقيل : هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد .

الحديث الثالث : مرسل .

قوله : « أسفل » بأن يجعل العين عميقاً أو في مكان أخفض أو الأعم .

قوله : « من موضعها » أي قريبة من الأخرى محدثة بعدها .

قوله عليه السلام « قال : فقال : ما كان » أقول : يحتمل أن يكون القائل الراوي وإن عرض أيضاً من تتمّة كلامه أي إن عرض الرجل جعل عينه أسفل على جاره أن يحفر هو أيضاً ، أباه حتى يصيرا متساوين ، فأجاب عليه السلام عن الكل بأنه مع الضرر لا يجوز إلا مع التراضي ، ويحتمل أن يكون القائل الإمام عليه السلام ، وقوله « وإن عرض » كلام السائل ، وسقط « قال » من النسخ ، أو يكون مقدراً ، واحتمال كون « إن » وصلية من تتمّة الكلام السابق بعيد ، ويحتمل أن يكون « وإن عرض » سؤال الآخر والمراد بوضع عينه حفرها ابتداء أي إن عرض رجل على جاره أن يحفر بئراً بأي وضع

رخوة بطحاء فإنه يضر؛ وإن عرض على جاره أن يضع عينه كما وضعها وهو على مقدار واحد؟ قال: إن تراضيا فلا يضر؛ وقال: يكون بين العينين ألف ذراع.

٤- محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن إسحاق شعر، عن هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل شهد بعيراً مريضاً وهو يباع فاشتره رجل بم عشرة دراهم فجاء وأشرك فيه رجلاً بدرهمين بالرأس والجلد فقضى أن البعير برئ، فبلغ

أراد وأتى مكان أراد لكن لا يعمق البئر أكثر من بئر جاره، وعلى التقادير لا يخلو الخبر من تشويش وتكلف.

قوله عليه السلام: « بين العينين » حمل على الأرض الرخوة على المشهور، وقالوا في الصلبة خمسمائة ذراع.

و قال في الروضة: حريم العين ألف ذراع حولها من كل جانب في الأرض الرخوة، وخمسمائة في الصلبة، بمعنى أنه ليس للغير استنباط عين أخرى في هذا القدر، لا المنع من مطلق الإحياء، والتحديد بذلك هو المشهور رواية وفتوى، و حده ابن الجنيدي « بما ينتفي معه الضرر » و مال إليه العلامة في المختلف استضعافاً للنصوص، و اقتصاراً على موضع الضرر، و تمسكاً بعموم نصوص جواز الإحياء، ولا فرق بين العين المملوكة والمشاركة بين المسلمين، والمرجع في الرخوة والصلابة إلى العرف، و حريم بئر الناضح وهو البئر يستقى عليه للزرع وغيره ستون ذراعاً من جميع الجوانب، فلا يجوز إحياءه بحفر بئر أخرى ولا غيرها و حريم بئر المعطن، واحد المعاطن، وهي مبارك الإبل عند الماء ليشرب، قاله الجوهري و المراد البئر التي يستقى منها للشرب الإبل أربعون ذراعاً من كل جانب.

الحديث الرابع: صحيح على المشهور.

و قال في الدروس: ولو استثنى جزءاً معلوماً صح مع الإشاعة، ولو استثنى الرأس والجلد فالمردي الصحة فإن ذبحه فذاك، وإلا كان البايع شريكاً بنسبة القيمة.

ثمّنه دنانير قال : فقال لصاحب الدرهمين : خذ خمس ما بلغ فأبى قال : أريد الرأس والجلد فقال : ليس له ذلك هذا الضرار وقد أُعطي حقّه إذا أُعطي الخمس .

٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : رجلٌ كانت له قنّاة في قرية فأراد رجلٌ أن يحفر قنّاة أخرى إلى قرية له كم يكون بينهما في البعد حتّى لا يضرّ بالأخرى في الأرض إذا كانت صلبة أو رخوة ؟ فوقع عليه السلام على حسب أن لا يضرّ إحداهما بالأخرى إن شاء الله ، قال : وكتبت إليه عليه السلام : رجل كان له رحى على نهر قرية والقرية لرجل فأراد صاحب القرية أن يسوق إلى قريته الماء في غير هذا النهر ويعطل هذه الرحى أله ذلك أم لا ؟ فوقع عليه السلام : يتقي الله ويعمل في ذلك بالمعروف ولا يضرّ أخاه المؤمن .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بين أهل المدينة في مشارب النخل أنّه لا يمنع

وابن إدريس تجوّز استثناء الرأس و الجلد ولا يتشاركان ، و لو اشترى كوا في حيوان بالأجزاء المعيّنة لما الشرط ، وكان بينهم على نسبة الثمن .

الحديث الخامس : صحيح .

قوله عليه السلام : « ولا يضر أخاه المسلم » حمل على ما إذا كان بناء الرحا بوجه لازم ، وإلا فالظاهر أن يد صاحب النهر أقوى أو على الكراهة ، أو على الحرمة مع عدم منع المالك ابتداء ، وفيه إشكال .

و قال الوالد العلامة رحمه الله : يظهر منه في بادي الرأي الحرمة ، لكن بعد إيمان النظر بظهر الكراهة إذا الظاهر أنّه إن لم يكن التحويل جائزاً لقال : « لا يجوز » ولم يمنعه بالموعظة و النصيحة ، ولو لم يكن هذا ظاهراً فهو محتمل . و قال في الجامع : إذا كان للإنسان رحاً على نهر لغيره ، و أراد صاحبه سوق الماء في غير النهر لم يكن له ذلك ، وتبعد القنّاة المتقدّمة عليها بقدر ما لا يضرّ إحداهما بالأخرى .

الحديث السادس : مجهول .

نفع الشيء، وقضى ﷺ بين أهل البادية أنه لا يمنع فضل ماء ليمنع به فضل كلاء، وقال :
لا ضرر ولا ضرار .

٧- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ،
عن أبي عبد الله ع في رجل أتى جبلاً فشق فيه قناة فذهبت قناة الأخرى بماء قناة الأولى
قال : فقال : يتقاسمان بحقائب البئر ليلة ليلة فينظر أيهما أضرت بصاحبها فإن رئت
الأخيرة أضرت بالأولى فلتعور .

قوله ﷺ : « لا يمنع به » قال في المسالك : المراد به أن الماشية ترعى بقرب
الماء فإذا منع من الماء فقد منع من الكلاء لنفسه . انتهى .

و حمل في المشهور على الكراهة كما مر في باب بيع الماء ، ولا يبعد القول
بأن للمسلمين حقاً للشرب والوضوء والغسل والاستعمالات الضرورية كما يظهر
منه و من غيره .

قال في الدروس : الماء أصله الإباحة ، و يملك بالإحراز في إناء أو حوض
وشبهه و باستنباط بئر أو عين أو إجرائها من المباح على الأقوى ، ولو كانوا جماعة
ملكوه على نسبة عملهم لأعلى نسبة خرجهم إلا أن يكون تابعاً للعمل ، و يجوز
الوضوء والغسل وتطهير الثوب منه عملاً بشاهد الحال إلا مع النهي ، ولا يجوز مما
يحترز في الإناء و ما يظن الكراهة فيه .

و قال في الجامع : يجوز بيع الشرب المملوك و حصّة الماء منه مشاعة لمن
ينتفع به أيّاماً معلومة ، و يملك ما حازه في آنية أو بئر أو مصنع من المباح ، ولا
يجوز بيعه في بئر تابعة ، و ليس لأحد المنع من الماء المباح كالفرات و دجلة ، وإن
أخذ منه في نهر هو ملكه جاز له بيع الفضل عنه على كراهية .

الحديث السابع : مجهول .

قوله « فشق فيه قناة » فجرى ماؤها سعة ، ثم إن رجلاً أتى ذلك الجبل فشق
منه قناة أخرى فذهبت إلى آخر الخبر . « و الحقائق » جمع حقيبة ، وهي العجيزة
و دغاء يجمع الراحل فيه زاده ، و يعلقه في مؤخر الرحل ، و حقب المطر أي

٨ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن بعض أصحابنا ، عن عبدالله بن مسكان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن سمرة بن جندب كان له عذق وكان طريقه إليه في جوف منزل رجل من الأنصار فكان يجيء ويدخل إلى عذقه بغير إذن من الأنصاري فقال له الأنصاري : يا سمرة لا تنزال تفاجئنا على حال لانحب أن تفاجئنا عليها فإذا دخلت فاستأذن فقال : لا أستأذن في طريق وهو طريقي إلى عذقي قال : فشكا الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فأتاه فقال له : إن فلاناً قد شكاك وزعم أنك تمر عليه وعلى أهله بغير إذنه فاستأذن عليه إذا أردت أن تدخل فقال : يا رسول الله أستأذن في طريقي إلى عذقي ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : خل عنه ولك مكانه عذق في مكان كذا وكذا ، فقال : لا ، قال : فلك اثنان ، قال : لا أريد فلم يزل يزيد حتى بلغ عشرة أعذاق ، فقال : لا ، قال : فلك عشرة في مكان كذا وكذا فأبى ، فقال : خل عنه ولك مكانه عذق

تأخر و احتبس ، أي منتهى البئر ، والحاصل أنه يحبس كل ليلة ماء إحدى القناتين ، ليعلم أيتهما تضر بالأخرى . وفي التهذيب : « بجوانب البئر »^(١) وفي النهاية : عورت الركبة : إذا طممتها .

و قال في الجامع : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في رجل احتفر قناة و أتى عليها سنة ثم حفر آخر إلى جنبها قناة أن يقاس الماء بجوانب البئر ليلة هذه ، وليلة هذه فإن أخذت الأخيرة ماء الأولى عورت الأخيرة ، وإن كانت الأولى أخذت ماء الأخيرة فلا شيء على صاحب الأولى لصاحب الأخيرة .

الحديث الثامن : مرسل .

و قال الصدوق في الفقيه^(٢) بعد إيراد تلك الرواية : ليس هذا الحديث بخلاف الحديث الذي ذكرته أول هذا الباب من أنه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في رجل باع نخله ، واستمنى نخلة ، ففضى له بالمدخل إليها والمخرج منها ، لأن ذلك فيمن

(١) التهذيب ج ٧ ص ١٤٥ ح ٢٩ .

(٢) الفقيه ج ٣ ص ٩٩ ح ٩ .

في الجنة ، قال : لا أريد ، فقال له رسول الله ﷺ : إنك رجل مضارب ولا ضرر ولا ضرار على مؤمن ، قال : ثم أمر به رسول الله ﷺ فقلعت ثم رمى بها إليه وقال له رسول الله ﷺ : انطلق فاغرسها حيث شئت .

﴿باب﴾

﴿جامع في حريم الحقوق﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى النبي ﷺ في رجل باع نخلاً واستثنى عليه نخلة ف قضى له رسول الله ﷺ بالمدخل إليها والمخرج منها ومدى جرائدها .

٢- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن عبد الله ابن عبد الرحمن الأصم ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله

اشترى النخلة مع الطريق إليها ، وسمرة كانت له نخلة ولم يكن له الممر إليها . انتهى .

ولا يخفى ما فيه إذ جواز الدخول والخروج لا ينافي وجوب الاستيذان وأمره ﷺ بالقلع كان لعدم قبوله الاستيذان تعزيراً ودفعاً للضرر عن المسلم .

باب جامع في حريم الحقوق

الحديث الاول : مجهول .

وعليه الأصحاب ، قال في الدروس : لو باع واستثنى نخلة أو شجرة معينة فله المدخل والمخرج إليها ومدى جرائدها من الأرض .

الحديث الثاني : ضعيف .

و يشتمل على أحكام : الأول أن حريم بئر المعطن أربعون ذراعاً ، والمعطن بكسر الطاء واحد المعاطن وهي مبارك الإبل عند الماء ليشرب . قاله الجوهري .

والمراد البئر التي يستقى منها لشرب الإبل ، وهو المشهور بين الأصحاب ، وقالوا : فلا يجوز إحياءه بحفر بئر أخرى ولا غيرها ، و ظاهر الخبر أنه لا يجوز حفر بئر

ﷺ: ما بين بئر المعطن إلى بئر المعطن أربعون ذراعاً، وما بين بئر الناضح إلى بئر الناضح ستون ذراعاً، وما بين العين إلى العين خمسمائة ذراع، والطريق إذا تشاح عليه أهله فحدّه سبعة أذرع.

٣- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المنرا، عن منصور بن حازم أنه سأل أبا عبد الله ﷺ عن حظيرة بين دارين فزعم أن علياً ﷺ قضى لصاحب الدار الذي من قبله القمط.

أخرى للمعطن إلا بهذا البعد.

الثاني - إن حريم بئر الناضح هو البعير الذي يستسقى عليه للزرع وغيره ستون ذراعاً من جميع الجوانب، وأيضاً ظاهر الخبر أنه لا يجوز حفر بئر أخرى لذلك في أقل من ستين ذراعاً وهو المشهور بين الأصحاب.

وقال في الدروس: قال ابن الجنيد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: حريم البشر الجاهليّة خمسون ذراعاً، والإسلاميّة خمسة وعشرون ذراعاً، وفي صحيح حماد في العاديّة أربعون ذراعاً، وفي رواية خمسون إلا أن يكون إلى عطن أو إلى الطريق فخمس وعشرون.

وقال ابن الجنيد: حريم بئر الناضح قدر عمقها ممرّاً للناضح، وحمل الرواية بالستين على أن عمق تلك البئر ذلك الثالث أن حريم العين خمسمائة ذراع، وحمل على الصلبة كما عرفت.

الرابع - أن حدّ الطريق سبعة أذرع، وبه قال الأكثر وبعضهم قال بخمس مطلقاً، والشهيد الثاني رحمه الله مال إلى التفصيل باختلاف الطرق، وعلى التقادير إنما هو في الأرض المباح، وأمّا ما صار طريقاً فيشكل التصرف فيه بما ينافي الاستطراق وإن كان أكثر.

الحديث الثالث: حسن.

وعليه الأصحاب، قال في الدروس: ويقضى في الخص لصاحب المعاهد عملاً برواية جابر المشهورة في قضاء عليّ ﷺ، وسيأتي تفسير القمط آنفاً.

٤- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، أن النبي ﷺ قضى في هوائر النخل أن تكون النخلة والنخلتان للرجل في حائط الآخر فيختلفون في حقوق ذلك فقضى فيها أن لكل نخلة من أولئك من الأرض مبلغ جريدة من جرائدها حين بعدها .

الحديث الرابع : مجهول .

قوله ﷺ : « في هوائر » في أكثر النسخ بالهاء ثم الواو ثم الراء المهملة من الهور بمعنى السقوط ، أي في مسقط الثمار للشجرة المستثناء أو في الشجرة التي أسقطت من المبيع .

وقال الفيروز آبادي : هارء عن الشيء : صرفه ، وعلى الشيء : حمله عليه ، والقوم : قتلهم و كبت بعضهم على بعض ، والرجل : غشته ، والشيء : حرزه ، وفلاناً صرعه كهوّه و البناء هدمه ، و نهوّر الرجل : وقع في الأمر بقلّة مبالاة . انتهى .

و بعض تلك المعاني لا يخلو من مناسبة و إن كان الكل بعيداً ، وفي بعض نسخ الكتاب و التهذيب بالرائين المهملتين ، و لعله من هرير الكلب كناية عن رفع الأصوات في المنازعات الناشئة من الاستثناء المذكور ، وفي بعضها بتقديم الزاى المعجمة على المهملة من الهز ب معنى الطرد و النفي ، أي طرد المشتري البايع عن نخلته .

و قال الفاضل الأستربادي : أقول : في النسخ في هذا الموضع اختلاف فاحش ، ولم أقف على معنى صحيح لتلك الألفاظ ، والظاهر أن هنا تصحيفاً وصوابه في ثنيا النخل ، وهو اسم من الاستثناء ، و يؤيد ذلك الحديث السابق و تعقيبه بقوله « أن يكون النخل » الخ فإنه تفسير لما قبله .

قوله ﷺ : « حين بعدها » قال الوالد العلامة (ره) : أي منتهى طول أغصانها في الهواء و محاذيه في الأرض لسقوط الثمرة أوهما ، و الظاهر أنه ليس بملك لصاحبها فلا يجوز بيعه منفرداً بل هو حقّ يجوز الصلح عليه .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن محمد بن يحيى ، عن حماد بن عثمان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حريم البشر العادية أربعون ذراعاً حولها وفي رواية أخرى خمسون ذراعاً إلا أن يكون إلى عطن أو إلى الطريق فيكون أقل من ذلك إلى خمسة وعشرين ذراعاً .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يكون بين البئر إن كانت أرضاً صلبة خمسمائة ذراع وإن كانت أرضاً رخوة فألف ذراع .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه رفعه قال : حريم النهر حافته وما يليها .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام

الحديث الخامس : موقوف وآخره مرسل .

قال الجوهري : و عاد : قبيلة ، وهم قوم هود عليه السلام ، و شيء عادي أي قديم كأنه منسوب إلى عاد .

و قال في المسالك : نسبة البشر إلى العادية إشارة إلى إحداث الموات ، لأن ما كان منه من عاد وما شابهه فهو موات غالباً ، وخص عاداً بالذكر لأنها في الزمن الأول كانت لها أباد في الأرض فنسب إليها كل قديم .

الحديث السادس : مجهول .

و موافق للمشهور بحمل البئر على بئر القانتين .

الحديث السابع : مرفوع .

و موافق للمشهور ، قال في الدرر : حريم الشرب مطروح نرايه و المجاز على حافته .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

وقدم مثله ، وقال الفاضل الأسترابادي : أقول : معنى هذا الحديث الشريف و نظائره أنه يجب على من حفر متأخراً عن حفر غيره أن يراعي هذا القدر ، وجمع من متأخري أصحابنا قيده بما إذا كان الحفر المتأخر في أرض مباحة ، وتمسك

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا يَبِينُ بَرَّ الْمَعْنَى إِلَى بَرِّ الْمَعْنَى أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، وَمَا يَبِينُ بَرَّ النَّاضِحِ إِلَى بَرِّ النَّاضِحِ سِتُونَ ذِرَاعًا، وَمَا يَبِينُ الْعَيْنَ إِلَى الْعَيْنِ يَعْنِي الْقَنَاةَ خَمْسَمِائَةَ ذِرَاعًا؛ وَالطَّرِيقَ يَتَشَاخَّ عَلَيْهِ أَهْلُهُ فَحَدُّهُ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ.

٩- أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صفوان بن يحيى، عن منصور ابن حازم، عن أبي عبد الله ﷺ قال: سَأَلْتُهُ عَنْ خَصٍّ بَيْنَ دَارَيْنِ فَرَعِمَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى بِهِ لِصَاحِبِ الدَّارِ الَّذِي مِنْ قَبْلِهِ وَجْهَ الْقِمَاطِ.

فِي ذَلِكَ بَأَنَّ لِلْمَالِكِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَلِكِهِ كَيْفَ يَشَاءُ، بِخِلَافٍ مَنْ يَرِيدُ التَّصَرُّفَ فِي الْأَرْضِ الْمُبَاحَةِ، فَإِنَّ مَنْ سَبَقَهُ بِالْحَفْرِ قَدْ اسْتَحَقَّ مِنَ الْأَرْضِ قَدْرَ مَا يَكُونُ حَرِيمًا شَرْعِيًّا لِبَرِّهِ أَوْ لِقَنَاتِهِ، وَهَذَا احْتِمَالٌ آخَرٌ، وَهُوَ تَرْكُ التَّقْيِيدِ وَجَعْلُهُ مِنْ أَفْرَادِ قَاعِدَةٍ لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَفِي سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ تَأْيِيدَاتٌ لِمَا ذَكَرْنَا.

الحديث التاسع: صحيح.

و فِي النَّهَايَةِ فِي حَدِيثِ شَرِيحٍ: اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فِي نَخْصٍ، فَقَضَى بِالْخَصِّ لِلَّذِي تَلِيَهُ مَعَاقِدَ الْقِمَطِ، وَهِيَ جَمْعُ قِمَاطٍ، وَهِيَ الشَّرْطُ الَّتِي يَشُدُّ بِهَا الْخَصُّ وَيُوثِقُ مِنْ لَيْفٍ أَوْ خَوْصٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَمَعَاقِدَ الْقِمَطِ تَلِي صَاحِبَ الْخَصِّ، وَالْخَصُّ: الْبَيْتُ الَّذِي يَعْمَلُ مِنَ الْقَصَبِ، هَكَذَا قَالَ الْهَرَوِيُّ: بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَالْفَيَرُوزِي: الْبَادِي: الْقِمَطُ بِالْكَسْرِ، كَأَنَّهُ عِنْدَهُمَا وَاحِدٌ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا قَالَهُ الرَّمْخَرِيُّ فِي الْفَائِقِ، وَقَالَ الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ^(١): «وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْقِمَاطَ هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي يَمْلُقُ مِنْهُ عَلَى الْبَابِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ».

﴿ باب ﴾

﴿ من زرع في غير أرضه أو غرس ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عقبة بن خالد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أُمى أرض رجل فزرعها بغير إذنه حتى إذا بلغ الزرع جاء صاحب الأرض فقال : زرعت بغير إذني فزرعك لي ولك عليّ ما أنفقت أله ذلك أم لا ؟ فقال : للزّارع زرعه ولصاحب الأرض كرى أرضه .

٢- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن عليّ بن عقبة ، عن موسى بن أكيّل النميريّ ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أكرى داراً وفيها بستان فزرع في البستان وغرس نخلاً وأشجاراً وفواكه وغير ذلك ولم يستأمر في ذلك صاحب البستان ، فقال : عليه الكرى ويقوم صاحب الدار الغرس والزّرع قيمة عدل فيعطيه الغارس وإن كان استأمر فعليه الكرى وله الغرس والزّرع يقلعه ويذهب به حيث شاء .

باب من زرع في غير أرضه أو غرس

الحديث الاول : مجهول .

و يدلّ على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنّه إذا زرع الغاصب الأرض المغصوبة أو غرس فيها غرساً فنماؤه له تبعاً للأصل ، ولا يملكه المالك على أصحّ القولين .

و قال ابن الجنيّد : يتخيّر المغصوب بين أن يدفع إلى الغاصب نفقته عليه العين التي يجد بها ، يأخذها ، و بين أن يتركها له .

الحديث الثاني : حسن أو موثق .

و عمل بمضمونه الشيخ في النهاية ، و قال العلامة في المختلف : الأجود أن يقال : إذا زرع أو غرس بإذنه لم يكن له قلعه إلّا مع الأبرش ، ولا يجبر على دفع القيمة لو امتنع ، انتهى . و يمكن حمل التقويم في الخبر على التراضي أو الاستحباب .

٣- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن يزيد بن إسحاق ، عن هارون بن حمزة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري النخل ليقطعه للجنوع فيغيب الرجل و يدع النخل كهيشته لم يقطع فيقدم الرجل و قد حمل النخل ، فقال : له الحمل يصنع به ما شاء إلا أن يكون صاحب النخل كان يسقيه ويقوم عليه .

﴿باب نادر﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الرّيان بن الصلت - أو رجل عن ريان - عن يونس ، عن العبد الصالح عليه السلام قال : قال : إن الأرض لله جعلها وقفاً على عباده فمن عطل أرضاً ثلاث سنين متوالية لغير ما علّة أخرجت من يده ودفعت إلى غيره ومن ترك مطالبة حق له عشر سنين فلا حق له .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن رجل ، عن

الحديث الثالث : صحيح على المشهور .

قوله عليه السلام : « إلا أن يكون » عمل به الشيخ في النهاية ، و قال : فإن كان صاحب الأرض قام بسقيه و مراعاته كان له أجره المثل ، و تبعه ابن البراج و هو قول ابن الجنيد .

و قال ابن إدريس : لا يستحق شيئاً لأنه متبرع إلا أن يأمره صاحب النخل ، وعليه المتأخرون ، و لعل عدم ذكر الأجرة هنا لأنه كان للمالك أن يقطع النخل ، فلما لم يقطعه فكأنه رضي ببقائه مجاناً ، و المشهور بين الأصحاب استحقاق الأجرة .

باب نادر

الحديث الاول : ضعيف .

الحديث الثاني : مجهول .

ولم أر قائلًا بظاهر الخبرين إلا أن يحمل الأول على أنه إذا تركها وعطلها

أبي عبد الله عليه السلام قال : من أخذت منه أرض ثم مكث ثلاث سنين لا يطلبها لم يحلّ له بعد ثلاث سنين أن يطلبها .

﴿ باب ﴾

﴿ من أَدان ماله بغير بيّنة ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن عمر [ان] بن أبي عاصم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أربعة لا يستجاب لهم دعوة أحدهم رجلٌ كان له مال فأدّاه بغير بيّنة يقول الله عزّ وجلّ : ألم آمرك بالشهادة ؟

٢- أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن ابن بقّاح ، عن أبي عبد الله المؤمن ، عن عمار بن أبي عاصم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أربعة لا يستجاب لهم فذ كر الرابع رجلٌ كان له مال فأدّاه بغير بيّنة فيقول الله عزّ وجلّ : ألم آمرك بالشهادة ؟

٣- عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن علي ، عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من ذهب حقّه على غير بيّنة لم يؤجر .

محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن عبد الله بن القاسم ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

ثلاث سنين يجبره الإمام على الإحياء ، فإن لم يفعل يدفعها إلى من يعمرها ويؤدّي إليه طسقتها كما قيل ، وأمّا عدم طلب المال فلعلّه أريد به عسر إثباته أو يحتمل على ما إذا دلت القرائن على الإبراء والأرض على الصورة السابقة .

باب من أَدان ماله بغير بيّنة

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : ضعيف بسنده .

﴿باب نادر﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : ليس لك أن تتهم من ائتمنته ولا تأتمن الخائن وقد جرّبته .

٢- سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن محمد بن هارون الجلاب قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : إذا كان الجور أغلب من الحق لم يحل لأحد أن يظن بأحد خيراً حتى يعرف ذلك منه .

٣- علي بن محمد ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن خلف بن حماد ، عن زكريا بن إبراهيم رفعه ، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث له أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام : من ائتمن غير مؤتمن فلاحجة له على الله .

٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن معمر بن خلاد قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : كان أبو جعفر عليه السلام يقول : لا يخنك الأمين ولكن ائتمنت الخائن .

٥- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عبيس بن هشام ، عن أبي جميلة ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من عرف من عبد من عبد الله كذباً إذا حدث وخلفاً إذا وعد وخيانة إذا ائتمن ثم ائتمنه على أمانة كان حقاً على الله تعالى أن يبتليه فيها ثم لا يخلف عليه ولا يأجره .

باب نادر

الحديث الاول : ضعيف .

و قال الفيروز آبادي : الأمانة والأمانة : ضدّ الخيانة ، وقد أئمنه كسمعه وأئمنه تأمناً و ائتمنه و استأمنه ، وقد أئمن ككرم فهو أمين .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : مرفوع .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : ضعيف .

﴿ باب ﴾

﴿ آخر منه في حفظ المال وكرهه الاضاعة ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز قال : كانت لإسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام دنانير وأراد رجل من قریش أن يخرج إلى اليمن فقال إسماعيل : يا أبت إن فلاناً يريد الخروج إلى اليمن وعندي كذا وكذا ديناراً أقرى أن أدفعها إليه يتناع لي بها بضاعة من اليمن ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : يا بني أما بلغك أنه يشرب الخمر ؟ فقال إسماعيل : هكذا يقول الناس ، فقال : يا بني لا تفعل ، فعصى إسماعيل أباه ودفع إليه دنانيره فاستهلكها ولم يأت به شيء منها فخرج إسماعيل وقضى أن أباه عليه السلام حجّ وحجّ إسماعيل تلك السنة فجعل يطوف بالبيت ويقول : اللهم أجرني واخلف عليّ ، فلحقه أبو عبد الله عليه السلام فهمزه بيده من خلفه فقال له : مه يا بني فلا والله مالك على الله [هذا] حجة ولالك أن يأجرك ولا يخلف عليك وقد بلغك أنه يشرب الخمر فائتمنته فقال إسماعيل : يا أبت إنني لم أره يشرب الخمر إنما سمعت الناس يقولون ، فقال : يا بني إن الله عز وجل يقول في كتابه : « يؤمن بالله يؤمن للمؤمنين » ^(١) يقول : يصدق الله ويصدق للمؤمنين فإذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم ولا تأتمن شارب الخمر فإن الله عز وجل يقول في كتابه : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » ^(٢) فأی سفيه أسفه من شارب الخمر إن شارب الخمر لا يزوج إذا خطب ولا يشفع إذا شفع ولا يؤتمن على أمانة ، فمن أئتمنه على أمانة فاستهلكها لم يكن للذي أئتمنه على الله أن يأجره ولا يخلف عليه .

باب آخر منه في حفظ المال وكرهه الاضاعة

الحديث الاول : حسن .

و يدل على كراهة ائتمان شارب الخمر كما ذكر في الدروس .

قوله عليه السلام : « ويصدق للمؤمنين » ،

يدل على قبول قول المؤمن وجواز الاعتماد عليه في كل ما أخبر به إلا ما أخرجه الآية ^(٣) ولا يبعد فهم التعدد من الآية والخبر ، بل تحقق أقل الجمع لكن الظاهر تصديق كل مؤمن كما هو المشهور في الجمع المحلي باللام .

(٢) النساء - ٥ .

(١) سورة التوبة الآية ٦٢ .

(٣) سورة الحجرات الآية - ٥ .

٢- علي بن إبراهيم [عن أبيه] ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ؛ وعدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه جميعاً ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان ؛ وابن مسكان ، عن أبي الجارود قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إذا حدثتكم بشيء فاسألوني عن كتاب الله ثم قال في حديثه : إن الله نهى عن القيل والقال وفساد المال وكثرة السؤال . فقالوا : يا ابن رسول الله وأين هذا من كتاب الله ؟ قال : إن الله عز وجل يقول في كتابه : « لا خير في كثير من نجواهم - الآية - » ^(١) وقال : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » وقال : « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكن تسوكن » ^(٢)

٣- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : من ائتمن شارب الخمر على أمانة بعد علمه فيه فليس له على الله ضمان ولا أجر له ولا خلف .

الحديث الثاني : ضعيف .

وقال في النهاية : فيه « أنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن قيل وقال » أي نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا ، وقال كذا . وبناءهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير . والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلوين من الضمير ، وإدخال حرف التعريف عليهما في قولهم القيل والقال ، وقيل : قال لا ابتداء ، والقيل : الجواب . وهذا إنمّا يصح إذا كانت الرواية « قيل وقال » على أنهما فعلان ، فيكون النهي عن القول بما لا يصح ولا تعلم حقيقته ، وهو كحقيقته الآخر « بس مطية الرجل زعموا » فأما من حكى ما يصح ويعرف حقيقته وأسنده إلى صادق ثقة فلا وجه للنهي عنه ولا ذم . وقال أبو عبيد : فيه نحو وعريضة ، وذلك أنه جعل القال مصدرًا كأنه قال : نهى عن قيل وقول ، يقال : قلت قالاً وقولاً وقيلاً . وهذا التأويل على أنهما اسمان . وقيل : أراد النهي عن كثرة الكلام مبتدئاً ومجيباً ، وقيل : أراد به حكاية أقوال الناس والبحث عما لا يعني .

الحديث الثالث : مجهول .

- ٤ - عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن بعض أصحابنا ، عن عمرو بن أبي المقدام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال . ما أبالي ائتمنت خائناً أو مضيعاً .
- ٥ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : إن الله عز وجل يبغض القيل والقال وإضاعة المال وكثرة السؤال .

﴿ باب ﴾

﴿ ضمان ما يفسد البهائم من الحرث و الزرع ﴾

- ١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن يزيد بن إسحاق شعر ، عن هارون بن حمزة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البقر والغنم والإبل يكون في الرعي فتفسد شيئاً هل عليها ضمان ؟ فقال : إن أفسدت نهراً فليس عليها ضمان من أجل أن أصحابه يحفظونه وإن أفسدت ليلاً فإن عليها ضماناً .
- ٢ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن بعض أصحابنا

الحديث الرابع : ضعيف .

قوله عليه السلام : « ما أبالي » الغرض بيان أن تضييع مال الغير مثل الخيانة فيه ، والاعتماد على المضيع مرجوح كما أن ائتمان الخائن مرجوح .

الحديث الخامس : ضعيف .

باب ضمان ما تفسد البهائم من الحرث و الزرع

الحديث الاول : صحيح على المشهور .

وقال الفيروز آبادي : الرعي بالكسر: الكلاء، والجمع: أرعاء وبالفتح المصدر. وعمل بهذا الخبر أكثر القدماء وذهب ابن إدريس والمحقق وأكثر المتأخرين إلى اعتبار التفريط ليلاً كان أو نهاراً .

الحديث الثاني : مرسل .

وقال الفيروز آبادي : الرسل بالكسر: اللبن ، وقال الجزري : التلّة بالفتح:

عن المعلّى أبي عثمان ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : «وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم » فقال : لا يكون النفس إلا بالليل إن على صاحب الحرث أن يحفظ الحرث بالنهار وليس على صاحب الماشية حفظها بالنهار وإنما رعيها بالنهار وأزرقها فما أفسدت فليس عليها وعلى أصحاب الماشية حفظ الماشية بالليل عن حرث الناس فما أفسدت بالليل فقد ضمنوا وهو النفس وإن داود عليه السلام حكم للذي أصاب زرعه رقاب الغنم، وحكم سليمان عليه السلام الرّسل والثّلة وهو اللّبن والصّوف في ذلك العام.

٣- أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبد الله بن بحر ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : قول الله عزّ وجلّ : «وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث » ، قلت : حين حكما في الحرث كانت قضية واحدة؟ فقال : إنّه كان أوحى الله عزّ وجلّ إلى النبيّين قبل داود إلى أن بعث الله داود أيّ غنم نفشت في الحرث فلصاحب الحرث رقاب الغنم، ولا يكون النفس إلا بالليل فإن على صاحب الزرع أن يحفظه بالنهار وعلى صاحب الغنم حفظ الغنم بالليل فحكم داود عليه السلام بما حكمت به الأنبياء عليهم السلام من قبله وأوحى الله عزّ وجلّ إلى سليمان عليه السلام : أيّ غنم نفشت في زرع فليس

جماعة الغنم ، ومنه حديث الحسن «إذا كانت الميقيم ماشية فلو وصي أن يصيب من ثلثها و رسلها» أي من صوفها و لبنها فسمي الصوف بالثّلة مجازاً .

الحديث الثالث : ضعيف .

و يدلّ على أنّ نسخ بعض الشرائع يكون في زمان غير أولي العزم من الرسل ، فيكون نسخ جميع شرع من قبله أو أكثره مخصوصاً بأولي العزم منهم ، ويمكن أن يكون النسخ أيضاً ورد في شريعة موسى عليه السلام ، بأن بين أنّ هذا الحكم جار إلى زمن سليمان عليه السلام ، ولا يعلمه غير الأنبياء من علماء بني إسرائيل ، فأظهر داود عليه السلام خلافة سليمان على الناس ، بأن بين هو هذا الحكم . و يظهر من بعض الأخبار أنّ هذا الحكم إنّما كان بين فضاة بني إسرائيل ، فأظهر سليمان خطاءهم

لصاحب الزرع إلا ما خرج من بطونها وكذلك جرت السنة بعد سليمان عليه السلام وهو قول الله تعالى : « وكلاً آتيناً حكماً وعلماً » ، فحكم كل واحد منهما بحكم الله عز وجل .

﴿باب آخر﴾

- ١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن زارة ؛ و أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في رجل كان له غلام فاستأجره منه صائغ أو غيره قال : إن كان ضيغ شيئاً أو أبق منه فمواليه ضامنون .
- ٢- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن وهب ، عن أبي عبد الله

في ذلك ، ومن بعضها أن داود ناظر سليمان في ذلك ، فألهم الحكم ولم يحكم داود بخلاف حكمه ، فيمكن حمل هذا الخبر و أمثاله على التقيّة من المخالفين القائلين باجتهاد الأنبياء عليهم السلام .

باب آخر

الحديث الاول : حسن .

و قال في المسالك : لما كان الصائغ ضامناً لما يفسد في ماله ، و كان العبد لامل له تعلق الضمان بكسبه إن كان العقد صادراً عن إذن مولاه أو الاذن مطلقاً ، لأنّ ذلك من مقتضى الإجارة ، فيكون الإذن فيها التزاماً بلوازمها ، لكن لو زادت الجناية عن الكسب لم يلزم المولى ، هكذا اختاره جماعة ، و قل أبو الصلاح : إنّ ضمان ما يفسده العبد على المولى مطلقاً ، و تبعه الشيخ رحمه الله في النهاية ، لرواية زرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام ، و الأصحّ أنّ الإفساد إن كان في المال الذي يعمل فيه بغير تفريط تعلق بكسبه كما ذكره ، و إن كان بتفريط تعلق بذمته يتبع به إذا أعتق ، لأنّ الإذن في العمل لا يقتضي الإذن في الإفساد . نعم لو كان الجناية على نفس أو طرف تعلق برقبة العبد وللعمل فدائه بأقلّ الأمرين من القيمة و الأرض سواء كان بإذن المولى أم لا .

الحديث الثاني : ضعيف .

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : مَنْ اسْتَعَارَ عَبْدًا مَمْلُوكًا لِقَوْمٍ فَعَيِّبَ فَهُوَ ضَامِنٌ وَمَنْ اسْتَعَارَ حُرًّا صَغِيرًا فَعَيِّبَ فَهُوَ ضَامِنٌ .

﴿ باب ﴾

﴿ المملوك يتجر فيقع عليه الدين ﴾

١- بعض أصحابنا ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن ظريف الأصفهاني قال : كَانَ أذن لَغْلَامٍ لَهُ فِي الشَّرَاءِ وَالبَيْعِ فَأَفْلَسَ وَلَزِمَهُ دِينَ فَأُخِذَ بِذَلِكَ الدِّينَ الَّذِي عَلَيْهِ وَ لَيْسَ بِسَاوِي ثَمَنِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَسَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : إِنْ بَعْتَهُ لَزِمَكَ الدِّينَ

وَقَالَ ابْنُ الْجَنِيدِ (رَه) بَضْمَانُ عَارِيَةِ الْحَيَوَانِ مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَرَدَّهُ الْعَلَامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَخْتَلَفِ بِضَعْفِ السَّنَدِ ، وَبِالْحَمْلِ عَلَى التَّفْرِيطِ ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَغَيْرِ الْمَالِكِ ، وَكَذَا الشَّيْخُ فِي الْإِسْتَبْصَارِ حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا اسْتَعَارَ مِنْ غَيْرِ مَا لَكَهُ أَوْ فَرَطِي حِفْظُهُ أَوْ تَعَدَّى أَوْ اشْتَرَطَ الضَّمَانَ عَلَيْهِ ، وَرَبَّمَا يَحْمِلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَعِيرَ مَتَّهَمًا غَيْرَ مَأْمُونٍ ، كُلُّ هَذَا فِي الْعَبْدِ فَأَمَّا فِي الْحُرِّ الصَّغِيرِ فَيَحْكُنُ حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا اسْتَعَارَهُ مِنْ غَيْرِ الْوَلِيِّ ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْغَضَبِ ، فَيُضْمَنُ لَوْتَلَفَ بِسَبَبِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ وَبَعْضِ الْأَصْحَابِ .

وَقَالَ فِي الدَّرُوسِ : لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْحُرِّ الْغَضَبِيَّةُ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا فَيَتَلَفَ بِسَبَبِ كَلْدِ الْحَيَّةِ أَوْ وَقُوعِ الْحَاطِطِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ فِي أَحَدِ قَوْلِ الشَّيْخِ وَهُوَ قَوِيٌّ .

باب المملوك يتجر فيقع عليه الدين

الحديث الاول : مرسل .

وَقَالَ فِي الدَّرُوسِ : إِنْ اسْتَدَانَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ الْمَوْلَى أَوْ إِجَازَتِهِ لَزِمَ الْمَوْلَى مُطْلَقًا .

وَفِي النِّهَايَةِ إِنْ أَعْتَقَهُ تَبَعَ بِهِ إِذَا تَحَرَّرَ وَإِلَّا كَانَ عَلَى الْمَوْلَى وَبِهِ قَالَ الْحَلَبِيُّ

وإن أعتقته لم يلزمك الدين فأعتقه فلم يلزمه شيء .

٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك عليه ديناً وترك عبداً له مال في التجارة ولدناً وفي يد العبد مال ومتاع وعليه دين استدانته العبد في حياة سيده في تجارته وإن الورثة وغرماء الميت اختصموا فيما في يد العبد من المال والمتاع وفي رقة العبد ، فقال : أرى أن ليس للورثة سبيل على رقة العبد ولا على ما في يده من المتاع والمال إلا أن يضمنوا دين الغرماء جميعاً فيكون العبد وما في يده من المال للورثة فإن أبوا كان العبد وما في يده للغرماء يقوم العبد وما في يده من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص فإن عجز قيمة العبد وما في يده عن أموال الغرماء رجعوا على الورثة فيما بقي لهم إن كان الميت ترك شيئاً ، قال : وإن فضل من قيمة العبد وما كان في يده عن دين الغرماء رد على الورثة .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل يأذن لمملوكه في التجارة فيصير عليه دين قال : إن كان أذن له أن يستدين فالدين على مولاه وإن لم يكن أذن له

إن استدان لنفسه ، وإن كان للسيد فعليه .

الحديث الثاني : موثق .

و يدل على أن غرماء العبد يقتسمون غرماء المولى كما ذكره الأصحاب .

الحديث الثالث : صحيح .

وقال في المسالك : إذا استدان العبد المأذون له في التجارة فإن كان لضرورتها كنقل المتاع وحفظه ونحوهما مع الاحتياج إلى ذلك يلزم المولى ، وغير الضروري لها وما خرج عنها لا يلزم المولى ، فإن كانت عينية باقية رجع إلى مالكة ، وإلا فالأقوى أنه يلزم ذمة العبد ، فإن أعقق أتبع به بعده وإلا ضاع ، وقيل : يستسعى العبد فيه معجلاً ، استناداً إلى إطلاق رواية أبي بصير ، وحملت على الاستدانة للتجارة ، وبشكل بأن ذلك يلزم المولى من سعي العبد وغيره ، والأقوى أن استدانته

أن يستدين فلاشيء على المولى ويستسعى العبد في الدين .

﴿ باب النوادر ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : اختصم إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجلان اشترى أحدهما من الآخر بعيراً واستثنى البائع الرأس والجلد ثم بدال للمشتري أن يبيعه ، فقال للمشتري : هو شريكك في البعير على قدر الرأس والجلد .

٢- علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن أحمد بن حماد قال : أخبرني محمد بن مرامز ، عن أبيه أو عمه قال : شهدت أبا عبد الله عليه السلام وهو يحاسب وكيلاً له والوكيل يكتر أن يقول : والله ما خنت والله ما خنت ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : يا هذا خيانتك وتضييعك على مالي سواء لأن الخيانة شرها عليك ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : لو أن أحدكم هرب من رزقه لتبعه حتى يدركه كما أنه إن هرب من أجله تبعه حتى يدركه ، من خان خيانة حسبت عليه من رزقه وكتب عليه وزرها .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن أبي عمارة الطيאר قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنه قد ذهب مالي وتفرق ما في يدي وعيالي كثير ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : إذا قدمت الكوفة فافتح باب حانوتك وابسط بساطك وضع ميزانك وتعرض لرزق

لضرورة التجارة إنما يلزم ممّا في يده ، فإن قصر استسعى في الباقي ، ولا يلزم المولى غير ما في يده ، وعليه تحمل الرواية .

باب النوادر

الحديث الاول : ضعيف على المشهور . وقد مرّ الكلام فيه في باب الضرار .

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : مجهول .

وقال في الدروس : يستحبّ التعرّض للرزق وإن لم يكن له بضاعة كثيرة

يفتح بابّه ويبسط بساطه .

ربك . قال : فلما أن قدم فتح باب حانوته وبسط بساطه ووضع ميزانه قال : فتعجب من حوله بأن ليس في بيته قليل ولا كثير من المتاع ولا عنده شيء . فقال : فجاءه رجل فقال : اشتر لي ثوباً قال : فاشترى له وأخذ ثمنه وصار الثمن إليه ثم جاءه آخر فقال له : اشتر لي ثوباً قال : فطلب له في السوق ثم اشترى له ثوباً فأخذ ثمنه فصار في يده وكذلك يصنع التجار يأخذ بعضهم من بعض ثم جاءه رجل آخر فقال له : يا أبا عمارة إنَّ عندي عدلاً من كتان فهل تشتريه وأؤخر لك ثمنه سنة ؟ فقال : نعم احملة وجئني به ، قال : فحملة فاشتراه منه بتأخير سنة قال : فقام الرجل فذهب ثم أتاه آت من أهل السوق فقال له : يا أبا عمارة ما هذا العدل ؟ قال : هذا عدل اشتريته قال : فبعتني نصفه وأعجل لك ثمنه قال : نعم فاشتراه منه وأعطاه نصف المتاع وأخذ نصف الثمن ، قال : فصار في يده الباقي إلى سنة ، قال : فجعل يشتري بثمره الثوب والثوبين ويعرض ويشترى ويبيع حتى أثرى وعرض وجهه وأصاب معروفاً .

٤- علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن محمد بن سنان ، عن أبي جعفر الأحمول قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : أي شيء معاشك ؟ قال : قلت : غلامان لي وجملان ، قال : فقال : استتر بذلك من إخوانك . فإنهم إن لم يضرؤك لم ينفعوك .

قوله « في يده الباقي » أي نصف المتاع ، وقال الفيروز آبادي : ثري كرضي : كثر ماله كأثرى . انتهى ، ونسبة العرض إلى الوجه والجاه شائعة ، يقال : له جاء عريض ، وقد ورد في الأدعية أيضاً .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « استتر بذلك » لعل المراد به لا تخبر إخوانك بضيق معاشك فإنهم لا ينفعونك ، ويمكن أن يضرؤك بإهانتهم واستخفافهم بك ، أولاً تخبر بحسن حالك وإخوانك ، فإنهم يحسدونك ، وعليه حمل الشهيد (ره) في الدروس حيث قال في الدروس : يستحب كتمان المال ولو من الإخوان ، وعلى الأول يمكن أن يقرأ بذلك بتشديد اللام من المذلة ، وقرأ بعض الأفاضل بذلك بفتح الباء واللام وقرء : استر . بالتاء الواحدة أي استر عطاءك من الناس ، ولا يخفى ما فيه من التصحيف

٥ - أبو علي الأشعري ، عن بعض أصحابنا ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن الوليد بن صبيح قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من الناس من رزقه في التجارة ومنهم من رزقه في السيف ومنهم من رزقه في لسانه .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن المثنى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من ضاق عليه المعاش - أوقال : الرزق - فليشتر صغيراً وليبع كباراً . وروي عنه أنه قال عليه السلام : من أعيته الحيلة فليعالج الكرسف .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن سعد بن سعد ، عن محمد ابن فضيل ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : كل ما افتتح به الرجل رزقه فهو تجارة .

٨ - محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن منصور بن العباس ، عن الحسن بن علي

و عدم المناسبة .

الحديث الخامس : مرسل .

قوله عليه السلام : « في لسانه » كالشعراء والمعلمين .

الحديث السادس : حسن على الظاهر .

قوله عليه السلام : « فليشتر » أي يشتر الحيوانات الصغار ويربها و يبيعها كباراً أو الأعم منها ، ومن الأشجار و غرسها و تنميتها و بيعها ، و قيل : أي يبيع البيت الكبير مثلاً و يشتري مكانه البيت الصغير ، وكذا ما يكون كبيراً بحسب حاله ولا يخفى بعده ، وسيأتي ما يؤيد الأول ، وأما معالجة الكرسف ، فهي إما بيع مانسج منه فإنه أقل قيمة وأكثر نفعاً أو الأعم منه و من نسجه و غزله و بيعه .

الحديث السابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « كل ما افتتح » أي ليست التجارة التي حث عليها الشارع منحصرأ في البيع و الشراء ، بل يشمل كل أمر مشروع يصير سبباً لحصول الرزق وفتح أبوابه ، كالصناعة والكتابة والإجارة والدلالة والزراعة والغرس وغيرها .

الحديث الثامن : ضعيف .

و ظاهره حرمة الزيادة وقت النداء .

ابن يقطين ، عن الحسين بن ميساح ، عن أمية بن عمرو ، عن الشعبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : إذا نادى المنادي فليس لك أن تزيد وإنما يحرم الزيادة النداء و يحلها السكوت .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد أو غيره ، عن ابن محبوب ، عن عبد العزيز العبدى ، عن عبد الله بن أبي يعفور قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من زرع حنطة في أرض فلم يزره زرعه أو خرج زرعه كثير الشعير فبظلم عمله في ملك رقبة الأرض أو بظلم لزارعيه وأكرته لأن الله عز وجل يقول : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » ، يعني

وقال في الدروس : يكره الزيادة وقت النداء بل حال السكوت .
وقال ابن إدريس : لا يكره ، وقال الفاضل : المراد السكوت مع عدم رضا البائع بالثمن .

الحديث التاسع : ضعيف .

قوله عليه السلام : « إن إسرائيل » لعل المعنى أن التحريم الذي ذكره الله تعالى في الآية ^(١) ليس بمعنى الحكم بالحرمة ، بل المراد جعلهم محرومين منها ، بسبب قلة الأمطار و جدوث الوباء والأمراض فيها ، فيكون تعليلاً لاستشهاد عليه السلام بالآية أو المعنى أنه تعالى بظلمهم وكلهم إلى أنفسهم حتى ابتدعوا تحريمها ، فتصح الاستشهاد بالآية أيضاً لكنّه يصير أبعد ، ويؤيد الوجهين قوله تعالى « كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » ^(٢) ثم أعلم أن علي بن إبراهيم (ره) روى هذه الرواية في تفسيره ^(٣) عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن أبي يعفور هكذا إلى قوله « يعني لحوم الإبل و شحوم البقر و الغنم » هكذا أنزلها الله فاقراوها هكذا

(١) سورة النساء الآية - ٥٨ .

(٢) سورة آل عمران الآية - ٩٣ .

(٣) تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ١٥٨ .

لحوم الإبل والبقر والغنم وقال : إن إسرائيل كان إذا أكل من لحم الإبل هتج عليه وجع الخاصرة فحرّم على نفسه لحم الإبل و ذلك قبل أن تنزل التوراة فلما نزلت التوراة لم يحرمه ولم يأكله .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن جعفر بن محمد بن أبي الصباح عن أبيه ، عن جدّه قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : فتى صادقة جارية فدفعت إليه أربعة آلاف درهم ، ثم قالت له : إذا فسد بيني وبينك ردّ عليّ هذه الأربعة آلاف فعمل بها الفتى و ربح ثم إن الفتى تزوّج و أراد أن يتوب كيف يصنع ؟ قال : يردها عليها الأربعة آلاف درهم والربح له .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله ﷺ أن يؤكل ما تحمل النملة فيها وقوائمها .
١٢ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبي الحسن عليه السلام قال :

وما كان الله ليحلّ شيئاً في كتابه ثم يحرمه بعدما أحلّه ولا يحرم شيئاً ثم يحلّه بعدما حرّمه . قلت : وكذلك أيضاً قوله « ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شحومهما » ؟^(١) قال : نعم لحلت : فقوله « إلّا ما حرّم إسرائيل على نفسه » قال : إن إسرائيل كان إذا أكل - إلى آخر الخبر ، فلملّه عليه السلام قرأ حرّمنا بالتخفيف أي جعلناهم محرومين بتضمين معنى السخط ونحوه ، واستدلّ على ذلك بأن ظلم اليهود كان بعد موسى عليه السلام ولم ينسخ شرعه إلّا بشريعة عيسى عليه السلام ، واليهود لم يؤمنوا به ، فلا معنى للتحريم الشرعيّ ، فلا بدّ من الحمل على أحد الوجهين اللذين ذكرنا أولاً ، وأمّا قوله عليه السلام « لم يحرمه ولم يأكله » أي موسى عليه السلام ، أو يقرأ يؤكله على بناء التفعيل بأن يكون الضميران راجعين إلى الله تعالى أو بالتاء بإرجاعهما إلى التوراة أو بالتخفيف بإرجاعهما إلى بني إسرائيل .

الحديث العاشر : مجهول . وسأتي مثله .

الحديث الحادي عشر : حسن . ولعلّ ذكر القوائم لما يطير منها .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

سمعتَه يقول : حيلة الرَّجل في باب مكسبه .

١٣ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن الرُّباطي ، عن أبي الصباح مولى آل سام ، عن جابر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صادفته امرأة فأعطته مالا فمكث في يده ما شاء الله . ثم إنّه بعد خرج منه قال : يردُّ إليها ما أخذ منها وإن كان فضل فهو له .

١٤ - محمد بن يحيى قال : كتب محمد إلى أبي محمد عليه السلام : رجلٌ يكون له على رجل مائة درهم فيلزمه فيقول له : أنصرف إليك إلى عشرة أيام و أقضي حاجتك فإن لم أنصرف فلك علي ألف درهم حالة من غير شرط و أشهد بذلك عليه ثم دعاهم إلى الشهادة ، فوقع عليه السلام : لا ينبغي لهم أن يشهدوا إلا بالحق ولا ينبغي لصاحب الدين أن يأخذ إلا الحق إن شاء الله .

قوله عليه السلام : « حيلة الرجل » أي عمدة حيل الناس و تدابيرهم في أبواب مكاسبهم ، مع أنّه ينبغي أن يكون في إصلاح آخرتهم ، أو المعنى أنّه ينبغي أن تكون حيلته في باب مكسبه و كونه من حلال ، و يكون بحيث يفي بمعيشته ، ولا يبالغ فيه ليضرّ بآخرته ، و يحتمل أن يقرأ مكسبة بالتاء من فوعة ، لتكون مخبر الحيلة ، أي الحيلة و السعي و التدبير في كلّ باب نافع ، لكنّه بعيد .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

قوله : « خرج منه » أي من ذلك المال ، و كره أن يأكل ربح هذا المال الذي وصل إليه بسبب فعل محرّم أو من ذلك الفعل ، و حاصل هذا الخبر والخبر السابق جواز أكل ربح مال أقرضه إنسان لغرض محرّم ، و أنّه لا يصير ذلك سببا لحرمة الربح .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : « إلا بالحق » أي بأصل المال أو بما هو حق ، و هنا ليس بحق أو يشهدوا بأنّه لا يستحق سوى أصل الدين أو بما هو الواقع من قدر القرض والشرط ، و على التقادير يدلّ على أن مثل هذه الشروط داخل في الربا و فاسد

١٥ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن يحيى الحلبي ، عن الثمالي قال : مررت مع أبي عبد الله عليه السلام في سوق النحاس فقلت : جعلت فداك هذا النحاس أي شيء أصله ؟ فقال : فضة إلا أن الأرض أفسدتها فمن قدر على أن يخرج الفساد منها انتفع بها .

١٦ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن عبد الملك بن عتبة قال : قلت : لا أزال أعطي الرجل المال فيقول : قد هلك أو ذهب فما

كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب .

الحديث الخامس عشر : ضعيف ..

و يدلّ على أن للكيميا أصلاً ولا يدلّ على أنه يمكن أن يعلمه الناس بسعيهم و تدبيرهم ، بل يدلّ على خلافه ، فإنّ المعروف بين المدّعين لعلمه أن الذهب يحصل من النحاس .

الحديث السادس عشر : موثق .

و ظاهر الخبر هنا أن السائل ثعلبة والمسؤول عبد الملك ، ويظهر من التهذيب ^(١) أن السائل عبد الملك والمسؤول غير مذکور لأنّه روي عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن الجهم ، عن ثعلبة ، عن عبد الملك بن عتبة « قال : سألت بعض هؤلاء يعني أبا يوسف و أبا حنيفة فقلت : إني لا أزال أدفع المال مضاربة إلى الرجل ، فيقول : قد ضاع أو قد ذهب قال : فادفع إليه أكثره قرصاً ، و الباقي مضاربة ، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : يجوز . ولا يخفى مخالفة المتن أيضاً فعلى ما في هذا الكتاب الظاهر أنّه شركة ، بناءً على عدم لزوم كون الربح فيها بنسبة المالكين ، كما هو مذهب جماعة من الأصحاب ، فيكون مؤيداً لهذا المذهب ، وعلى ما في التهذيب يدلّ على جواز المضاربة مع الشركة ، و تفاوت الربح و فيه إشكال ، و يمكن حمله على أنّه يجعل المضاربة في بعض المال لكن يشترط أكثر الربح في

عندك حيلة تحتالها لي؟ فقال: أعط الرجل ألف درهم وأقرضها إِيَّاه وأعطه عشرين درهماً يعمل بالمال كله و تقول: هذا رأس مالي وهذا رأس مالك فما أصبت منهما جميعاً فهو بيني وبينك فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: لا بأس به.

١٧ - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله بن الفضل، عن بعض أصحابنا قال: شكونا إلى أبي عبد الله عليه السلام ذهب ثيابنا عند القصارين فقال: اكتبوا عليها بركة لنا، ففعلنا ذلك فما ذهب لنا بعد ذلك ثوب.

١٨ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الخيري، عن الحسين بن ثوير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصابتكم مجاعة فاعثوا بالزبيب.

المضاربة لنفسه، ويشترط للعامل شيئاً قليلاً.

قال العلامة في المختلف: قال الشيخ في المبسوط: إذا دفع إليه ألفاً قراضاً وقال له: أضف إليه من عندك ألفاً أخرى واتيحجر بهما على أن الربح بيننا لك منه الثلثان ولي الثلث، أو بالعكس فسد، سواء كان الفضل لرب المال، أو للعامل، أمّا لرب المال فظاهر، لأنّ له نصف المال من غير عمل، وللعامل عمل و نصف المال، و أمّا للعامل فلأنّ المال شركة بينهما، والربح في الشركة على قدر المالين، فإذا شرط الفضل لأحدهما بطلت، وتبعه ابن البرّاج وليس بجيّد، و الحقّ جوازه لما بيّنا في باب الشركة من جواز تفاوتهما في الربح مع تساوي المالين، و العكس، سلّمنا لكن لم لايجوز أن تكون الزيادة للعامل، ويكون النصف الزايد في مقابلة عمله، فلا وجه لفساد المضاربة على هذا التقدير. انتهى.

الحديث السابع عشر: مرسل.

و يحتمل أن يكون المراد به الكتابة بالأصبع بلا لون.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: «فاعثوا» العبث كناية عن الاكل قليلاً قليلاً فإنّه يسدّ شدّة الجوع

بقليل منه، وفي بعض النسخ «فاعتنوا» من الاعتناء بمعنى الاهتمام، ومنهم من

١٩- وعنه ، عن محمد بن أحمد ، عن السندي بن محمد ، عن أبي البخري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يحل منع الملح والنار .

٢٠ - عنه ، عن موسى بن جعفر البغدادي ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن واصل بن سليمان ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان للنبي صلى الله عليه وآله خلیط في الجاهلیة فلما بعث صلى الله عليه وآله لقيه خلیطه فقال للنبي صلى الله عليه وآله : جزاك الله من خلیط خیر أقصد كنت تواتي ولا تماري فقال له النبي صلى الله عليه وآله : و أنت جزاك الله من خلیط خیراً فإنتك لم تكن ترد ربها ولا تمسك خرساً .

٢١ - علي بن إبراهيم [عن أبيه] عن علي بن محمد القاساني ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أومتاعاً واللص مسلم هل يرد عليه ؟ قال : لا يرد عليه فإن أمكنه أن يرد على صاحبه فعل وإلا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعرفها حولاً فإن أصاب قرأ : فاعتبوا بالباء و الهمة بعدها بمعناه .

الحديث التاسع عشر : ضعيف .

و حمل على الكراهة وهو من الماعون ، ولا يبعد القول بظاهره لطابقته للآية و إن كان ضعيفاً .

الحديث العشرون : ضعيف .

و قال الجوهری : أثبتته على ذلك الأمر موثقة : إذا وافقته و طاعته .
قوله صلى الله عليه وآله : « لم تكن ترد » أي لم تكن ترد ربها لقلته ، ولا تمسك خرساً على مال شريكك أو على مالك بل كنت باذلاً .

الحديث الحادي والعشرون : ضعيف .

وقال في المسالك : المشهور العمل بهذا الخبر وضعفه منجبر بالشهرة ، وأوجب ابن إدريس ردّها إلى إمام المسلمين فإن تعذر أبقاها ، أمانة ثم يوصي بها إلى حين التمكن من المستحق ، وقوّاه في المختلف وهو حسن ، و ذهب المفيد (ره) إلى أنّه

صاحبها ردّها عليه وإلا تصدّق بها فإن جاء صاحبها بعد ذلك خيره بين الأجر والغرم فإذا اختار الأجر فله الأجر وإن اختار الغرم غرم له وكان الأجر له .

٢٢- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن قال : سألت عبداً صالحاً فقلت : جعلت فداك كنتَ مرافقاً لقوم بمكة فارتحلنا عنهم وحملنا بعض متاعهم بغير علم وقد ذهب القوم ولا نعرفهم ولا نعرف أوطانهم فقد بقي المتاع عندنا فما نضنع به ؟ قال : فقال : تحملونه حتّى تلحقوهم بالكوفة ، فقال يونس : قلت له : لست أعرفهم ولا ندري كيف نسأل عنهم ، قال : فقال : بعه وأعط ثمنه أصحابك ، قال : فقلت : جعلت فداك أهل الولاية ؟ قال : فقال : نعم .

٢٣- الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أحمد بن عائذ ، عن أبي خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله ذريح المحاربي عن المملوك يأخذ اللقطة قال : وما للمملوك واللقطة لا يملك من نفسه شيئاً فلا يعرض لها المملوك فإنّه ينبغي له أن

يخرج خمسها لاستحققه ، والباقي يتصدّق به ، ولم يذكر التعريف ، وتبعه سائر ، والأجود التخيير بين الصدقة بها وإبقائها أمانة ، وليس له التملّك بعد التعريف هنا وإن جاز في اللقطة ، وربما احتمل جوازه للرواية وفيه شيء .

الحديث الثاني والعشرون : صحيح .

الحديث الثالث والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : « فإنّه ينبغي له » في الفقيه^(١) « فإنّه ينبغي للحر » وهو أظهر وقال الوالد العلامة (ره) : الظاهر أن اللقطة لوازم وخواص لا يتمشّي شيء منها إلّا من الحر ، فلا يجوز لقطة العبد ، إذا التعريف غالباً ينافي حق المولى ، ومن لوازمه التملّك بعد التعريف ، ولا يتصور منه ، وكذا الميراث .

وقال في المسالك : للعبد أخذ كل من اللقطتين ، وفي رواية أبي خديجة لا يعرض لها المملوك ، واختار الشيخ (ره) : الجواز وهو أشبه ، لأنّه له أهلية

يعرفها سنة فإن جاء طالبها دفعها إليه وإلا كانت في ماله فإن مات كان ميراثاً لولد مولد ورثه فإن لم يجيء لها طالب كانت في أموالهم هي لهم وإن جاء طالبها دفعوها إليه .
 ٢٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله ﷺ عن الكشوف وهو أن تضرب الناقة ولدها طفل إلا أن يتصدق بولدها أو يذبح ، ونهى أن ينزى حمار على عتيقة .

٢٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : كان رجل من أصحابنا بالمدينة فضاقت ضيقاً شديداً واشتدت حاله فقال له أبو عبد الله عليه السلام : اذهب فخذ حانوتاً في السوق وابسط بساطاً ولكن عندك جرّة من ماء وألزم باب حانوتك قال : ففعل الرجل فمكث ماشاء الله قال : ثم قمعت رفقة من مصرفاً لقوا متاعهم كل رجل منهم عند معرفته وعند صديقه حتى ملأوا الحوانيت وبقي رجل منهم لم يصب حانوتاً يلقي فيه متاعه فقال له أهل السوق : ههنا رجل ليس به بأس وليس في حانوته متاع فلو ألقى متاعك في حانوته ، فذهب إليه فقال له : ألقى متاعي في حانوتك ؟ فقال له : نعم فألقى متاعه في حانوته وجعل يبيع متاعه الأول فلا أول حتى إذا حضر خروج الرفقة بقي عند الرجل شيء يسير من متاعه فكره المقام عليه فقال لصاحبنا : أخلف هذا المتاع عندك تبعه وتبعته إلى بئسمة ؟ قال : فقال : نعم فخرجت الرفقة وخرج الرجل

الاستيمان والاكتساب ، والرواية ليست صريحة في المنع ، ويمكن حملها على الكراهة مع أن أبا خديجة مشترك بين الثقة والضعيف ، وموضع الخلاف ما إذا وقع بغير إذن المولى ، أمّا مع إذنه فلا إشكال في الجواز .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف على المشهور .

وقال الفيروز آبادي : الكشوف كصبور : الناقة يضربها الفحل وهي حامل

وربما ضربها وقد عظم بطنها .

الحديث الخامس والعشرون : حسن على الظاهر .

قوله : « عند معرفته » أي ذوي معرفته .

معه وخلف المتاع عنده فباعه صاحبنا وبعث بثمنه إليه قال : فلمّا أن تهيّأ خروج رفقته مصر من مصر بعث إليه ببضاعة فباعها وردّ إليه ثمنها فلمّا رأى ذلك الرّجل أقام بمصر وجعل يبعث إليه بالمتاع ويجهّز عليه ، قال : فأصاب وكثر ماله وأثرى .

٢٦ - عدّة أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة ، عن عبد الحميد بن عوّاض الطائي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّي اتخذت رحا فيها مجلسي ويجلس إليّ فيها أصحابي ، فقال : ذاك رفق الله عزّ وجلّ .

٢٧ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن حماد بن عثمان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لجلوس الرّجل في دبر صلاة الفجر إلى طلوع الشمس أنفذ في طلب الرّزق من ركوب البحر ، فقلت : يكون للرّجل الحاجة يخاف فوتها فقال : يدلج فيها وليذكر الله عزّ وجلّ فإنّه في تعقيب مادام على وضوء .

٢٨ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن

قوله : « ويجهّز » أي صاحب الدّكان بتضمين معنى الردّ .

الحديث السادس والعشرون : موثق .

قوله عليه السلام : « رفق الله » أي لطف الله بك حيث يسّر لك تحصيل الدنيا والآخرة معاً .

الحديث السابع والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : « يدلج » الإدلاج : السير بالليل ، والمراد هنا السير بعد الصلاة قبل الإسفار ميجازاً .

قوله عليه السلام : « على وضوء » أي إذ ذكر الله وهو على وضوء فهو معقّب وإن لم يكن جالساً ، أو محض الكون على وضوء يكفي لكونه معقّباً فكيف إذا ذكر الله تعالى ، والأوّل أظهر .

الحديث الثامن والعشرون : موثق كالصحيح .

معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يأتي على الناس زمان عضوض بعض كل امرء على مافي يديه وينسي الفضل وقد قال الله عز وجل : « ولا تنسوا الفضل بينكم » .
ينبري في ذلك الزمان قوم يعاملون المضطرين هم شرار الخلق .
٢٩ - سهل بن زياد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن مرازم ، عن رجل ، عن إسحاق ابن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من طلب قليل الرزق كان ذلك داعيه إلى اجتلاب كثير من الرزق [ومن ترك قليلاً من الرزق كان ذلك داعيه إلى ذهاب كثير من الرزق] .

٣٠ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن رجل سمّاه ، عن الحسين الجمال قال : شهدت إسحاق بن عمار يوماً وقد شدّ كيسه وهو يريد أن يقوم فجاءه إنسان يطلب دراهم دينار فحلّ الكيس فأعطاه دراهم دينار قال : فقلت له : سبحان الله ما كان فضل هذا الدينار ؟ فقال إسحاق : ما فعلت هذا رغبة في فضل الدينار ولكن سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من استقلّ قليل الرزق حرم الكثير .
٣١ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي محمد الغفاري ، عن عبد الله بن إبراهيم ،

وقال في النهاية : وفيه : « ثم يكون ملك عضوض » أي يصيب الرعية فيه عسف وظلم ، كأنهم يعضّون فيها عضاً ، والعضوض من أبنية المبالغة .
وقال الفيروز آبادي : انبرى له : اعترض ، وتبرّيت طعروفه : تعرّضت .

الحديث التاسع والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : « كان ذلك » لعلّ المعنى عدم تحقيق قليل الربح وتركه ؛ فإنّ القليل يجتمع و يصير كثيراً ، أو يصير ذلك سبباً لأن يقيض الله له الأرباح الجليلة ، وهو أظهر كما يدلّ عليه الخبر الآتي .

الحديث الثلاثون : مرسل .

الحديث الحادي والثلاثون : مجهول .

عَمَّنْ حَدَّثَهُ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مِنْ أَعْيَتْهُ الْقُدْرَةُ فَلْيَرْبْ صَغِيرًا ، زَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى أَنَّ الْغَفَارِيَّ مِنْ وَلَدِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٣٢ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ أَبِي زُهْرَةَ ، عَنْ أُمِّ الْحَسَنِ قَالَ : مَرَّ بِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : أَيُّ شَيْءٍ تَصْنَعِينَ يَا أُمُّ الْحَسَنِ ؟ قُلْتُ : أَنْزِلُ ، فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُ أَحْلُ الْكَسْبِ - أَوْ مِنْ أَحْلِ الْكَسْبِ - .

٣٣ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ ، عَنْ جَهْمِ بْنِ حَمِيدٍ الرَّوَاسِيِّ قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ هَرَجًا وَجَلًّا فَاعْلَمْ أَنَّهُ أَصَابَهُ مِنْ حَلَالٍ وَإِذَا أَخْرَجَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ هَرَجًا وَجَلًّا فَاعْلَمْ أَنَّهُ أَصَابَهُ مِنْ حَرَامٍ .

٣٤ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى ، عَنْ عَمَّنْ حَدَّثَهُ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قُلْتُ : الرَّجُلُ يَخْرُجُ ثُمَّ يَدْفَعُ عَلَيْنَا وَقَدْ أَفَادَ الْمَالَ الْكَثِيرَ فَلَا نَدْرِي أَكْتَسَبَهُ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ فَقَالَ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَانْظُرْ فِي أَيِّ وَجْهِ يَخْرُجُ نَفَقَاتُهُ فَإِنْ كَانَ يَنْفَقُ فِيمَا لَا يَنْبَغِي مِمَّا يَأْتُمُّ عَلَيْهِ فَهُوَ حَرَامٌ .

٣٥ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النُّوفَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ وَمَعَهُ ثَوْبٌ يَبِيعُهُ وَكَانَ الرَّجُلُ جَلَّ طَوِيلًا وَالثَّوْبُ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فَلْيَرْبْ صَغِيرًا » أَيُّ يَشْتَرِي الْحَيَوَانَاتِ الصَّغِيرَاتِ أَوْ الْأَعْمَ مِنْهَا ، وَمِنْ الْأَشْجَارِ الصَّغِيرَةِ وَيَبِيعُهَا كِبَارًا كَمَا مَرَّ ، وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْأَرْبَاحِ الْقَلِيلَةِ ، وَالسَّعْيِ فِي تَمْنِيَةِ الْمَالِ فَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : « زَعَمَ » هُوَ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ .

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ : مَجْهُولٌ .

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ : ضَعِيفٌ .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ : مَرْسَلٌ .

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ : ضَعِيفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ .

قصيراً ، فقال له : اجلس فإنه أنفق لسلمتك .

٣٦ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن جعفر بن محمد الأشعري عن ابن القداح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جئت بكتاب إلى أبي أعطانيه إنسان فأخرجته من كمي ، فقال لي : يا بني لا تحمل في كمك شيئاً فإن الكم مضاع .

٣٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يأتي على الناس زمان يشكون فيه ربهم ، قلت : وكيف يشكون فيه ربهم ؟ قال : يقول الرجل : والله ما ربح شيئاً منذ كذا وكذا ولا آكل ولا أشرب إلا من رأس مالي ، ويحك وهل أصل مالك وزدوته إلا من ربك ؟ ! .

٣٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله من فقير شديد الحاجة من أهل الصفة وكان ملازماً لرسول الله صلى الله عليه وآله عند مواقيت الصلاة كلها لا يفقه في شيء منها وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يرق له وينظر إلى حاجته وغرته فيقول : يا سعد لو قد جئني شيء لأغنيتك قال : فأبطأ ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله فاشتد غم رسول الله صلى الله عليه وآله لسعد فعلم الله سبحانه ما دخل على رسول الله من غمه لسعد فأهبط عليه جبرئيل عليه السلام ومعه درهمان فقال له : يا محمد إن الله قد علم ما قد دخلك من الغم لسعد أفتحب أن تمغنيه ؟

قوله عليه السلام : « فإنه أنفق » فإنه لطول البايع يظن المشتري أن الثوب قصير ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله قال ذلك على وجه المطاوعة .

الحديث السادس و الثلاثون : مجهول .

و يدل على كراهة أخذ المال في الكم كما ذكر في الدروس ، و قال الفيروز آبادي : رجل مضاع للمال : مضاع .

الحديث السابع و الثلاثون : ضعيف .

و يدل على كراهة الشكاية من قلة الربح كما ذكر في الدروس .

الحديث الثامن و الثلاثون : صحيح .

فقال : نعم ، فقال له : فهالك هذين الدرهمين فأعطهما إيتاه و مره أن يتجر بهما ، قال : فأخذ رسول الله ﷺ ثم خرج إلى صلاة الظهر وسعد قائم على باب حجرات رسول الله ﷺ ينتظره فلما رآه رسول الله ﷺ قال : ياسعد أتحسن التجارة ؟ فقال له سعد : والله ما أصبحت أملك مالا أتجر به ، فأعطاه النبي ﷺ الدرهمين وقال له : اتجر بهما و تصرف لرزق الله فأخذهما سعد ومضى مع النبي ﷺ حتى صلى معه للظهر والعصر فقال له النبي ﷺ : قم فاطلب الرزق فقد كنت بحالك مفتما ياسعد قال : فأقبل سعد لا يشتري بدرهم شيئا إلا باعه بدرهمين ولا يشتري شيئا بدرهمين إلا باعه بأربعة دراهم فأقبلت الدنيا على سعد فكثر متاعه وماله وعظمت تجارته فاتخذ على باب المسجد موصعا وجلس فيه فجمع تجارته إليه وكان رسول الله ﷺ إذا أقام بلال للصلاة يخرج وسعد مشغول بالدنيا لم يتطهر ولم يتهيأ كما كان يفعل قبل أن يتشاغل بالدنيا فكان النبي ﷺ يقول : ياسعد شغلتك الدنيا عن الصلاة فكان يقول : ما أصنع أضيع مالي ؟ هذا رجل قد بعته فأريد أن أستوفي منه وهذا رجل قد اشتريت منه فأريد أن أوفيه ، قال : فدخل رسول الله ﷺ من أمر سعد غم أشد من غمه بفقره فهبط عليه جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد إن الله قد علم غمك بسعد فأيتما أحب إليك حاله الأولى أو حاله هذه ؟ فقال له النبي ﷺ : يا جبرئيل : بل حاله الأولى قد أذهبت ديناه بأخرته فقال له جبرئيل عليه السلام : إن حب الدنيا والأموال فتنة ومشغلة عن الآخرة قل لسعد يرد عليك الدرهمين اللذين دفعتهما إليه فإن أمره سيصير إلى الحالة التي كان عليها أولا ، قال : فخرج النبي ﷺ فمر بسعد فقال له ياسعد : أماريد أن ترد علي الدرهمين اللذين أعطيتكهما ؟ فقال سعد : بلى ومائتين فقال له : لست أريد عنك ياسعد إلا الدرهمين فأعطاه سعد درهمين ، قال : فأدبرت الدنيا على سعد حتى ذهب ما كان جمع وعاد إلى حاله التي كان عليها .

٣٩ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعا ، عن ابن محبوب ،

الحديث التاسع والثلاثون : صحيح .

وهذا أصل من الأصول ينفع في كثير من المواضع .

عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كل شيء يكون فيه حلالٌ و حرام فهو حلال لك أبدأ حتى أن تعرف الحرام منه بعينه فتدعه .

٤٠ - علي بن إبراهيم ، [عن أبيه] ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : كل شيء هولك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون قد اشتريته وهو سرقة ، أو المملوك عندك و لعله حرٌ قد باع نفسه أو خدع فبيع أو قهر ، أو امرأة تحتك وهي أختك أو رضيعتك و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيّنة .

٤١ - عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن موسى بن عمر بن بزيع قال : قلت للرضا عليه السلام : جعلت فداك إن الناس رويوا أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا أخذ في طريق رجع في غيره فكذا كان يفعل ؟ قال : فقال : نعم وأنا أفعله كثيراً فافعله ، ثم قال لي : أما إنه أرزق لك .

٤٢ - عنه ، عن العباس بن عامر ، عن أبي عبد الرحمن المسعودي ، عن حفص بن عمر البجلي قال : شكوت إلى أبي عبدالله عليه السلام حالي وانتشار أمري علي قال : فقال لي إذا قدمت الكوفة فبع وسادة من بيتك بعشرة دراهم وادع إخوانك وأعد لهم طعاماً وسلمهم يدعون الله لك ، قال : ففعلت وما أمكنني ذلك حتى بعته وسادة واتخذت طعاماً كما أمرني وسألتهم أن يدعوا الله لي ، قال : فوالله ما مكنت إلا قليلاً حتى أتاني غريم لي فدفق الباب علي وصالحني من مال لي كثير كنت أحسبه نحواً من عشرة آلاف درهم ، قال : ثم أقبلت الأشياء علي .

الحديث الاربعون : ضعيف .

الحديث الحادى و الاربعون : ضعيف .

وقال في الدروس : يستحب لطالب الرزق الرجوع بغير الطريق الذي خرج به فانه أرزق له .

الحديث الثانى والاربعون : مجهول .

٤٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله صلوات الله عليه : ليس بوليّ لي من أكل مال مؤمن حراماً .

٤٤ - محمد بن جعفر أبو العباس الكوفي ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ؛ وعلي بن إبراهيم جميعاً ، عن علي بن محمد القاساني قال : كتبت إليه يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام وأنا بالمدينة سنة إحدى وثلاثين ومائتين : جعلت فداك رجل . أمر رجلاً يشتري له متاعاً أو غير ذلك فاشتره فسرقة منه أوقف عليه الطريق ، من مال من ذهب المتاع ، من مال الأمر أو من مال المأمور ؟ فكتب سلام الله عليه : من مال الأمر .

٤٥ - عدة من أصحابنا ؛ عن سهل بن زياد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أخت الوليد بن صبيح ، عن خاله الوليد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن من الناس من جعل رزقه في السيف ومنهم من جعل رزقه في التجارة ومنهم من جعل رزقه في لسانه .

٤٦ - سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن إبراهيم بن صالح ، عن رجل من الجعفرين قال : كان بالمدينة عندنا رجل يكنى أبا القمقام وكان محارفاً فأتى أبا الحسن عليه السلام فشكا إليه حرفته و أخبره أنه لا يتوجه في حاجة فيقضي له فقال له أبو الحسن عليه السلام : قل في آخر دعائك من صلاة الفجر : « سبحان الله العظيم ، أستغفر الله وأسأله من فضله » عشر مرات ، قال أبو القمقام : فلزمت ذلك فوالله ما لبثت إلا قليلاً حتى ورد علي قوم من البادية فأخبروني أن رجلاً من قومي مات ولم يعرف له وارث غيري فأنطلقت فقبضت ميراثه وأنا مستغن .

الحديث الثالث والاربعون : موثق .

الحديث الرابع والاربعون : ضعيف .

و بدل على أن الوكيل لا يضمن إن تلف المتاع الذي اشتراه من غير تفریط .

الحديث الخامس والاربعون : ضعيف .

الحديث السادس والاربعون : ضعيف .

وقال الجوهري : رجل محارف بفتح الراء أي محدود محروم ، وهو خلاف

٤٧ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن سعدان ، عن معاوية بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تمانعوا قرض الخمير والخبز واقتباس النار فإنه يجلب الرزق على أهل البيت مع ما فيه من مكارم الأخلاق .

٤٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن حماد بن عمار ، عن عمرو بن أبي المقدام ، عن الحارث بن فضالة الأزدي قال : وجد رجل ركازاً على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فابتاعه أبي منه بثلاثمائة درهم ومائة شاة متبع ، فلأتمته أمي وقالت : أخذت هذه بثلاثمائة شاة أولادها مائة وأنفسها مائة وما في بطونها مائة : قال : فندم أبي فانطلق ليستقبله فأبى عليه الرجل فقال : خذمني عشر شياه ، خذمني عشرين شاة فأعياء فأخذ أبي الركاز وأخرج منه قيمة ألف شاة فأثاء الآخر فقال : خذغنمك واثنين ماشئت فأبى فاعالجه فأعياء فقال : لأضربن بك فاستعدي إلى أمير المؤمنين عليه السلام على أبي فلم أقص أبي على

قولك مبارك .

الحديث السابع والاربعون : ضعيف .

الحديث الثامن والاربعون : ضعيف .

و ابن فضالة في أكثر النسخ بالصاد المعجمة ، والمضبوط بالمهمله ، قال ابن حجر في تقريبه : الحارث بن فضالة بفتح المهمله و كسر المهمله بعدها الأزدي أبو النعمان الكوفي صدوق ، مخطيء ورعي بالرفض ، من السادسة . قوله : « وما في بطونها مائة » أي إن حملت ، إذ ليس مأخوذاً في الشرط ، وقال في النهاية : بقرة متبع : معها ولدها ، ومنه الحديث : إن فلاناً اشترى معدناً بمائة شاة متبع ، أي يتبعها أولادها .

وقال في القاموس : متبع كمحسن ، وذكر نحوه . والخبر يدل على أن من وجد كنزاً وباعه يلزمه الخمس في ذمته ويصح البيع ، وهذا إما مبني على أن الخمس لا يتعلق بالعين ، وهو خلاف مدلولات الآيات والأخبار وظواهر كلام الأصحاب ، أو على أن البيع ينتقل إلى الذمة ، وفيه أيضاً إشكال ، ويمكن أن

أُمير المؤمنين صلوات الله عليه أمره قال لصاحب الرّكاز: أدّ خمس ما أخذت فإنّ الخمس عليك فإنّك أنت الذي وجدت الرّكاز وليس على الآخر شيء لأنّه إنّما أخذ ثمن غنمه .

٤٩ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل رجل له مال على رجل من قبل عينة عيّنهما إياه فلمّا حلّ عليه المال لم يكن عنده ما يعطيه فأراد أن يقلّب عليه ويربح أبيّعه لؤلؤاً وغير ذلك ما يسوي مائة درهم بألف درهم ويؤخّره ؟ قال : لا بأس بذلك قد فعل ذلك أبي رضي الله عنه وأمرني أن أفعل ذلك في شيء كان عليه .

٥٠ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عليّ بن سليمان ، عن أحمد بن الفضل [عن] أبي عمرو الحذاء قال : ساءت حالي فكتبت إلى أبي جعفر عليه السلام ، فكتب : إليّ : آدم قراءة « إنّنا أرسلنا نوحاً إلى قومه » قال : فقرأتها حولاً فلم أر شيئاً فكتبت إليه ،

يقال : إنّهُ مؤيّد لما ذهب إليه بعض الأصحاب من إباحة المتاجر في زمان حضور الإمام وغيبته ، فإنّ من قال بذلك يقول : من اشترى مالاً لم يخمس لم يجب عليه الخمس في الحالين ، كما أشار إليه المحقّق الشيخ عليّ في شرح القواعد عند شرح قول المصنّف « لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة مع عدم الضمان لم يصحّ من حصّته » حيث قال : فرع هل الخمس كالزكاة ؟ ظاهر كلام الأصحاب أنّه لو اشترى مال من لا يخمس لم يجب عليه الخمس . انتهى . وفيه أنّه كان ينبغي أن يكون على البائع قيمة خمس جميع الرّكاز ، مع أنّ ظاهر الخبر أنّ عليه خمس الثمن الذي عليه ، إلّا أن يقال : أراد « بما أخذت » أي من الرّكاز ، لائمنه ، ويمكن أن يقال : لما كان الخمس حقّه أجاز البيع في حقّه و طلب الثمن بنسبة حقّه من البائع ، وعلى التقادير تطبقه على أصول الأصحاب لا يخلو من إشكال ، ولو لا ضعف الخبر لتعيّن العمل به . والله تعالى يعلم .

الحديث التاسع والاربعون : ضعيف ، وقد مر مثله .

الحديث الخمسون : ضعيف .

أخبره بسوء حالي وأنتي قد قرأت « إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه ، حولاً كما أمرتني ولم أر شيئاً قال : فكتب إليّ قدوفى لك الحول فانتقل منها إلى قراءة « إنا أنزلناه ، قال : ففعلت فما كان إلا يسيراً حتى بعث إليّ ابن أبي داود ففضى عني ديني وأجرى عليّ وعلى عيالي وجهني إلى البصرة في وكالته بباب كلاء وأجرى عليّ خمسمائة درهم وكتبت من البصرة على يدي عليّ بن مهزيار إلى أبي الحسن عليه السلام : إنني كنت سألت أباك عن كذا وكذا وشكوت إليه كذا وكذا وإنني قد نلت الذي أحببت فأحببت أن تخبرني يامولاي كيف أصنع في «قراءة إنا أنزلناه» أقصر عليها وحدها في فرائضي وغيرها أم أقرأ معها غيرها ؟ أم لها حدّ أعمل به ؟ فوقّع عليه السلام وقرأت التوقيع : لا تمدع من القرآن قصيره وطويله ويجزئك من قراءة « إنا أنزلناه » يومك وليلتك مائة مرة .

٥١ - سهل بن زياد ، عن منصور بن العباس ، عن إسماعيل بن سهل قال : كتبت إلى أبي جعفر صلوات الله عليه : إنني قد لزميني دين فادح ، فكتب : أكثر من الاستغفار ورطب لسانك بقراءة « إنا أنزلناه » .

٥٢ - سهل بن زياد ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن الفضل بن كثير المدائني ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله صلوات الله عليه أنه دخل عليه

قوله عليه السلام : « قد وفى » لعله كناية عن تمام الحول أو أنه نفعا المواظبة عليها حولاً لكن لم يظهر لك بعد نفعا .

قوله : « بباب كلنا » في بعض النسخ « بباب كلاء » قال الفيروزآبادي : الكلاء ككثان : هزفاء السفن ، و موضع بالبصرة ، وساحل كلّ نهر . وفي بعضها « كلنا » وقيل : هو اسم رجل من غلمان المعتصم من الترك كان والياً على البصرة من قبله ، وهو بلغة الترك بمعنى الكبير .

الحديث الحادى والخمسون : ضعيف .

الحديث الثانى والخمسون : ضعيف .

و القبّ بالفتح : ما يدخل في جيب القميص من الرقاق ذكره الجوهري .

بعض أصحابه فرأى عليه قميصاً فيه قبٌّ قد رقعته فجعل ينظر إليه فقال له أبو عبد الله عليه السلام : مالك تنظر ؟ فقال له : جعلت فداك قبٌّ يلقي في قيمصك فقال له : اضرب يدك إلى هذا الكتاب فاقرأ ما فيه وكان بين يديه كتاب أو قريب منه فنظر الرجل فيه فاذا فيه : لا إيمان لمن لا حياة له ، ولا مال لمن لا تقدير له ، ولا جديده لمن لا خلق له .

٥٣ - أبو علي الأشعريُّ ، عن الحسن بن علي الكوفيِّ ، عن العباس بن معروف ، عن رجل ، عن مندل بن علي العنزيِّ ، عن محمد بن مطرف ، عن مسمع ، عن الأصبع بن نباتة قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : قال : رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا غضب الله على أمة ولم ينزل بها العذاب غلت أسعارها وقصرت أعمارها ولم ترح تجارها ولم تترك ثمارها ولم تغز أنهارها ، وحبس عنها أمطارها وسلط عليها شرارها .

٥٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن مصعب بن عبد الله النوفليِّ ، عن من رفعه قال : قدم أعرابيٌّ بإبل له على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له : يا رسول الله بع لي إبلي هذه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : لست ببياع في الأسواق قال : فأشر علي فقال له : بع هذا الجمل بكذا وباع هذه الناقة بكذا حتى وصف له كل بعير منها فخرج الأعرابيُّ إلى السوق فباعها ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : والذي بعثك بالحق ما زادت درهماً ولا نقصت درهماً مما قلت لي فاستهدني يا رسول الله ، قال : لا ، قال : بلي يا رسول الله فلم ينزل يكلمه حتى قال له : اهد لنا ناقة ولا تجعلها ولها .

قوله : «أو قريب منه» الظاهر نصبه و يحتمل تقدير مبتدأ .

الحديث الثالث والخمسون : مجهول .

وفي بعض النسخ «العنزي» مكان «القرني» بفتح العين والنون ثم الزاء المعجمة ، وهو المضبوط في تقريب ابن حجر وإيضاح العلامة (ره) .
قوله عليه السلام : « بها العذاب » أي عذاب الاستيصال .

الحديث الرابع والخمسون : مرفوع .

قوله : « فاستهدني » أي اقبل هديتي .
قوله صلى الله عليه وآله : « ولا تجعلها » أي لا تجعلها ناقة قطعت عنها ولدها .

٥٥ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن زكريّا الخزّاز ، عن يحيى الحذّاء قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : ربّما اشتريت الشيء بحضرة أبي فأرى منه ما أغتمّ به فقال : تنكبه ولا تشتر بحضرتك فإذا كان لك على رجل حقّ فقل له : فليكتب : وكتب فلان بن فلان بخطّه وأشهد الله على نفسه وكفى بالله شهيداً فإنّه يقضى في حياته أو بعد وفاته .

٥٦ - سهل بن زياد ، عن عليّ بن بلال ، عن الحسن بن بسّام الجمّال قال : كنت عند إسحاق بن عمّار الصيرفيّ فجاء رجلٌ يطلب غلّةً بدينار وكان قد أغلق باب الحانوت و ختم الكيس فأعطاه غلّةً بدينار فقلت له : ويحك يا إسحاق ربّما حملت لك من السفينة ألف ألف درهم ، قال : فقال لي : ترى كان لي هذا ، لكنّي سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من استقلّ قليل الرزق حرم كثيره ثمّ التفت إليّ فقال : يا إسحاق لا تستقلّ قليل الرزق فتحرم كثيره .

٥٧ - حميد بن زياد ، عن عبد الله بن أحمد ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن أحمد

قوله عليه السلام : « ولها » ولها المرأة على ولدها ، تولّه وتله فهي داله و دالها : إذا اشتدّ حزنها حتّى ذهب عقلها كذا في المغرب ، و في القاموس : وله كورث ووجل و وعد فهو دلهان ، وواله و تولّه و اتّله فهي ولهى و دالها واله ميلاه : شديدة الحزن والجزع على ولدها .

الحديث الخامس والخمسون : ضعيف .

الحديث السادس والخمسون : ضعيف .

قوله « ربّما حملت » أي أنّك واسع الحال غير محتاج ، و ربّما أنالك من السفن التي يأتي بها التجار لك ألف ألف درهم ، ومع هذا لك هذا الحرص نفتح الكيس لفضل دينار ، فقال : ترى كان لي هذا « أي نطن » أنّه كان بي الحرص لاليس كذلك ، ولكنّي أطمع في ذلك مولاي .

الحديث السابع والخمسون : ضعيف .

المنقري^١، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن من الرزق ما ييسر الجلد على العظم .

٥٨ - أحمد بن محمد العاصمي^٢، عن علي بن الحسن التيمي^٣، عن علي بن أسباط، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ذكرت له مصر فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اطلبوا بها الرزق ولا تطيلوا بها المكث، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : مصر الحثوف تقيض لها قصيرة الأعمار .

٥٩ - أحمد بن محمد العاصمي^٢، عن محمد بن أحمد النهدي^٤، عن محمد بن علي^٥، عن شريف ابن سابق، عن الفضل بن أبي قرّة^٦، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتت الموالي أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا : نشكو إليك هؤلاء العرب إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعطينا معهم العطايا بالسوية وزوج سلمان وبلالاً وصهيباً وأبوا علينا هؤلاء وقالوا : لا نفعل، فذهب إليهم أمير المؤمنين عليه السلام فكلّمهم فيهم فصاح الأعراب أبينا ذلك يا أبا الحسن أبينا ذلك فخرج وهو مغضب

قوله عليه السلام : « ما ييسر » أي قد يكون الرزق يحصل لبعض الناس بمشقة شديدة تذيب لحمهم ، أو قد يكون قليلاً بحيث لا يفي إلا بقوتهم الاضطراري ، وفي التهذيب ^(١) ما ينشئ ، وما هنا اظهر .

الحديث الثامن والخمسون : مرسل .

الحديث التاسع والخمسون : ضعيف .

وقال المطرزي في المغرب : إن الموالي بمعنى العتقاء لما كانت غير عرب في الأكثر، غلبت على العجم حتى قالوا : الموالي أكفاء بعضها لبعض ، والعرب أكفاء بعضها لبعض .

وقال عبد الملك في الحسن البصري^٧ : أمولى هو أم عربي فاستعملوهما استعمال الاسمين المتقابلين . انتهى .

والحمد لله الذي وفقنا لإتمام شرح كتاب المعيشة و يتلوه شرح كتاب النكاح

(١) التهذيب ج ٧ ص ٢٢٥ وفيه أيضاً « ما ييسر » .

يجرّ دأؤه و هو يقول : يا معشر الموالي إنّ هؤلاء قد صيروكم بمنزلة اليهود و النصارى
 يتزوّجون إليكم ولا يزوّجونكم ولا يعطونكم مثل ما يأخذون فاتجروا بآرك الله لكم فإنّي
 قد سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرزق عشرة أجزاء تسعة أجزاء في التجارة و واحدة في
 غيرها .

تمّ كتاب المعيشة من كتاب الكافي و يتلوه كتاب النكاح و الحمد لله فالق الإصباح .

وكان ذلك في أوائل شهر رجب المرجّب من شهور سنة تسع وثمانين بعد الألف من
 الهجرة النبويّة صلوات الله على هاجرها آلاف التحيّة و الثناء .

* * *

إلى هنا انتهى الجزء التاسع عشر من هذه الطبعة و يليه الجزء العشرون
 في شرح كتاب النكاح . وقد فرغت من تصحيحه و مقابلته و التعليق عليه في يوم
 الخامس و العشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٧ من الهجرة النبويّة على
 هاجرها آلاف التحيّة و الثناء و الحمد لله ربّ العالمين . و أنا العبد الفقير إلى ربّه :
 علي الآخوندي

﴿ كتاب المعيشة ﴾

٥	باب دخول الصوفية على أبي عبدالله <small>عليه السلام</small> واحتجاجهم عليه	
١	فيما ينهون الناس عنه من طلب الرزق .	
١٢	باب معنى الزهد .	٣
١٣	باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة .	١٥
١٦	باب ما يجب من الاقتداء بالأئمة <small>عليهم السلام</small> في التعرض للرزق .	١٦
٢٢	باب الحث على الطلب والتعرض للرزق .	١١
٢٤	باب الإيلاء في طلب الرزق .	٢
٢٥	باب الإجمال في الطلب .	١١
٣١	باب الرزق من حيث لا يحتسب .	٥
٣٢	باب كراهية النوم والفراغ .	٣
٣٣	باب كراهية الكسل .	٩
٣٥	باب عمل الرجل في بيته .	٢
٣٥	باب إصلاح المال وتقدير المعيشة .	٦
٣٧	باب من كد على عياله	٣
٣٨	باب الكسب الحلال .	٢
٣٨	باب إحراز القوت .	٣
٣٩	باب كراهية إجارة الرجل نفسه .	٣
٤٠	باب مباشرة الأشياء بنفسه .	٢
٤١	باب شراء العقارات وبيعها .	٨
٤٢	باب الدين .	١١

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
٤٧	باب قضاء الدين .	٩
٥٠	باب قصاص الدين .	٣
٥١	باب أنه إذا مات الرجل حل دينه .	٢
٥٢	باب الرجل يأخذ الدين وهو لا ينوي قضاؤه .	٢
٥٢	باب بيع الدين بالدين .	٣
٥٤	باب في آداب اقتضاء الدين .	٦
٥٥	باب إذا التوى الذي عليه الدين على الغرماء .	٢
٥٦	باب النزول على الغريم .	٢
٥٧	باب هدية الغريم .	٣
٥٨	باب الكفالة والحوالة .	٦
٦١	باب عمل السلطان وجوائزهم .	١١
٦٦	باب شرط من أذن في أعمالهم .	٥
٦٩	باب بيع السلاح منهم .	٣
٧١	باب الصناعات .	٩
٧٤	باب كسب الحجام .	٢
٧٥	باب كسب النائحة .	٦
٧٧	باب كسب الماشطة والخافضة .	٣
٨٠	باب كسب المغنّية وشرائها .	٢
٨٢	باب كسب المعلم .	٣
٨٣	باب بيع المصاحف .	٣
٨٤	باب القمار والنهبة .	٢
٨٨	باب المكاسب الحرام .	٨
٩١	باب السحت .	١١
٩٤	باب أكل مال اليتيم .	٩

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
۹۸	باب ما يحلّ لقيّم مال اليتيم منه .	۶
۹۹	باب التجارت في مال اليتيم و القرض منه .	۸
۱۰۱	باب أداء الأمانة .	۹
۱۰۴	باب الرجل يأخذ من مال ولده والولد يأخذ من مال أبيه .	۶
۱۰۷	باب الرجل يأخذ من مال امرأته والمرأة تأخذ من ملازوجها	۲
۱۰۸	باب اللقطة و الضالة .	۱۷
۱۱۶	باب الهدية .	۱۴
۱۲۲	باب الربا .	۱۲
۱۲۷	باب أنه ليس بين الرجل و بين ولده و ما يملكه ربا .	۳
۱۲۹	باب فضل التجارة و المواظبة عليها .	۱۳
۱۳۲	باب آداب التجارة .	۲۳
۱۴۱	باب فضل الحساب و الكتابة .	۱
۱۴۱	باب السبق إلى السوق .	۲
۱۴۲	باب من ذكر الله تعالى في السوق .	۲
۱۴۳	باب القول عند ما يشتري للتجارة .	۴
۱۴۴	باب من تكره معاملته و مخالطته .	۹
۱۴۷	باب الوفاء و البخس .	۵
۱۴۸	باب الفش .	۷
۱۵۰	باب الحلف في الشراء و البيع .	۴
۱۵۲	باب الأسعار .	۷
۱۵۴	باب الحكرة .	۷
۱۵۶	باب (بدون العنوان) .	۳
۱۵۷	باب فضل شراء الحنطة و الطعام .	۳

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
١٥٨	باب كراهة الجزاف وفضل المكايلة .	٣
١٥٩	باب لزوم ما ينفع من المعاملات .	٣
١٦٠	باب التلقي .	٤
١٦١	باب الشرط والخيار في البيع .	١٧
١٦٩	باب من يشتري الحيوان وله لبن يشربه ثم يردّه .	١
١٧٠	باب إذا اختلف البائع والمشتري .	٢
١٧١	باب بيع الثمار وشرائها .	١٨
١٧٩	باب شراء الطعام وبيعه .	٩
١٨٣	باب الرجل يشتري الطعام فيتغير سعره قبل أن يقبضه .	٣
١٨٥	باب فضل الكيل والموازين .	٤
١٨٧	باب الرجل يكون عنده ألوان من الطعام فيخلط بعضها ببعض .	٣
١٨٨	باب أنه لا يصلح البيع إلا بمكيال البلد .	٣
١٨٩	باب السلم في الطعام .	١٢
١٩٤	باب المعاوضة في الطعام .	١٨
٢٠٠	باب المعاوضة في الحيوان والثياب وغير ذلك .	٩
٢٠٣	باب فيه جمل من المعاوضات .	١
٢٠٦	باب بيع العدد والمجازفة والشيء المبهم .	١٣
٢١٢	باب بيع المتاع وشرائه .	٧
٢١٥	باب بيع المراجعة .	٨
٢١٨	باب السلف في المتاع .	٣
٢١٩	باب الرجل يبيع ما ليس عنده .	٩
٢٢٢	باب فضل الشيء الجيد الذي يباع .	٢
٢٢٣	باب العينة .	١٢

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
٢٢٨	باب الشرطين في البيع .	١
٢٢٩	باب الرجل يبيع البيع ثم يوجد فيه عيب .	٣
٢٣٠	باب بيع النسيئة .	٤
٢٣٢	باب الشراء الرقيق .	١٨
٢٤٠	باب المملوك يباع وله مال .	٣
٢٤٢	باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب وما يرد منه وما لا يرد .	١٧
٢٤٨	باب نادر .	٣
٢٥١	باب التفرقة بين ذوي الأرحام من الممالك .	٥
٢٥٣	باب العبد يسأل مولاه أن يبيعه ويشترط له أن يعطيه شيئاً .	٢
٢٥٤	باب السلم في الرقيق وغيره من الحيوان .	١٤
٢٥٩	باب آخر منه .	٣
٢٦٠	باب الغنم تعطي بالضريبة .	٤
٢٦٢	باب بيع اللقيط وولد الزنا .	٧
٢٦٥	باب جامع فيما يحلّ الشراء والبيع منه وما لا يحلّ .	١٠
٢٦٨	باب شراء السرقة والخيانة .	٧
٢٧١	باب من اشترى طعام قوم وهم له كارهون .	١
٢٧٢	باب من اشترى شيئاً فتغير عما رآه .	٢
٢٧٢	باب بيع العصير والخمر .	١٤
٢٧٦	باب العربون .	١
٢٧٧	باب الرهن .	٢٢
٢٨٥	باب الاختلاف في الرهن .	٤
٢٨٧	باب ضمان العارية والوديعة .	١٠
٢٩١	باب ضمان المضاربة وماله من الربح وماعليه من الوضعية .	٩

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
٢٩٥	باب ضمان الصناع.	١٠
٢٩٩	باب ضمان الجمال والمكاري وأصحاب السفن.	٧
٣٠١	باب الصروف.	٣٣
٣١٧	باب آخر.	١
٣١٨	باب إيفاق الدراهم المحمول عليها.	٤
٣١٩	باب الرجل يقرض الدراهم ويأخذ أجود منها.	٧
٣٢٢	باب القرض يجز المنفعة.	٤
٣٢٣	باب الرجل يعطي الدراهم ثم يأخذها ببلد آخر.	٣
٣٢٤	باب ركوب البحر للتجارة.	٦
٣٢٧	باب أن من السعادة أن يكون معيشة الرجل في بلده.	٣
٣٢٨	باب الصلح.	٨
٣٣١	باب فضل الزراعة.	٧
٣٣٥	باب آخر.	٢
٣٣٦	باب ما يقال عند الزرع والغرس.	٩
٣٣٩	باب ما يجوز أن يؤاجر به الأرض وما لا يجوز.	١٠
٣٤٤	باب قبالة الأرضين والمزارعة بالنصف والثالث والربع.	٦
٣٤٦	باب مشاركة الذمي وغيره في المزارعة والشروط بينهما.	٤
٣٤٩	باب قبالة أرضي أهل الذمة وجزية رؤوسهم ومن يتقبل الأرض من السلطان فيقبلها من غيره.	٥
٣٥٢	باب من يؤاجر أرضاً ثم يبيعها قبل انقضاء الأجل أو يموت فتورث الأرض قبل انقضاء الأجل.	٣
٣٥٤	باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر مما استأجرها.	١٠

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
٣٥٨	باب الرجل يتقبل بالعمل ثم يقبله من غيره بأكثر مما تقبل .	٣
٣٥٩	باب بيع الزرع الأخضر والقصيل وأشباهه .	٩
٣٦٣	باب بيع المراعي .	٥
٣٦٥	باب بيع الماء ومنع فضول الماء من الأودية والسيول .	٦
٣٦٩	باب في إحياء أرض أموات .	٦
٣٧١	باب الشفعة .	١١
٣٧٦	باب شراء أرض الخراج من السلطان وأهلها كارهون ومن اشتراها من أهلها .	٥
٣٧٨	باب سخرة العلوج والنزول عليهم .	٥
٣٨٠	باب الدلالة في البيع وأجرها وأجر السمسار .	٥
٣٨٢	باب مشاركة النمي .	٢
٣٨٣	باب الاستحطاط بعد الصفقة .	٢
٣٨٤	باب حذر الزرع .	١
٣٨٤	باب إجارة الأجير وما يجب عليه .	٣
٣٨٦	باب كراهة استعمال الأجير قبل مقاطعته على أجرته وتأخير إعطائه بعد العمل .	٤
٣٨٨	باب الرجل يكتري الدابة فيجاوز بها الحد أو يردّها قبل الانتهاء إلى الحد .	٧
٣٩٣	باب الرجل يتكاري البيت والسفينة .	٢
٣٩٤	باب الضرار .	٨
٤٠٠	باب جامع في حريم الحقوق .	٩
٤٠٥	باب من زرع في غير أرضه أو غرس .	٣

فهرست مافی هذا المجلد

رقم الصفحة	الموضوع	عدد الأحاديث
٤٠٦	باب نادر .	٢
٤٠٧	باب من أدان ماله بغير يئنة .	٣
٤٠٨	باب نادر .	٥
٤٠٩	باب آخر منه في حفظ المال و كراهة الإضاعة .	٥
٤١١	باب ضمان ما يفسد البهائم من الحرث والزرع .	٣
٤١٣	باب آخر .	٢
٤١٤	باب المملوك يتجر فيقع عليه الدين .	٣
٤١٦	باب النوادر .	٥٩
	تم كتاب المعيشة وفيه ١٠٦١ حديثاً .	
		١٠٦١